ملحق مجلة
معهد القضاء

مجلة دورية قانونية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – السنة التاسعة – العدد الثامن عشر (ذو الحجة ١٤٣٠هـ – ديسمبر ٢٠٠٩م)

مختارات من قوانين القضاء الإداري

مختارات

من قوانين

القضاء الإداري

تقديم

لا مندوحة في أن القضاء الإداري هو حصن الحريات وسياج الحقوق وملاذ المظلومين من عنت الإدارة وعسفها، وقد تفاوتت الدول في تنظيم القضاء الإداري لديها فبعضها أنشأ له جهة قضاء ذات ولاية مستقلة عن جهة القضاء العادي والبعض الآخر عهد به إلى إحدى دوائر القضاء العادي، وتبعا لذلك يضيق ويتسع اختصاص القضاء الإداري بين الاختصاص الواسع الشامل لكافة المنازعات الإدارية سواء كانت حول قرار أو عقد إداري وغيرها من تصرفات الجهة الإدارية، وعلى الصعيد الآخر كان الاختصاص المحدود أي بمسائل معينة ينص عليها القانون حصراً.

ومن ثم يصبح من المفيد للباحث في مجال القضاء الإداري الوقوف على هذه القوانين المقارنة.

من أجل ذلك ارتأى المعهد بهذا الإصدار أن يتيح للباحث في سهولة ويسر الوقوف على ما أمكن جمعه من القوانين التي تنظم القضاء الإداري سواء في دولة الكويت أو البلاد العربية والدول الأجنبية وعرضها في مرجع واحد تجنبا لعناء البحث وتتبعها في كتب أو نشرات متفرقة.

والله من وراء القصد،،،

مدير معهد الكويت للدراسات
القضائية والقانونية
وكيل محكمة الاستئناف
المستشار/ جمال حمد الشامري

دستور

- دولة الكويت -

مادة(١٦٩)

ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة غرفة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري شاملاً ولاية الإلغاء وولاية التعويض بالنسبة إلى القرارات الإدارية لمخالفة القانون.

مادة(١٧١)

يجوز بقانون إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الإداري والإفتاء والصياغة المنصوص عليها في المادتين السابقتين.

* مرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١

بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

- دولة الكويت -

بعد الإطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦هـ الموافق ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور،

وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٤ شوال سنة ١٤٠٠هـ الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٠م،

وعلى المادتين ١٦٤ و١٦٩ من الدستور،

وعلى قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم الأميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩، والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية،

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ في الرسوم القضائية.

وبناء على عرض وزير العدل،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

أصدرنا القانون الآتي نصه:

* * مادة ١

تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة إدارية تشكل من ثلاثة قضاة وتشتمل على غرفة أو أكثر حسب الحاجة، وتختص دون غيرها بالمسائل الآتية، وتكون لها فيها ولاية قضاء الإلغاء والتعويض:

---

* معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢.

* * معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل كالآتي:

«تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة إدارية تشكل من ثلاثة قضاة وتشتمل على غرفة أو أكثر حسب الحاجة وتختص وحدها بالمسائل الآتية:

أولاً – المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين أو لورثتهم.

ثانيا – الطلبات التي يقدمها ذو الشأن بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة المدنية.

ثالثا – الطلبات التي يقدمها الموظفون المدنيون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالترقية.

رابعا – الطلبات التي يقدمها الموظفون المدنيون بإلغاء القرارات الصادرة بإنهاء خدمتهم أو بتوقيع جزاءات تأديبية عليهم، ويستثنى من ذلك انهاء الخدمة بقرار من مجلس الوزراء.

أولاً: المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين المدنيين أو لورثتهم.

ثانياً: الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة المدنية.

ثالثاً: الطلبات التي يقدمها الموظفون المدنيون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بالترقية.

رابعاً: الطلبات التي يقدمها الموظفون المدنيون بإلغاء القرارات الصادرة بإنهاء خدماتهم أو بتوقيع جزاءات تأديبية عليهم.

خامساً: الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن مسائل الجنسية وإقامة وإبعاد غير الكويتيين وتراخيص إصدار الصحف والمجلات ودور العبادة.

*** مادة ٢**

تختص الدائرة الإدارية وحدها بنظر المنازعات التي تنشأ بين الجهات الإدارية والمتعاقد الآخر في عقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أي عقد إداري آخر وتكون لها فيها ولاية القضاء الكامل.

**** مادة ٣**

مع عدم الإخلال بنص المادة الثانية من قانون تنظيم القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩، لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة.

***** مادة ٤**

يشترط لقبول الطلبات المبينة بالبنود ثانياً وثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة الأولى أن يكون الطعن مبنياً على أحد الأسباب الآتية:

---

* معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل كالآتي:

مادة ٢

«تختص الدائرة الإدارية وحدها بنظر المنازعات التي تنشأ بين الجهات الإدارية والمتعاقد الآخر في عقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أي عقد إداري آخر».

** معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل كالتالي:

مادة ٣

«لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة».

*** معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل كالتالي:

مادة ٤

يشترط لقبول الطلبات المبينة بالفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة الأولى أن يكون الطعن مبنيا على أحد الأسباب الآتية:

أ - عدم الاختصاص.

ب - وجود عيب في الشكل.

جـ - مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها.

د - إساءة استعمال السلطة.

أ – عدم الاختصاص.

ب – وجود عيب في الشكل.

جـ – مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تأويلها أو تطبيقها.

د – إساءة استعمال السلطة.

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح.

*** مادة ٥**

تكون للدائرة الإدارية وحدها ولاية الحكم بإلغاء القرارات الإدارية المشار إليها في البنود: ثانياً وثالثاً ورابعاً وخامساً في المادة الأولى، كما تكون لها وحدها ولاية الحكم في طلبات التعويض عن الأضرار الناشئة عن تلك القرارت، سواء رفعت إليها بطريقة أصلية أو تبعية.

*** * مادة ٦**

لا يترتب على طلب إلغاء القرار وقف تنفيذه، على أنه يجوز للدائرة الإدارية متى طلب في صحيفة الدعوى:

١ – أن تأمر بوقف تنفيذ القرار إذا رأت أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها وكان من القرارات المنصوص عليها في البند خامساً من المادة الأولى.

٢ – أن تأمر باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه لحين الفصل في طلب إلغاء إنهاء الخدمة إذا رأت في ظروف الدعوى ما يبرر ذلك.

مادة ٧

ميعاد رفع دعوى الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح الحكومية أو إعلان صاحب الشأن به، أو ثبوت علمه بع علماً يقينياً.

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار إلى الجهات الرئاسية

---

* معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢م وكان نصها قبل التعديل كالتالي:

مادة ٥

«يكون للدائرة الإدارية وحدها ولاية الحكم بإلغاء القرارات الإدارية المشار إليها في المادة الأولى كما يكون لها وحدها ولاية الحكم بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن تلك القرارات سواء رفعت إليها بطريقة أصلية أو تبعية».

* * معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢م وكان نصها قبل التعديل كالتالي:

مادة ٦

«لا يترتب على طلب الإلغاء وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه، على أنه يجوز للمحكمة عند طلب إلغاء قرار إنهاء الخدمة أن تأمر باستمرار صرف كل المرتب أو بعضه لحين الفصل في الدعوى إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة في ظروفها ما يبرر ذلك».

لها، ويجب أن يبت في التظلم خلال ستين يوماً من تايخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً. ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه، ويحسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ الرفض الصريح أو الضمني حسب الأحوال.

*** مادة ٨**

لا تقبل طلبات الإلغاء المنصوص عليها في البنود ثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة الأولى عدا القرارات الصادرة من مجالس تأديبية قبل التظلم منها إلى الجهة التي أصدرتها أو الجهات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في التظلم.

ويصدر مرسوم ببيان إجراءات تقديم التظلم والبت فيه.

مادة ٩

يكون رفع الدعوى بصحيفة تودع إدارة كتاب المحكمة الكلية ويجب أن تشتمل هذه الصحيفة على بيان موضوع المنازعة وأسبابها وطلبات مقدم الصحيفة وذلك بالإضافة إلى البيانات العامة التي يجب اشتمال أوراق الدعاوى عليها.

وتقدم مع الصحيفة المستندات المؤيدة لها.

ويجب أن يقدم إلى إدارة الكتاب بالإضافة إلى أصل الصحيفة عدد كاف من الصور.

مادة ١٠

عند إيداع الصحيفة تسلم إدارة الكتاب إلى المودع إيصالاً يثبت فيه تاريخ الإيداع وساعته ويجب على إدارة الكتاب خلال الثلاثة أيام التالية إعلان الخصوم بصحيفة الطعن على أن يكون إعلان الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بمقر إدارة الفتوى والتشريع. ويكون لكل من الخصوم الحق في الرد على ما جاء فيها بمذكرة تودع إدارة كتاب المحكمة مع المستندات اللازمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالطعن.

وبمجرد انتهاء هذه المهلة تقوم إدارة كتاب المحكمة بتحديد جلسة لنظر الدعوى خلال شهرين على الأكثر وبإبلاغ جميع أطراف النزاع بتاريخ تلك الجلسة قبل موعد عقدها بأسبوع على الأقل وذلك بموجب خطابات موصى عليها بعلم الوصول.

ويجوز تقديم مستندات أو مذكرات جديدة أثناء المرافعة إذا صرحت المحكمة بذلك وفي خلال المواعيد التي تتولى المحكمة تحديدها.

---

* معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل كالتالي:

مادة ٨

«لا تقبل طلبات الإلغاء المنصوص عليها في المادة الأولى قبل التظلم منها إلى الجهة التي أصدرتها أو الجهات الرئاسية لها وانتظار المواعيد المقررة للبت في التظلم.

ويصدر مرسوم ببيان اجراءات تقديم التظلم والبت فيه»

مادة ١١

يفرض رسم ثابت على طلبات الإلغاء ووقف التنفيذ قدره عشرة دنانير لكل طلب ويتعدد الرسم بتعدد القرارات والطلبات.

أما الدعاوى الأخرى فتقدر الرسوم المستحقة عليها حسب القواعد المقررة لسائر الدعاوى.

مادة ١٢

تكون الأحكام الصادرة من الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية قابلة للاستئناف إذا كان النزاع غير مقدر القيمة أو كانت قيمته تتجاوز ألف دينار، وفيما عدا ذلك يكون الحكم نهائياً.

مادة ١٣

ترتب بمحكمة الاستئناف العليا غرفة خاصة أو أكثر للنظر فيما يستأنف من الأحكام الصادرة من الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية.

مادة ١٤

ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المسائل السابقة ثلاثون يوماً من تاريخ صدور الحكم. ويرفع الاستئناف بصحيفة تودع إدارة كتاب محكمة الاستئناف العليا ويجب أن تشتمل على بيان الحكم المستأنف وتاريخ صدوره وأسباب استئنافه وطلبات المستأنف.

ويجب أن تكون صحيفة الاستئناف موقعة من أحد المحامين أو من أحد أعضاء إدارة الفتوى والتشريع إذا كان الاستئناف مرفوعاً من الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة وإلا كان باطلاً.

وتسلم إدارة الكتاب المستأنف إيصالاً يثبت به تاريخ الإيداع. ويجب على إدارة الكتاب خلال الثلاثة أيام التالية إعلان الخصوم بصحيفة الاستئناف على أن يكون إعلان الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بمقر إدارة الفتوى والتشريع. ويكون لكل من الخصوم الحق في الرد على ما جاء فيها بمذكرة تودع إدارة كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالاستئناف.

وبمجرد انتهاء هذه المهلة تقوم إدارة الكتاب بتحديد جلسة لنظر الاستئناف خلال شهرين على الأكثر وبإبلاغ جميع الأطراف بتاريخ تلك الجلسة قبل موعدها بأسبوع على الأقل وذلك بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول.

* مادة ١٥

فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون يسري على الدعاوى المنصوص عليها فيه والأحكام الصادرة

---

* معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل كالتالي:
فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون، يسري على الدعاوى المنصوص عليها فيه والأحكام الصادرة فيها وطرق الطعن في هذه الأحكام القواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

فيها وطرق الطعن في هذه الأحكام القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وتكون للأحكام الصادرة بالإلغاء حجية عينية في مواجهة الكافة، وتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية:

«على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه».

أما الأحكام الأخرى فتذيل صورتها بالصيغة التنفيذية المقررة لسائر الأحكام.

مادة ١٦

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ١٧

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول اكتوبر سنة ١٩٨١.

أمير الكويت

جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله الصباح

وزير العدل بالنيابة

يوسف جاسم الحجي

صدر بقصر السيف في: ١٢ ربيع الثاني ١٤٠١هـ.

الموافق: ١٧ فبراير ١٩٨١م.

مذكرة إيضاحية
لمرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١
بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

عندما صدر الدستور أجازت المادة (١٦٩) منه أن تخول الفصل في الخصومات الإدارية لغرفة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري ومنذ ذلك الوقت قدمت بحوث ومشروعات عديدة في هذا الشأن.

وقد قامت الحكومة بدراسة مختلف الآراء والمشروعات التي طرحت للبحث في هذا الشأن وتبين لها أن الأغلبية تتجه إلى العهود بقضاء الإلغاء إلى إحدى دوائر القضاء العادي دون إنشاء محكمة إدارية مستقلة عن القضاء العادي وهذا النظر يتفق مع واقع البلاد التي سيعتبر فيها قضاء الإلغاء في دور التجربة وحتى لا ينشأ جهاز جديد ضخم لعدد محدود من القضايا، فإذا ما أسفرت التجربة عن نجاح هذا القضاء وتزايد عدد القضايا المنظورة أمامه أمكن إعادة النظر في الموضوع واختيار الحل الملائم في ضوء ما يستجد من ظروف.

وقد نصت المادة الأولى بأن يعهد بالقضاء الإداري إلى دائرة تخصص لهذا الغرض في المحكمة الكلية على أن يراعى في تكوينها أن تكون مشكلة من ثلاثة قضاة نظراً لما يتميز به قضاء الإلغاء من مقومات أهمها أنه ليس قضاءاً تطبيقياً وإنما هو قضاء يبتدع الحلول المناسبة للمنازعات التي تنشأ بين الإدارة والأفراد وهي تختلف بطبيعتها من منازعات القانون الخاص. كما تضمنت هذه المادة بيان المسائل التي تختص بها المحكمة الإدارية وكلها تتعلق بشؤون الموظفين المدنيين العاملين في أية جهة حكومية سواء أكانت إحدى الوزارات أو مؤسسة أو هيئة عامة.

وأفردت المادة (٢) من المشروع للمنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية لاختلاف ولاية القضاء الإداري في مسائل العقود عنها في قضايا الإلغاء إذ أن المحاكم العادية تختص حالياً بنظر منازعات العقود الإدارية وتطبق بشأنها قواعد القانون الإداري ونقل الاختصاص إلى الدائرة المنشأة بموجب هذا المشروع لن يترتب عليه أي أثر جديد بالنسبة لاختصاص المحاكم بهذه العقود سوى قصر الاختصاص بنظر هذه العقود على هذه الدائرة وحدها لتخصصها.

وأوردت المادة (٣) من المشروع شرطاً هاماً من الشروط اللازمة في القضاء الإداري وهو عدم قبول الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة لأن شرط المصلحة وإن كان شرطاً لازماً في كل دعوى إلا أنه بالنسبة لدعوى الإلغاء يجب أن يكون مباشرة وقد كان هذا الشرط محل جدل وخلاف طويل في القضاء الإداري انتهى فيه الرأي إلى وجوب أن تكون

المصلحة شخصية مباشرة.

وبينت المادة (٤) من المشروع أسباب الطعن، وهي ترد جميعها إلى سبب رئيسي أصيل وهو مخالفة القانون وإنما قد تكون المخالفة راجعة إلى قواعد الاختصاص أو إلى قواعد الشكل وقد تكون مخالفة لمضمون القانون أو لأهدافه.

ثم نصت المادة (٥) من المشروع على أن يكون لهذه الدائرة وحدها ولاية الحكم بإلغاء القرارات الإدارية المطعون فيها كما يكون لها وحدها ولاية الحكم بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن تلك القرارت وذلك سواء رفعت إليها بطريقة أصلية أي رفع إليها طلب التعويض عن القرار الإداري كدعوى مستقلة أو رفع إليها بصفة تبعية كطلب تابع أو احتياطي لطلب إلغاء القرار الإداري.

كما عالجت المادة (٦) من المشروع سلطة المحكمة في وقف تنفيذ القرار المطعون فيه إلى أن يفصل في موضوع الطعن فوضعت في صدرها القاعدة الأصلية وهي أنه لا يترتب على طلب الإلغاء وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإذا كانت المحكمة لا تختص كما هو واضح من المادة الأولى من المشروع إلا بالطلبات الخاصة بالموظفين المدنيين فإنه يصبح من غير المتصور أن يترتب على تنفيذ القرار أضرار جسيمة إلا في حالة واحدة وهي حالة القرار الصادر بإنهاء الخدمة مع ما يترتب على ذلك من قطع مرتب الموظف بالرغم من احتمال إلغاء هذا القرار لذلك عالجت هذه المادة هذا الغرض بأن أجازت للمحكمة أن تأمر باستمرار صرف كل المرتب أو بعضه لحين الفصل في الدعوى.

ثم تناولت المادة (٧) من المشروع بيان ميعاد الطعن في القرارات الإدارية فجعلته ستين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح الحكومية أو إعلان صاحب الشأن به أو ثبوت علمه بها علماً يقينياً ثم أوضح المشروع أحكام انقطاع هذا الميعاد وذلك لإعطاء ذوي الشأن الفرصة للتظلم من القرارات إلى الجهة التي أصدرتها.

وحتى تقل المنازعات بين الحكومة وأصحاب الشأن وحتى يمكن للجهات الإدارية تدارك ما تقع فيه من أخطاء، قررت المادة (٨) من المشروع عدم قبول طلبات الإلغاء المنصوص عليها في المادة الأولى إلا بعد التظلم منها إلى الجهة التي أصدرتها أو الجهة الرئاسية لها وانتظار المواعيد المقررة للبت في التظلم الموضحة في المادة (٧) من المشروع وذلك حتى تتهيأ للحكومة فرصة دراسة أسباب التظلم وإجابة صاحب الشأن إلى طلبه إذا ما ثبتت سلامة التظلم قبل لجوءه إلى القضاء. وقد أحال مشروع القانون إلى مرسوم يصدر ببيان إجراءات تقديم التظلم والبت فيه إذ قد يكون من الملائم أن تستعين الجهة الإدارية بالأجهزة المتخصصة كديوان الموظفين لبحث التظلم.

وبينت المادتان (٩، ١٠) من المشروع إجراءات طرح الدعوى الإدارية على المحكمة موضحة أن يكون ذلك بصحيفة تودع إدارة كتاب المحكمة مع تحديد مواعيد مناسبة لتحضير الدعوى وتبادل

المذكرات والاطلاع على المستندات وايداعها من الجانبين وما يعقب ذلك من تحديد جلسة لنظر الدعوى بعد انتهاء مرحلة التحضير التي روعي فيها اختصار دون تضييق مع تخويل المحكمة سلطة منح الخصوم مواعيد أخرى أثناء المرافعة لتقديم مستندات أو مذكرات جديدة وأوضح المشروع أن اعلان الجهات الحكومية. والمؤسسات يتم بمقر إدارة الفتوى والتشريع.

وعالجت المادة (١١) من المشروع رسوم طلبات الإلغاء ووقف التنفيذ فحددته بعشرة دنانير لكل طلب مع تعدد الرسم بتعدد القرارات والطلبات إذ لا يعالج القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الرسوم القضائية هذا النوع من الدعاوى أما الدعاوى الأخرى التي تنظرها هذه الدوائر فتقدر الرسوم عليها حسب القواعد المقررة لسائر الدعاوى.

وجاءت المادتان (١٢، ١٣) من المشروع مقررتين قابلية أحكام الدائرة الإدارية للاستئناف إذا كان النزاع غير مقدر القيمة أو كانت قيمته تتجاوز ألف دينار على أن يكون ذلك أمام دائرة خاصة بمحكمة الاستئناف العليا.

وبينت المادة (١٤) من المشروع ميعاد الاستئناف وإجراءاته.

ثم قررت المادة (١٥) من المشروع أنه فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسري على الدعاوى المنصوص عليها في القانون والأحكام الصادرة بها وطرق الطعن في هذه الأحكام القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية دون تحديد مواد بذاتها ويترتب على ذلك جواز الطعن بالتمييز في الأحكام الصادرة استئنافياً بالنسبة للأحكام الصادرة من هذه الدائرة وذلك وفقاً للشروط والأوضاع والإجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية للطعن بالتمييز في سائر الأحكام الاستئنافية.

أما المادة (١٦) من المشروع فقد حرصت على تقرير إلغاء كل نص يتعارض مع هذا القانون نظراً لأن بعض التشريعات قد تضمنت نصوصاً تتعلق بالطعن في بعض القرارات الإدارية كالمادة الثانية من قانون تنظيم القضاء التي تمنع إلغاء القرارات الإدارية أو وقف تنفيذها، وطبيعي أن إلغاء ما جاء بهذه المادة مقصور على ما أبيح فيه الطعن طبقاً لهذا المشروع ويبقى ما عداه قائما وعلى الأخص منع النظر في أعمال السيادة.

وأخيراً نصت المادة (١٧) من المشروع على سريان هذا القانون من أول اكتوبر سنة ١٩٨١ وذلك لإفساح المجال لاتخاذ الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ القانون كتعيين القضاة المتخصصين في هذا النوع من الدعاوى.

وبديهي أن القرارات الإدارية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون لن تكون محلا للرقابة القضائية بطريق الإلغاء المستحدث بموجب هذا القانون. إذ أن هذه القرارات وقد صدرت حصينة من الطعن بالإلغاء فان اباحة الطعن بالإلغاء لا تسري إلا على القرارات التي صدرت في ظل هذه الاباحة وهذا أمر مستقر.

مرسوم
بشأن إجراءات تقديم التظلم من القرارات الإدارية والبت فيه
- دولة الكويت -

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية،

وبناء على عرض وزير العدل والشئون القانونية والإدارية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة أولى

يكون التظلم من القرارات الإدارية المنصوص عليها بالفقرات الثانية والثالثة والرابعة من مادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه إلى الجهة التي أصدرتها أو الجهات الرئاسية لها، بطلب يقدم أو يرسل بكتاب مسجل بعلم الوصول.

مادة ثانية

يجب أن يشتمل التظلم على البيانات الآتية:

أ – اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه.

ب – تاريخ صدور القرار المتظلم منه، وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح الحكومية أو تاريخ إعلان المتظلم به.

جـ – موضوع القرار المتظلم منه، والأسباب التي بني عليها التظلم. ويرفق بالتظلم المستندات التي يرى المتظلم تقديمها.

مادة ثالثة

تقوم الجهة التي تتلقى التظلم بقيده في سجل خاص – برقم مسلسل – يبين فيه تاريخ تقديمه.

ويسلم للمتظلم إيصال مبين فيه رقم التظلم وتاريخ تقديمه، أو يرسل إليه بكتاب مسجل بعلم الوصول.

مادة رابعة

على الجهة التي أصدرت القرار المتظلم منه أن تحرر مذكرة بوجهة نظرها في التظلم وأن ترسلها

إلى ديوان الموظفين خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم التظلم مع صورة من القرار المتظلم منه وجميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع.

وإذا كان التظلم مقدماً إلى الجهة الرئاسية فعلى هذه الجهة أن تحيل التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار المتظلم منه لاتباع ما ورد في الفقرة السابقة.

مادة خامسة

يرسل ديوان الموظفين التظلم مشفوعاً برأيه وبوجهة نظر الجهة التي أصدرت القرار المتظلم منه وجميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع إلى إدارة الفتوى والتشريع خلال عشرين يوماً من تاريخ ورود التظلم إليه.

وتقوم إدارة الفتوى والتشريع بفحص التظلم وموافاة السلطة المختصة برأيها خلال عشرين يوماً من تاريخ وروده إليها.

مادة سادسة

تبت السلطة المختصة في التظلم بقبوله أو رفضه خلال عشرة أيام من تاريخ ورود رأي الفتوى والتشريع إليها، ويبلغ المتظلم بكتاب مسجل بعلم الوصول بالقرار الصادر في تظلمه وكذلك الأسباب التي بني عليها إذا صدر القرار بالرفض.

مادة سابعة

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله الصباح

وزير العدل والشئون القانونية والإدارية

سلمان الدعيج الصباح

صدر بقصر السيف في: ٧ ذي الحجة ١٤٠١هـ.

الموافق: ٥ أكتوبر ١٩٨١م

نظام ديوان المظالم

الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٠٢/٧/١٧هـ
المنشور بالجريدة الرسمية (أم القرى) بالعدد ٢٩١٨ وتاريخ ١٤٠٢/٧/٢٨هـ
- المملكة العربية السعودية -

نص النظام :

الباب الأول

في تشكيل الديوان واختصاصاته

المادة (١) :

ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة ترتبط مباشرة بجلالة الملك. ويكون مقره مدينة الرياض ويجوز بقرار من رئيس الديوان إنشاء فروع له حسب الحاجة.

المادة (٢) :

يتألف ديوان المظالم من رئيس بمرتبة وزير، ونائب رئيس أو أكثر ، وعدد من النواب المساعدين والأعضاء ذوي التخصص في الشريعة والأنظمة. ويلحق به العدد الكافي من الموظفين الفنيين والإداريين وغيرهم.

المادة (٣) :

يعين رئيس الديوان وتنهى خدماته بأمر ملكي ، وهو مسؤول مباشرة أمام جلالة الملك. ويعين نواب رئيس الديوان وتنهى خدماتهم بأمر ملكي بناءً على اقتراح رئيس الديوان.

ويختاررئيس الديوان رؤساء الفروع من بين أعضاء الديوان مع مراعاة درجات العاملين في الفرع.

المادة (٤) :

تؤلف لجنة تسمى «لجنة الشئون الإدارية لأعضاء الديوان» وتتكون من رئيس الديوان أو من ينيبه وستة أعضاء لا تقل درجة كل منهم عن درجة مستشار (ب) يختارهم رئيس الديوان.

المادة (٥) :

تنعقد لجنة الشئون الإدارية لأعضاء الديوان برئاسة رئيس الديوان أو من ينيبه ، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور جميع الأعضاء ، وفي حالة غياب أحدهم بسبب نظر اللجنة مسألة تتعلق به أو له فيها مصلحة مباشرة أو لغير ذلك من الأسباب يحل محله من يرشحه رئيس الديوان ممن تتوفر فيهم شروط العضوية وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأعضائها.

المادة (٦) :

يباشر الديوان اختصاصاته عن طريق دوائر يحدد عددها وتشكيلها واختصاصها النوعي والمكاني بقرار من رئيس الديوان.

المادة(٧) :

يكون لديوان المظالم هيئة عامة تتكون من رئيس الديوان وجميع الأعضاء العاملين فيه ، ويحدد اختصاصها وإجراءاتها بقرار من مجلس الوزراء.

المادة (٨) :

١- يختص ديوان المظالم بالفصل فيما يأتي :

(أ) الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة والأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم والمستحقين عنهم.

(ب) الدعاوى المقدمة من ذوي الشأن بالطعن في القرارات الإدارية متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة النظم واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة. ويعتبر في حكم القرار الإداري رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح.

(ج) دعاوى التعويض الموجهة من ذوي الشأن إلى الحكومة والأشخاص ذوي الشخصية العامة المستقلة بسبب أعمالها.

(د) الدعاوى المقدمة من ذوي الشأن في المنازعات المتعلقة بالعقود التي تكون الحكومة أو أحد الأشخاص المعنوية طرفاً فيها.

(هـ) الدعاوى التأديبية التي ترفع من هيئة الرقابة والتحقيق.

(و) الدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب جرائم التزوير المنصوص عليها نظاماً، والجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة ، والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم ٤٣ وتاريخ ١٣٧٧/١١/٢٩هـ والجرائم المنصوص عليها في نظام مباشرة الأموال العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٧٧ وتاريخ ١٣٩٥/١٠/٢٣هـ.

وكذلك الدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في الأنظمة إذا صدر أمر من رئيس مجلس الوزراء إلى الديوان بنظرها.

(ز) طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية.

(ح) الدعاوى التي من اختصاص الديوان بموجب نصوص نظامية خاصة.

(ط) طلب المحاكم الأجنبية إيقاع الحجز التحفظي على ممتلكات أو أموال داخل المملكة.

٢- مع مراعاة قواعد الاختصاص المقررة نظاماً يجوز لمجلس الوزراء إحالة ما يراه من مواضيع وقضايا

إلى ديوان المظالم لنظرها.

المادة (٩) :

لا يجوز لديوان المظالم النظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة أو النظر في الاعتراضات المقدمة من الأفراد على ما تصدره المحاكم أو الهيئات القضائية من أحكام أو قرارات داخلة في ولايتها.

المادة (١٠) :

تتولى هيئة الرقابة والتحقيق الادعاء أمام الدائرة المختصة في الجرائم والمخالفات التي تتولى الهيئة التحقيق فيها الباب الثاني في نظام أعضاء الديوان.

المادة (١١) :

يشترط فيمن يعين عضواً في الديوان :

(أ) أن يكون سعودي الجنسية.

(ب) أن يكون حسن السيرة والسلوك.

(ج) أن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة لتولي الأعمال القضائية.

(د) أن يكون حاصلاً على شهادة من إحدى كليات الشريعة بالمملكة العربية السعودية أو شهادة جامعية أخرى معادلة.

(هـ) ألا يقل عمره عن اثنين وعشرين عاماً.

(و) أن يكون لائقاً صحياً للخدمة.

(ز) أن لا يكون قد حكم عليه بحد أو تعزير أو في جرم مخل بالشرف أو صدر بحقه قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة ولو كان قد رد إليه اعتباره.

المادة (١٢) :

درجات أعضاء الديوان هي :

ملازم بدرجة ملازم قضائي.
مستشار مساعد (ج) بدرجة قاض (ج).
مستشار مساعد (ب) بدرجة قاض (ب).
مستشار مساعد (أ) بدرجة قاض (أ).

مستشار (د) بدرجة وكيل محكمة (ب).
مستشار (ج) بدرجة وكيل محكمة (أ).
مستشار (ب) بدرجة رئيس محكمة (ب).
مستشار (أ) بدرجة رئيس محكمة (أ).
نائب مساعد بدرجة قاضي تمييز.
نائب رئيس بدرجة رئيس تمييز.

المادة (١٣) :

يشترط لشغل درجات أعضاء الديوان توفر المؤهلات المحددة للدرجات المقابلة لها في نظام القضاء مع مراعاة ما يلي :-

(أ) تعتبر كل من الماجستير في مجال العمل ودبلوم دراسات الأنظمة بمعهد الإدارة العامة معادلة للاشتغال بأعمال قضائية نظيرة مدة أربع سنوات.

(ب) تعتبر درجة الدكتوراه في طبيعة العمل معادلة للاشتغال بأعمال قضائية نظيرة مدة ست سنوات.

(ج) يعتبر الاشتغال بأعمال التحقيق والقضاء والاستشارات في مجال العمل اشتغالاً في أعمال قضائية نظيرة.

المادة (١٤) :

يكون من يعين من الأعضاء ابتداء تحت التجربة لمدة عام ، وتصدر لجنة الشئون الإدارية لأعضاء الديوان بعد نهاية مدة التجربة وثبوت صلاحية المعين قراراً بتثبيته. ويجوز قبل صدور هذا القرار الاستغناء عنه بقرار من لجنة الشئون الإدارية لأعضاء الديوان.

المادة (١٥) :

فيما عدا الملازم لا يكون عضو الديوان قابلاً للعزل ولكن يحال إلى التقاعد حتماً إذا بلغ سن السبعين على أنه إذا فقد أحد الأعضاء الثقة والاعتبار اللذين تتطلبها الوظيفة يحال إلى التقاعد بأمر ملكي بناءً على اقتراح من لجنة الشؤون الإدارية لأعضاء الديوان.

المادة (١٦) :

مع عدم الإخلال بما يقتضيه هذا النظام من أحكام يتمتع أعضاء الديوان بالحقوق والضمانات المقررة للقضاة ، ويلتزمون بما يلتزم به القضاة من واجبات.

المادة (١٧) :

يجرى التعيين والترقية في درجات أعضاء الديوان وفقاً للإجراءات المقررة للتعيين والترقية في درجات السلك القضائي وفي هذا الخصوص يكون للجنة الشئون الإدارية لأعضاء الديوان بالنسبة

لأعضاء الديوان نفس الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الأعلى بالنسبة لأعضاء السلك القضائي.

المادة (١٨) :

يعامل عضو الديوان من حيث الراتب والبدلات والمكافآت والمزايا معاملة نظيره في الدرجة من أعضاء السلك القضائي.

المادة (١٩) :

يتم نقل أعضاء الديوان وندبهم وإعارتهم وفقاً للإجراءات المقررة لنقل أعضاء السلك القضائي وندبهم وإعارتهم ، وفي هذا الخصوص يكون للجنة الشؤون الإدارية لأعضاء الديوان بالنسبة لأعضاء الديوان نفس الاختصاصات المقررة لمجلس القضاء الأعلى بالنسبة لأعضاء السلك القضائي كما يكون لرئيس الديوان في هذا الخصوص وبالنسبة لأعضاء الديوان نفس الاختصاصات المقررة لوزير العدل بالنسبة لأعضاء السلك القضائي.

المادة (٢٠) :

يرخص رئيس الديوان للأعضاء بالإجازات في حدود أحكام نظام الخدمة المدنية ، واستثناء من هذه الأحكام يجوز أن تبلغ الإجازات المرضية التي يحصل عليها العضو خلال ثلاث سنوات ستة أشهر براتب كامل وثلاثة أشهر بنصف راتب ، ويجوز تمديدها ثلاثة أشهر أخرى بنصف راتب بموافقة لجنة الشؤون الإدارية لأعضاء الديوان.

المادة (٢١) :

إذا لم يستطع العضو بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الإجازة المقررة في المادة السابقة أو ثبت في أي وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق فيحال على التقاعد.

المادة (٢٢) :

يتم التفتيش على أعمال أعضاء الديوان من درجة مستشار (ب) فما دون بأن يعهد رئيس الديوان إلى عضو أو أكثر من أعضاء الديوان القيام بعملية التفتيش الذي يجب إجراؤه مرة على الأقل ومرتين على الأكثر كل سنة.

ويجب أن يقوم بالتفتيش عضو بدرجة أعلى من درجة المفتش عليه أو سابق عليه في الأقدمية إن كانا في درجة واحدة.

ويكون تقدير كفاءة العضو بإحدى الدرجات التالية :

كفء- فوق المتوسط – متوسط- أقل من المتوسط.

المادة (٢٣) :

ترسل صور من الملاحظات دون تقدير الكفاية إلى العضو صاحب الشأن للاطلاع وإبداء اعتراضاته حولها خلال ثلاثين يوماً.

المادة (٢٤):

يشكل رئيس الديوان لجنة من ثلاثة من أعضاء الديوان لفحص الملاحظات ثم الاعتراضات التي يبديها العضو المعني ، وما تعتمده اللجنة من هذه الملاحظات يودع في ملف العضو مع الاعتراض ، وما لا يعتمد يرفع من التقدير ويحفظ ويبلغ العضو بتقدير كفايته المعتمد من اللجنة.

المادة (٢٥) :

يجوز للعضو الذي حصل على تقدير يثبت فيه أن درجته أقل من المتوسط أن يتظلم إلى لجنة الشؤون الإدارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بمضمون التقدير ، ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائياً.

المادة (٢٦) :

إذا حصل العضو على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكفاية ثلاث مرات متواليات فيحال إلى التقاعد بأمر ملكي بناءً على اقتراح من لجنة الشؤون الإدارية.

المادة (٢٧) :

تصدر لائحة بقرار من رئيس ديوان المظالم بعد موافقة لجنة الشؤون الإدارية تبين قواعد وإجراءات التفتيش.

المادة (٢٨) :

مع عدم الإخلال بما لأعضاء الديوان من حياد واستقلال يكون لرئيس الديوان حق الإشراف على جميع الدوائر والأعضاء ولرئيس كل دائرة حق الإشراف على الأعضاء التابعين لها.

المادة (٢٩) :

لرئيس الدائرة حق تنبيه الأعضاء التابعين لها إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم بعد سماع أقوالهم ، ويكون التنبيه مشافهة أو كتابة وفي الحالة الأخيرة تبلغ صورة منه للديوان وللعضو في حالة اعتراضه على التنبيه الصادر إليه كتابة من رئيس الدائرة أن يطلب خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه إياه إجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت سبباً للتنبيه، وتؤلف للغرض المذكور بقرار من رئيس الديوان لجنة من ثلاثة من المستشارين ، ولهذه اللجنة بعد سماع أقوال العضو أن تعهد إلى أحد أعضائها بإجراء التحقيق إن وجدت وجهاً لذلك ، ولها أن تؤيد التنبيه أو أن تعتبره كأن لم يكن ، وتبلغ قرارها لرئيس الديوان وإذا تكررت المخالفة أو استمرت بعد تأييد التنبيه من قبل اللجنة رفعت الدعوى التأديبية.

المادة (٣٠) :

تأديب الأعضاء يكون من اختصاص لجنة تشكل بقرار من رئيس الديوان من خمسة من أعضاء لجنة الشؤون الإدارية ويرأسها أعلاهم درجة فإن تساووا فأقدمهم في الخدمة وإذا كان العضو المقدم إلى المحاكمة عضواً في لجنة الشؤون الإدارية أو قام بأحدهم مانع يمنعه من الاشتراك في لجنة التأديب يندب رئيس الديوان أحد أعضاء الديوان الذين تتوفر فيهم شروط عضوية لجنة الشؤون الإدارية ليحل محله.

ولا يكون انعقاد لجنة التأديب صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائها ، وتتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة لأعضائها.

المادة (٣١) :

ترفع الدعوى التأديبية بطلب من رئيس الديوان من تلقاء نفسه أو بناءً على اقتراح رئيس الدائرة التي يتبعها العضو. ولا يقدم هذا الطلب إلا بناءً على تحقيق جزائي أو بناءً على تحقيق إداري يتولاه أحد المستشارين يندبه رئيس الديوان.

المادة (٣٢) :

ترفع الدعوى التأديبية بمذكرة تشتمل على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتقدم للجنة التأديب لتصدر قرارها بدعوة المتهم للحضور أمامها.

المادة (٣٣) :

يجوز للجنة التأديب أن تجري ما تراه لازماً من التحقيقات ولها أن تندب أحد أعضائها للقيام بذلك.

المادة (٣٤) :

إذا رأت التأديب وجها للسير في إجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كلف المتهم بالحضور في ميعاد لاحق ، ويجب أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام.

المادة (٣٥) :

يجوز للجنة التأديب عند تقرير السير في إجراءات المحاكمة أن تأمر بوقف المتهم عن مباشرة أعمال وظيفته وللجنة في أي وقت أن تعيد النظر في أمر الوقف.

المادة (٣٦) :

تنقضي الدعوى التأديبية باستقالة العضو. ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجزائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة نفسها.

المادة (٣٧) :

تكون جلسات لجنة التأديب سرية ، وتحكم لجنة التأديب بعد سماع دفاع العضو المرفوعة عليه الدعوى ، وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن ينيب في الدفاع عنه غيره. وللجنة دائماً الحق في طلب حضوره بشخصه وإذا لم يحضر ولم ينب أحداً جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة دعوته.

المادة (٣٨) :

يجب أن يشتمل الحكم الصادر في الدعوى التأديبية على الأسباب التي بني عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية ، وتكون أحكام لجنة التأديب نهائية غير قابلة للطعن.

المادة (٣٩) :

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على العضو هي اللوم والإحالة على التقاعد.

المادة (٤٠) :

تبلغ أحكام لجنة التأديب إلى رئيس الديوان ، ويصدر أمر ملكي بتنفيذ عقوبة الإحالة على التقاعد وقرار من رئيس الديوان بتنفيذ عقوبة اللوم.

المادة (٤١) :

في حالات التلبس بالجريمة يجب عند القبض على العضو وحبسه أن يرفع الأمر إلى لجنة الشؤون الإدارية في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية ، ولها أن تقرر اما استمرار الحبس أو الإفراج بكفالة أو بغير كفالة وللعضو أن يطلب سماع أقواله أمام اللجنة عند عرض الأمر عليها. وتحدد اللجنة مدة الحبس في القرار الذي يصدر بالحبس أو باستمراره ، وتراعى الإجراءات السالفة الذكر كلما رؤي استمرار الحبس الاحتياطي بعد انقضاء المدة التي قررتها اللجنة ، وفيما عدا ما ذكر لا يجوز القبض على العضو واتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق معه أو رفع الدعوى الجزائية عليه إلا بإذن من اللجنة المذكورة ويجري حبس الأعضاء وتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لهم في أماكن مستقلة.

المادة (٤٢) :

تنتهي خدمة عضو الديوان بأحد الأسباب الآتية :

أ- قبول الاستقالة.

ب- قبول طلبه الإحالة على التقاعد طبقاً لنظام التقاعد.

ج- الأسباب المنصوص عليها في المواد (١٤،١٥،٢١،٢٦).

د- الوفاة.

المادة (٤٣):

في غير حالتي الوفاة والإحالة على التقاعد لبلوغ السن النظامية تنتهي خدمة عضو الديوان بأمر ملكي بناءً على اقتراح لجنة الشؤون الإدارية لأعضاء الديوان.

قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم

- المملكة العربية السعودية -

قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٤٠٩/١١/١٦هـ

جريدة أم القرى العدد ٣٢٦٦ بتاريخ ١٤٠٩/١٢/٤هـ

الباب الأول

(الدعوى الإدارية)

المادة الأولى :

ترفع الدعوى الإدارية بطلب من المدعي يقدم إلى رئيس ديوان المظالم أو من ينيبه متضمنا بيانات من المدعي والمدعى عليه . وموضوع الدعوى وتاريخ مطالبة الجهة الإدارية بالحق المدعى به إن كان مما تجب المطالبة به قبل رفع الدعوى وفقاً للمادة الثانية من هذه القواعد ونتيجة المطالبة أو تاريخ القرار من القرار المطعون فيه إن كان مما يجب التظلم منه إلى الجهة الإدارية قبل رفع الدعوى وفقاً للمادة الثالثة من هذه القواعد ونتيجة التظلم .

ويحيل رئيس الديوان الدعوى إلى الدائرة المختصة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للجهة المدعى عليها أو الدائرة المختصة التي يقع في دائرة اختصاصها فرع هذه الجهة إذا طلب المدعي ذلك وكانت الدعوى متعلقة بهذا الفرع.

وللدائرة المختصة الاستعانة بأحد المختصين لتحضير الدعوى تحت إشرافها .

المادة الثانية :

يجب في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم أن يسبق رفعه إلى الديوان مراعاة ما يلي :

١- مطالبة الجهة الإدارية المختصة خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به ما لم يكن ثمة عذر شرعي حال دون المطالبة يثبت لدى الدائرة المختصة بالديوان .

وعلى الجهة الإدارية أن تبت فيها خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديمها وبالنسبة إلى الحقوق التي نشأت قبل نفاذ هذه اللائحة فتبدأ المدة المحددة للمطالبة بها من تاريخ نفاذها .

٢- إذا صدر قرار الجهة الإدارية برفض المطالبة خلال المدة المحددة في الفقرة السابقة أو مضت هذه المدة دون أن تبت في المطالبة فلا يجوز رفعه إلى الديوان إلا بعد التظلم إلى الديوان العام للخدمة المدنية خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر برفض المطالبة أو انقضاء المدة المحددة في الفقرة السابقة دون البت فيه .

ويجب أن يكون القرار الصادر من الجهة الإدارية برفض المطالبة مسبباً وعلى الديوان العام للخدمة المدنية أن يبت في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه .

٣- إذا صدر قرار الديوان العام للخدمة المدنية برفض التظلم أو مضت المدة المحددة في الفقرة السابقة دون البت فيه جاز رفع الدعوى إلى ديوان المظالم خلال تسعين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر بالرفض أو انقضاء الستين يوماً المذكورة دون البت في التظلم أو خلال ما تبقى من الخمس سنوات المذكورة في الفقرات الأولى من هذه المادة أيها أطول .

ويجب أن يكون القرار الصادر من الديوان العام للخدمة المدنية برفض التظلم مسبباً .

٤- إذا صدر قرار الديوان العام للخدمة المدنية بأحقية المدعي فيما يطالب به ولم تقم الجهة الإدارية بتنفيذه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه جاز رفع الدعوى إلى ديوان المظالم خلال الستين يوماً التالية لهذه المدة أو خلال ما تبقى من الخمس السنوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة أيهما أطول.

المادة الثالثة :

فيما لم يرد به نص خاص يجب في الدعوى المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة من نظَام ديوان المظالم أن يسبق رفعه إلى الديوان بالتظلم إلى الجهة الإدارية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بهذا القرار ، ويتحقق العلم به بإبلاغ ذوي الشأن به أو بنشره في الجريدة الرسمية إذا تعذر الإبلاغ ، وبالنسبة إلى القرارات الصادرة قبل نفاذ هذه اللائحة فتبدأ المدة المحددة للتظلم فيها من تاريخ نفاذها.

وعلى الجهة الإدارية أن تبت في التظلم خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ، ويعتبر مضي تسعين يوماً على تاريخ تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة صدور قرار برفضه .

وترفع الدعوى إن لم تكن متعلقة بشؤون الخدمة المدنية إلى الديوان خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر بالرفض أو مضي التسعين يوماً المذكورة دون البت فيه .

أما إذا كانت الدعوى متعلقة بشئون الخدمة المدنية فيتعين قبل رفعها إلى الديوان التظلم إلى الديوان العام للخدمة المدنية خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر برفض التظلم أو انقضاء مدة التسعين يوماً المحددة للجهة الإدارية دون البت فيه .

وعلى الديوان العام للخدمة المدنية أن يبت في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه . وإذا صدر قرار الديوان العام للخدمة المدنية برفض التظلم أو مضت المدة المحددة له دون البت فيه جاز رفع الدعوى إلى ديوان المظالم خلال تسعين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر بالرفض أو انقضاء الستين يوماً المذكورة دون البت في التظلم . ويجب أن يكون قرار الديوان العام للخدمة المدنية برفض التظلم مسبباً.

وإذا صدر قرار الديوان العام للخدمة المدنية لصالح المتظلم ولم تقم الجهة الإدارية بتنفيذه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه جاز رفع الدعوى إلى ديوان المظالم خلال الستين يوماً التالية لهذه المدة .

المادة الرابعة :

فيما لم يرد به نص خاص لا تسمع الدعاوى المنصوص عليها في الفقرتين (جـ ، د) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم بعد مضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به ما لم يكن ثمة عذر شرعي حال دون رفع الدعوى يثبت لدى الدائرة المختصة بالديوان. وبالنسبة إلى الحقوق التي نشأت قبل نفاذ هذه اللائحة فتبدأ المدة المحددة لسماع الدعاوى بها من تاريخ نفاذها .

المادة الخامسة :

على رئيس الدائرة حال ورود القضية إليه أن يحدد موعداً لنظرها يبلغ به أطراف الدعوى وكلاً من وزارة المالية والاقتصاد الوطني وديوان المراقبة العامة ويجب ألا تقل الفترة بين الإبلاغ وتاريخ الجلسة عن ثلاثين يوماً كما يبلغ الديوان العام للخدمة المدنية أيضاً إذا كانت الدعوى من الدعاوى المتعلقة بشئون الخدمة المدنية المشار إليها في المادتين الثانية والثالثة من هذه القواعد ولكل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني وديوان المراقبة العامة والديوان العام للخدمة المدنية بحسب الحال أن ترسل خلال هذه المدة وجهة نظرها إلى ديوان المظالم أو أن تطلب الاشتراك في المرافعة وفى هذه الحالة يتعين التنسيق مع الجهة الحكومية الطرف في الدعوى .

المادة السادسة :

ترفع دعاوى المطالبة بتنفيذ الأحكام الأجنبية وفقاً لإجراءات رفع الدعاوى الإدارية المنصوص عليها في المادة الأولى من هذه القواعد .

وتصدر الدائرة المختصة حكمها بعد استكمال وثائق الدعوى وسماع أقوال طرفي الخصومة أو وكلائهم إما برفض الدعوى أو بتنفيذ الحكم الأجنبي على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ويسلم المحكوم له صورة تنفيذية من الحكم مذيلة بالصيغة الآتية :

يطلب من كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النِظامية المتبعة ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة .

المادة السابعة :

لا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه على أنه يجوز للدائرة المختصة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار أو أن تأمر بإجراء تحفظي أو وقتي بصفة عاجلة عند الاقتضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تقديم الطلب العاجل أو إحالته إليها إذا قدرت ترتب آثار يتعذر تداركها وذلك حتى تفصل في أصل الدعوى

الباب الثاني

الدعاوى الجزائية والتأديبية

المادة الثامنة :

ترفع الدعاوى الجزائية والتأديبية ومنها طلب تقرير وصف الجريمة بأنها مخلة بالشرف أو الأمانة المشار إليها في المادة ٣٠ / ١٦ / ج من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية من هيئة الرقابة والتحقيق إلى ديوان المظالم بقرار اتهام يتضمن أسماء المتهمين وصفاتهم وأماكن إقامتهم والتهم المنسوبة إليهم ومكان وقوعها ، وأدلة الاتهام والنصوص النظامية المطلوب تطبقيها عليهم، ويرفق به كامل ملف الدعوى .

المادة التاسعة :

يحيل رئيس الديوان أو من ينيبه الدعوى إلى الدائرة المختصة وعلى رئيس الدائرة حال ورود القضية أن يحدد موعداً لنظرها تبلغ به هيئة الرقابة والتحقيق والمتهم مع تزويده بصورة من قرار الاتهام ، ويجب ألا تقل الفترة بين الإبلاغ وتاريخ الجلسة عن ثلاثين يوماً.

المادة العاشرة :

للموقوف احتياطياً وللممنوع من السفر بسبب قضية منظورة أمام إحدى دوائر الديوان أن يتظلم إلى رئيس الديوان أو من ينيبه من قرار وقفه أو منعه .

ويحيل رئيس الديوان أو من ينيبه التظلم إلى الدائرة المختصة ، وعلى الدائرة أن تبت في التظلم على وجه السرعة بحيث لا تزيد المدة على سبعة أيام فإذا تعذر ذلك فعلى الدائرة أن تصدر قبل انتهاء هذه المدة قراراً بتحديد مدة أخرى مع إيضاح الأسباب الداعية لذلك .

ويكون البت في التظلم بعد سماع طرفي الخصومة . ويكون الإفراج أو السماح بالسفر بكفالة أو بدون كفالة . ولا يجوز للمتظلم تجديد تظلمه قبل مضي ستين يوماً من تاريخ رفض التظلم السابق ما لم تظهر وقائع أو وثائق جديدة تبرر ذلك .

المادة الحادية عشرة :

يبلغ رئيس الديوان أو من ينيبه الجهات ذات العلاقة بقرارات الإفراج عن المتهمين ورفع المنع من

السفر عنهم لتنفيذها ما لم يكن ثمة سبب آ خر للوقف أو المنع .

المادة الثانية عشرة :

تنقضي الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (و) من المادة الثامنة من نظَام ديوان المظالم بوفاة المتهم.

ولا يمنع انقضاء الدعوى من مصادرة أو استعادة الأموال التي حصل عليها المتهم بطريق غير مشروع .

كما لا يمنع ذلك من سماع دعوى الحقوق الخاصة أمام المحاكم المختصة .

الباب الثالث

النظر في الدعوى والحكم فيها

المادة الثالثة عشرة :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية المعتمدة في إجراءات نظر الدعوى وتسمع أقوال غير الناطقين بها عن طريق مترجم مع إثبات ما يوجه إليه وإجاباته عليه بلغته ويوقع منه وتثبت ترجمة ذلك باللغة العربية ويوقع منه ومن المترجم .

وتقدم ترجمة معتمدة باللغة العربية للوثائق والمستندات المكتوبة بلغة أجنبية .

المادة الرابعة عشرة :

يتم نظر الدعوى والحكم فيها من قبل الدائرة المختصة وتشكل الدائرة من رئيس وعضوين ويجوز لرئيس الديوان أن يشكل دوائر فرعية من عضو واحد لنظر الدعاوى اليسيرة وتحدد الدعاوى اليسيرة بلائحة يصدرها رئيس الديوان .

المادة الخامسة عشرة :

لا تصلح جلسات الدائرة إلا بحضور جميع أعضائها وبحضور ممثل الادعاء في الدعاوى الجزائية والتأديبية وإذا لم يتوفر العدد اللازم من الأعضاء فسيندب من يكمل نصاب النظر وتكون الجلسات علنية إلا إذا رأت الدائرة جعلها سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النِظام العام على أن يكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية .

المادة السادسة عشرة :

ضبط الجلسة ونظَامها منوطان برئيس الدائرة وله في سبيل ذلك اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

أ. أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظَامها فإن لم يتمثل وتمادى كان للدائرة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه مائتي ريال ، وللدائرة قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره .

ب. أن يأمر بمحو العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النِظام العام من أية ورقة أو مذكرة يقدمها الخصوم في الدعوى .

ج. أن يأمر بكتابة محضر عن كل مخالفة أو جريمة تقع أثناء انعقاد الجلسة وعما قد يحدث أثناء ذلك من تعد على الدائرة أو أحد أعضائها أو ممثل الادعاء أو أحد العاملين مع الدائرة ويحيل المحضر إلى الجهة المختصة لاتخاذ اللازم نظَاماً ، وله إذا اقتضى الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه هذه الأفعال .

المادة السابعة عشرة :

لا يجوز التعديل على أوراق أو مذكرات أحد أطراف الدعوى دون تمكين الطرف الآخر من الاطلاع عليها ، وللمتهم أو من يوكله حق الاطلاع على أوراق التحقيق بحضور أمين سر الدائرة وله أن يستنسخ ما يخصه منها ويحدد رئيس الدائرة ذلك.

المادة الثامنة عشرة :

يحضر الخصوم أو من ينوب عنهم في الدعوى الإدارية في اليوم المعين لنظر الدعوى ، فإذا لم يحضر المدعي ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة جاز لها أن تفصل في الدعوى بحالتها بناءً على طلب المدعى عليه أو أن تأمر بشطبها ، فإذا شطبت جاز للمدعي أن يطلب النظر فيها وتحدد الدائرة لنظرها موعداً تبلغ به المدعى عليه ، فإذا لم يحضر المدعي ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة تشطب الدعوى ولا يتسمع بعد ذلك إلا بقرار من هيئة التدقيق مجتمعة .

أما إذا لم يحضر المدعى عليه فعلى الدائر تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة تالية يعلن بها المدعى عليه فإذا لم يحضر فصلت الدائرة في الدعوى . ويعتبر الحكم في جميع الأحوال حضورياً .

المادة التاسعة عشرة :

يحضر المتهم جلسات المحاكمة بنفسه في الدعاوى التأديبية والجزائية ويبدي دفاعه كتابة أو مشافهة وله أن يستعين بمحام وأن يطلب استدعاء الشهود لسماع شهادتهم فإذا لم يحضر المتهم في الدعوى التأديبية بعد إبلاغه إبلاغاً صحيحاً فعلى الدائرة أن تمضي في إجراءات المحاكمة .

أما المتهم في الدعوى الجزائية فإنه إذا أبلغ ولم يحضر أعيد طلب حضوره لجلسة أخرى فإن تخلف بعد ذلك عن الحضور جاز للدائرة أن تحكم في الدعوى غيابياً أو أن تأمر بإحضاره إلى جلسة تحددها فإن تعذر إحضاره حكمت في الدعوى غيابياً .

المادة العشرون :

إذا حضر المدعي أو المدعى عليه في الدعوى الإدارية في أية جلسة أمام الدائرة المختصة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك .

وفى الدعاوى الجزائية والتأديبية يعتبر الحكم حضورياً متى حضر المتهم إحدى الجلسات وأبدى دفاعه ولو تأجل الحكم بعد ذلك ولم يحضر عند صدوره .

المادة الحادية والعشرون :

يحرر أمين سر الدائرة محضر الجلسة تحت إشراف رئيس الدائرة على أن يبين في المحضر أسماء أعضاء الدائرة الذين حضروا الجلسة وزمان ومكان انعقادها والحاضرين من الخصوم ووكلائهم أو المتهمين ويبين كذلك جميع الإجراءات التي تتم في الجلسة والشهادات التي تسمع فيها وأقوال أطراف الدعوى وطلباتهم وملخص دفاعهم ويوقع المحضر من أعضاء الدائرة وأمين سرها ومن أطراف الدعوى .

المادة الثانية والعشرون :

يمثل المتهم أمام الدائرة طليقاً بغير قيود وتتخذ عليه الحراسة اللازمة ولا يجوز إبعاده عن الجلسة إلا إذا وقع منه ما يخل بنظامها ، وللدائرة أن تستمر في نظر الدعوى إلى أن يمكن السير فيها بحضوره على أن تطلع المتهم على ما تم في غيبته من إجراءات وفى كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

المادة الثالثة والعشرون :

إذا رأت الدائرة أثناء المرافعة ضرورة إجراء معاينة أو تحقيق تكميلي باشرت ذلك بنفسها أو ندبت من يقوم به من أعضائها .

وللدائرة من تلقاء ذاتها أو بناءً على طلب ممثل الادعاء أو المتهم أن تكلف بالحضور من تراه لازماً لسماع أقواله من الشهود ، وعلى الدائرة أن تمنع توجيه أسئلة إلى الشاهد لا تتعلق بموضوع الدعوى أو تؤدي إلى اضطرابه أو تخويفه .

المادة الرابعة والعشرون :

إذا رأت الدائرة الاستعانة بالخبرة فلها أن تقرر ندب خبير أو أكثر على أن تحدد في قرارها مهمة الخبير تحديداً دقيقاً ووافياً ، وأجلاً لإيداع تقريره ، وأجلاً لجلسة المرافعة المبنية على التقرير ، ولها أن تستعين بالخبير لإبداء رأيه مشافهة في الجلسة على أن يثبت ذلك في محضر الجلسة .

ويصدر رئيس الديوان القواعد الخاصة بأتعاب الخبراء .

المادة الخامسة والعشرون :

للمتهم ولأي من ذوي الشأن أن يطلب رد أي عضو من أعضاء الدائرة إذا كان هناك سبب يوجب الرد ، ويوقف النظر في الدعوى أثر تقديم الطلب وحتى البت فيه ويفصل رئيس الديوان في هذا الطلب ويكون قراره نهائياً .

ولعضو الدائرة إذا قامت لديه أسباب يستشعر منها الحرج من نظر الدعوى أن يعرض أمر تنحيه عن النظر فيها على رئيس الديوان للفصل فيه .

المادة السادسة والعشرون :

إذا رأت الدائرة التي تنظر دعوى تأديبية أن الواقعة التي وردت بقرار الاتهام تكون جريمة جزائية فعليها أن توقف الفصل في الدعوى التأديبية وتقرر إعادة القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق لاتخاذ ما يجب نظَاماً .

المادة السابعة والعشرون :

للدائرة أن تغير الوصف النِظامي للفعل المسند إلى المتهم أو أن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت للدائرة من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر في قرار الاتهام وعلى الدائرة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلاً مناسباً لتحضير دفاعه بناءً على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك .

المادة الثامنة والعشرون :

تفصل الدائرة في الوقائع التي وردت بقرار الاتهام ، ومع ذلك يجوز لها بناءً على طلب هيئة الرقابة والتحقيق الحكم في وقائع لم ترد في قرار الاتهام أو على متهمين جدد إذا كانت أوراق القضية تتضمن ذلك بشرط أن يمنح المتهم أجلاً مناسباً لتحضير دفاعه وللدائرة من تلقاء ذاتها التصدي لذلك بقرار تصدره بإحالة القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق لكي تتولى تحقيقها ثم اتخاذ ما يجب نظَاماً كأية قضية أخرى . وإذا أعيدت القضية إلى الديوان وجب إحالتها إلى دائرة أخرى غير تلك التي تصدت لها فإذا كانت تلك الدائرة لم تفصل في الدعوى الأصلية وكانت هذه مرتبطة بالدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة وجب إحالة القضية كلها إلى الدائرة التي نظرت الدعوى أساساً .

المادة التاسعة والعشرون :

إذا تضمن الحكم الصادر من ديوان المظالم ما يشير إلى حدوث فعل يشكل جريمة جنائية أو تأديبية تبلغ جهة التحقيق المختصة بصورة من الحكم لاتخاذ ما يلزم نظَاماً .

المادة الثلاثون :

إذا كانت الدائرة مشكلة من أكثر من عضو تكون المداولة سراً بين أعضاء الدائرة مجتمعين ،

وتصدر الأحكام بالأغلبية وينسب الحكم إلى الدائرة ، وعلى المخالف توضيح مخالفته وأسبابها في محضر الجلسة وعلى الأكثرية أن توضح وجهة نظرها في الرد على مخالفة المخالف في محضر الجلسة ويوقع المحضر من جميع أعضاء الدائرة وأمين سرها .

المادة الحادية والثلاثون :

يجب أن يشتمل إعلام الحكم على الأسباب التي بني عليها وبيان مستنده وأن يبين فيه الدائرة التي أصدرته ، وتاريخ إصداره ومكانه والدعوى الصادر فيها وما إذا كان صادراً في دعوى إدارية أو جزائية أو تأديبية ، وأسماء أعضاء الدائرة الذين سمعوا المرافعة واسم ممثل الادعاء وطلباته وأسماء أطراف الدعوى وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم أو غيابهم وأسماء ممثليهم وما قدموه من طلبات أو دفوع وما استندوا إليه من أدلة .

وتوقع نسخة إعلام الحكم الأصلية من رئيس وأعضاء الدائرة ومن أمين سرها وذلك خلال خمسة عشر يوماً وفى حالة تشكيل الدائرة من عضو واحد توقع نسخة إعلام الحكم الأصلية منه وأمين سر الدائرة .

وتحفظ نسخة إعلام الحكم الأصلية الموقعة في ملف الدعوى وتسلم نسخة من إعلام الحكم مختومة بختم الدائرة وموقعة من رئيس الدائرة وأمين سرها لكل ذي علاقة . وعلى الدائرة التي أصدرت الحكم أن تعلم المحكوم عليه بعد تسليمه نسخة إعلام الحكم بأن له أن يطلب تدقيق الحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليمه نسخة إعلام الحكم ، وأنه إذا لم يطلب تدقيق الحكم خلال تلك المدة فإن الحكم يكون في حقه نهائياً وواجب النفاذ .

المادة الثانية والثلاثون :

للدائرة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو ظروفه الشخصية أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة أو غير ذلك مما يبعث على القناعة بوقف التنفيذ أن تنص في حكمها على وقف تنفيذ العقوبة ، ولا أثر لذلك الإيقاف على الجزاءات التأديبية التي يخضع لها المحكوم عليه.

ويلغى الإيقاف إذا أدين المحكوم عليه أمام إحدى دوائر الديوان بعقوبة بدنية في قضية جزائية أخرى ارتكبها خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الموقوف تنفيذه نهائياً .

المادة الثالثة والثلاثون :

تتولى الدائرة من تلقاء ذاتها أو بناءً على طلب أي من ذوي الشأن تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية .

أما إذا وقع غموض أو إبهام في الحكم فلأي من ذوي الشأن أن يطلب من رئيس الديوان إحالة القضية إلى الدائرة التي أصدرته لتفسيره .

الباب الرابع

طرق الاعتراض على الأحكام

المادة الرابعة والثلاثون :

الأحكام الصادرة في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرتين (جـ) (د) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم على خلاف ما طلبته الجهة الإدارية أو في غير صالحها لا تكون نهائية وواجبة النفاذ إلا بعد تدقيقها .

المادة الخامسة والثلاثون :

مع مراعاة ما جاء في المادة الرابعة والثلاثين من هذه القواعد تكون الأحكام الصادرة من الديوان في الدعاوى الإدارية نهائية وواجبة النفاذ بعد مضي المدة المحددة لطلب التدقيق المشار إليها في المادة الحادية والثلاثين من هذه القواعد ما لم يطلب أي من أطراف الدعوى أو وزارة المالية والاقتصاد الوطني وديوان المراقبة العامة بالنسبة لجميع الدعاوى الإدارية أو الديوان العام للخدمة المدنية بالنسبة للدعاوى المتعلقة بشئون الخدمة المدنية المشار إليها في المادتين الثانية والثالثة من هذه القواعد تدقيقها خلال الميعاد المذكور .

المادة السادسة والثلاثون :

يترتب على قبول طلب التدقيق أن تقوم دائرة التدقيق المختصة بتأييد الحكم أو نقضه وإذا نقضته فلها أن تعيده إلى الدائرة التي أصدرته أو تتصدى لنظر القضية ، وإذا أعادته إلى الدائرة إلى أصدرته وأصرت تلك الدائرة على حكمها فعلى دائرة التدقيق أن تتصدى لنظر القضية إن لم تقتنع بوجهة نظر تلك الدائرة .

في كل الأحوال التي تتصدى فيها دائرة التدقيق لنظر القضية يجب أن يتم الفصل فيها بعد سماع أقوال الخصوم .

ويجوز لدائرة التدقيق إجراء ما ترى لزومه من المعاينة أو الاستعانة بالخبرة. ويكون حكم دائرة التدقيق في جميع الأحوال نهائياً .

المادة السابعة والثلاثون :

يكون لممثل الادعاء في الدعاوى الجزائية والتأديبية وللمحكوم عليه أن يطلب تدقيق الحكم خلال المدة المحددة لطلب التدقيق المشار إليها في المادة الحادية والثلاثين من هذه القواعد بما في ذلك الحكم الصادر بتقرير وصف الجريمة بأنها مخلة بالشرف أو الأمانة المشار إليه في المادة الثامنة من هذه اللائحة .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات المتعلقة بأطراف الدعوى ومن الحكم المطلوب تدقيقه وتاريخ إبلاغه والأسباب التي بني عليها الطلب .

ويحيل رئيس الديوان أو من ينيبه الطلب مرفقاً به ملف القضية إلى دائرة التدقيق لنظره والفصل فيه ويكون حكمها نهائياً باستثناء الأحكام الصادرة بفصل موظفي المرتبة الرابعة عشرة فما فوق أو ما يعادلها فلا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس مجلس الوزراء .

وإذا كان طلب التدقيق مرفوعاً من ممثل الادعاء فيكون لدائرة التدقيق أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله، على أنه إذا كان التعديل في غير صالح المتهم فيجب على الدائرة سماع أقواله قبل التعديل.

أما إذا كان طلب التدقيق مرفوعاً من المحكوم عليه وحده فليس للدائرة إلا أن تؤيد الحكم أو أن تعدله لمصلحته .

المادة الثامنة والثلاثون :

يجوز لدائرة التدقيق إعادة الدعوى إلى الدائرة التي أصدرت الحكم لبيان ما شابه من غموض أو إبهام .

المادة التاسعة والثلاثون :

تنشأ برئاسة رئيس الديوان هيئة للتدقيق من عدد كاف من الأعضاء يعينهم رئيس الديوان ويكون بها دائرة أو أكثر للتدقيق. وتتألف دائرة التدقيق من ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الديوان ويسمي من بينهم رئيس الدائرة ويجوز لرئيس الديوان أن يشكل دائرة التدقيق من عضو واحد وذلك لتدقيق الدعاوى اليسيرة التي حددها رئيس الديوان وفقاً للمادة الرابعة عشرة .

المادة الأربعون :

إذا رأت دائرة التدقيق في شأن قضية تنظرها العدول عن اجتهاد سبق أن أخذت به أو أخذت به دائرة أخرى أو سبق أن أقرته هيئة التدقيق رفعت الموضوع إلى رئيس الديوان ليحيله إلى هيئة التدقيق مجتمعة برئاسة رئيس الديوان مع ثلاثة من رؤساء الدوائر يختارهم رئيس الديوان وتصدر الدائرة المشتركة قرارها بأغلبية ثلثي الأعضاء .

المادة الحادية والأربعون :

للمحكوم عليه غيابياً أن يطلب من رئيس الديوان أو من ينيبه إعادة النظر في الحكم الصادر ضده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بالحكم .

ويحيل رئيس الديوان أو من ينيبه الطلب إلى الدائرة التي أصدرت الحكم لإعادة المحاكمة في مواجهة المتهم .

المادة الثانية والأربعون :

إذا ظهرت بعد الفصل النهائي وقائع أو قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأنها تبرئة المحكوم عليه فله أو لممثل الادعاء أن يطلب من رئيس الديوان أو من ينيبه إعادة النظر في الأحكام النهائية ، ويقدم الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بذلك مشتملاً على الحكم وأسباب إعادة النظر، ويحيل رئيس الديوان أو من ينيبه هذا الطلب إلى الدائرة التي أصدرت الحكم لتفصل فيه بحضور أطراف القضية .

الباب الخامس

الأحكام العامة

المادة الثالثة والأربعون :

تتم الإخطارات المنصوص عليها في هذه القواعد على الوجه الآتي :

(أ) تسلم الإخطارات إلى الشخص نفسه أينما وجد وإلا فتسلم إلى من يوجد معه في محل إقامته من الساكنين معه .

(ب) فيما يتعلق بالشركات التجارية والمؤسسات الخاصة ترسل الإخطارات إلى أحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم أو لصاحب المؤسسة الخاصة أو لمن يقوم مقامه.

(ج) فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في المملكة ترسل الإخطارات إلى مدير هذا الفرع أو الوكيل .

(د) إذا تعذر تسليم الإخطارات وفقاً لما سبق فتسلم إلى العمدة .

(هـ) إذا تعذر معرفة محل إقامة المتهم أو عنوانه داخل المملكة فيبلغ بوساطة النشر في الجريدة الرسمية.

(و) فيما يتعلق بالمقيمين خارج المملكة يتم إبلاغهم عن طريق وزارة الخارجية ويكتفى في هذه الحالة بورود الرد بما يفيد التبليغ .

(ز) فيما يتعلق بالدولة ترسل الإخطارات إلى الوزراء المختصين أو لمديري المصالح أو لرؤساء المؤسسات أو الهيئات العامة أو من يقوم مقامهم .

(ح) فيما يتعلق بالعسكريين ومنسوبي الجهات العسكرية تسلم الإخطارات عن طريق مرجعهم المختص.

(ط) فيما يتعلق بالمسجونين تسلم الإخطارات إلى مدير السجن .

المادة الرابعة والأربعون :

يصدر رئيس الديوان القرارات اللازمة لتنفيذ هذه القواعد .

المادة الخامسة والأربعون :

تسري هذه القواعد على الدعاوى القائمة عند نفاذها من المرحلة التي وصلت إليها.

المادة السادسة والأربعون :

الأحكام التي لم يتم تبليغها إلى أطراف الدعاوى قبل نفاذ هذه اللائحة تطبق عليها الأحكام الخاصة بطرق الاعتراض على الأحكام.

المادة السابعة والأربعون :

تنشر هذه القواعد في الجريدة الرسمية ويعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها وتلغي قراري مجلس الوزراء رقم ١٦ وتاريخ ٦ / ١ / ١٣٨٣ هـ ورقم ٩٦٨ وتاريخ ١٥ – ١٦ / ٩ / ١٣٩٢ هـ كما تلغي كل ما يتعارض معها من أحكام .

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١م في شأن القضاء الإداري

- الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى -

باسم الشعب،

مجلس قيادة الثورة،

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩هـ. الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩م.

وعلى قانون المحكمة العليا.

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وعلى قانون نظام القضاء رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ م. والقوانين المعدلة له.

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأي مجلس الوزراء.

أصدر القانون الآتي

مادة (١)

تنشأ بكل محكمة من محاكم الاستئناف المدنية دائرة أو أكثر للقضاء الإداري وتشكل الدائرة بقرار من الجمعية العمومية للمحكمة من ثلاثة مستشارين، على أن يحضر جلساتها أحد أعضاء النيابة العامة.

مادة (٢)

تختص دائرة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية:-

١- المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات التقاعدية والمكافآت المستحقة للموظفين العامين أو المستحقين عنهم.

٢- الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح العلاوات.

٣- الطلبات التي يقدمها الموظفون العامون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية.

٤- الطلبات التي يقدمها الموظفون العامون بإلغاء القرارات النهائية الصادرة بإحالتهم إلى التقاعد أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي.

٥- الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية.

٦- دعاوى الجنسية.

ويشترط لقبول الطلبات المنصوص عليها في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من الفقرة السابقة أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو إساءة استعمال السلطة.

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار أو إجراء كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح.

مادة (٣)

تفصل دائرة القضاء الإداري في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية، ويترتب على رفع دعوى التعويض إلى دائرة القضاء الإداري عدم جواز رفعها أمام المحاكم العادية، كما يترتب على رفع دعوى التعويض أمام المحاكم العادية عدم جواز رفعها إلى دائرة القضاء الإداري.

مادة (٤)

تفصل دائرة القضاء الإداري في المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة والتوريد.

مادة (٥)

فيما عدا القرارات الصادرة عن هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل تفصل دائرة القضاء الإداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة.

مادة (٦)

لا تختص دائرة القضاء الإداري بنظر الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ولا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة.

مادة (٧)

لا يترتب على رفع الدعوى أمام دائرة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطعون فيه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه، إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ويحدد رئيس الدائرة جلسة لنظر الطلب يعلن بها الخصوم قبل موعدها بثلاثة أيام على الأقل ويجوز له تقصير هذا الميعاد، كما يجوز له أن يأمر بأن يكون الإعلان ببرقية في حالة الضرورة القصوى.

مادة (٨)

ميعاد رفع الدعوى أمام دائرة القضاء الإداري، فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إبلاغ صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية.

ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على ستين يوماً دون أن تصدر السلطات الإدارية قراراً في التظلم المقدم إليها، ويكون رفع الدعوى في هذه الحالة الأخيرة ستين يوماً من تاريخ انقضاء مدة الستين يوماً المذكورة.

مادة (٩)

يقدم الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة موقع عليها من محام من المقيدين بجدول المحامين المقبولين أمامها.

مادة (١٠)

يجب أن تتضمن صحيفة الطعن عدا البيانات المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم، موضوع الطلب وبياناً بالمستندات المؤيدة له وأن ترفق بالصحيفة صورة من القرار المطعون فيه أو ملخص واف له.

وللطالب أن يقدم مع الصحيفة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة – عدا الأصول – عدداً من صور الصحيفة والمذكرة وحافظة المستندات كافياً للمستشارين والخصوم.

مادة (١١)

تعلن الصحيفة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية المختصة وإلى ذوي الشأن في ميعاد لا يجاوز عشرين يوماً من تاريخ تقديمها.

مادة (١٢)

يعتبر مكتب المحامي الموقع على صحيفة الطعن محلاً مختاراً للطالب كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن ذوي الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلاً مختاراً لهم كل ذلك إلا إذا عينوا محلا مختاراً غيره.

مادة (١٣)

إذا بدى للمدعى عليه أن يقدم دفاعاً فعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه مذكرة بأوجه دفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها.

وللمدعي أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات خلال أربعة عشر يوماً من انقضاء الميعاد المذكور، فإذا استعمل الطالب حقه في الرد كان للمدعى عليه أن يودع مذكرة بملاحظاته على هذا الرد مع المستندات في ميعاد مماثل.

وفي جميع الأحوال يجب أن تقدم من المذكرات والمستندات صور كافية للمستشارين والخصوم.

مادة (١٤)

يجوز لرئيس دائرة القضاء الإداري في أحوال الاستعجال أن يصدر أمراً غير قابل للطعن بتقصير المواعيد المنصوص عليها في المادة السابقة ويبلغ الأمر إلى ذوي الشأن خلال أربع وعشرين

ساعة من تاريخ صدوره، وذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول.

وتسري المواعيد المقصرة بالنسبة إلى الخصوم من تاريخ إبلاغهم بها.

مادة (١٥)

يقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من انقضاء المواعيد المبينة في المواد السابقة بعرض ملف الدعوى على رئيس الدائرة ليأمر بإحالته إلى النيابة العامة لتودع مذكرة برأيها في الميعاد الذي يحدده، ثم يأمر بإحالة الملف بعد ذلك إلى أحد مستشاري دائرة القضاء الإداري، ليضع تقريراً يشتمل على تحديد الوقائع والمسائل القانونية موضوع النـزاع دون أن يبدي رأيه فيها.

مادة (١٦)

للمستشار المقرر أن يأمر باستدعاء الخصوم لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم أخذ أقوالهم فيها وله إجراء تحقيق في الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو أن يأمر بإدخال خصم آخر في الدعوى أو تكليف الخصوم بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل الذي يعينه لذلك.

ولا يجوز في سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد، إلا إذا رأى المستشار المقرر ضرورة لذلك، وفي هذه الحالة يجوز له أن يحكم على المتسبب في التأجيل بغرامة لا تجاوز عشرة دنانير، وبعد إتمام تهيئة الدعوى يودع تقرير المستشار قلم كتاب المحكمة ثم يعين بعد ذلك جلسة لنظر الدعوى ويبلغ الخصوم بتاريخها.

مادة (١٧)

يجوز للخصوم أن يطلعوا على تقرير المستشار المقرر بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم.

مادة (١٨)

تحكم المحكمة في الدعوى بعد أن يتلو المستشار التقرير ولرئيس الدائرة أن يـأذن لمحامي الخصوم بتقديم ملاحظات شفوية ومذكرات تكميلية إذا رأى ضرورة لذلك، وإذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق باشرته بنفسها في الجلسة أو ندبت لذلك أحد أعضائها.

مادة (١٩)

يجوز الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف منعقدة بهيئة قضاء إداري وذلك في الأحوال الآتية:

١- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله.

٢- إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.

٣- إذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

ويكون لذوي الشأن وللنيابة العامة الطعن بالنقض في تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان الحكم.

وتطبق في شأن الطعن الإجراءات المقررة للطعن بالنقض المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك.

مادة (٢٠)

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف منعقدة بهيئة قضاء إداري بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية، وفقاً للإجراءات المبينة فيه.

مادة (٢١)

تكون أحكام الإلغاء النهائية حجة على الكافة، وتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية:-

على الوزراء ورؤساء المصالح تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه.

مادة (٢٢)

الدعاوى المنظورة أمام المحكمة العليا عند نفاذ هذا القانون والتي أصبحت من اختصاص دائرة القضاء الإداري، تحال بالحالة التي هي عليها إلى الدائرة المختصة بمحكمة الاستئناف المختصة وبدون رسوم، ويصدر بهذه الإحالة قرار من رئيس المحكمة العليا.

مادة (٢٣)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه.

مجلس قيادة الثورة / العقيد معمر القذافي -رئيس مجلس الوزراء

محمد علي الجدي / وزير العدل

صدر في ١٢ رمضان ١٣٩١ هـ.

الموافق: ٣١ اكتوبر ١٩٧١م.

قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
طبقاً لأحدث التعديلات
- جمهورية مصر العربية -

مادة ١ :

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة

مادة ٢ :

يتكون مجلس الدولة من :

أ - القسم القضائي

ب - قسم الفتوى

ج - قسم التشريع

ويشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين .

ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسرى عليهم الأحكام الخاصة بالمندوبين عدا شرط الحصول على دبلومتين من دبلومات الدراسات العليا .

الباب الأول
القسم القضائي
الفصل الأول
الترتيب والتشكيل

مادة ٣ :

يؤلف القسم القضائي من :

أ - المحكمة الإدارية العليا

ب – محكمة القضاء الإداري

ج – المحاكم الإدارية

د – المحاكم التأديبية

هـ – هيئة مفوضي الدولة

مادة ٤ :

يكون مقر المحكمة الإدارية العليا فى القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين .

ويكون مقر محكمة القضاء الإداري مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ، ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة القضاء الإدارى بقرار من رئيس مجلس الدولة .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء دوائر للقضاء الإدارى فى المحافظات الأخرى وإذا شمل اختصاص الدائرة أكثر من محافظة جاز لها – بقرار من رئيس المجلس – أن تعقد جلساتها فى عاصمة أى من المحافظات الداخلة فى دائرة اختصاصها .

مادة ٥ :

يكون مقر المحاكم الإدارية فى القاهرة والإسكندرية ، ويكون لهذه المحاكم نائب رئيس يعاون رئيس المجلس فى القيام على تنظيمها وحسن سير العمل بها .

ويجوز إنشاء محاكم إدارية فى المحافظات الأخرى بقرار من رئيس المجلس ، وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد وعضوية اثنين من النواب على الأقل ، وتحدد دائرة اختصاص كل محكمة بقرار من رئيس مجلس الدولة وإذا شمل اختصاص المحكمة أكثر من محافظة جاز لها أن تنعقد فى عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة فى اختصاصها وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٦ :

تؤلف هيئة مفوضي الدولة من أحد نواب رئيس المجلس رئيسا ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين .

ويكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى من درجة مستشار مساعد على الأقل .

مادة ٧ :

تتكون المحاكم التأديبية من :

١- المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم

٢- المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأول والثانى والثالث ومن يعادلهم .

ويكون لهذه المحاكم نائب لرئيس المجلس يعاون رئيس المجلس فى القيام على شئونها .

مادة ٨ :

يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا فى القاهرة والإسكندرية وتؤلف من دائرة أو أكثر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ويكون مقار المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأول والثاني والثالث فى القاهرة والإسكندرية وتؤلف من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد على الأقل ، وعضوية اثنين من النواب على الأقل ، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس المجلس.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تأديبية فى المحافظات الأخرى القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأى مدير النيابة الإدارية .

وإذا شمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها أن تنعقد فى عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة فى اختصاصها ، وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة

مادة ٩ :

يتولى أعضاء النيابة الإدارية الإدعاء أمام المحاكم التأديبية .

الفصل الثاني

الاختصاصات

مادة ١٠ :

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

أولاً : الطعون الخاصة بانتخابات المجالس المحلية .

ثانياً : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

ثالثاً : الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات

رابعاً : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى .

خامساً : الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

سادساً : الطعون فى القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية فى منازعات الضرائب والرسوم وفقاً للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

سابعاً : دعاوى الجنسية .

ثامناً : الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائى ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها .

تاسعاً : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميين بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشراً : طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

حادي عشر : المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الأشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد إداري آخر .

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون

ثالث عشر : الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانوناً .

رابع عشر : سائر المنازعات الإدارية .

ويشترط فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر فى حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

مادة ١١ :

لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر فى الطلبات المتعلقة بإعمال السيادة .

مادة ١٢ :

لا تقبل الطلبات الآتية :

أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية

ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن فى القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا

ورابعا وتاسعا من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

أولا : اختصاص محكمة القضاء الإداري.

مادة ١٣ :

تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل فى الطعون التى ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية ، ويكون الطعن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوضي الدولة وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم .

ثانيا : اختصاص المحاكم الإدارية.

مادة ١٤ :

تختص المحاكم الإدارية :

١. بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا من المادة ١٠ متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم ، وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢. بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والمستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

٣. بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادي عشر من المادة ١٠ متى كانت قيمة المنازعة لا تجاوز خمسمائة جنيه .

ثالثا : اختصاص المحاكم التأديبية.

مادة ١٥ :

تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من :

أولاً : العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئة العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التى تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

ثانياً : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٣ ، المشار إليه .

ثالثاً : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ممن

تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة

مادة ١٦ :

يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل فى طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار إليهم فى المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك فى الحدود المقررة قانونا .

مادة ١٧ :

يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعا للمستوى الوظيفى للعامل وقت الدعوى وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم فى المستوى الوظيفي هى المختصة بمحاكمتهم جميعا .

ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة (١٥) .

مادة ١٨ :

تكون محاكمة العاملين المنسوبة إليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التى وقعت فى دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

مادة ١٩ :

توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم .

على أنه بالنسبة إلى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التى تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

الإنذار

الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

خفض المرتب .

تنزيل الوظيفة .

العزل من الوظيفة مع حفظ الحق فى المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك فى حدود الربع .

مادة ٢٠ :

لا تجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا فى الحالتين الآتيتين :

إذا كان قد بدئ فى التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدئ فى التحقيق قبل ذلك .

مادة ٢١ :

الجزاءات التأديبية التى يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي :

١ . غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل فى الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

٢ . الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

وفى جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع إلى حين انتهاء المحاكمة .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه فى البندين ١ ، ٢ بالخصم من المعاش فى حدود الربع شهريا أو من المكافأة أو المال المدخر أن وجد أو بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٢٢ :

أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحوال المبينة فى هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة .

رابعا : اختصاص المحكمة الإدارية العليا.

يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

١ . إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

٢. إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم.

٣. إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى فى الطعون المقامة أمامها فى أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل فى الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

الفصل الثالث

الإجراءات

أولاً : الإجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية

مادة ٢٤ :

ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

مادة ٢٥ :

يقدم الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار أن كان مما يوجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة بالمستندات .

وتعلن العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية المختصة وإلى ذوى الشأن فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الإعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا للطالب كما يعتبر مكتب المحامى الذي ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك إلا إذا عينوا محلا مختارا غيره.

مادة ٢٦ :

على الجهة الإدارية المختصة أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق الخاصة بها .

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات فى المهلة التى يحددها له المفوض إذا رأى وجها لذلك فإذا استعمل الطالب حقه فى الرد كان للجهة الإدارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع مستندات فى مدة مماثلة

ويجوز لرئيس المحكمة فى أحوال الاستعجال أن يصدر أمرا غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلن الأمر إلى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد أويسرى الميعاد المقصر من تاريخ الإعلان .

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربعة وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد فى الفقرة الأولى بإرسال ملف الأوراق إلى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة .

مادة ٢٧ :

تتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ولمفوض الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق فى الأجل الذي يحدده لذلك .

ولا يجوز فى سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد .

ومع ذلك يجوز للمفوض إذا رأى منح أجل جديد أن يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر

ويودع المفوض – بعد إتمام تهيئة الدعوى – تقريرا يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى

يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسببا ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

ويفصل المفوض فى طلبات الإعفاء من الرسوم .

مادة ٢٨ :

لمفوض الدولة أن يعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا فى خلال أجل يحدده فإن تمت التسوية أثبتت فى محضر يوقع من الخصوم أو وكلائهم ، وتكون للمحضر فى هذه الحالة قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقاً للقواعد المقررة لإعطاء صور الأحكام ، وتستبعد القضية من الجدول لانتهاء النزاع فيها ، وإن لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل فى الدعوى أن تحكم على المعترض على التسوية بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها ويجوز منحها للطرف الآخر

مادة ٢٩ :

تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع التقرير المشار إليه فى المادة (٢٧) بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى .

مادة ٣٠ :

يكون توزيع القضية على دوائر المحكمة بمراعاة نوعها طبقاً للنظام الذي تبينه اللائحة الداخلية للمجلس .

ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام .

مادة ٣١ :

لرئيس المحكمة أن يطلب إلى ذوى الشأن أو إلى المفوض ما يراه لازما من إيضاحات .

ولا تقبل المحكمة أى دفع أو طلب أو أوراق مما كان يلزم تقديمه قبل إحالة القضية إلى الجلسة إلا إذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الإحالة أو كان الطالب يجهلها عند الإحالة .

ومع ذلك إذا رأت المحكمة تحقيقا للعدالة قبول دفع أو طلب ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الإهمال بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها يجوز منحها للطرف الآخر ، على أن الدفوع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز إبداؤها فى أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها.

مادة ٣٢ :

وإذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق باشرته بنفسها فى الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من أعضائها أو من المفوضين .

مادة ٣٣ :

ويصدر الحكم فى الدعوى فى جلسة علنية .

ثانياً : الإجراءات أمام المحاكم التأديبية

مادة ٣٤ :

تقام الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بيانا بأسماء العاملين وفئاتها والمخالفات المنسوبة إليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى فى جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إيداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق .

ويكون الإعلان فى محل إقامة المعلن إليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويتم إعلان أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم – ممن تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون – بتسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة

مادة ٣٥ :

تفصل المحكمة التأديبية فى القضايا التى تحال إليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة للفصل فى الدعوى خلال أسبوع من تاريخ الطلب .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على ألا تجاوز فترة التأجيل أسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها فى مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ إحالة الدعوى إليها .

مادة ٣٦ :

للمحكمة استجوب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور الأحكام المقررة لذلك قانونا وتحرر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله إلى النيابة العامة إذا رأت فى الأمر جريمة .

وإذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم وتخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وإخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو امتنع عن أداء الشهادة ، جاز لمحكمة أن تحكم عليه بالإنذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

مادة ٣٧ :

للعامل المقدم إلى المحكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة أو أن يوكل عنه محاميا وله أن يبدى دفاعه كتابة أو شفاهه ، وللمحكمة أن تقر حضوره شخصيا .

مادة ٣٨ :

تتم جميع الإخطارات والإعلانات بالنسبة للدعاوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة (٣٤).

مادة ٣٩ :

إذا رأت المحكمة أن الواقعة التى وردت بأمر الإحالة أو غيرها من الوقائع التى تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية أحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها وفصلت فى الدعوى التأديبية .

ومع ذلك إذا كان الحكم فى دعوى تأديبية تتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية .

ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العمل .

وعلى النيابة الإدارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف.

مادة ٤٠:

تفصل المحكمة فى الواقعة التى وردت بقرار الإحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على النيابة الإدارية التصدي لوقائع لم ترد فى قرار الإحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة فى الأوراق ، وبشرط أن تمنح العامل أجلا مناسبا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك .

مادة ٤٠ :

للمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها إذا قامت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفى هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسبا لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها إلى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ٤٢:

مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه يعمل عند نظر

الطعون المنصوص عليها فى البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث – أولا – من الباب الأول من هذا القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة

مادة ٤٣:

لا يجوز تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة ، وتصدر الأحكام مسببة يوقعها الرئيس والأعضاء .

ثالثاً : الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا

مادة ٤٤:

ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محامى من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم – على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفالة مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التي ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية.

مادة ٤٥:

يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون فى الحكم الصادر فيها قبل إحالتها إلى هيئة فوضى الدولة .

مادة ٤٦:

تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع إيضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن إن رأى رئيس الدائرة وجها لذلك وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا ، أما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل فى الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا بإحالته إليها أما إذا رأت – بإجماع الآراء – أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة ، وتبين المحكمة فى المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوو الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار .

مادة ٤٧:

تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون فى إصدار قرار الإحالة .

مادة ٤٨:

مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا يعمل أمامها بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث – أولا – من الباب الأول من هذا القانون .

رابعاً : أحكام عامة

مادة ٤٩:

لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة إلى القرارات التى لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إدارياً لا يجوز طلب وقف تنفيذها، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادرا بالفصل ، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

مادة ٥٠:

لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

مادة ٥١ :

يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعات المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك وإذا حكم بعدم قبول

الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض إذا كان له وجه .

مادة ٥٢:

تسرى فى شأن جميع الأحكام ، القواعد الخاصة بقوة الشئ المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة

مادة ٥٣:

تسرى فى شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف .

وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاة .

مادة ٥٤:

الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

" على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه "

أما لأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية:

" على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك "

مادة ٥٤ مكرر:

إذا تبين لإحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت العدول عن مبدأ قانونى قررته أحكام سابقة صادرة من المحكمة الإدارية العليا ، تعين عليها إحالة الطعن إلى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة فى كل عام قضائى من أحد عشر مستشارا برئاسة رئيس المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه .

ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التى ستنظر فيها الدعوى .

ويعلن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوماً على الأقل وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

الفصل الرابع

الجمعيات العمومية للمحاكم

مادة ٥٥:

تجتمع كل من المحاكم الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى بهيئة جمعية للنظر فى المسائل المتصلة بنظامها وأمورها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها أو بين دوائرها .

وتتألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع مستشاريها العاملين بها ، وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت معدود فى المداولة .

وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها أو بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين .

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٦:

تجتمع المحاكم الإدارية بهيئة جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية ، وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها على الأقل ، ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت معدود فى المداولة ، وتكون الرئاسة لنائب رئيس المجلس لهذه المحاكم وفى حالة غيابه لأقدم الحاضرين .

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وتبلغ القرارات إلى رئيس المجلس ولا تكون نافذة إلا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم .

مادة ٥٧:

تجتمع المحاكم التأديبية بهيئة جمعية تتألف من جميع أعضائها للنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية وتوزيع الأعمال بين دوائرها .

وتعقد الجمعية بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس للمحاكم التأديبية أو ثلاثة من أعضائها على الأقل .

وتسرى أحكام المادة السابقة فيما يتعلق بصحة انعقد الجمعية العمومية ورئاستها والقرارات التى تصدرها .

الباب الثاني

قسما الفتوى والتشريع

الفصل الأول

قسم الفتوى

مادة ٥٨:

يتكون قسم الفتوى من إدارات مختصة لرياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ، ويرأس كل إدارة منها مستشار أو مستشار مساعد ، ويعين عدد الإدارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية للمجلس .

وتختص الإدارات المذكورة بإبداء الرأى فى المسائل التى يطلب الرأى فيها من الجهات المبينة فى الفقرة الأولى وبفحص التظلمات الإدارية .

ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الإدارة المختصة

مادة ٥٩:

يجوز أن يندب برياسة الجمهورية وبرياسة مجلس الوزراء وبالوزارات وبالمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الإدارية ومتابعة ما يهم رياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح .

ويعتبر المفوض ملحقا بإدارة الفتوى المختصة بشئون الجهة التى يعمل فيها .

وتبين اللائحة الداخلية النظام الذي يسير عليه هؤلاء المفوضون فى أعمالهم .

مادة ٦٠:

يجتمع رؤساء الإدارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان يرأسها نائب رئيس المجلس المختص وتبين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها فى اللائحة الداخلية .

كما يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجلس إنشاء لجنة أو أكثر تتخصص فى نوع معين من المسائل يمتد اختصاصها إلى جميع إدارات الفتوى ويتضمن قرار الجمعية طريقة تشكيلها .

ويجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارين مساعدون ونواب ومندوبون من الإدارات المختصة وأن يشتركوا فى مداولاتها ولا يكون للنواب أو للمندوبين صوت معدود فى المداولات .

مادة ٦١:

لرئيس إدارة الفتوى أن يحيل إلى اللجنة المختصة ما يرى إحالته إليها لأهمية من المسائل التى ترد إليه لإبداء الرأى فيها ، وعليه أن يحيل إلى اللجنة المسائل الآتية :

(أ) كل التزام موضوعه استغلال مورد من الموارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

(ب) عقود التوريد والأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

(ج) الترخيص فى تأسيس الشركات التى ينص القانون على أن يكون إنشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

(د) المسائل التى يرى فيها أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت من أحد الإدارات قسم الفتوى أو لجانه .

ويجوز لرئيس المجلس أن يعهد إلى إدارة الفتوى التى يكون مقرها خارج القاهرة بمباشرة اختصاص اللجنة .

الفصل الثاني

قسم التشريع

مادة ٦٢:

يشكل قسم التشريع من أحد نواب رئيس المجلس ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين ويلحق به نواب ومندوبون .

وعند انعقاد القسم يتولى رياسته نائب رئيس المجلس وفى حالة غيابه أقدم مستشارى القسم ،

وعليه أن يدعو رئيس إدارة الفتوى المختصة عند نظر التشريعات الخاصة بإدارته للاشتراك فى المداولات ويكون له صوت معدود فيها ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

مادة ٦٣:

على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية ذي صفة تشريعية أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ، ويجوز لها أن تعهد إليه بإعداد هذه التشريعات .

مادة ٦٤:

تقوم بمراجعة صياغة التشريعات التى يرى رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس المجلس الدولة نظرها على وجه الاستعجال لجنة تشكل من رئيس قسم التشريع أو من يقوم مقامه وأحد مستشارى القسم يندبه رئيس القسم ورئيس إدارة الفتوى المختصة .

الفصل الثالث

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

مادة ٦٥:

تشكل الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع برياسة نائب لرئيس المجلس وعضوية نواب رئيس المجلس بقسمي الفتوى والتشريع ومستشاري قسم التشريع ورؤساء إدارات الفتوى .

مادة ٦٦:

تختص الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب) المسائل التى ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع .

(ج) المسائل التى ترى فيها إحدى لجان قسم الفتوى إحالتها إليها لأهميتها .

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين .

ويجوز لمن طلب إبداء الرأى فى المسائل المنصوص عليها فى الفقرة (أ) أن يحضر بنفسه جلسات

الجمعية عند النظر فى هذه المسائل ، كما يجوز له أن يندب من يراه من ذوى الخبرة كمستشارين غير عاديين وتكون لهم – وإن تعددوا – صوت واحد فى المداولات .

كما تختص الجمعية العمومية بمراجعة مشروعات القوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية واللوائح التى يرى قسم التشريع إحالتها إليها لأهميتها .

مادة ٦٧:

تبين اللائحة الداخلية للمجلس نظام العمل فى إدارات قسم الفتوى ولجانه وقسم التشريع ، كما تبين اختصاص كل عضو من أعضاء إدارات الفتوى والمسائل التى يبت فيها كل منهم بصفة نهائية ، ويجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارين المساعدون عن المستشارين فى اختصاصاتهم .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ٦٨:

تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع المستشارين ويتولى رياستها رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الحاضرين من نواب الرئيس ثم من المستشارين.

وتدعى الجمعية للانعقاد بناء على طلب الرئيس أو خمسة من أعضائها ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتختص الجمعية العمومية عدا ما هو مبين فى هذا القانون بإصدار اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٦٨ مكرر:

ينشأ بمجلس الدولة مجلس خاص للشئون الإدارية برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية أقدم ستة من نواب رئيس المجلس وعند غياب أحدهم أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ويختص هذا المجلس بالنظر فى تعيين أعضاء مجلس الدولة وتحديد أقدميتهم وترقياتهم ونقلهم وندبهم خارج المجلس وإعارتهم التظلمات المتصلة بذلك وكذلك سائر شئونهم على الوجه المبين فى هذا القانون .

ويجب أخذ رأيه فى مشروعات القوانين المتصلة بمجلس الدولة .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه وتكون جميع مداولاته سرية وتصدر القرارات بأغلبية أعضائه .

مادة ٦٩:

يقدم رئيس مجلس الدولة كل سنة كلما رأى ضرورة لذلك تقريرا إلى رئيس مجلس الوزراء متضمنا ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقض فى التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطتها .

مادة ٧٠:

ينوب رئيس مجلس الدولة عن المجلس فى صلاته بالغير ، ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ، ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولجانه وجلسات قسم التشريع وتكون له الرئاسة فى هذه الحالات .

ويشرف رئيس المجلس على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها كما يشرف على الأعمال الإدارية وعلى الأمانة العامة للمجلس

وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يحل محله فى اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس.

مادة ٧١:

يعاون رئيس المجلس فى تنفيذ اختصاصاته المبينة فى المادة السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل يندب بقرار من رئيس المجلس .

مادة ٧٢:

يشكل بالأمانة العامة لمجلس الدولة مكتب فني برياسة الأمين العام ، ويندب أعضاؤه بقرار من رئيس المجلس من بين المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ، ويلحق به عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين .

ويختص المكتب الفني بإعداد البحوث التى يطلب إليها رئيس المجلس القيام بها ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها.

الباب الرابع

فى نظام أعضاء مجلس الدولة

الفصل الأول

فى تعيين والترقية وتحديد الأقدمية

مادة ٧٣:

يشترط فيمن يعين عضوا فى مجلس الدولة :

أن يكون مصريا متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة .

أن يكون حاصلا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بجمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح فى الحالة الأخيرة فى امتحان المعادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مخل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

أن يكون حاصلا على دبلومتين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما فى العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التعيين فى وظيفة مندوب .

ألا يكون متزوجا بأجنبية ومع ذلك يجوز بإذن من رئيس الجمهورية الإعفاء من هذا الشرط إذا كان متزوجا بمن تنتمى بجنسيتها إلى إحدى البلاد العربية .

ألا تقل سن من يعين مستشارا بالمحاكم عن ثمان وثلاثين سنة ولا تقل سن من يعين عضوا بالمحاكم الإدارية والتأديبية عن ثلاثين سنة ولا تقل سن من يعين مندوبا مساعدا عن تسع عشر سنة .

مادة ٧٤:

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة يكون التعيين فى وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة ، على أنه يجوز أن يعين رأسا من غير أعضاء المجلس فى الوظائف المنصوص عليها فى المواد التالية وبالشروط المقررة بها وذلك فى حدود ربع عدد الدرجات الخالية فى كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة .

ولا يدخل فى هذه النسبة وظائف المندوبين والوظائف التى تملاء بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة .

مادة ٧٥:

يعتبر المندوب المساعد معينا فى وظيفة مندوب من أول يناير التالى لحصوله على الدبلومتين المنصوص عليهما فى البند (٥) من المادة (٧٣) متى كانت التقارير المقدمة عنه مرضية .

ويجوز أن يعين مباشرة فى وظيفة مندوب الحاصلون على هذين الدبلومتين من الفئات الآتية :

(أ) المندوبون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الإدارية أو محام بإدارة قضايا الحكومة.

(ج) المعيدون فى كلية الحقوق أو فى مادة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية متى أمضى المعيد ثلاث سنوات فى عمله وكان راتبه يدخل فى حدود مرتب مندوب .

(د) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات فى عمله .

(هـ) المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .

مادة ٧٦:

يجوز أن يعين فى وظيفة نائب من الفئة (ب) :

(أ) النواب السابقون بمجلس الدولة .

(ب) قضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة

(ج) أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعات جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا جميعا تسع سنوات متوالية فى العمل القانونى وكانوا فى درجات مماثلة لدرجة نائب من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل حدود هذه الدرجة .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا لمدة تسع سنوات المحاماة أو أى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائى .

مادة ٧٧:

يجوز أن يعين فى وظيفة نائب من الفئة (أ) :

(أ) النواب السابقون بمجلس الدولة الذين شغلوا هذه الدرجة خمس سنوات على الأقل .

(ب) قضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف معادلة بتلك الجهات .

(ج) الأساتذة المساعدون بكليات الحقوق وأساتذة القانون والمساعدون بجامعات جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا أربعة عشر سنة متولية فى العمل القانونى وكانوا فى درجات مماثلة لدرجات نائب من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبا يدخل فى حدود هذه الدرجة .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة .

مادة ٧٨:

يجوز أن يعين فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) :

أ) المستشارين المساعدون السابقون بمجلس الدولة .

ب) رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الإدارية .

ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية أو الأساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا فى وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سنة متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .

هـ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي ممن أمضوا سبعة عشرة ستة متوالية فى العمل القانوني وكانوا فى درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل فى حدود هذه الدرجة .

مادة ٧٩:

يجوز أن يعين فى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) :

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين أمضوا فى هذه الدرجة ثلاث سنوات على الأقل .

(ب) الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة والنيابة الإدارية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف معادلة بتلك الجهات .

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية الذين لأمضوا فى وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين .

(د) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا فى درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبا يدخل فى حدود هذه الدرجة .

(هـ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة .

مادة ٨٠:

يجوز أن يعين فى وظيفة مستشار :

(أ) المستشارون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) المستشارون بمحاكم الاستئناف والمحامون العامون بالنيابة العامة والوكلاء العامون بالنيابة الإدارية والمستشارون بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعات جمهورية مصر العربية الذين أمضوا فى وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية .

مادة ٨١:

استثناء من أحكام المواد (٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩) يجوز أن يعين رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وأعضاء إدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس فى كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون فى جامعات جمهورية مصر العربية فى وظائف أعضاء مجلس الدولة التى تلى مباشرة درجات وظائفهم فى جهاتهم الأصلية على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم بمجلس الدولة

مادة ٨٢:

يشترط فيمن يلحق مستشارا بالمحكمة الإدارية العليا أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة مدة ثلاث سنوات على الأقل .

مادة ٨٣:

يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى جمعية عمومية خاصة تشكل من رئيس مجلس الدولة ونوابه ووكلائه والمستشارين الذين شغلوا وظيفة مستشار لمدة سنتين .

ويعين نواب رئيس المجلس ووكلائه بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العمومية للمجلس .

ويعين باقي الأعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية .

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس المشار إليه حسب الأحوال .

مادة ٨٤ :

يكون اختيار النواب من الفئة (ب) بطريق الترقية من بين المندوبين على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم .

وتكون ترقية النواب من الفئتين (ب و أ) والمستشارين المساعدين من الفئتين (ب و أ) على أساس الأقدمية مع الأهلية .

ويجوز ترقيتهم للكفاية الممتازة ولو لم يحل دورهم فى الترقية متى أمضوا فى وظائفهم سنتين على الأقل ، وبشرط ألا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية فى كل درجة خلال سنة مالية كاملة ، ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم .

ويعتبر من ذوى الكفاية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون – فى آخر تقريرين لكفايتهم فى تقارير التفتيش الفني – على درجة كفء وبشرط ألا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط .

وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار فى الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوي تراعى الأقدمية .

مادة ٨٥:

تعين الأقدمية وفقاً لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية وإذا عين اثنان أو أكثر فى وقت واحد وفى الدرجة عينها أو رقوا إليها حسبت أقدميته وفقاً لترتيب تعيينهم أو ترقيتهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس فى قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية ويجوز أن تحدد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وغيرها ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات وبشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم فى المجلس .

وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم فى المجلس.

مادة ٨٦:

يؤدى أعضاء مجلس الدولة والمندوبون المساعدون قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين الآتية :

أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأن أؤدى أعمال وظيفتى بالذمة والصدق وأن أخدم القوانين.

ويكون أداء رئيس المجلس اليمين أمام رئيس الجمهورية .

ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس المجلس والمستشارين والمساعدين أمام المحكمة الإدارية العليا ، أما باقى الأعضاء والمندوبون المساعدون فيؤدون اليمين أمام رئيس مجلس الدولة .

الفصل الثاني

فى النقل والندب والإعارة

مادة ٨٧ :

يتم إلحاق أعضاء مجلس الدولة بأقسامه المختلفة وندبهم من قسم إلى آخر أو بين فروع القسم الواحد بقرار من رئيس مجلس الدولة .

ومع ذلك يجوز ندب المستشار بمحكمة القضاء الإدارى من دائرة إلى أخرى عند الضرورة بقرار من نائب رئيس المحكمة .

كما يجوز ندب رؤساء وأعضاء المحاكم الإدارية والتأديبية من محكمة إلى أخرى عند الضرورة بقرار من نائب رئيس المجلس للمحاكم الإدارية أو التأديبية .

ويجوز أيضاً ندب أعضاء هيئة مفوضى الدولة من محكمة إلى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس الهيئة .

مادة ٨٨ :

يجوز ندب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو فى غير أوقات العمل الرسمية أو إعارتهم للقيام بإعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التى يستحقها العضو المنتدب أو المعار عن هذه الأعمال

أما بالنسبة إلى الهيئات أو اللجان التى يرأسها أو يشترك فى عضويتها بحكم القانون أحد أعضاء مجلس الدولة فيكون الندب لها بقرار من رئيس المجلس .

كما تجوز إعارة أعضاء مجلس الدولة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الأجنبية أو للهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية .

ولا يجوز أن يترتب على الندب أو الإعارة الإخلال بحسن سير العمل .

مادة ٨٩ :

لا يجوز أن تزيد مدة إعارة عضو مجلس الدولة إلى الخارج على أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة المتصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن خمس سنوات .

ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر إذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقدرها رئيس الجمهورية .

مادة ٩٠:

يجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها إذا كانت مدة الإعارة لا تقل عن سنة فإذا عاد المعار إلى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته .

الفصل الثالث

فى عدم قابلية أعضاء مجلس الدولة للعزل

مادة ٩١ :

أعضاء مجلس الدولة من درجة مندوب فما فوقها غير قابلين للعزل ويسرى بالنسبة لهؤلاء جميع الضمانات التى يتمتع بها رجال القضاء وتكون الهيئة المشكل منها مجلس التأديب هى الجهة المختصة فى كل ما يتصل بها بهذا الشأن .

ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار الذين تتطلبهما الوظيفة أو فقد أسباب الصلاحية لأدائها لغير الأسباب الصحية أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس التأديب.

مادة ٩٢ :

يقدم طلب النظر فى الإحالة إلى المعاش أو النقل إلى وظيفة غير قضائية من رئيس مجلس الدولة، وعلى مجلس التأديب أو الهيئة المشكل منها حسب الأحوال أن يدعو العضو للحضور أمامه لسماع أقواله .

وللمجلس أن يقرر اعتبار العضو فى أجازه حتمية بمرتب كامل إلى أن يصدر قرار فى الطلب بقبوله أو رفضه .

مادة ٩٣ :

يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكل منها مجلس التأديب أمر المستشارين المساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متتاليين بدرجة أقل من المتوسط ، وتقوم الهيئة بفحص حالتهم وسماع أقوالهم فإذا تبين لها صحة التقارير أو ضروراتها نهائية قررت إحالتهم إلى المعاش أو نقلهم إلى وظيفة أخرى غير قضائية .

ويصدر بالإحالة إلى المعاش أو بالنقل قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة .

ويعتبر تاريخ الإحالة إلى المعاش من يوم النشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة الرسمية .

الفصل الرابع

فى واجبات الأعضاء

مادة ٩٤ :

لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأي عمل تجارى كما لا يجوز له القيام بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته .

ويجوز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

مادة ٩٥ :

يحظر على أعضاء مجلس الدولة الاشتغال بالعمل السياسي .

ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية إلا بعد تقديم استقالتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها .

مادة ٩٥ مكرر :

يسوى المعاش المستحق لعضو مجلس الدولة المستقيل طبقاً لحكم المادة السابقة الذى يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش سبعا وعشرين سنة فأكثر ، يحصل على معاش يساوى أربع أخماس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو أربعة أخماس المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

(ب) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش عشرين سنة وتقل عن سبع وعشرين تضاف خمس سنوات افتراضية إلى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنه افترضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذى يحصل عليه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو ثلاثة أخماس المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

(ج) من بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش خمس عشرة سنة وتقل عن عشرين ، تضاف خمس سنوات افتراضية إلى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز شنه افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذى يحصل عليه عن نصف آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو نصف المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

وإذا لم ينجح العضو المستقيل فى الانتخابات وحصل على عشر عدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل ، صرف له الفرق بين المرتب الأصلى الذى كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذي استحقه وفقاً للقواعد السابقة وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الإحالة إلى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب .

وتسرى أحكام البنود (أ ، ب ، ج) على عضو مجلس الدولة الذى يعين عضوا فى مجلس الشعب .

مادة ٩٦:

لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة إفشاء سر المداولات .

مادة ٩٧ :

لا يجوز لعضو مجلس لدولة أن ينقطع عن عمله دون أن يرخص له فى كتابة إلا إذا كان انقطاعه لسبب مفاجئ فإذا زادت مدة الانقطاع عن سبعة أيام فى السنة حسبت المدة الزائدة من أجازته السنوية .

مادة ٩٨ :

يعتبر عضو مجلس الدولة مستقيلا إذا أنقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء أجازته أو أعارته أو ندبه لغير عمله .

ومع ذلك إذا عاد العضو وقدم أسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الخاص للشئون الإدارية فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفى هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازه من نوع الإجازة السابقة أو أجازه اعتيادية بحسب الأحوال .

الفصل الخامس

فى التفتيش على أعضاء مجلس الدولة

مادة ٩٩ :

تشكل بمجلس الدولة إدارة للتفتيش الفنى على أعمال المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين والمساعدين برئاسة أحد نواب رئيس المجلس وعضوية عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين .

ويكون تقدير الكفاية بإحدى الدرجات الآتية :

كفء – فوق متوسط – متوسط – أقل من متوسط .

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ويجب إيداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء التفتيش .

كما يجب أن يحاط أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق .

وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بإدارة التفتيش وإجراءاته وتبين الضمانات الواجب توفيرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش .

مادة ١٠٠:

يخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش الفنى من تقدير كفايته ، ولمن أخطر الحق فى التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الأخطار .

كما يقوم رئيس مجلس الدولة – قبل عرض مشروع حركة الترقيات – على المجلس الخاص للشئون الإدارية بثلاثين يوما على الأقل ، بإخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التى فصل فيها وفقا للمادة (١٠٢) أو فات ميعاد التظلم منها ، ويبين بالأخطار أسباب التخطي ، ولمن أخطر الحق فى التظلم فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

ويتم الأخطار المشار إليه فى الفقرتين السابقتين بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٠١:

يكون التظلم بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش الفنى ، وعلى هذه الإدارة إحالة التظلم إلى المجلس الخاص للشئون الإدارية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ١٠٢:

ويفصل المجلس الخاص للشئون الإدارية فى التظلم بعد الإطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ويصدر قراره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الأوراق إليه وقبل إجراء حركة الترقيات .

ويقوم المجلس الخاص للشئون الإدارية أيضاً عند نظر مشروع حركة الترقيات بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفء .

ولا يجوز للمجلس الخاص بالشئون الإدارية النزول بهذا التقدير إلى درجة أدنى إلا بعد أخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع أقوله وبعد أن تبدى إدارة التفتيش الفني رأيها مسببا فى اقتراح النزول بالتقدير .

ويكون قرار المجلس الخاص للشئون الإدارية فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٠٣ :

تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند نظر مشروع حركة الترقيات قرارات اللجنة المشار إليها فى المادة (١٠٠) الصادرة فى التظلمات من التخطى للأسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة (١٠٠) وذلك لإعادة النظر فيها .

وتكون قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية نهائية ويخطر بها المتظلم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٠٤ :

تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل فى طلبات التعويض عن تلك القرارات .

وتختص أيضا دون غيرها لا فصل فى المنازعات الخاصة والمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم .

ولا يجوز أن يجلس للفصل فى هذه المسائل من كان عضوا فى المجلس الأعلى للهيئات القضائية إذا كان قد اشترك فى القرار الذى رفع الطلب بسببه ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

الفصل السادس

فى الإجازات

مادة ١٠٥ :

تبدأ العطلة القضائية للمحاكم كل عام من أول يوليه وتنتهى فى آخر سبتمبر .

مادة ١٠٦ :

تستمر المحاكم أثناء العطلة القضائية فى نظر الدعاوى التأديبية والمستعجل فى القضايا وتعين هذه القضايا بقرار من رئيس مجلس الدولة

وتنظم الجمعية العمومية لكل محكمة العمل أثناء العطلة القضائية فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من الأعضاء بالعمل فيها ، ويصدر بذلك قرار من رئيس المجلس .

مادة ١٠٧ :

لا يرخص لأعضاء المحاكم فى إجازات فى غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسمح بذلك ، ومع هذا يجوز الترخيص فى إجازات لظروف استثنائية فى الحدود التى تقررها القوانين واللوائح الخاصة بإجازات العاملين المدنيين بالدولة

مادة ١٠٨ :

لا يجوز أن تزيد مدة الإجازة السنوية بمرتب كامل لأعضاء مجلس الدولة على شهرين بالنسبة للمستشارين ، وشهر ونصف بالنسبة إلى من عداهم ، وتحدد الجمعيات العمومية للمحاكم توزيع الإجازات بين أعضائها

مادة ١٠٩ :

تكون مدة الأجازات فى السنة الأولى من خدمة العضو خمسة عشر يوما ولا تمنح إلا بعد انقضاء ستة أشهر على أول تعيين ومع ذلك يجوز عند الضرورة وبموافقة رئيس المجلس منح العضو إجازة اعتيادية لمدة أسبع خلال الأشهر الستة الأولى من خدمته على أن تخصم من الإجازة السنوية المستحقة له .

ويجوز ضم مدد الإجازة السنوية إلى بعضها بشرط ألا تزيد فى أية سنة على ثلاثة أشهر إلا فى حالة المرض فلا تزيد على ثلاثة أشهر

وتحدد مواعيد الإجازة السنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه ، ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها أو إلغائها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

مادة ١١٠ :

تكون الأجازات المرضية التى يحصل عليها الأعضاء بمرتب كامل لمدة مجموعها سنة كل ثلاثة سنوات وإذا لم يستطع العضو العودة إلى عمله بعد انقضاء السنة جاز للمجلس الخاص للشئون الإدارية أن يرخص له فى امتداد الإجازة لمدة سنة أخرى بثلاثة أرباع المرتب .

وللعضو فى حالة المرض أن يستنفذ ، متجمد إجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من إجازاته المرضية .

وذلك كله مع عدم الإخلال بأى قانون أصلح .

مادة ١١١ :

ينظم رئيس مجلس الدولة بقرار منه بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية ، الخدمات الصحية والاجتماعات لأعضاء المجلس وشروطها ، وللعضو الذى يصاب بجرح أو عاهة أو مرض أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها استرداد مصاريف العلاج التى يعتمدها القومسيون الطبى وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

الفصل السابع

فى تأديب أعضاء المجلس

مادة ١١٢ :

يختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل كالآتي :

رئيس مجلس الدولة رئيساً

ستة من نواب رئيس مجلس الدولة بحسب ترتيب الأقدمية أعضاء

وعند خلو وظيفة رئيس المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نوابه ، وكذلك الحكم بالنسبة لأعضاء مجلس التأديب فيحل محل كل منهم من يليه فى الأقدمية من نواب الرئيس ثم من المستشارين .

مادة ١١٣ :

تقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائي أو بناء على تحقيق إدارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة إلى المستشارين ومستشار بالنسبة إلى باقى أعضاء المجلس ويصدر بندب من يتولى التحقيق قرار من رئيس مجلس الدولة ويجب أن تشتمل عريضة الدعوى على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتودع سكرتارية مجلس التأديب ليصدر قراره بإعلان العضو للحضور أمامه .

مادة ١١٤ :

لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات وله أن يندب أحد أعضائه لهذا الغرض، ويكون للمجلس أو من يندبه السلطة المخولة لمحاكم الجنح بالنسبة للشهود الذين يرى وجها لسماع أقوالهم .

مادة ١١٥ :

إذا رأى مجلس التأديب وجها للسير فى إجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضها كلف العضو بالحضور بميعاد أسبع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس .

مادة ١١٦ :

عند تقرير السير فى إجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته أو أن يقرر اعتباره فى إجازة حتمية حتى تنتهى المحاكمة ، وللمجلس فى كل وقت أن يعيد النظر فى أمر الوقف أو الإجازة المذكورة .

ولا يترتب على وقف العضو وقف مرتبه مدة الوقف إلا إذا قرر مجلس التأديب غير ذلك .

مادة ١١٧ :

تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو أو إحالته إلى المعاش ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة ذاتها .

مادة ١١٨ :

تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية .

ويحكم مجلس التأديب فى الدعوى بعد سماع رأى إدارة التفتيش الفنى ودفاع العضو ويكون العضو آخر من يتكلم .

ويحضر العضو بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الدولة فى الدفاع عنه .

وللمجلس دائما الحق فى طلب حضور العضو بشخصه .

وإذا لم يحضر العضو أو لم ينب عنه أحدا جاز الحكم فى غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه .

مادة ١١٩ :

يجب أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التى بنى عليها وأن تتلى عند النطق به فى جلسة سرية .

ويكون الحكم الصادر فى الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن

مادة ١٢٠ :

العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء مجلس الدولة هى :

اللوم – والعزل :

وإذا صدر هنا حكم مجلس التأديب بعقوبة العزل اعتبر عضو المجلس فى إجازة حتمية من تاريخ صدور الحكم إلى يوم نشر منطوقة فى الجريدة الرسمية ، ويعتبر تاريخ العزل من يوم النشر فى الجريدة الرسمية .

أما عقوبة اللوم فيصدر بتنفيذها قرار من رئيس مجلس الدولة ، ولا ينشر هذا القرار أو منطوق الحكم فى الجريدة الرسمية .

مادة ١٢١ :

يترتب حتما على حبس عضو مجلس الدولة بناء على أمر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة حبسه .

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه ، وذلك من تلقاء ذاته أو بناء على طلب رئيس مجلس الدولة ولا يترتب على وقف العضو وقف صرف مرتبه مدة الوقف ما لم يقرر المجلس المذكور وقف صرف نصف المرتب ، وله فى كل وقت أن يعيد النظر فى أمر الوقف والمرتب .

الفصل الثامن

فى مرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم

مادة ١٢٢ :

تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح

أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام التى تقرر فى شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية .

مادة ١٢٣ :

استثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يجوز أن يبقى أو يعين عضوا بمجلس الدولة من جاوز عمره ستين سنة ميلادية .

ومع ذلك إذا كان بلوغ العضو سن التقاعد فى الفترة من أول أكتوبر إلى أول يوليو فإنه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة فى تقدير المعاش أو المكافأة .

مادة ١٢٤ :

تعتبر استقالة عضو مجلس الدولة مقبولة من تاريخ تقديمها إلى رئيس المجلس إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط .

واستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يترتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة أو خفضهما .

وفى جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التى كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصلح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر .

مادة ١٢٥ :

إذا لم يستطع عضو مجلس الدولة بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الإجازات المقررة فى المادة ١١٠ أو ظهر فى أى وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق أحيل إلى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية يصدر بناء على طلب رئيس مجلس الدولة وبعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية .

ويجوز للمجلس المذكور فى هذه الحالة أن يزيد على خدمة العضو المحسوبة فى المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة للمعاش ، كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا فى معاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه .

ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعاش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه العضو أو يستحقه عند انتهاء خدمته إذا كانت مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش لا تقل عن عشرين سنة .

وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين فى حالة الوفاة .

وفى جميع الأحـوال لا يجوز أن يزيد المعاش على الحد الأقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاشات

الباب الخامس

الوظائف الإدارية والكتابية

مادة ١٢٦ :

يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة إلى العاملين من شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية .

كما يكون لأمين عام المجلس بالنسبة إلى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال .

مادة ١٢٧ :

يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من إحدى الكليات الحقوق بإحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة فى الوظائف الإدارية ويلحق هؤلاء بالقسم أو قسمي الفتوى والتشريع أو المكتب الفنى

ويجوز أن يعين من هؤلاء فى وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين فى هذه الوظيفة .

مادة ١٢٨ :

يكون التعيين فى الوظائف الكتابية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجريه المجلس للمرشحين طبقاً للنظام الذي تحدده اللائحة الداخلية للمجلس.

مادة ١٢٩ :

يجوز أن يندب العاملون بالوزارات ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة فى الوظائف الكتابية بالمجلس وذلك بالاتفاق بين الجهة المختصة وبين رئيس مجلس الدولة .

ويكون لأمين عام المجلس سلطات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الأحوال بالنسبة لهؤلاء العاملين أثناء مدة ندبهم .

ظهير شريف رقم ١-٩١-٢٢٥ صادر في ٢٢ من ربيع الأول ١٤١٤ (١٠ اشتنبر ١٩٩٣) تنفيذ القانون رقم ٩٠-٤١ المحدث بموجبه محاكم إدارية[1].

- المملكة المغربية -

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف -بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل ٢٦ منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا القانون رقم ٩٠-٤١ المحدث بموجبه محاكم إدارية والمثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ ٢٨ من ذي الحجة ١٤١١ (١١ يوليو ١٩٩١).

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء: محمد كريم العمراني

---

١ (الجريدة الرسمية عدد ٤٢٢٧ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٤١٤ (٣ نوفمبر ١٩٩٣) ص ٢١٦٨ .

قانون رقم ٩٠-٤١

تحدث بموجبه محاكم إدارية

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

إحداث المحاكم الإدارية وتركيبها

المادة ١

تحدث محاكم إدارية تحدد مقارها ودوائر اختصاصاتها بمقتضى مرسوم.

وتسري على قضاة المحاكم الإدارية أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم٤٦٧-٧٤-١ الصادر في ٢٦ من شوال ١٣٩٤ (١١ نوفمبر١٩٧٤) بتحديد النظام الأساسي للقضاة، مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فيه باعتبار خصوصية المهام المنوطة بقضاة المحاكم الإدارية.

المادة ٢

تتكون المحكمة الإدارية من :

- رئيس وعدة قضاة؛
- كتابة ضبط.

ويجوز تقسيم المحكمة الإدارية إلى عدة أقسام بحسب أنواع القضايا المعروضة عليها.

ويعين رئيس المحكمة الإدارية من بين قضاة المحكمة مفوضا ملكيا أو مفوضين ملكيين للدفاع عن القانون والحق باقتراح من الجمعية العمومية لمدة سنتين.

الفصل الثاني

في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم الإدارية

المادة ٣

ترفع القضايا إلى المحكمة الإدارية بمقال مكتوب يوقعه محام مسجل في جدول هيئة من هيئات

المحامين بالمغرب ويتضمن، ما لم ينص على خلاف ذلك، البيانات والمعلومات المنصوص عليها في الفصل ٣٢ من قانون المسطرة المدنية.

ويسلم كاتب ضبط المحكمة الإدارية وصلا بإيداع المقال يتكون من نسخة منه يوضع عليها خاتم كتابة الضبط وتاريخ الإيداع مع بيان الوثائق المرفقة.

ويجوز لرئيس المحكمة الإدارية أن يمنح المساعدة القضائية طبقا للمسطرة المعمول بها في هذا المجال.

المادة ٤

بعد تسجيل مقال الدعوى يحيل رئيس المحكمة الإدارية الملف حالا إلى قاض مقرر يقوم بتعيينه وإلى المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق المشار إليه في المادة ٢ أعلاه.

ويطبق الفصل ٣٢٩ والفصل ٣٣٣ وما يليه إلى الفصل ٣٣٦ من قانون المسطرة المدنية على الإجراءات التي يقوم بها القاضي بالمقرر، وتمارس المحكمة الإدارية ورئيسها والقاضي المقرر الاختصاصات المسندة بالفصول الآنفة الذكر على الترتيب إلى محكمة الاستئناف ورئيسها الأول والمستشار المقرر بها.

المادة ٥

تعقد المحاكم الإدارية جلساتها وتصدر أحكامها علانية وهي متركبة من ثلاثة قضاة يساعدهم كاتب ضبط، ويتولى رئاسة الجلسة رئيس المحكمة الإدارية أو قاض تعينه للقيام بذلك الجمعية العمومية السنوية لقضاة المحكمة الإدارية.

ويجب أن يحضر الجلسة المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق.

ويعرض المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق أراءه المكتوبة والشفهية على هيئة الحكم بكامل الاستقلال سواء فيما يتعلق بظروف الوقائع أو القواعد القانونية المطبقة عليها. ويعبر عن ذلك في كل قضية بالجلسة العامة، ويحق للأطراف أخذ نسخة من مستنتجات المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق بقصد الاطلاع.

ولا يشارك المفوض الملكي للدفاع عن القانون والحق في إصدار الحكم.

المادة ٦

فيما يخص تجريح القضاة، فإن الاختصاصات التي يسندها الباب الخامس من الجزء الخامس من قانون المسطرة المدنية إلى محكمة الاستئناف ورئيسها الأول ورؤساء المحاكم الابتدائية تمارسها على الترتيب، عندما يتعلق الأمر بقضاة المحاكم الإدارية، الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى ورئيسها ورئيس المحكمة الإدارية.

المادة ٧

تطبق أمام المحاكم الإدارية القواعد المقررة في قانون المسطرة المدنية ما لم ينص قانون على خلاف ذلك.

الباب الثاني

في اختصاص المحاكم الإدارية

الفصل الأول

في الاختصاص النوعي

المادة ٨

تختص المحاكم الإدارية، مع مراعاة أحكام المادتين ٩ و١١ من هذا القانون، بالبت ابتدائيا في طلبات إلغاء قرارات السلطات الإدارية بسبب تجاوز السلطة في النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية ودعاوي التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام، ما عدا الأضرار التي تسببها في الطريق العام مركبات أيا كان نوعها يملكها شخص من أشخاص القانون العام.

وتختص المحاكم الإدارية كذلك بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمعاشات ومنح الوفاة المستحقة للعاملين في مرافق الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وموظفي إدارة مجلس النواب وموظفي إدارة مجلس المستشارين[١] وعن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والضرائب ونزع الملكية لأجل المنفعة العامة، وبالبت في الدعاوي المتعلقة بتحصيل الديون المستحقة للخزينة العامة والنزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للموظفين والعاملين في مرافق الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة، وذلك كله وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

وتختص المحاكم الإدارية أيضا بفحص شرعية القرارات الإدارية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون.

المادة ٩

استثناء من أحكام المادة السابقة يظل المجلس الأعلى مختصا بالبت ابتدائيا وانتهائيا في طلبات الإلغاء بسبب تجاوز السلطة المتعلقة ب :

---

١ تم تغيير وتتميم هذه الفقرة بمقتضى القانون رقم ٩٩-٥٤ الصادر الأمر بتنفيذه ظهير شريف رقم ١٩٩-٩٩-١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٤٢٠ (٢٥ أغسطس ١٩٩٩)، الجريدة الرسمية عدد ٤٧٢٦، ص٢٢٨٣.

- لمقررات التنظيمية والفردية الصادرة عن الوزير الأول؛

- قرارات السلطات الإدارية التي يتعدى نطاق تنفيذها دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة إدارية.

الفصل الثاني

في الاختصاص المحلي

المادة ١٠

تطبق أمام المحاكم الإدارية قواعد الاختصاص المحلي المنصوص عليها في الفصل ٢٧ وما يليه إلى الفصل ٣٠ من قانون المسطرة المدنية، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في نصوص أخرى خاصة.

واستثناء من ذلك، ترفع طلبات الإلغاء بسبب تجاوز السلطة إلى المحكمة الإدارية التي يوجد موطن طالب الإلغاء داخل دائرة اختصاصها أو التي صدر القرار بدائرة اختصاصها.

المادة ١١

تختص محكمة الرباط الإدارية بالنظر في النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للأشخاص المعينين بظهير شريف أو مرسوم وبالنزاعات الراجعة إلى اختصاص المحاكم الإدارية التي تنشأ خارج دوائر اختصاص جميع هذه المحاكم.

الفصل الثالث

أحكام مشتركة

المادة ١٢

تعتبر القواعد المتعلقة بالاختصاص النوعي من قبيل النظام العام، وللأطراف أن يدفعوا بعدم الاختصاص النوعي في جميع مراحل إجراءات الدعوى، وعلى الجهة القضائية المعروضة عليها القضية أن تثيره تلقائيا.

المادة ١٣

إذا أثير دفع بعدم الاختصاص النوعي أمام جهة قضائية عادية أو إدارية وجب عليها أن تبت فيه بحكم مستقل ولا يجوز لها أن تضمه إلى الموضوع.

وللأطراف أن يستأنفوا الحكم المتعلق بالاختصاص النوعي أيا كانت الجهة القضائية الصادر عنها أمام المجلس الأعلى الذي يجب عليه أن يبت في الأمر داخل أجل ثلاثين يوما يبتدئ من تسلم كتابة الضبط به لملف الاستئناف.

المادة ١٤

تطبق أحكام الفقرات الأربع الأولى من الفصل ١٦ وأحكام الفصل ١٧ من قانون المسطرة المدنية على الدفوع بعدم الاختصاص المحلي المثارة أمام المحاكم الإدارية.

المادة ١٥

تكون المحكمة الإدارية المرفوعة إليها دعوى تدخل في دائرة اختصاصها المحلي مختصة أيضا بالنظر في جميع الطلبات التابعة لها أو المرتبطة بها وجميع الدفوعات التي تدخل قانونا في الاختصاص المحلي لمحكمة إدارية أخرى.

المادة ١٦

إذا رفعت إلى محكمة إدارية دعوى يكون لها ارتباط بدعوى تدخل في اختصاص المجلس الأعلى ابتدائيا وانتهائيا أو في اختصاص محكمة الرباط الإدارية عملا بأحكام المادتين ٩ و١١ أعلاه، يجب عليها أن تحكم تلقائيا أو بطلب أحد الأطراف بعدم اختصاصها وتحيل الملف بأسره إلى المجلس الأعلى أو محكمة الرباط الإدارية، ويترتب على هذه الإحالة رفع الدعوى الأصلية والدعوى المرتبطة بها بقوة القانون إلى الجهة القضائية المحال إليها الملف.

المادة ١٧

يكون المجلس الأعلى المرفوعة إليه دعوى تدخل في اختصاصه ابتدائيا وانتهائيا مختصا أيضا بالنظر في جميع الطلبات التابعة لها أو المرتبطة بها وجميع الدفوعات التي تدخل ابتدائيا في اختصاص المحاكم الإدارية.

المادة ١٨

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من الفصل ١٥ من قانون المسطرة المدنية تكون المحكمة العادية المرفوعة إليها الدعوى الأصلية مختصة أيضا بالبت في كل دعوى فرعية تهدف إلى الحكم على شخص من أشخاص القانون العام بأنه مدين للمدعي.

المادة ١٩

يختص رئيس المحكمة الإدارية أو من ينيبه عنه بصفته قاضيا للمستعجلات والأوامر القضائية بالنظر في الطلبات الوقتية والتحفظية.

الباب الثالث

في طلبات الإلغاء بسبب تجاوز السلطة المرفوعة إلى المحاكم الإدارية

المادة ٢٠

كل قرار إداري صدر من جهة غير مختصة أو لعيب في شكله أو لإنحراف في السلطة أو لانعدام التعليل أو لمخالفة القانون، يشكل تجاوزا في استعمال السلطة، يحق للمتضرر الطعن فيه أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة.

المادة ٢١

يجب أن يكون طلب الإلغاء بسبب تجاوز السلطة مصحوبا بنسخة من القرار الإداري المطلوب إلغاؤه، وإذا سبقه تقديم تظلم إداري يتعين أن يصحب طلب الإلغاء أيضا بنسخة من القرار الصادر برفض التظلم أو بنسخة من وثيقة تشهد بإيداع التظلم إن كان رفضه ضمنيا.

المادة ٢٢

يعفى طلب الإلغاء بسبب تجاوز السلطة من أداء الرسم القضائي.

المادة ٢٣

يجب أن تقدم طلبات إلغاء القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية بسبب تجاوز السلطة داخل أجل ستين يوما يبتدئ من نشر أو تبليغ القرار المطلوب إلغاؤه إلى المعني بالأمر.

ويجوز للمعنيين بالأمر أن يقدموا، قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة، تظلما من القرار إلى مصدره أو إلى رئيسه، وفي هذه الصورة يمكن رفع طلب الإلغاء إلى المحكمة الإدارية داخل أجل ستين يوما يبتدئ من تبليغ القرار الصادر صراحة برفض التظلم الإداري كليا أو جزئيا.

إذا التزمت السلطة الإدارية المرفوع إليها التظلم الصمت في شأنه طوال ستين يوما اعتبر سكوتها عنه بمثابة رفض له، وإذا كانت السلطة الإدارية هيئة تصدر قراراتها بتصويت أعضائها فإن أجل ستين يوما يمد، إن اقتضى الحال ذلك، إلى نهاية أول دورة قانونية لها تلي إيداع التظلم.

إذا كان نظام من الأنظمة ينص على إجراء خاص في شأن بعض الطعون الإدارية فإن طلب الإلغاء القضائي لا يكون مقبولا إلا إذا رفع إلى المحكمة بعد استنفاذ هذا الإجراء وداخل نفس الآجال المشار إليها أعلاه.

إذا التزمت الإدارة الصمت طوال ستين يوما في شأن طلب قدم إليها اعتبر سكوتها عنه ما لم ينص قانون خلاف ذلك بمثابة رفض له، وللمعني بالأمر حينئذ أن يطعن في ذلك أمام المحكمة الإدارية داخل أجل ٦٠ يوما يبتدئ من انقضاء مدة الستين يوما المشار إليها أعلاه.

لا يقبل الطلب الهادف إلى إلغاء قرارات إدارية إذا كان في وسع المعنيين بالأمر أن يطالبوا بما يدعونه من حقوق بطريقة الطعن العادي أمام القضاء الشامل.

المادة ٢٤

للمحكمة الإدارية أن تأمر بصورة استثنائية بوقف تنفيذ قرار إداري رفع إليها طلب يهدف إلى إلغائه إذا التمس ذلك منها طالب الإلغاء صراحة.

المادة ٢٥

ينقطع أجل قبول طلب إلغاء قرار إداري بسبب تجاوز السلطة إذا رفع إلى جهة قضائية غير مختصة ولو كانت المجلس الأعلى، ويبتدئ سريان الأجل مجددا ابتداء من تبليغ المدعي الحكم الصادر نهائيا بتعيين الجهة القضائية المختصة.

الباب الرابع

في الطعون المرفوعة إلى المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالانتخابات

المادة ٢٦

تختص المحاكم الإدارية :

١ - بالنظر، بدلا من المحاكم الابتدائية، في الطعون المنصوص عليها في :

- الظهير الشريف رقم١٦١-٥٩-١ بتاريخ ٢٧ من صفر ١٣٧٩ (فاتح سبتمبر ١٩٥٩) المتعلق بانتخاب مجالس الجماعات الحضرية والقروية، وتحل نتيجة لذلك عبارة «المحكمة الإدارية» وعبارة «رئيس المحكمة الإدارية» محل عبارة «المحكمة الابتدائية» وعبارة «رئيس المحكمة الابتدائية» في الفصول ١٣ (الفقرة الثالثة) و١٧ (الفقرة السادسة) و١٩ (الفقرة الأخيرة) و٣٠ (الفقرة الثانية) و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٧ و٣٩ من الظهير الشريف المذكور؛

- لظهير الشريف رقم ٢٧٣-٦٣-١بتاريخ ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٨٣ (١٢ سبتمبر ١٩٦٣) المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم ومجالسها، وتحل نتيجة لذلك عبارة «المحكمة الإدارية» وعبارة «رئيس المحكمة الإدارية» محل عبارة «المحكمة الابتدائية» وعبارة «رئيس المحكمة الابتدائية» في الفصول ١٠ و٢١ و٢٢ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ من الظهير الشريف المذكور؛

- الظهير الشريف رقم رقم٢٨١-٦٢-١ الصادر في ٢٤ من جمادى الأولى ١٣٨٢ (٢٤ أكتوبر ١٩٦٢) بتحديد النظام الأساسي للغرف الفلاحية، وتحل نتيجة لذلك عبارة «المحكمة الإدارية» وعبارة «رئيس المحكمة الإدارية» محل عبارة «المحكمة الابتدائية» وعبارة «رئيس المحكمة الابتدائية» في الفصول ١١ و٢٥ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٣ و٣٥ من الظهير الشريف المذكور؛

- الظهير الشريف رقم رقم١٩٤-٦٣-١ الصادر في ٥ صفر ١٣٨٣ (٢٨ يونيو ١٩٦٣) بتحديد النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، وتحل نتيجة لذلك عبارة «المحكمة الإدارية» وعبارة «رئيس المحكمة الإدارية» محل عبارة «المحكمة الابتدائية» وعبارة «رئيس المحكمة الابتدائية» في الفصول ١١ (البند ٢) و٢٥ (الفقرة الثانية) و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٣ و٣٤ من الظهير الشريف المذكور؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم ٤٢-٧٧-١ الصادر في ٧ صفر ١٣٩٧ (٢٨ يناير ١٩٧٧) بتحديد النظام الأساسي للغرف التجارية والصناعية، وتحل نتيجة لذلك عبارة «المحكمة الإدارية» وعبارة «رئيس المحكمة الإدارية» محل عبارة «المحكمة الابتدائية» وعبارة «رئيس المحكمة الابتدائية» في الفصول ١٧ (الفقرة السادسة) و٢٧ (الفقرة الأخيرة) و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٦ و٣٨ من الظهير الشريف المذكور؛

٢ - بالنظر في النزاعات الناشئة بمناسبة انتخاب ممثلي الموظفين في اللجان الإدارية الثنائية التمثيل المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم رقم٠٠٨-٥٨-١ بتاريخ ٤ شعبان ١٣٧٧ (٢٤ فبراير ١٩٥٨) المعتبر بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وفي الأنظمة الأساسية الخاصة بموظفي الجماعات الحضرية والقروية والعاملين في المؤسسات العامة.

المادة ٢٧

تقدم الطعون المتعلقة بالانتخابات ويبت فيها وفق القواعد الإجرائية المقررة في النصوص المشار إليها في المادة ٢٦ أعلاه.

الباب الخامس

اختصاص المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالضرائب وتحصيل الديون المستحقة للخزينة والديون التي في حكمها

المادة ٢٨

تنسخ الفقرة الثانية من الفصل ٤ من الظهير الشريف بتاريخ ٢٤ من ربيع الآخر ١٣٤٣ (٢٢ نوفمبر ١٩٢٤) المتعلق بتحصيل الديون المستحقة للدولة وتحل محلها الأحكام التالية :

«الفصل ٤ (الفقرة الثانية). - للملزم بالضريبة إذا لم يقبل القرار المشار إليه أعلاه أن يقوم، خلال أجل ٣٠ يوما يبتدئ من تاريخ تبليغه القرار، بعرض النزاع على المحكمة الإدارية التي يوجد داخل دائرة اختصاصها المكان المستحقة الضريبة فيه، ويكون حكم المحكمة الإدارية قابلا للاستئناف أمام المجلس الأعلى.»

المادة ٢٩

تنسخ أحكام الفصل ٢٤ من الظهير الشريف بتاريخ ٢٤ من ربيع الآخر ١٣٤٣ (٢٢ نوفمبر ١٩٢٤) المتعلق بتحصيل الديون المستحقة للدولة وتحل محلها الأحكام التالية :

الفصل ٢٤ -. تبت في النزاعات الناشئة عن تطبيق ظهيرنا الشريف هذا المحكمة الإدارية التي يوجد داخل دائرة اختصاصها المكان الذي يجب أن يتم فيه تحصيل الديون المستحق للدولة.

المادة ٣٠

تنسخ أحكام الفصل ٦٩ من الظهير الشريف الصادر في ٢٠ من جمادى الأولى ١٣٥٤ (٢١ أغسطس ١٩٣٥) بتنظيم المتابعات لتحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المعتبرة في حكمها وغير ذلك من الديون التي يقوم بتحصيلها مأمورو الخزينة العامة وتحل محلها الأحكام التالية :

الفصل ٦٩. -تختص بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق ظهيرنا الشريف هذا المحكمة الإدارية الواقع في دائرة اختصاصها المكان المستحقة الضريبة أو الديون فيه.

المادة ٣١

النزاعات الناشئة عن تطبيق الأحكام المرسوم رقم رقم١١٥١-٨٥-٢ الصادر في ١٢ من جمادى الآخرة ١٣٧٨ (٢٤ ديسمبر ١٩٥٨) بتدوين النصوص المتعلقة بالتسجيل والدمغة والنزاعات الناشئة عن تحصيل الضرائب والرسوم المعهود بتحصيلها إلى إدارة التسجيل والدمغة تختص بالنظر فيها المحاكم الإدارية الواقع في دائرة اختصاصها المكان المستحقة الضرائب أو الرسوم فيه.

المادة ٣٢

يراد بالمحكمة المختصة لتطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٨٩-٣٠ المتعلق بالضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، المحكمة الإدارية الواقع في دائرة اختصاصها المكان المستحقة الضريبة فيه.

المادة ٣٣

ترفع إلى المحاكم الإدارية النزاعات التي تختص السلطة القضائية بالبت فيها بمقتضى :

- المادة ٤٦ من القانون رقم ٨٥-٣٠ المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ٣٤٧-٨٥-١ بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٤٠٦ (٢٠ ديسمبر ١٩٨٥)؛

- المادة ٤١ من القانون رقم ٨٦-٢٤ المحدثة بموجبه ضريبة على الشركات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ٢٣٩-٨٦-١ بتاريخ ٢٨ من ربيع الآخر ١٤٠٧ (٣١ ديسمبر ١٩٨٦)؛

- المادة ١٠٧ من القانون رقم ٨٩-١٧ المتعلق بالضريبة العامة على الدخل، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١١٦-٨٩-١ بتاريخ ٢١ من ربيع الآخر ١٤١٠ (٢١ نوفمبر ١٩٨٩)؛

- الفصول ١٣ المكرر و٣٨ و٥٠ و٥١ و٥٢ من الكتاب الأول من المرسوم رقم ١١٥١-٥٨-١ الصادر في ١٢ من جمادى الآخرة ١٣٧٨) ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨) بتدوين النصوص المتعلقة بالتسجيل والدمغة.

المادة ٣٤

تختص المحكمة الإدارية الواقع في دائرة اختصاصها العقار المفروضة عليه الضريبة بالنظر في الطعون المتعلقة بقرارات لجنة التحكيم المحدثة بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩-٣٧ المتعلق بالضريبة الحضرية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ٢٢٨-٨٩-١ بتاريخ فاتح جمادى الآخرة ١٤١٠ (٣٠ ديسمبر ١٩٨٩).

المادة ٣٥

تختص المحكمة الإدارية الواقع في دائرة اختصاصها مقر لجنة العمالة أو الإقليم بالنظر في الطعون المتعلقة بقرارات هذه اللجنة المحدثة بالمادة ١٤ من القانون رقم ٨٩-٣٠ المتعلق بالضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم١٨٧-٨٩-١ بتاريخ ٢١ من ربيع الآخر ١٤١٠ (٢١ نوفمبر١٩٨٩).

المادة ٣٦

تقدم الطعون المنصوص عليها في هذا الباب ويبت فيها وفق الإجراءات المقررة في النصوص المتعلقة بالضرائب والرسوم والديون المعنية.

الباب السادس

اختصاص المحاكم الإدارية فيما يتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت

المادة ٣٧

ينقل إلى المحاكم الإدارية اختصاص المحاكم الابتدائية فيما يتعلق بتلقي وثائق إجراءات نزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت المنصوص عليها في القانون رقم ٨١-٧ الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ٢٥٤-٨٢-١ بتاريخ ١١ من رجب ١٤٠٢ (٦ ماي ١٩٨٢) وكذلك فيما يخص النظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق القانون المذكور.

ونتيجة لذلك، تحل عبارة «المحكمة الإدارية» و» كتابة ضبط المحكمة الإدارية» و»رئيس المحكمة الإدارية» محل عبارة «المحكمة الابتدائية» و» قاضي نزع الملكية» و» كتاب ضبط المحكمة الابتدائية» و»رئيس المحكمة الابتدائية» في الفصول ١٢ (الفقرة الثالثة) و١٨ (الفقرتان الأولى والثانية) و١٩ و٢٠ (البند ٣) و٢١ و٢٣ و٢٤ و٢٨ و٤٢ (الفقرة الثانية) و٤٣ و٤٥

و٤٧ و٥٥ و٥٦ و٦٤ من القانون رقم ٨١-٧ المشار إليه أعلاه.

المادة ٣٨

تطبق أمام المحاكم الإدارية في قضايا نزع الملكية القواعد الإجرائية المنصوص عليها في القانون

المشار إليه أعلاه رقم ٨١-٧، ويتولى اختصاصات قاضي المستعجلات رئيس المحكمة الإدارية أو القاضي ينيبه عنه لهذه الغاية.

المادة ٣٩

تنسخ أحكام الفصل ٣٣ من القانون المشار إليه أعلاه رقم ٨١-٧ وتحل محلها الأحكام التالية :

الفصل ٣٣.-. يرفع الاستئناف المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل السابق إلى المجلس الأعلى بوصفه الجهة القضائية التي تستأنف أمامها أحكام المحاكم الإدارية، ويجب أن يقدم إلى كتابة ضبط المحكمة الإدارية داخل أجل ٣٠ يوما من تبليغ الحكم، ولا يترتب عليه وقف التنفيذ.»

المادة ٤٠

تنسخ أحكام الفصل ٦٢ من القانون المشار إليه أعلاه رقم ٨١-٧ وتحل محلها الأحكام التالية :

الفصل ٦٢ -.إذا لم يقبل المعنيون بالأمر الاتفاق المنصوص عليه في الفصل السابق تطلب الإدارة من المحكمة الإدارية تقدير زائد القيمة المكتسب في يوم الطلب وتحديد التعويض المستحق، ويجب أن تقدم الإدارة طلبها هذا خلال أجل أقصاه ثماني سنوات من تاريخ نشر القرارات الإدارية المنصوص عليها في الفصل ٦٠ أعلاه، وتطبق في هذا المجال القواعد الإجرائية المحددة في الفصلين ٤٥ و٤٧ من هذا القانون.

وتكون الأحكام الصادرة في هذا الصدد قابلة دائما للاستئناف.»

الباب السابع

في اختصاص المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالمعاشات

المادة ٤١

تختص المحاكم الإدارية بالنظر في النزاعات الناشئة عن تطبيق :

- القانون رقم ٧١-٠١١ الصادر في ١٢ من ذي القعدة ١٣٩١ (٣٠ سبتمبر ١٩٧١) بإحداث نظام المعاشات المدنية، ما عدا النزاعات المتعلقة بالفصل ٢٨ منه؛

القانون رقم ٧١-٠١٣ الصادر في ١٢ من ذي القعدة ١٣٩١ (٣٠ ديسمبر ١٩٧١) بإحداث نظام المعاشات العسكرية، ما عدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفصل ٣٢ منه؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم ٩٢-٧٤-١ بتاريخ ٣ شعبان ١٣٩٥ (١٢ أغسطس ١٩٧٥) القاضي بانخراط رجال التأطير والصف العاملين بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم ٢١٦-٧٧-١ الصادر في ٢٠ من شوال ١٣٩٧ (٤ أكتوبر

(١٩٧٧ بإحداث نظام جماعي لرواتب التقاعد، ما عدا النزاعات المتعلقة بتطبيق الفقرة الثانية من الفصل ٥٢ منه؛

- الظهير الشريف رقم ٠٧٥-٥٩-١ بتاريخ ٦ رمضان ١٣٧٨ (١٦ مارس ١٩٥٩) المتعلق بنظام المعاشات المستحقة للمقاومين وأراملهم و فروعهم وأصولهم؛

- الظهير الشريف رقم ١١٧-٥٨-١ بتاريخ ١٥ من محرم ١٣٧٨ (فاتح أغسطس١٩٥٨) المتعلق بمعاشات الزمانة المستحقة للعسكريين؛

- الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنظمة المعاشات والاحتياط الاجتماعي الخارجة عن نطاق تطبيق النظام الجماعي لرواتب التقاعد بمقتضى أحكام الفصل ٢ من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم ٢١٦-٧٧-١؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم ٥٣٤-٧٦-١ بتاريخ ١٥ من شعبان ١٣٩٦ (١٢ أغسطس ١٩٧٦) المتعلق بالمنح الجزافية المخولة لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمستحقين عنهم؛

- القرار الصادر في ٢٢ من صفر ١٣٩٦ (١٤ ديسمبر ١٩٤٩) بإحداث منحة الوفاة لفائدة المستحقين عن الموظفين المتوفين، والباب الخامس المكرر من المرسوم رقم ٦٨٠-٥٦-٢ الصادر في ٢٤ من ذي الحجة ١٣٧٥(٢ أغسطس ١٩٥٦) بتحديد نظام الأجور والتغذية ومصاريف التنقل المستحقة للعسكريين المتقاضين أجرة خاصة تصاعدية وكذلك القواعد الإدارية والمحاسبية المتعلقة بذلك؛

- الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم ١١٦-٧٥-١ بتاريخ ١٢ من ربيع الآخر ١٣٩٥ (٢٤ أبريل (١٩٧٥ المتعلق بالإيراد الخاص الممنوح للمستحقين عن العسكريين الذين استشهدوا بسبب عمليات حرب ١٠ رمضان ١٣٩٣؛

- أنظمة المعاشات والإيرادات والمنح المشار إليها في القانون رقم ٨٠-٤ المتعلق بتحسين وضعية المتقاعدين من بعض موظفي الدولة والعاملين بها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف ١٨٣-٨١-١ بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٤٠١ (٨ أبريل ١٩٨١).

المادة ٤٢

تنسخ أحكام الفقرة الأخيرة من الفصل ٥٦ من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم ٢١٦-٧٧-١ الصادر في ٢٠ من شوال ١٣٩٧ (٤ أكتوبر١٩٧٧) بإحداث نظام جماعي لرواتب التقاعد وتحل محلها الأحكام التالية:

الفصل ٥٦ (الفقرة الأخيرة)

يمكن الطعن في أحكام لجنة الاستئناف أمام محكمة الرباط الإدارية».

المادة ٤٣

يقدم إلى محكمة الرباط الإدارية الطعن القضائي المنصوص عليه في الفصل ٥٧ من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم ٢١٦-٧٧-١ بتاريخ ٢٠ من شوال ١٣٩٧ (٤ أكتوبر ١٩٧٧).

الباب الثامن

في فحص شرعية القرارات الإدارية

المادة ٤٤

إذا كان الحكم في قضية معروضة على محكمة عادية غير زجرية يتوقف على تقدير شرعية قرار إداري وكان النزاع في شرعية القرار جديا، يجب على المحكمة المثار ذلك أمامها أن تؤجل الحكم في القضية وتحيل تقدير شرعية القرار الإداري محل النزاع إلى المحكمة الإدارية أو إلى المجلس الأعلى بحسب اختصاص كل من هاتين الجهتين القضائيتين كما هو محدد في المادتين ٨ و٩ أعلاه، ويترتب على الإحالة رفع المسألة العارضة بقوة القانون إلى الجهة القضائية المحال إليها البت فيها.

للجهات القضائية الزجرية كامل الولاية لتقدير شرعية أي قرار إداري وقع التمسك به أمامها سواء باعتباره أساسا للمتابعة أو باعتباره وسيلة من وسائل الدفاع.

الباب التاسع

في استئناف أحكام المحاكم الإدارية أمام المجلس الأعلى

المادة ٤٥

تستأنف أحكام المحاكم الإدارية أمام المجلس الأعلى (الغرفة الإدارية).

ويجب أن يقدم الاستئناف وفق الإجراءات وداخل الآجال المنصوص عليها في الفصل ١٣٤ وما يليه إلى الفصل ١٣٩ من قانون المسطرة المدنية.

المادة ٤٦

يمارس المجلس الأعلى عندما ينظر في أحكام المحاكم الإدارية المستأنفة لديه كامل الاختصاصات المخولة لمحاكم الاستئناف عملا بأحكام الفصل ٣٢٩ وما يليه إلى الفصل ٣٣٦ من قانون المسطرة المدنية، ويزاول رئيس الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى والمستشار المقرر المعين من قبله

الصلاحيات الموكولة بالفصول المذكورة أعلاه إلى الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف والمستشار المقرر بها.

المادة ٤٧

تطبق أحكام الفصل ١٤١ والفصل ٣٥٤ وما يليه إلى الفصل ٣٥٦ من قانون المسطرة المدنية أمام المجلس الأعلى عندما ينظر في أحكام المحاكم الإدارية المستأنفة لديه.

المادة ٤٨

تعفى الاستئنافات المرفوعة إلى المجلس الأعلى بمقتضى هذا القانون من أداء الرسم القضائي ويمكن أن يقدمها محامون غير مقبولين للتقاضي أمام المجلس الأعلى.

الباب العاشر

أحكام متنوعة وانتقالية

المادة ٤٩

يتم التنفيذ بواسطة كتابة ضبط المحكمة الإدارية التي أصدرت الحكم. ويمكن للمجلس الأعلى أن يعهد بتنفيذ قراراته إلى محكمة إدارية.

المادة ٥٠

تنسخ الفقرة الثانية من الفصل ٢٥ من قانون المسطرة المدنية وتحل محلها الأحكام التالية:

الفصل ٢٥ (الفقرة الثانية).- (ولا يجوز للجهات القضائية أن تبت في دستورية القوانين).

المادة ٥١

تدخل أحكام هذا القانون حيز التطبيق في اليوم الأول من الشهر الرابع الذي يلي شهر نشره في الجريدة الرسمية.

بيد أن المجلس الأعلى والمحاكم العادية تظل مختصة بالبت في القضايا التي أصبحت من اختصاص المحاكم الإدارية بموجب هذا القانون إذا كانت قد سجلت أمامها قبل تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

قانون عضوي رقم ٩٨-١، مؤرخ في ٤ صفر عام ١٤١٩ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٩٨, يتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -

المادة ١

يحدد هذا القانون العضوي اختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله طبقا للمواد ١١٩، ١٤٣، ١٥٢ و ١٥٣ من الدستور.

المادة ٢

مجلس الدولة هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية و هو تابع للسلطة القضائية.

يضمن توحيد الاجتماع القضائي الإداري في البلاد و يسهر على احترام القانون.

يتمتع مجلس الدولة، حين ممارسة اختصاصاته القصائية، بالإستقلالية.

المادة ٣

مع مراعاة أحكام المادة ٩٣ من الدستور، يحدد مقر مجلس الدولة في الجزائر العاصمة.

المادة ٤

يبدي مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين حسب الشروط التي يحددها هذا القانون و الكيفيات المحددة ضمن نظامه الداخلي.

المادة ٥

تكون كل أشغال و مناقشات و مداولات و قرارات مجلس الدولة و مذكرات الأطراف باللغة العربية.

المادة ٦

يعد مجلس الدولة تقريرا عاما سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية يتضمن تقدير نوعية قرارات الجهات القضائية الإدارية التي رفعت إليه، و كذا حصيلة نشاطاته الخاصة.

المادة ٧

يشارك مجلس الدولة في برامج تكوين القضاة الخاضعين للجهات القضائية الإدارية حسب الكيفيات المحددة في نظامه الداخلي.

المادة ٨

ينشر مجلس الدولة قراراته و يسهر على نشر كل التعاليق و الدراسات القانونية.

المادة ٩

يفصل مجلس الدولة ابتدائيا و نهائيا في :

- ١ الطعون بالإلغاء المرفوعة ضد القرارات التنظيمية أو الفردية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية و الهيئات العمومية الوطنية و المنظمات المهنية الوطنية.

- ٢ الطعون الخاصة بالتفسير و مدى شرعية القرارات التي تكون نزاعاتها من اختصاص مجلس الدولة.

المادة ١٠

يفصل مجلس الدولة في استئناف القرارات الصادرة ابتدائيا من قبل المحاكم الإدارية في جميع الحالات ما لم ينص القانون علىخلاف ذلك.

المادة ١١

يفصل مجلس الدولة في الطعون بالنقض في قرارات الجهات القضائية الإدارية الصادرة نهائيا و كذا الطعون بالنقض في قرارات مجلس المحاسبة.

المادة ١٢

يبدي مجلس الدولة رأيه في المشاريع التي يتم إخطاره بها حسب الأحكام المنصوص عليهافي المادة ٤ أعلاهو و يقترح التعديلات التي يراها ضرورية.

المادة ١٣

يتمتع مجلس الدولة بالاستقلالية المالية و الاستقلالية في التسيير.

يزود بالموارد البشرية و الوسائلالمالية و المادية اللازمة لتسييره و تطوير نشاطاته.

تسجل الاعتمادات اللازمة لتسييره في الميزانية العامة للدولة.

و يخضع تسييره المالي لقواعد المحاسبة العموميةز

المادة ١٤

ينظم مجلس الدولة، لممارسة اختصاصاته ذات الطابع القضائي، في شكل غرف، و يمكن تقسيم هذه الغرف إلى أقسام.

و لممارسة اختصاصاته ذات الطابع الاستشاري، ينظم في شكل جمعية عامة، و لجنة دائمة.

المادة ١٥

يقوم محافظ الدولة بدور النيابة العامة بمساعدة محافظي الدولة المساعدين.

المادة ١٦

لمجلس الدولة كتابة ضبطيتكفل بها كاتب ضبط رئيسي يعين من بين القضاة، بمساعدة كتاب ضبط، و ذلك تحت سلطة رئيس مجلس الدولة.

المادة ١٧

يضم مجلس الدولة أيضا أقساما تقنية و مصالح إدارية تابعة للأمين العام، و ذلك تحت سلطة رئيس مجلس الدولة.

تحدد كيفية تعيين رؤساء المصالح و الأقسام عن طريق التنظيم.

المادة ١٨

يعين الأمين العام لدى مجلس الدولة بمقتضى مرسوم رئاسي،باقتراح من وزير العدل، بعد استشارة رئيس مجلس الدولة.

المادة ١٩

يحدد النظام الداخلي كيفيات تنظيم و عمل مجلس الدولة، لاسيما عدد الغرف، و الأقسام و مجالات عملها، و كذا صلاحيات كتابة الضبط و الأقسام التقنية و المصالح الإدارية.

المادة ٢٠

يتشكل مجلس الدولة من القضاة الآتي ذكرهم :

من جهة :

- رئيس مجلس الدولة،
- نائب الرئيس،
- رؤساء الغرف،
- رؤساء الأقسام،
- مستشاري الدولة،

و من جهة أخرى :

- محافظ الدولة،
- محافظي الدولة المساعدين،
- محافظي الدولة المساعدين.

المادة ٢١

تشكيلة مجلس الدولة المبينة في المادة ٢٠ أعلاه، يمكن أن تعزز عند ممارسة اختصاصاته الاستشارية بمستشاري دولة من ذوى الاختصاص في مهمة غير عادية.

المادة ٢٢

يسير مجلس الدولة من قبل رئيسه الذي يسهر على التنظيم العام لأشغاله.

و على هذا الأساس :

١ - يمثل المؤسسة رسميا،

٢- يسهر على تطبيق أحكام نظامه الداخلي،

٣- يتولى توزيع المهام على رؤساء الغرف و رؤساء الأقسام و مستشاري الدولة بعد استشارة المكتب،

٤ - يمارس جميع الصلاحيات المخولة له ضمن النظام الداخلي.

في حالة غياب رئيس المجلس أو حدوث مانع له، يخلفه نائب الرئيس.

المادة ٢٣

يساعد نائب الرئيس رئيس مجلس الدولة في مهامه، لاسيما في تنسيق و متابعة أشغال الغرف و الأقسام.

و يمكنه رئاسة جلسات الغرف.

المادة ٢٤

لمجلس الدولة مكتب يتكون من :

١ - رئيس مجلس الدولة، رئيسا،

٢ - محافظ الدولة، نائبا لرئيس المكتب،

٣ - نائب رئيس مجلس الدولة،

٤ - رؤساء الغرف،

٥ - عميد رؤساء الأقسام،

٦ - عميد المستشارين.

المادة ٢٥

يختص مكتب مجلس الدولة بما يأتي :

١- إعداد النظام الداخلي لمجلس الدولة و المصادقة عليه،

٢ - إبداء الرأي في توزيع المهام على قضاة مجلس الدولة،

٣ - اتخاد الإجراءات التنظيمية قصد السير الحسن للمجلس،

٤ - إعداد البرنامج السنوي للمجلس.

تحدد الاختصاصات الأخرى للمكتب في النظام الداخلي.

المادة ٢٦

يمارس محافظ الدولة و محافظو الدولة المساعدون مهمة النيابة العامة في القضايا ذات الطابع القضائي و الاستشاري، و يقدمون مذكراتهم كتابيا و يشرحون ملاحظاتهم شفويا.

المادة ٢٧

ينسق رؤساء الغرف أشغالهم داخل غرفهم و يحددون القضايا الواجب دراستها على مستوى الغرفة أو الأقسام،و يترأسون الجلسات، ويسيرون مداولات الغرف.

يمكنهم رئاسة جلسات القسام.

المادة ٢٨

يوزع رؤساء الأقسام القضايا على القضاة التابعين لها و يتراسون الجلسات، و يعدون التقارير، ويسيرون المناقشات و المداولات.

المادة ٢٩

يعتبر مستشارو الدولة مقررين في التشكيلات القضائية و التشكيلات ذات الطابع الاستشاري، و يشاركون في المداولات.

يمكن مستشاري الدولة ممارسة وظائف محافظ الدولة المساعد.

يعتبر مستشارو الدولة في مهمة غير عادية مقررين في التشكيلات ذات الطابع الإستشاري، و يشاركون في المداولات.

تحدد شروط و كيفيات تعيينهم عن طريق التنظيم.

المادة ٣٠

يعقد مجلس الدولة جلساته في شكل غرف مجتمعة و غرف و أقسام.

المادة ٣١

يعقد مجلس الدولة في حالة الضرورة، جلساته مشكلا من كل الغرف مجتمعة، لاسيما في الحالات التي يكون فيها الفرار المتخذ بشأنها يمثل تراجعا عن اجتهاد قضائي.

المادة ٣٢

يتشكل مجلس الدولة ،عند انعقاد غرفة مجتمعة، من :

- رئيس مجلس الدولة،
- نائب الرئيس،
- رؤساء الغرف،
- عمداء رؤساء الأقسام.

يعد رئيس مجلس الدولة جدول القضايا التي تعرض على مجلس الدولة عند انعقاده كغرف مجتمعة.

يحضر محافظ الدولة جلسات تشكيلية مجلس الدولة، كغرف مجتمعة، و يقدم مذكراته.

لا يصح الفصل إلا بحضور نصف عدد أعضاء تشكيلية الغرف مجتمعة على الأقل.

المادة ٣٣

يعقد مجلس الدولة جلساته في شكل غرف أو أقسام للفصل في القضايا التي تعرض عليه.

المادة ٣٤

لا يمكن أية غرفة أو أي قسم الفصل في قضية إلا بحضور ثلاثة (٣) من أعضاء كل منهاعلى الأقل.

يمكن رئيس مجلس الدولة، عند الضرورة، أن يترأس أية غرفة.

يعد كل من رؤساء الغرف و رؤساء الأقسام جداول القضايا المحالة عليهم.

المادة ٣٥

يتداول مجلس الدولة في المجال الاستشاري في شكل جمعية عامة و لجنة دائمة.

المادة ٣٦

تبدي الجمعية العامة لمجلس الدولة رأيها في مشاريع القوانين.

المادة ٣٧

يترأس رئيس مجلس الدولة الجمعية العامة للمجلس.

تضم الجمعية العامة نائب الرئيس و محافظ الدولة، ورؤساء الغرف، و خمسة (٥) من مستشاري الدولة.

يمكن الوزراء أن يشاركوا بأنفسهم أو يعينو من يمثلهم، في الجلسات المخصصة للفصل في القضايا التابعة لقطاعاتهم حسب الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٣٩ أدناه.

لا يصح الفصل إلا بحضور نصف عدد أعضاء الجمعية العامة على الأقل.

المادة ٣٨

خلافا لأحكام المادة ٣٦ من هذا القانون، تكلف اللجنة الدائمة بدراسة مشاريع القوانين في الحالات الإستثنائية التي ينبه رئيس الحكومة على استعجالها.

تتشكل هذه اللجنة من رئيس برتبة رئيس غرفة، و أربعة (٤) من مستشاري الدولة على الأقل .

يحضر محافظ الدولة أو أحد مساعديه الجلسات و المداولات و يقدم مذكراته.

المادة ٣٩

يعين رئيس الحكومة، باقتراح من الوزير المعني بالأمر، على مستوى كل وزارة، موظفين برتبة مدير إدارة مركزية على الأقل، للحضور و الإدلاء برأي استشاري في جلسات الجمعية العامة و اللجنة الدائمة في القضايا التابعة لقطاعاتهم فقط.

المادة ٤٠

تخضع الإجراءات ذات الطابع القضائي أمام مجلس الدولة لأحكام قانون الإجراءات المدنية.

المادة ٤١

تحدد اشكال و كيفيات الإجراءات في المجال الإستشاري عن طريق التنظيم.

المادة ٤٢

بصفة انتقالية، و في انتظار تنصيب مجلس الدولة، تبقى الغرفة الإدارية للمحكمة العليا مختصة للفصل في القضايا المعروضة عليها.

المادة ٤٣

تحال جميع القضايا المسجلة و/أو المعروضة على الغرفة الإدارية للمحكمة العليا إلى مجلس الدولة بمجرد تنصيبه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة ٤٤

ينشر هذا القانون العضوي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في ٤ صفر عام ١٤١٩ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٩٨

اليمين زروال

قانون المحاكم الإدارية

- المملكة الأردنية الهاشمية -

المادة ١ :

يسمى هذا القانون (قانون المحاكم الإدارية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به بعد مرور (٩٠) يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ :

يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المحكمة الإدارية : المحكمة المنشأ أو التي ستنشأ مستقبلاً بمقتضى أحكام هذا القانون .

محكمة العدل العليا : المحكمة المنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون .

القضاء : العمل في وظيفة قضائية تنطبق عليها أحكام قانون استقلال القضاء المعمول به .

الدعوى : الدعوى التي تقدم للمحكمة الإدارية أو الاستئناف الذي يقدم لمحكمة العدل العليا.

إنشاء المحاكم الإدارية

أولاً : المحكمة الإدارية

المادة ٣ :

أ - تنشأ محكمة تسمى المحكمة الإدارية يكون مقرها مدينة عمان ويرأسها قاضٍ لا تقل درجته عن الخاصة وتشكل من عدد كاف من القضاة يعينون فيها أو ينقلون إليها لا تقل درجة أي منهم عن الدرجة الأولى .

ب - تنعقد المحكمة الإدارية من هيئة أو أكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف كل منها من ثلاثة قضاة يرأسهم القاضي الأقدم، وتصدر أحكامها بالإجماع أو بالأكثرية .

ج - يجوز إنشاء محاكم إدارية في مراكز المحافظات في المملكة وتحديد منطقة اختصاص كل منها .

د - تكون أحكام المحكمة الإدارية قابلة للطعن بالاستئناف أمام محكمة العدل العليا من قبل ذوي الشأن أو النيابة العامة الإدارية خلال مدة (٣٠) يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم إذا كان وجاهياً، ومن اليوم التالي لتبليغه إذا كان غيابياً .

ثانياً : محكمة العدل العليا

المادة ٤ :

أ – تنشأ محكمة تسمى محكمة العدل العليا يكون مقرها في مدينة عمان .

ب– يتم تشكيلها من رئيس وعدد كافٍ من قضاة الدرجة العليا .

ج – يشترط فيمن يعين رئيس لمحكمة العدل العليا ذات الشروط الواجب توفرها فيمن يعين رئيساً لمحكمة التمييز .

ثالثاً : النيابة العامة الإدارية

المادة ٥ :

أ – تنشأ رئاسة للنيابة العامة الإدارية تشكل من رئيس يكون من قضاة الدرجة العليا ومساعد له أو أكثر ويشترط في من يعين مساعداً لرئيس النيابة العامة الإدارية أو ينقل إلى هذه الوظيفة أن يكون قاضياً لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة .

ب –١ – يمثل رئيس النيابة العامة الإدارية أو من يفوضه من مساعديه خطياً أشخاص الإدارة العامة لدى محكمة العدل العليا والمحاكم الإدارية، إذا كانوا مدعى عليهم، وفي جميع إجراءات الدعوى ولآخر مرحلة من مراحلها .

٢ – إذا اجتمع في الدعوى الواحدة مدعي ومدعى عليه من أشخاص الإدارة العامة فيمثل المحامي العام المدني الجهة المدعية من هؤلاء الأشخاص في جميع إجراءات المحاكمة، بما في ذلك تقديم الدعوى .

ج – على الرغم مما ورد في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة لرئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الأمن العام كل حسب اختصاصه وبموافقة رئيس النيابة العامة الإدارية أن ينتدب قاضياً عسكرياً أو قاضياً في الأمن العام لا تقل رتبة أي منهما عن رتبة رائد ليعمل مساعداً له في القضايا التي تكون القوات المسلحة أو الأمن العام طرفاً فيها ويجوز في أي وقت إنهاء انتداب القاضي المذكور أو استبداله بغيره .

المادة ٦ :

أ – يعين رئيس محكمة العدل العليا ورئيس المحكمة الإدارية وقضاتها ورئيس النيابة العامة الإدارية ومساعدوه بقرار من المجلس القضائي على أن يقترن بإرادة ملكية سامية .

ب– يعتبر رئيس محكمة العدل العليا وقضاتها ورئيس النيابة العامة الإدارية ومساعدوه المعنيون بمقتضى قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢ معنيون بمقتضى أحكام هذا القانون .

الانتداب

المادة ٧ :

تطبق أحكام الانتداب المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء ، أو أي تشريع يحل محله على قضاة محكمة العدل العليا ورئيس وقضاة المحكمة الإدارية ورئيس النيابة العامة الإدارية ومساعديه .

المادة ٨ :

أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تنعقد محكمة العدل العليا من هيئة أو أكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف كل منها من رئيس وأربعة قضاة على الأقل ، ويحيل الرئيس الدعاوى المقدمة إلى المحكمة هيئاتها .

ب- إذا رأت إحدى هيئات المحكمة الرجوع عن مبدأ قانوني كانت قد قررته هي أو هيئة أخرى ، أو تبين لها أن في الدعوى المعروضة عليها مبدأً قانونياً مستحدثاً أو هاماً فتنعقد المحكمة من هيئة عامة مؤلفة من تسعة أعضاء وذلك للنظر في الدعوى وإصدار الحكم الذي تراه مناسباً.

الاختصاصات

أولاً : المحكمة الإدارية

المادة ٩ :

باستثناء المسائل التي تختص بها محكمة العدل العليا ، تختص المحكمة الإدارية بما يلي :

أ - النظر في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة بما يلي :

١ - الطعون التي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو المتعلقة بالزيادة السنوية ، أو بالترفيع أو بالنقل أو الانتداب أو الإعارة .

٢- طلبات الموظفين العموميين بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بإحالتهم على التقاعد أو الاستيداع أو بفصلهم من وظائفهم أو فقدانهم لها أو إيفائهم عن العمل بغير الطريق القانوني .

٣- طلبات الموظفين العموميين بإلغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل السلطات التأديبية.

٤ - المنازعات الخاصة بالرواتب والعلاوات والحقوق التقاعدية للموظفين العموميين أو للمتقاعدين منهم أو لورثتهم .

٥ - الطعون والمنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص المحكمة بموجب أي تشريع آخر .

٦ - الدعاوى التي يقدمها الأفراد والهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

٧ - الطعن في أي قرارات نهائية صادرة عن جهات إدارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا

القرارات الصادرة عن هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .

ب- الطعن في أي قرار إداري نهائي ، حتى ولو كان محصناً بالقانون الصادر بمقتضاه .

ج - طلبات التعويض عن القرارات والإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة سواءً رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية .

د - لا تقبل طلبات التعويض التبعية المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة إلا إذا قدمت ابتداءً من دعوى الإلغاء أما دعوى التعويض الأصلية فلا تسمع بعد مرور ستة أشهر على تاريخ اكتساب الحكم الصادر في دعوى الإلغاء الدرجة القطعية أو على تاريخ علم المضرور بالقرار أو الإجراء المطلوب التعويض عنه إذا لم يكن قد طعن به الإلغاء

ثانياً : محكمة العدل

المادة ١٠ :

أ - تختص محكمة العدل العليا كمحكمة أول وآخر درجة بما يلي :

١ - الطعن الذي يقدمه أي ناخب في قرار قبول ترشيح أي شخص للانتخابات النيابية في دائرته الانتخابية .

٢- الطعن المقدم من طالب الترشيح للانتخابات النيابية في قرار عدم قبول ترشيحه في دائرة انتخابية معينة .

٣ - الطعون بنتائج انتخابات مجالس الهيئات التالية:

غرفة الصناعة والتجارة ، والنقابات ، والجمعيات والنوادي ، والأحزاب السياسية المسجلة في المملكة .

٤ - الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب وقف العمل بأحكام أي قانون مؤقت مخالف للدستور أو نظام مخالف للدستور أو القانون .

٥ - الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب إلغاء أي قرار أو إجراء بموجب أي قانون يخالف الدستور أو أي نظام يخالف الدستور أو القانون .

٦ - الطعون الذي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة عن المجلس القضائي النظامي أو الشرعي .

ب - تفصل المحكمة في الطعون الواردة في البندين (١ و ٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للإجراءات وخلال المدد المنصوص عليها بشأنها في قانون الانتخاب .

المادة ١١ :

أ – تختص محكمة العدل العليا بصفتها الاستئنافية بنظر الطعون التي ترفع إليها في الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية، وتنظرها مرافعة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون

ب– يجوز لمحكمة العدل العليا أن تقضي بتأييد الحكم المستأنف أو فسخه وإصداره الحكم المناسب، ولها أن تستدرك النواقص التي تراها في الحكم المستأنف ويكون حكمها في الحالين قطعياً وغير قابل للطعن بأي طريق من الطرق القانونية، مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون.

ج – تطبق محكمة العدل والمحاكم الإدارية الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، وتطبق أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية فيما لم يرد فيه نص بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة الدعوى الإدارية .

المادة ١٢ :

أ – تقام الدعاوى على من أصدر القرار المطعون فيه ويشترط أن تستند الدعوى على سبب أو أكثر من الأسباب التالية:

١ – عدم الاختصاص .

٢ – مخالف الدستور أو القوانين أو الأنظمة أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

٣ – اقتران القرار أو إجراءات إصداره بعيب في الشكل .

٤ – إساءة استعمال السلطة .

ب – ١ – لا تقبل الطعون المتعلقة بأعمال السيادة .

٢ – لا تقبل الطعون المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية .

المادة ١٣ :

يعتبر في حكم القرار الإداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن اتخاذه ، إذا كان يترتب عليها اتخاذه بمقتضى التشريعات المعمول بها .

الإجراءات

أولاً : أمام المحكمة الإدارية

المادة ١٤ :

أ – مع مراعاة مواعيد الطعن الواردة في التشريعات الخاصة ومراعاة أحكام الفقرتين (ب و ج) من هذه المادة تقام الدعوى لدى المحكمة باستدعاء خطي يقدم إليها خلال مدة (٦٠) يوماً تبدأ من

اليوم التالي لتاريخ تبليغ القرار الإداري المشكو منه للمستدعي أو من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بأي طريقة أخرى إذا كان التشريع ينص على العمل بالقرار من ذلك التاريخ أو يقضي بتبليغه لذوي الشأن بتلك الطريقة .

ب- في حالة رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن ذلك وفقاً لما هو مبين في المادة (١٣) من هذا القانون تبدأ مدة الطعن المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد انقضاء (٣٠) يوماً من تاريخ تقديم المستدعي طلباً خطياً لتلك الجهة لتتخذ ذلك القرار .

ج- تقبل دعوى الطعن بالقرارات الإدارية المنعدمة في أي وقت دون التقيد بميعاد .

المادة ١٥ :

أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٥) من هذا القانون لا تسمع الدعوى لدى المحكمة الإدارية محكمة العدل العليا إلا إذا كانت لائحة الدعوى موقعة من محام أستاذ (مارس المحاماة بهذه الصفة لمدة لا تقل عن (٥) سنوات أو عمل في القضاء لمدة مماثلةً قبل ممارسته للمحاماة) يوكله للمستدعي لتقديم الدعوى وتمثيله لدى المحكمة في جميع إجراءات المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ب- يشترط في استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة ما يلي :

١ - أن يكون مطبوعاً بوضوح وعلى وجه واحد من كل ورقة .

٢ - أن يدرج فيه موجز عن وقائع ومضمون القرار المطعون فيه وأسباب الطعن والطلبات التي يريدها المستدعي من دعواه بصورة محددة .

المادة ١٦ :

أ - يرفق استدعاء الدعوى بالبينات الخطية التي يستند إليها المستدعي في إثبات دعواه وقائمة بأسماء الشهود الذين يعتمد على شهاداتهم في ذلك الإثبات ، كما يرفق الاستدعاء بالقرار المطعون فيه إذا كان قد تم تبليغه للمستدعي ، ويجوز إرفاق الاستدعاء بنسخ أو صور عن تلك البينات الخطية على أن تكون مصدقة من محامي المستدعي بأنها مطابقة لأصولها .

ب- تستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة الوثائق والمستندات والسجلات والملفات التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى لأعمالها واستعمالها الخاص أو التي لا يجوز تبليغها لذوي الشأن أو تسليمها للغير ، ويكتفي بالإشارة إليها بوضوح وبصورة محددة في استدعاء الدعوى .

ج- للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب معلل من أحد الخصوم أن تطلب أو تسمح بتقديم أي بينة تراها ضرورية للفصل في الدعوى من أية جهة كانت .

المادة ١٧ :

يقدم استدعاء الدعوى إلى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٦) من هذا القانون وبعدد آخر من النسخ يكفي لتبليغها لكل من المستدعى ضده أو ضدهم إذا كانوا أكثر من واحد ، ويكتفي بتقديم نسخة واحدة للمستدعى ضدهم إذا كانوا من غير أشخاص الإدارة العامة الحكومية الذين ينوب عنهم محامٍ واحد .

المادة ١٨ :

يستوفى عند تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة الرسم الخاص بدعاوى محكمة العدل العليا المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم ، ويستوفى نفس الرسم في مرحلة الاستئناف .

المادة ١٩ :

أ - للمستدعى ضده أن يقدم للمحكمة لائحة جوابية على استدعاء الدعوى خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تبليغه الاستدعاء ولرئيس المحكمة تخفيض هذه المدة بناءً على طلب المستدعي أو تمديدها بناءً على طلب المستدعى ضده وذلك لمدة لا تقل عن يوم ولا تزيد على عشرة أيام ويشترط في الحالتين أن يقدم الطلب معللاً خلال المدة الأصلية لتقديم اللائحة الجوابية، وينظر فيه في جلسة واحدة يعقدها رئيس المحكمة للطرفين ليثبت كل منهما الأسباب التي أوردها في طلبه دون غيرها .

وتبدأ المدة المخفضة أو المدة الإضافية التي شملها التمديد من تاريخ تبليغ الطالب موافقة رئيس المحكمة على الطلب .

ب- إذا كانت الدعوى مقامة على جهة أخرى من غير أشخاص الإدارة العامة في الحكمة فلا تقبل اللائحة الجوابية فيها إلا إذا كانت موقعة من محامٍ أستاذ يوكله المستدعى ضده لذلك الغرض ولتمثيله في جميع إجراءات المحاكمة في الدعوى وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ج- تسري على اللائحة الجوابية أحكام المواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٣) من هذا القانون ويترتب على المستدعى ضده أن يقدم لائحته الجوابية مع المرفقات المنصوص عليها في المادة (١٦) المشار إليها .

د- تبلغ اللائحة الجوابية مع المرفقات بها للمستدعي وله حق الرد عليها خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تبلغها إليه .

هـ للمحكمة من تلقاء نفسها أن تدعو المستدعي دون دعوة المستدعى ضده للرد على استفساراتها أو تقديم إيضاحات كما أن لها أن ترد الدعوى إذا رأت أن لا وجه لإقامتها.

المادة ٢٠ :

للمحكمة أن تكلف الطرفين في أي دعوى مقامة لديها أو أياً منهما تقديم لائحة إضافية أو أكثر

لتوضيح أو تفصيل أي من الوقائع أو الأسباب الواردة في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد على هذه اللائحة سواء قبل المباشرة في نظر الدعوى أو في أي مرحلة من مراحلها .

المادة ٢١ :

أ – لا يجوز لأي من المستدعي أو المستدعى ضده أن يقدم أو يورد أثناء النظر في أي دعوى أمام المحكمة أي وقائع أو أسباب لم تكن قد أدمجت في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد عليها .

ب– تعتبر أي وقائع وأسباب أوردها أي من طرفي الدعوى مسلماً بها من قبل الطرف الآخر إذا لم ينكرها صراحة وبصورة محددة في اللائحة الجوابية بالنسبة للمستدعى ضده أو في الرد عليها بالنسبة للمستدعي .

المادة ٢٢ :

للمحكمة أن تصدر أي قرار تمهيدي تراه مناسباً في الدعوى سواء عند تقديمها أو بعد المباشرة في النظر فيها ، وذلك بناءً على طلب معلل من صاحب المصلحة من الطرفين بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها .

وللمحكمة أن تلزم طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة مالية وفقاً لما تقرره من حيث مقدارها وشروطها لمصلحة الطرف الآخر ولغيره ممن ترى المحكمة أن عطلا وضرراً قد يلحق بهم إذا ظهر أن طالب وقف التنفيذ لم يكن محقا ف يدعواه سواء بصورة كلية أو جزئية .

المادة ٢٣ :

مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من المادة (١٦) من هذا القانون تعتبر المرفقات الخطية التي يقدمها المستدعي إلى المحكمة مع استدعاء دعواه بمقتضى أحكام الفقرة أ من تلك المادة ممثلة لبيناته الخطية في الدعوى ولا يجوز له تقديم غيرها أو غير أصولها إذا كان ما قدمه مع استدعائه نسخاً أو صوراً مصدقة عنها ، على أنه يجوز للمحكمة الموافقة على أن يقدم بينات خطية أخرى أثناء المحاكمة إذا كانت ذات علاقة مباشرة بالدعوى ومجدية في إثباتها وأثبت لها أن البينات الخطية الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى وأنها قد رفضت تزويده بها أو امتنعت عن ذلك أو زودته بها بعد تقديم دعواه وكانت المدة القانونية لتقديمها قد انقضت عند تزويده بتلك البينات .

المادة ٢٤ :

تحدد المحكمة موعداً للنظر في الدعوى بعد انتهاء إجراءات تبادل اللوائح فيها أو انقضاء المدة المقررة لذلك وتبلغ ذلك الموعد للفرقاء في الدعوى .

المادة ٢٥ :

أ - إذا لم يحضر المستدعي أمام المحكمة في الموعد المحدد للمباشرة في النظر في دعواه أو تخلف عن حضور أي جلسة من جلسات المحاكمة فيها دون عذر فيجوز للمحكمة إعادة تبليغه أو إسقاط الدعوى ، على أنه يحق لذلك الشخص تجديد الدعوى ولمرة واحدة فقط خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ إسقاطها، وذلك بعد دفع نصف الرسوم التي دفعها عند تقديم الدعوى .

ب- إذا لم يحضر المستدعى ضده في أي جلسة من جلسات المحاكمة في الدعوى دون عذر مشروع تقبله المحكمة، فتجري محاكمته فيها بصورة غيابية على أنه يجوز للمحكمة إدخاله في المحاكمة إذا حضر أمامها وطلب ذلك .

المادة ٢٦ :

تنظر المحكمة في الدعاوى المقامة لديها مرافعة وبصورة علنية إلا إذا قررت من تلقاء نفسها أو وافقت على طلب أحد الفرقاء النظر في أي دعوى سراً وذلك بناءً على مقتضيات المصلحة العامة.

المادة ٢٧ :

أ - يجوز لمن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها أن يطلب من المحكمة إدخاله في الدعوى كشخص ثالث فيها ، فإذا اقتنعت المحكمة بالأسباب التي قدمها وبيناته عليها أنه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه تقرر قبوله في الدعوى بتلك الصفة ، ويترتب عليه عند ذلك أن يقدم إلى المحكمة لائحة بدفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهيمه أو تبليغه القرار بقبول طلبه وتسري على هذه اللائحة أحكام المواد (١٥ و ١٦ و ٢٣) من هذا القانون وأحكامه الأخرى المتعلقة بالاستدعاءات واللوائح .

ب- تبلغ لائحة الشخص الثالث إلى طرفي الدعوى ، ولكل منهما الرد عليها خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تبليغها إليه دون أن يعتبر مسلماً بأي من الأسباب والوقائع الواردة فيها إذا لم ينكرها في رده أو لم يرد عليها أصلاً .

ج- يدعي الشخص الثالث لحضور المحاكمة في الدعوى بعد انتهاء مدة الرد على لائحته ، وتطبق عليه جميع إجراءات المحاكمة المنصوص عليها في هذا القانون ،ويحق له تقديم بيناته ومرافعاته بعد انتهاء طرفي الدعوى من تقديم بيناتهما ومرافعتهما وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٢٨ :

أ - عند مباشرة المحكمة في نظر الدعوى يبدأ المستدعي بسرد وقائع دعواه كما وردت في استدعائه ويقدم بيناته لإثباتها وبعد ذلك يعرض المستدعى ضده أوجه دفاعه في حدود ما جاء في لائحته الجوابية ويقدم بيناته عليها، ثم تستمع المحكمة إلى مرافعة المستدعي وبعد ذلك مرافعة

المستدعى ضده ويحق للمستدعي الرد على تلك المرافعة وتصدر حكمها بعد ذلك في الدعوى بإجماع أو بأكثرية آراء الهيئة الحاكمة وذلك في الجلسة ذاتها أو في جلسة أخرى تعقدها لهذا الغرض وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر واحد على أن يسجل المخالف رأيه في الحكم خطياً .

ب- يتوجب تنفيذ الحكم القطعي الصادر عن المحاكم الإدارية أو محكمة العدل العليا بالصورة التي صدر فيها، وإذا تضمن الحكم إلغاء القرار الإداري موضوع الدعوى فتعتبر جميع الإجراءات القانونية والإدارية التي تمت بموجب ذلك القرار كأن لم تكن .

المادة ٢٩ :

لا يجوز إسقاط أي دعوى لدى المحكمة إسقاطا مؤقتاً أو تأجيلها لوقت غير محدد .

ثانياً : أمام محكمة العدل العليا

المادة ٣٠ :

أ - يقدم الاستئناف بلائحة إلى محكمة العدل العليا أو إلى المحكمة الإدارية التي أصدرت الحكم لترفعه مع أوراق الدعوى إلى محكمة العدل العليا .

ب- ترفق لائحة الاستئناف بنسخ إضافية لتبليغ المستأنف ضدهم .

المادة ٣١ :

تتضمن لائحة الاستئناف : -

١ - اسم المستأنف ووكيله وعنوانه للتبليغ .

٢ - اسم المستأنف عليه ووكيله وعنوانه للتبليغ .

٣ - اسم المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وتاريخه ورقم الدعوى التي صدر فيها .

٤ - تاريخ تبليغ الحكم المستأنف إلى المستأنف (بكسر الياء) إذا لم يكن الحكم وجاهياً .

٥ - أسباب الطعن بالاستئناف بصورة واضحة وفي بنود مستقلة مرقمة وخالية من الجدل .

٦ - الطلبات التي يريدها الطاعن بصورة محدد .

المادة ٣٢ :

١ - يبلغ المستأنف عليه أو عليهم نسخة من لائحة الاستئناف مرفقة بصورة عن الحكم المستأنف.

٢ - يحق للمستأنف عليه أو عليهم نسخة من لائحة جوابية خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تبليغه لائحة الاستئناف، ويحق للمستأنف أن يقدم رده على اللائحة الجوابية خلال مدة أسبوع من اليوم التالي لتبليغه هذه اللائحة .

المادة ٣٣ :

١ - بعد الانتهاء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة يعين رئيس الهيئة الحاكمة موعداً لرؤية الدعوى ويبلغ الأطراف هذا الموعد .

٢ - تباشر المحكمة النظر في الدعوى في الموعد المقرر لها ، وبعد الانتهاء من المرافعات تصدر حكمها في نفس الجلسة أو في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إقفال باب المرافعة.

٣ - لا يقبل من الخصوم إبداء أي أسباب جديدة لم تذكر في لائحة الاستئناف إلا إذا كانت متعلقة بالنظام العام ولا يسمح لهم بتقديم أي بينات خطية أو شخصية أمام المحكمة ، إلا إذا كانوا قد طلبوها أمام المحكمة إجابة طلبهم ووجدت محكمة العدل العليا ضرورة لتقديمها .

المادة ٣٤ :

تسري أحكام المادة (٢٩) من هذا القانون على الدعوى في مرحلة الاستئناف .

المادة ٣٥ :

تطبق الإجراءات المعمول بها أمام المحكمة الإدارية على الدعوى أمام محكمة العدل العليا بما لا يتعارض مع الإجراءات أمام هذه المحكمة ومع طبيعة المحاكمة الاستئنافية .

أحكام عامة

المادة ٣٦ :

إذا وقع خلاف في الاختصاص في أي دعوى إيجاباً أو سلباً بين المحكمة الإدارية أو محكمة العدل العليا ومحكمة أخرى فيتم تعيين المرجع للنظر في تلك الدعوى من قبل هيئة قضائية مؤلفة من رئيس محكمة التمييز رئيساً وعضوية رئيس محكمة العدل العليا واحد قضاتها واثنين من قضاة محكمة التمييز يعينهم جميعاً المجلس القضائي .

المادة ٣٧ :

بالرغم مما ورد أي تشريع آخر تحكم المحكمة على الطرف الخاسر بالرسوم والمصاريف وتحكم بأتعاب المحاماة وفقاً لما تراه مناسباً .

المادة ٣٨ :

أ - باستثناء ما نص عليه في هذا القانون من اختصاصات لمحكمة العدل العليا كأول وآخر درجة تلغى عبارة (محكمة العدل العليا) أينما وردت في التشريعات الأخرى وتستبدل بها عبارة (المحكمة الإدارية).

ب- تستمر محكمة العدل العليا بالنظر في القضايا التي قدمت إليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة ٣٩ :

الإلغاءات

أ - يلغى قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢ وما طرأ عليه من تعديلات .

ب- يلغى أي نص أو حكم في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المكلفون بتنفيذ القانون

المادة ٤٠ :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

القانون عدد ٦٧ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في أول أوت ١٩٧٢ يتعلق بتسيير المحكمة الإدارية وضبط القانون الأساسي لأعضائها

- الجمهورية التونسية -

العنوان الأول

أحكام عامة

الفصل الأول:

يؤدي أعضاء المحكمة الإدارية قبل تنصيبهم اليمين التالية:

«أقسم بالله أن اقوم بوظائفي بكل إخلاص وأمانة وأن ألتزم بعدم إفشاء سر المفاوضات وأن يكون سلوكي القاضي الأمين الشريف».

ويؤدي اليمين أمام الجلسة العامة ويحرر في ذلك محضر جلسة.

الفصل ٢:

يرتدي أعضاء المحكمة الإدارية الزي الخاص أثناء اجتماعات الجلسة العامة والمجلس الأعلى وفي المواكب الرسمية التي يرأسها رئيس الجمهورية.

وتضبط طرق تطبيق هذا الفصل بقرار من الوزير الأول.

الفصل ٣:

لا يمكن تتبع أي عضو من أعضاء المحكمة الإدارية من أجل جناية أو جنحة أو سجنه دون أن يرخص المجلس الأعلى مسبقا في ذلك.

غير أنه يجوز القبض عليه عند التلبس بالجريمة وفي هذه الصورة تعلم المحكمة فورا بذلك.

الفصل ٤:

تمتع أعضاء المحكمة الإدارية بحماية من كل التهديدات أو الإعتداءات التي قد تلحقهم أثناء مباشرة وظائفهم أو بمناسبتها مهما كان نوعها.

وعلى الدولة أن تعوض لهم كل ضرر يلحقهم مباشرة في جميع الصور التي لم تنص عليها القوانين المتعلقة بالجرايات.

الفصل ٥:

يحجر على أعضاء المحكمة الإدارية القيام بكل عمل جماعي مدبر من شأنه تعطيل أو إدخال إضطراب في سير العمل بالمحكمة.

الفصل ٦:

يجب على أعضاء المحكمة الإدارية أن يتجنبوا كل عمل أو سلوك من شأنه المس من قيمة وظائفهم.

العنوان الثاني

في المجلس الأعلى

الفصل ٧ (جديد):

يحدث لدى المحكمة الإدارية مجلس أعلى يتركب على النحو التالي:

- الوزير الأول: رئيس
- الرئيس الأول للمحكمة: نائب الرئيس

ومن الأعضاء الآتي ذكرهم:

- رؤساء الدوائر التعقيبية والإستشارية
- رؤساء الدوائر الإستئنافية
- مندوبو الدولة العامون
- الكاتب العام

---

(١) تجدر الإشارة إلى أحكام الفصل الخامس من القانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٩٦ المؤرخ في ٣ جوان ١٩٩٦ الوارد ضمن الأحكام الإنتقالية والذي ينص على:

يجتمع المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية حسب التركيبة المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل في تاريخ صدور هذا القانون، وذلك إلى غاية تكوينه طبقا لأحكام الفصل ٧ جديد.

- نائبان عن المستشارين

- نائبان عن المستشارين المساعدين

يقع انتخاب نواب المستشارين والمستشارين المساعدين، فيما يخص كلا الصنفين، من قبل المستشارين والمستشارين المساعدين لمدة عامين وتضبط إجراءات الانتخابات بقرار يصدره الوزير الأول.

وللكاتب العام صفة العضو المقرر ويتولى إعداد أشغال المجلس وحفظ وثائقه.

الفصل ٨ (جديد):

يجتع المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية بدعوة من رئيسه أو نائبه عند الاقتضاء ويمكن لنائب الرئيس أن يرأس اجتماعات المجلس[١].

وعندما ينتصب المجلس الأعلى كهيئة تأديبية فإنه يتكون على النحو التالي:

- الرئيس الأول للمحكمة الإدارية: رئيس

- رؤساء الدوائر التعقيبية والإستشارية

- رئيسان من بين رؤساء الدوائر الإستئنافية ومندوبان عامان للدولة يتم استدعاؤهم على أساس أقدميتهم بالمحكمة الإدارية، في الخطة ثم في الرتبة، وعند التساوي يرجح الأكبر سنا.

- نائبا المستشارين أو نائبا المستشارين المساعدين المنتخبين حسب رتبة عضو المحكمة الإدارية المحال على المجلس.

ولا يكتمل نصاب المجلس إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل من بينهم أحد النائبين المنتخبين.

الفصل ٩:

يمكن إستشارة الملجس الأعلى في كل المسائل التي تهم القانون الأساسي لأعضاء المحكمة الإدارية وكذلك قواعد تسييرها بالإضافة إلى ما عهد به إليه من المهام الواردة بهذا القانون.

الفصل ١٠:

تتخذ قرارات المجلس الأعلى بالأغلبية وعند تعادل الأصوات يرجح صوت الرئيس.

العنوان الثالث

في الميزانية

الفصل ١١:

يضبط المجلس الأعلى في كل سنة بإقتراح من الرئيس الأول للمحكمة الإدارية مقدرات المصاريف اللازمة لتسييرها.

الفصل ١٢:

ألغي هذا الفصل بمقتضى الفصل ١٨ من القانون عدد ٨٧ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢ المتعلق بقانون المالية لتصرف سنة ١٩٧٣.

العنوان الرابع

الإنتداب التسمية

الفصل ١٣:

لا يمكن لأي شخص أن يعين عضوا بالمحكمة الإدارية إذا لم تتوفر فيه كافة الشروط التالية:

١ – أن يكون تونسي الجنسية منذ مدة لا تقل عن خمسة أعوام

٢ – لا تقل سنه عن خمسة وعشرين عاما

٣ – أن يكون متمتعا بجميع حقوقه المدنية

٤ – أن يكون أهلا من الناحية البدنية للقيام بوظائفه

٥ – أن يكون حسن السيرة والأخلاق

٦ – أن يكون في وضع مطابق لأحكام قانون التجنيد

الفصل ١٤:

يتم تعيين الرئيس الأول بمقتضى أمر يصدر بإقتراح من الوزير الأول من بين سامي موظفي الدولة أو من بين أعضاء المحكمة الإدارية.

---

(١) تراجع الأحكام الإنتقالية الواردة ضمن الفصل الثالث من القانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٩٦ المؤرخ في ٣ جوان ١٩٩٦ والذي ينص على:
مع مراعاة أحكام الفصل ٧ جديد من هذا القانون يبقى رؤساء الدائر ومندوبو الدولة ورؤساء الأقسام والمستشارون المعتمدون المباشرون في تاريخ صدوره، في هذه الوضعية إلى حين التعيين في إحدى الخطط الوظيفية المحدثة بهذا القانون وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها بالفصول ١٥ و١٦ و٢٢ منه.
ويتعهد في هذه الحالة مندوبو الدولة بإعداد ملحوظات في القضايا الراجعة بالنظر للجلسة العامة والدوائر الإستئنافية.

الفصل ١٥ (جديد):

يتم تعيين رؤساء الدوائر للتعقيبية والإستشارية من بين رؤساء الدوائر الإستئنافية ومندوبي الدولة العامين بمقتضى أمر يصدر بإقتراح من الوزير الأول بناء على عرض من الرئيس الأول بعد إستشارة المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية.

ويتم تعيين رؤساء الدوائر الإستئنافية ومندوبي الدولة العامين بمقتضى أمر يصدر بإقتراح من الوزير الأول بناء على عرض من الرئيس الأول بعد إستشارة المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية من بين:

١ - رؤساء الدوائر الإبتدائية ورؤساء الأقسام الإستشارية الذين لهم عامان أقدمية على الأقل في خطتهم.

٢ - المستشارين الذين لهم خمسة أعوام أقدمية على الأقل في هذه الرتبة[١].

الفصل ١٦ :

يتم تعيين رؤساء الدوائر الإبتدائية ورؤساء الأقسام الإستشارية بمقتضى أمر، يصدر بإقتراح من الوزير الأول بناء على عرض من الرئيس الأول بعد إستشارة المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية، من بين مندوبي الدولة الذين لهم رتبة مستشار ومن بين المستشارين الذين قضوا عامين أقدمية على الأقل في هذه الرتبة.

الفصل ١٧ (جديد):

يتم تعيين المستشارين بمقتضى أمر يصدر بإقتراح من الوزير الأول وعرض من الرئيس الأول:

---

(١) تراجع الأحكام الإنتقالية الواردة ضمن الفصل الرابع من القانون عدد ٤٠ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه أعلاه والذي ينص على: أستثناء لما أقتضته أحكام الفصل ١٧ من القانون عدد ٦٧ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في غرة أوت ١٩٧٢ والمتعلق بتسيير المحكمة الإدارية وضبط القانون المساس لأعضائها، ولفترة نهايتها ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، يمكن تعيين المستشارين بمقتضى أمر يصدر بإقتراح من الوزير الأول وعرض من الرئيس الأول كما يلي:

أ - إثر مناظرة تتضمن دراسة الملف والأشغال والشهادات تنظم بقرار من الوزير الأول وتفتح للمستشارين المساعدين بالمحكمة الإدارية الذين لهم أقدمية أربع سنوات على الأقل في هذه الرتبة في تاريخ فتح المناظرة.

ويرتب هؤلاء الأعوان عند تسميتهم برتبة مستشار في الدرجة التي تناسب الرقم القياسي الذي كانوا يتمتعون به في خطتهم القديمة، وإذا تعذر ففي الدرجة التي تناسب الرقم القياسي الذي يليه مباشرة في الإرتفاع.

ب - إثر منظارة تتضمن دراسة الملف والأشغال والشهادات ومناقشة أعضاء مع المترشحين، تنظم بقرار من الوزيرالأول وتفتح للأعوان من صنف «أ» ولأعوان المنشلات العمومية الحاملين للأستاذية في الحقوق أو لشهادة معادلة لها والذين قضوا أكثر من عشر سنوات عملا فعليا في مصالح لها إختصاص في النزاعات والشؤون القانونية، والبالغين من العمر خمسا وثلاثين سنة على الأقل وخمسين سنة على الأكثر في تاريخ فتح المناظرة.

ويرتب هؤلاء الأعوان عند تسميتهم برتبة مستشار في الرقم القياسي الذي كانوا يتمتعون به في خطتهم القديمة، وإن تعذر ففي الرقم القياسي الذي يليه مباشرة في الإرتفاع، أو في الرقم القياسي الذي ينسب الدرجة الثانية ويخضعون إلى مدة تأهيل تقدر بعامين يقع إثرها ترسيمهم برتبة مستشار بعد إستشارة المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية.

وفي صورة عدم الترسيم يقع إرجاعهم إلى إطارهم الأصلي ويعتبرون كأنهم لم يغادروه قط.

١ - من بين المستشارين المساعدين الذين قضوا أكثر من ستة أعوام عمل في هذه الرتبة ممن تم إدراجهم بقائمة كفاءة تضبط من قبل المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية وتنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

٢ - عن طريق مناظرة تنظم بقرار من الوزير الأول وتتضمن شهادات وأشغال وملفات المترشحين ومناقشة مع أعضاء اللجنة. وتفتح هذه المناظرة للموظفين من نصف «أ» النصف الفرعي «أ١» الحاملين للأستاذية في الحقوق أو شهادة معادلة لها والذين قضوا أكثر من سبعة أعوام عمل مدني فعلي في هذا الصنف الفرعي[١]

الفصل ١٨ (جديد):

يرتب المستشارون الذين تمت تسميتهم بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل ١٧ من هذا القانون في الدرجة الموافقة للمرتب الأساسي الأصلي الذي يفوق مباشرة ماكانوا يتقاضونه في وضعيتهم القديمة.

غير أنه لا يمكن أن تقل الزيادة المتأتية من الترقية عن الإمتياز الذي كانوا يستحصلون عليه من تدرج عادي ضمن وضعيتهم القديمة.

ويخضع المستشارون المنصوص عليهم بالفقرة الأولى من هذا الفصل لمدة تأهل بعامين يتم إثرها ترسيمهم برتبة مستشار بعد موافقة المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية.

وفي صورة عدم موافقة المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية يتم إرجاعهم إلى إطارهم الأصلي ويعتبرون كأنهم لم يغادروه قط.

الفصل ١٩ (جديد):

يتم تعيين المستشارين المساعدين بمقتضى أمر يصدر من الوزير الأول وعرض من الرئيس الأول كما يلي:

أ - عن طرق التسمية المباشرة من بين خريجي المرحلة العليا للمدرسة القومية للإدارة الحاملين للأستاذية في الحقوق أو لشهادة معادل لها.

عن طريق مناظرة تنظم بقرار من الوزير الأول وتتضمن دراسة شهادات وأشغال وملفات المترشحين ومناقشة مع أعضاء اللجنة وتفتح:

١ - للمترشحين الحاملين لشهاد الدراسات المعمقة في القانون العام، أو لشهادة معادلة لها، مع الأستاذية في الحقوق أو شهادة معادلة لها.

٢ - للأعوان من الصنف - أ - الذين لا يتجاوز سنهم خمسا وثلاثين سنة في تاريخ فتح المناظرة والحاملين للأستاذية في الحقوق أو لشهادة معادلة لها ولا تقل أقدميتهم عن خمس سنوات عملا مدنيا فعليا في هذا الصنف.

الفصل ٢٠:

يخضع المترشحون الناجحون بمقتضى الفصل السابق لمدة تأهل قدرها عامين تقع بانتهائها تسميتهم مستشارين مساعدين بعد موافقة المجلس الأعلى.

فإن كانوا من الموظفين فإنه يعاد ترتيبهم في الدرجة الموافقة للمرتب الأساسي الأصلي الذي يفوق ما كانوا يتقاضونه في وضعيتهم القديمة وفي كل الحالات لا يمكن أن تقل الزيادة المتأتية من عملية إعادة الترتيب عن الامتياز الذين كانوا سيتقاضونه من تدرج عادي ضمن وضعيتهم القديمة.

وفي صورة عدم موافقة المجلس الأعلى للمحكمة الإدارية يقع إما التمديد في مدة تأهلهم بعام على الأكثر أو تعيينهم في إطار المتصرفين المستشارين أو إرجاعهم إلى إطارهم الأصلي ويعتبرون وكانهم لم يغادروه قط أو إعفاؤهم أن كانوا من غير الموظفين.

الفصل ٢١:

يضبط نظام المناظرة وبرنامجها بقرار من الوزير الأول.

الفصل ٢٢ (جديد):

يتم تعيين مندوبي الدولة من بين المستشارين والمستشارين المساعدين بمقتضى أمر يقترحه الوزير الأول بناء على تقديم من الرئيس الأول للمحكمة الإدرية.

الفصل ٢٢ (مكرر):

تقع تسمية المستشارين فوق العادة بمقتضى أمر يصدر بإقتراح من الوزير الأول من بين الأعوان العموميين ذوي الخبرة الإدارية الواسعة.

ويعينون لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويضبط راتب كل مستشار من المستشارين فوق العادة بمقتضى قرار يصدر عن الوزير الأول.

لا يجوز أن يتعدى عدد المستشارين فوق العادة نسبة ١٥ بالمائة من مجموع الخطط المحددة بالنسبة للمستشارين والمستشارين المساعدين بقانون إطارات المحكمة الإداية.

العنوان الخامس

في التدرج والترقيات

الفصل ٢٣ (جديد):

يكون التدرج من درجة إلى الدرجة الموالية مباشرة.

ويتم التدرج بصفة آلية.

ويضبط بأمر عدد درجات كل رتبة ونسق التدرج والمطابقة بين درجات هذه الرتب ومستويات التأجير الخاصة بأعضاء المحكمة الإدارية.

العنوان السادس

في التحاجير

الفصل ٢٥ (جديد):

تتنافى وظائف عضو بالمحكمة الإدارية مع كل نيابة انتخابية، ولا يمكن الجمع بين تلك الوظيفة ومباشرة أي نشاط مهني أو مأجور عليه.

ويمكن للرئيس الأول للمحكمة الإدارية أن يمنح أحد أعضاء المحكمة بصفة فردية رخصة لإلقاء دروس داخلة في نطاق إختصاصه أو بمهام أو نشاط من شأنه ألا يمس بكرامة عضو المحكمة أو إستقلاليته.

العنوان السابع

في الوضع خارج الإطار

الفصل ٢٦ (جديد):

يوضع قضاء المحكمة الإدارية خارج إطارهم في صورة مباشرة خطة نيابية.

وفي هذه الحالة يتعلق حقهم في الترقية ونسبتهم إلى المحكمة الإدارية إلى أن يقع إرجاعهم إلى إطارهم الأصلي.

وتدوم وضعية خارج الإطار خمسة أعوام قابلة للتجديد وتقرر بمقتضى قرار يصدره الوزير الأول بإقتراح من الرئيس الأول.

العنوان الثامن

في التأديب

الفصل ٢٧:

تشتمل العقوبات التأديبية التي يمكن أن تنال أعضاء المحكمة الإدارية الذين قد يقصرون في تأدية واجبات خطتهم أو يمسون بكرامة وظيفتهم بقطع النظر عن الإنذارات التي يمكن للرئيس الأول أن يوجهها إليهم على ما يلي:

١ - التوبيخ مع التنصيص عليه بالملف

٢ - الحذف من جدول الترقية

٣ - الحط في الدرجة

٤ - الرفد المؤقت الذي يترتب عنه الحرمان من كل أجرة لمدة لا يمكن أن تتجاوز الستة أشهر

٥ - الحط في الرتبة

٦ - العزل دون توقيف الحق في جراية التقاعد

الفصل ٢٨:

يقرر المجلس الأعلى كل العقوبات التأديبية ويقع التصريح بها بمقتضى قرار من الوزير الأول ما عدا العزل الذي يقع بمقتضى أمر.

الفصل ٢٩:

يتعهد المجلس الأعلى بالنظر كلما أحيط علما من طرف الرئيس الأول بوجود أفعال قد تؤدي إلى إتخاذ عقوبات تأديبية.

وفي صورة إرتكاب خطأ جسيم من طرف أحد أعضاء المحكمة الإدارية سواء كان بإخلاله بالواجبات المهنية أو بإرتكاب مخالفة للحق العام فإنه يمكن إيقافه حالا عن مباشرة وظيفته مع حرمانه من مرتبه من طرف الرئيس الأول إلى أن يقع البت نهائيا في العقاب التأديبي.

الفصل ٣٠:

يعين المجلس الأعلى مقررا يتولى البحث في القضية فيتلقى بيانات المعني بالأمر ويجري ما يراه صالحا من الأبحاث ثم يحيل تقريره على المجلس.

الفصل ٣١:

يعلم المجلس الأعلى المعني بالأمر بتاريخ مثوله لديه ويمنحه أجلا قدره خمسة عشر يوما للإطلاع

على جميع الوثائق المضافة إلى الملف ويمكن للمعني بالأمر أن يستعين بمدافع عنه يختاره.

الفصل ٣٢:

ينظر المجلس الأعلى في القضية سريا بعد تلاوة التقرير والأستماع إلي المعني بالأمر أو من كلفه بالدفاع عنه إن إقتضى الحال.

وفي صورة عدم حضور المعني بالأمر بعد إعلامه قانونيا بتاريخ المثول لديه يمكن للمجلس أن يبت في القضية إعتمادا على الوثائق المضافة للملف.

الفصل ٣٣:

يجب أن يكون قرار المجلس الأعلى معللا.

الفصل ٣٤:

يضم القرار المتضمن عقوبة تأديبية إلى ملف المعني بالأمر.

الفصل ٣٥ (جديد):

إذا لم تسلط على المعنى بالتتبع الذي يكون بحالة إيقاف عن العمل أية عقوبة تأديبية أو إذا لم تقع تسوية وضعية بصفة نهائية في أجل أربعة أشهر من تاريخ الإيقاف عن العمل أو من تاريخ صيرورة الحكم الصادر ضده باتا في صورة تتبعه جزائيا فإنه يكون محقا في تقاضي كامل مرتباته.

العنوان التاسع

أحكام مشتركة

الفصل ٣٦ (جديد):

تنسحب على قضاة المحكمة الإدارية القواعد المنطبقة على الموظفين وخاصة منها ما يتصل بالعطل والإحالة على عدم المباشرة والإلحاق والخدمة العسكرية وإنهاء المباشرة ونظام الحيطة الاجتماعية والإحالة على المعاش.

وحددت مدة الإجازة القضائية لأعضاء المحكمة الإدارية بشهرين.

العنوان العاشر

في الأعوان الإداريين

الفصل ٣٧:

يخضع الأعوان الإداريون التابعون للمحكمة الإدارية للسلطة المباشرة للكاتب العام ويتركب إطار هؤلاء الأعوان زيادة على الأعوان التابعين لمختلف أصناف الإطارات المشتركة للإدارات المركزية

من إطار خاص يتألف من رئيس كتبة محكمة وكتبة محكمة يكونون خاضعين فيما يتعلق بقواعد الإنتداب والترقية والتأديب التي تضبط بأمر إلى نفس القواعد التي يخضع لها نفس الإطار التابع للمحاكم العدلية.

العنوان الحادي عشر

أحكام إنتقالية

الفصل ٣٨:

لتكوين الإطارات الأولى ولمدة أقصاها ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ يمكن اختيار أعضاء المحكمة الإدارية طبقا للشروط التي ستضبط بأمر باقتراح من الوزير الأول.

الفصل ٣٩:

إلى أن يتم تشكيل الجلسة العامة يؤدي أعضاء المحكمة الإدارية اليمين بين يدي رئيس مجلس الدولة أو عند الاقتضاء بين يدي نائب الرئيس.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التوسنية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

وصدر بقصر قرطاج في أول أوت ١٩٧٢

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

مرسوم سلطاني رقم ٩١/ ٩٩ بإنشاء محكمة القضاء الإداري وإصدار قانونها

- سلطنة عمان -

نحن قابوس سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦.

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/ ٩٩

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

مادة (١):

تنشأ بمقتضى هذا المرسوم هيئة قضائية مستقلة للفصل في الخصومات الإدارية تسمى «محكمة القضاء الإداري»، ويعمل في شأنها بالقانون المرافق.

مادة (٢):

يكون وزير ديوان البلاط السلطاني هو الوزير المختص بالنسبة إلى المحكمة.

مادة (٣):

تستمر المحاكم واللجان في نظر الدعاوى والطلبات التي أصبحت بمقتضى القانون المرافق من اختصاص محكمة القضاء الإداري متى كانت قد رفعت إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (٤):

يلغى كل ما يخالف القانون المرافق أو يتعارض مع أحكامه.

مادة (٥):

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره، وعلى الوزراء والجهات المختصة تنفيذه.

وللوزير المختص - إذا اقتضى الأمر - تجديد المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سنة.

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في: ١٣ من شعبان سنة ١٤٢٠هـ
الموافق: ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٩م

● نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٦٦٠)
الصادرة في ١٩٩٩/١٢/١

قانون محكمة القضاء الإداري

الباب الأول
المحكمة

الفصل الأول
التشكيل والترتيب

مادة (١):

تشكل محكمة القضاء الإداري من رئيس ونائب للرئيس وعدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين الأول والمستشارين المساعدين والقضاة والقضاة المساعدين.

مادة (٢):

تتألف المحكمة من دائرة ابتدائية أو أكثر ودائرة استئنافية، ويكون مقر المحكمة في مسقط.

مادة (٣):

تشكل الدائرة الاستئنافية برئاسة رئيس المحكمة أو نائبه وعضوية أربعة من المستشارين ممن أمضوا في هذه الوظيفة سنتين على الأقل.

ويجوز أن يرأس الدائرة – عند الاقتضاء – الأقدم فالأقدم من أعضائها.

مادة (٤):

تشكل الدائرة الابتدائية برئاسة مستشار وعضوية اثنين من المستشارين المساعدين الأول أو المستشارين المساعدين، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء بوظيفة قاض.

مادة (٥):

يجوز بمرسوم سلطاني، بناء على توصية المجلس الأعلى للقضاء، إنشاء دوائر ابتدائية واستئنافية خارج محافظة مسقط، ويحدد المرسوم مقر ونطاق اختصاص كل منها، ويجوز أن تعقد جلساتها في أي مكان آخر داخل نطاق اختصاصها وذلك بقرار من الوزير المختص بناء على طلب رئيس المحكمة.

الفصل الثاني

الاختصاصات

مادة (٦):

تختص محكمة القضاء الإداري - دون غيرها - بالفصل في الخصومات الإدارية الآتية:

١ - الدعاوى الخاصة بالرواتب والمعاشات والمكافآت وما في حكمها المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم.

٢ - الدعاوى التي يقدمها الموظفون العموميون بمراجعة القرارات الإدارية النهائية الصادرة بإحالتهم إلى التقاعد أو بفصلهم بغير الطريق التأديبي.

٣ - الدعاوى التي يقدمها الموظفون العموميون بمراجعة الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم.

٤ - الدعاوى التي يقدمها ذوو الشأن بمراجعة القرارات الإدارية النهائية.

٥ - الدعاوى التي يقدمها ذوو الشأن بمراجعة القرارات النهائية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي، وذلك فيما عدا القرارات الصادرة من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٥) من قانون تنظيم الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣/ ٨٣.

٦ - دعاوى التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة، سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية.

٧ - الدعاوى المتعلقة بالعقود الإدارية.

٨ - المسائل الأخرى التي تنص القوانين على اختصاص المحكمة بها.

مادة (٧):

لا تختص المحكمة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة أو بالمراسيم أو الأوامر السلطانية.

مادة (٨):

يتعين أن يكون سند الدعوى في الحالات المنصوص عليها في البنود (٢) و(٣) و(٤) و(٥) من المادة (٦)، عدم الاختصاص، أو عيباً في الشكل، أو مخالفة القوانين أو اللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة.

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح.

مادة (٩):

لا تقبل الدعاوى المتعلقة بالخصومات الإدارية التي نشأت قبل تاريخ العمل بهذا القانون، والدعاوى المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية، كما لا تقبل الدعاوى المنصوص عليها في البنود (١) و(٦) و(٧) من المادة (٦) إذا قدمت رأساً إلى المحكمة قبل طلب المستحقات المدعى بها من الجهة المختصة.

ولا تقبل الدعاوى المنصوص عليها في البنود (٢) و(٣) و(٤) من المادة (٦) إذا قدمت رأساً إلى المحكمة المحكمة قبل التظلم إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الجهة الرئاسية وانتظار مواعيد البت في التظلم.

ويقدم التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار أو علمه به علماً يقينياً، ويجب البت فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، ويعتبر مضي الثلاثين يوماً المذكورة دون أن تجيب عليه الجهة المتظلم إليها بمثابة رفضه.

وترفع الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المتظلم بنتيجة البت في تظلمه، أو من تاريخ انقضاء الثلاثين يوماً المقررة للبت في التظلم دون أن تجيب عليه الجهة المتظلم إليها.

وترفع الدعوى في الحالات المنصوص عليها في البند (٥) من المادة (٦) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً أو من تاريخ إخطاره به، بحسب الأحوال.

الفصل الثالث

الإجراءات

مادة (١٠):

تقدم عريضة الدعوى إلى سر المحكمة، ويجب أن تتضمن - بالإضافة إلى البيانات العامة المتعلقة باسم المدعى ومحل إقامته ومن توجه إليه الدعوى وصفته ومقره أو محل إقامته - موضوع الدعوى وتاريخ التظلم ونتيجته وطلبات المدعى، وله أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد دعواه، وعليه أن يودع أمانة السر عدداً كافياً من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات.

مادة (١١):

تتولى أمانة السر إعلان العريضة ومرفقاتها إلى المدعى عليه في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديم العريضة ويتم الإعلان بالبريد المسجل.

ويعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلاً مختاراً للمدعى كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن ذوي الشأن في تقديم دفاعهم محلاً مختاراً لهم، إلا إذا عينوا محلاً غيره.

مادة (١٢):

على الجهة الإدارية المدعى عليها أن تودع أمانة سر المحكمة، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانها بالعريضة ومرفقاتها، مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالأوراق والمستندات اللازمة.

وللمدعى أن يودع أمانة سر المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع الجهة الإدارية ردها على الدعوى، وفي هذه الحالة يكون للجهة الإدارية أن تودع مذكرة بتعقيبها على هذا الرد مع مستندات في مدة مماثلة.

ويجوز لرئيس المحكمة أو لمن يحل محله في الحالات المستعجلة أن يصدر أمراً غير قابل للطعن بتقصير المواعيد المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين، ويعلن الأمر إلى ذوي الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره بالبريد المسجل، ويسري الميعاد المقصر من تاريخ الإعلان.

مادة (١٣):

لرئيس الدائرة أن يطلب إلى ذوي الشأن ما يراه لازماً من إيضاحات وإذا رأت الدائرة ضرورة إجراء تحقيق باشرته بنفسها في الجلسة أو ندبت له أحد أعضائها.

مادة (١٤):

يصدر الحكم في جلسة علنية، ولا يجوز لغير من نظر الدعوى وحضر المداولة أن يشترك في إصداره.

مادة (١٥):

يصدر الحكم في الدعاوى المنصوص عليها في البنود (٢) و(٣) و(٤) و(٥) من المادة (٦) والفقرة الثانية من المادة (٨) بصحة القرار أو بعدم صحتيه.

ويصدر الحكم في الدعاوى الأخرى بتحديد المستحقات المرفوعة بشأنها الدعوى.

مادة (١٦):

تلتزم الجهة الإدارية باتخاذ القرار وفقاً لما جاء بالحكم النهائي، وذلك بالنسبة إلى الدعاوى المنصوص عليها في البنود (٢) و(٣) و(٤) و(٥) من المادة (٦) والفقرة الثانية من المادة (٨)، وتسري في شأن هذا القرار الأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة.

مادة (١٧):

ميعاد رفع الاستئناف ثلاثون يوماً من تاريخ صدور الحكم.

ويقدم الاستئناف من ذوي الشأن بتقرير يودع أمانة السر موقعاً من محام من المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف، ويجب أن يتضمن التقرير – بالإضافة إلى البيانات العامة المتعلقة بأسماء

الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم أو مقارهم - موضوع الدعوى وتاريخ الحكم المطعون فيه وأسبابه والأسباب التي بني عليها الاستئناف وإلا جاز الحكم ببطلانه.

مادة (١٨):

يعمل أمام الدائرة الاستئنافية بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المواد (١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) من هذا القانون.

الفصل الرابع

الأحكام العامة

مادة (١٩):

لا يترتب على رفع الدعوى إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطعون فيه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في عريضة الدعوى ورأت المحكمة من ظاهر الأوراق أن الدعوى تقوم على أسباب جدية وأن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها.

مادة (٢٠):

تكون الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية منها قابلة للاستئناف إذا زادت قيمة الدعوى على خمسة آلاف ريال.

ولا يترتب على الاستئناف وقف تنفيذ الحكم المستأنف إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك.

مادة (٢١):

يجوز الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من الدوائر الابتدائية أو الدائرة الاستئنافية بطريق التماس إعادة النظر في الحالات المقررة قانوناً، ويقدم الطعن إلى الدائرة التي أصدرت الحكم بتقرير يودع أمانة السر مستوفياً التوقيع والبيانات المنصوص عليها في المادة (١٧) ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك، وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ ريال، فضلاً عن التعويض إن كان له مقتض.

مادة (٢٢):

تصدر الأحكام وتنفذ باسم جلالة السلطان.

مادة (٢٣):

تسري في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه، على أن الأحكام الصادرة بعدم صحة القرار تكون حجة على الكافة.

مادة (٢٤):

تسري في شأن رد أعضاء المحكمة القواعد المقررة لرد قضاة محاكم الاستئناف، وتسري في شأن رد رئيس المحكمة أو نائبه القواعد المقررة لرد رئيس المحكمة العليا.

مادة (٢٥):

الأحكام الصادرة بعدم صحة القرار تكون صورتها التنفيذيه مشمولة بالصيغة الآتية: «على الوزراء ورؤساء وحدات الجهاز الإداري للدولة المختصين تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه».

أما الأحكام الأخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية: «على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها، وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك.

الفصل الخامس

الجمعية العامة ومجلس الشؤون الإدارية للمحكمة

مادة (٢٦):

تجتمع المحكمة بهيئة جمعية عامة تتألف من جميع الأعضاء، فيما عدا القضاة والقضاة المساعدين، وذلك لتحديد عدد الدوائر وتشكيلها وتوزيع القضايا عليها وتحديد عدد الجلسات وأيام وساعات انعقادها، والنظر في المسائل المتصلة بنظام المحكمة وأمورها الداخلية، وغيرها مما ينص عليه القانون، وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها.

ويرأس الجمعية العامة رئيس المحكمة إذا حضرها، وإلا فأقدم الحاضرين من أعضائها، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وتثبت محاضر الجمعية العامة في سجل يعد لهذا الغرض، ويوقعها رئيس الجمعية وأمين السر، وتبلغ قرارتها إلى الوزير المختص.

مادة (٢٧):

تختص الجمعية العامة للمحكمة بإعداد وإقرار مشروع اللائحة الداخلية للمحكمة، ويجب أخذ رأيها في مشروعات القوانين المتصلة بالمحكمة.

مادة (٢٨):

ينشأ بالمحكمة مجلس للشؤون الإدارية برئاسة الوزير المختص وعضوية رئيس المحكمة ونائبه وأقدم اثنين من المستشارين، وعند غياب الوزير المختص أو وجود مانع لديه يحل محله رئيس المحكمة وعند غياب أحد أعضاء المجلس أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من

أعضاء الجمعية العامة للمحكمة بحيث لا يقل تشكيله عن خمسة.

ويختص هذا المجلس بالنظر في تعيين أعضاء المحكمة وتحديد أقدمياتهم وترقياتهم ونقلهم وندبهم خارج المحكمة وإعارتهم وتظلماتهم وسائر شؤونهم الوظيفية على الوجه المنصوص عليه في هذا القانون.

ويجتمع المجلس بدعوة من الوزير المختص أو من يحل محله وتكون جميع مداولاته سرية وتصدر قراراته بأغلبية أعضائه.

مادة (٢٩):

يقدم رئيس المحكمة تقريراً سنوياً إلى الوزير المختص متضمناً ما أظهرته الأحكام من نقص في التشريعات القائمة أو غموض فيها أو مجاوزة أية جهة لسلطتها.

ويرفع الوزير هذا التقرير إلى جلالة السلطان.

مادة (٣٠):

ينوب رئيس المحكمة عنها في صلاتها بالغير، ويشرف على أعمالها الإدارية.

وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يحل محله نائبه، ثم الأقدم فالأقدم من المستشارين.

مادة (٣١):

يكون للمحكمة مكتب فني يؤلف من رئيس بدرجة مستشار مساعد أول على الأقل وعدد من المستشارين المساعدين والقضاة المساعدين، يصدر بندبهم قرار من رئيس المحكمة، ويلحق به عدد كاف من الموظفين.

مادة (٣٢):

يختص المكتب الفني بإعداد البحوث القانونية التي يطلب رئيس المحكمة القيام بها، واستخلاص المبادئ القانونية التي تقررها أحكام المحكمة، على أن تعتمد من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم، كما يختص بإصدار مجموعات الأحكام وتبويبها وتنسيقها، وغير ذلك من الأمور التي يكلفه بها رئيس المحكمة.

الباب الثاني
نظام أعضاء المحكمة

الفصل الأول
الوظائف والتعيين والترقية والأقدمية

مادة (٣٣):

ترتب وظائف أعضاء المحكمة على النحو الآتي:

١ - رئيس المحكمة.

٢ - نائب الرئيس.

٣ - المستشارين.

٤ - المستشارون المساعدون الأول.

٥ - المستشارون المساعدون.

٦ - القضاة.

٧ - القضاة المساعدون.

مادة (٣٤):

يشترط فيمن يعين عضواً بالمحكمة أن يكون:

١ - مسلماً، عماني الجنسية.

٢ - كامل الأهلية.

٣ - محمود السيرة حسن السمعة.

٤ - حاصلاً على درجة جامعية في القانون من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المعترف بها.

٥ - ألا تكون قد صدرت ضده أحكام جزائية أو تأديبية لأسباب ماسة بالذمة والشرف، ولو كان قد رد إليه اعتباره.

٦ - أن يجتاز الاختبارات والمقابلات التي تعقد لهذا الغرض.

مادة (٣٥):

يكون التعيين لأول مرة في وظيفة قاض مساعد، ويخضع القاضي المساعد للتدريب مدة لا تقل

عن سنتين طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس الشؤون الإدارية، ويصدر به قرار من الوزير المختص، وإذا لم يجتز القاضي المساعد التدريب المقرر، خلال ثلاث سنوات على الأكثر، ينقل إلى وظيفة غير قضائية بقرار من الوزير المختص وتحدد الوظيفة المنقول إليها وفقاً لمؤهلاته وخبراته.

مادة (٣٦):

يعين في وظيفة قاض بالمحكمة كل من اجتاز التدريب من القضاة المساعدين وفقاً للمادة (٣٥).

مادة (٣٧):

مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة (٣٤) يكون التعيين في أي من باقي الوظائف بطريقة الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة، على أنه يجوز أن يعين رأساً من غير أعضاء المحكمة في الوظائف المنصوص عليها في المواد التالية وبالشروط المقررة فيها، الحاصلون على المؤهل المنصوص عليه في المادة (٣٤)، وذلك في حدود ربع عدد الوظائف الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة، ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها من يحل محلهم من خارج المحكمة، وكذلك الوظائف المنشأة.

مادة (٣٨):

يجوز أن يعين رأساً في وظيفة قاض من الفئات الآتية:

١ - القضاة المساعدون السابقون بالمحكمة الذين شغلوا هذه الوظيفة ثلاث سنوات على الأقل، وذلك مع عدم الإخلال بنص المادة (٣٥) من هذا القانون.

٢ - قضاة المحاكم وأعضاء الادعاء العام الشاغلين لوظيفة معادلة.

٣ - من يشغل وظيفة معيد في مادة القانون بكلية الشريعة والقانون أو غيرها من الكليات المعادلة المعترف بها متى أمضى ثلاث سنوات في عمله.

٤ - المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة ثلاث سنوات متتالية.

٥ - المشتغلون بعمل قانوني يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمضى كل منهم خمس سنوات في عمله، وكان في درجة مالية تعادل وظيفة قاض أو يتقاضى راتباً يساوي راتب هذه الوظيفة.

مادة (٣٩):

يجوز أن يعين رأساً في وظيفة مستشار مساعد من الفئات الآتية:

١ - القضاة السابقون بالمحكمة الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات على الأقل.

٢ - قضاة المحاكم وأعضاء الادعاء العام الشاغلين لوظيفة معادلة.

٣ - أعضاء هيئة تدريس القانون بكلية الشريعة والقانون أو غيرها من الكليات المعادلة المعترف بها الذين أمضوا ثماني سنوات في عملهم.

٤ – المحامون المشتغلون أمام محاكم الاستئناف مدة خمس سنوات متتالية.

٥ – المشتغلون بعمل قانوني يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمضى كل منهم عشر سنوات متتالية في عمله، وكان في درجة مالية تعادل وظيفة مستشار مساعد أو يتقاضى راتباً يساوي راتب هذه الوظيفة.

مادة (٤٠):

يجوز أن يعين رأساً في وظيفة مستشار مساعد أول من الفئات الآتية:

١ – المستشارون المساعدون السابقون بالمحكمة الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات على الأقل.

٢ – قضاة المحاكم وأعضاء الادعاء العام الشاغلين لوظيفة معادلة.

٣ – أساتذة القانون المساعدون بكلية الشريعة والقانون وغيرها من الكليات المعادلة المعترف بها الذين أمضوا عشر سنوات في عملهم.

٤ – المحامون المشتغلون أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متتالية.

٥ – المشتغلون بعمل قانوني يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمضى كل منهم أربع عشرة سنة متتالية في عمله، وكان في درجة مالية تعادل وظيفة مستشار مساعد أول أو يتقاضى راتباً يساوي راتب هذه الوظيفة.

مادة (٤١):

يجوز أن يعين رأساً في وظيفة مستشار من الفئات الآتية:

١ – المستشارون المساعدون الأول السابقون بالمحكمة الذين شغلوا هذه الوظيفة مدة أربع سنوات على الأقل.

٢ – قضاة المحاكم وأعضاء الادعاء العام الشاغلين لوظيفة معادلة.

٣ – أساتذة القانون بكلية الشريعة والقانون وغيرها من الكليات المعادلة المعترف بها الذين أمضوا في هذه الوظيفة مدة ثلاث سنوات على الأقل.

٤ – المحامون المشتغلون أمام محاكم الاستئناف مدة أربع عشرة سنة متتالية، أو أمام المحكمة العليا مدة ست سنوات متتالية.

٥ – المشتغلون بعمل قانوني يعتبر نظيراً للعمل القضائي متى أمتضى كل منهم عشرين سنة متتالية في عمله، وكان في درجة مالية تعادل وظيفة مستشار أو يتقاضى راتباً يساوي راتب هذه الوظيفة.

مادة (٤٢):

يصدر الوزير المختص، بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية، قراراً بتحديد الأعمال القانونية التي تعتبر نظيرة للعمل القضائي بالمحكمة.

مادة (٤٣):

استثناء من حكمى الفقرة (١) من المادة (٣٤) والفقرة الأولى من المادة (٥٨)، يجوز أن يعين في وظائف أعضاء المحكمة من ينتمي بجنسيته إلى إحدى الدول العربية من المسلمين، إذا لم يوجد عماني.

مادة (٤٤):

تتم الترقية بطريق التعيين في الوظيفة الأعلى مباشرة، وتكون ترقية القضاة والمستشارين المساعدين والمستشارين المساعدين الأول على أساس الأقدمية مع درجة الكفاية، وبشرط أن يكون العضو حاصلاً على تقريري تفتيش بدرجة فوق المتوسط في السنتين السابقتين على الترقية.

مادة (٤٥):

يكون التعيين في وظائف أعضاء المحكمة بمرسوم سلطاني بناء على ترشيح مجلس الشؤون الإدارية، وذلك فيما عدا وظيفة قاض مساعد فيكون التعيين فيها بقرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية.

ويعتبر تاريخ التعيين أو الترقية من وقت ترشيح أو موافقة مجلس الشؤون الإدارية، بحسب الأحوال.

مادة (٤٦):

تحدد أقدمية أعضاء المحكمة وفقاً للتاريخ المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٤٥) من هذا القانون.

وإذا اشتمل المرسوم أو القرار على أكثر من واحد كان ترتيب الأقدمية بينهم وفقاً لترتيب أسمائهم في هذا المرسوم أو القرار.

مادة (٤٧):

تحدد أقدمية رجال القضاة والادعاء العام والمشتغلين بتدريس القانون أو الأعمال القانونية النظيرة عند تعيينهم في وظائف المحكمة المعادلة لوظائفهم من تاريخ تعيينهم فيها، بشرط ألا يسبقوا زملاءهم من أعضاء المحكمة.

وتحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف المحكمة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين بها بشرط ألا يسبقوا زملاءهم من أعضاء المحكمة.

الفصل الثاني

النقل والندب والإعارة

مادة (٤٨):

يصدر في بداية كل سنة قضائية قرار من رئيس المحكمة بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية بإلحاق أعضاء المحكمة بدوائرها.

ويكون نقلهم من دائرة إلى أخرى خلال السنة القضائية بقرار من رئيس المحكمة بعد موافقة المجلس، ويعتبر تاريخ النقل من تاريخ التبليغ بالقرار.

مادة (٤٩):

لرئيس المحكمة، عند الضرورة، بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية، ندب أعضاء المحكمة من دائرة إلى أخرى لمدة لا تجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى واحدة.

مادة (٥٠)

في حالة غياب احد اعضاء المحكمة أو وجود مانع لديه يندب رئيس المحكمة من يحل محله ويراعى أن يكون الندب بطريق التناوب بين الأعضاء.

مادة (٥١):

تجوز إعارة أعضاء المحكمة وندبهم للقيام بأعمال قانونية في الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها أو لدى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية، وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية وبشرط موافقة العضو، على أن يتولى المجلس - في حالة الندب - تحديد ما قد يستحقه من مكافأة.

مادة (٥٢):

لا يجوز أن تزيد مدة ندب عضو المحكمة لغير عمله طبقاً للمادة (٥١) على ثلاث سنوات متصلة، كما لا يجوز أن تزيد مدة إعارته طبقاً للمادة المذكورة على أربع سنوات متصلة.

مادة (٥٣)

تعتبر المدة متصلة في حكم المادة (٥٢) إذا تتابعت أيامها، أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات.

ويجوز شغل وظيفة المعار إذ كانت مدة الإعاردة لا تقل عن سنة، فإذا عاد المعار إلى عمله قبل نهاية مدة الإعارة يشغل الوظيفة الخالية المعادلة لوظيفته، أو يشغل وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو معادلة لوظيفته.

مادة (٥٤):

لا يجوز لعضو المحكمة، بغير موافقة مجلس الشؤون الإدارية، أن يكون محكماً، ولو بغير أجر، ولو كان النزاع غير معروض على المحكمة، إلا إذا كان أحد أطراف النزاع من أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة.

كما لا يجوز بغير موافقة المجلس ندب عضو المحكمة ليكون محكماً عن الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة، متى كانت طرفاً في نزاع يراد فصله بطريق التحكيم.

ويصدر بالندب قرار من الوزير المختص، بد موافقة العضو، وفي هذه الحالة يتولى مجلس الشؤون الإدارية تحديد المكافأة التي يستحقها.

الفصل الثالث

رواتب أعضاء المحكمة وانتهاء خدمتهم ومعاشاتهم

الفرع الأول

الرواتب

مادة (٥٥):

تحدد رواتب أعضاء المحكمة وعلاواتهم والبدلات التي تمنح لهم وفقاً للجدول الذي يصدر به مرسوم سلطاني.

ولا يجوز أن يقرر لأحد منهم راتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة، وتسري في شأن غير العمانيين أحكام العقود التي تبرم معهم.

مادة (٥٦):

يمنح من يعين في إحدى وظائف المحكمة راتب الوظيفة التي عين فيها، ويمنح من يرقى إلى الوظيفة الأعلى راتب هذه الوظيفة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر، وذلك اتباراً من تاريخ الترقية، وتستحق العلاوة الدورية في أول يناير التالي لمرور ستة أشهر على الأقل من تاريخ التعيين لأول مرة، ثم من تاريخ انقضاء سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة.

مادة (٥٧):

يستحق عضو المحكمة الذي يبلغ راتبه راتب الوظيفة الأعلى العلاوات والبدلات المقررة لهذه الوظيفة متى أمضى في وظيفته أربع سنوات وبشرط ألا يجاوز راتبه الراتب المقرر لوظيفة رئيس المحكمة.

الفرع الثاني

انتهاء الخدمة والمعاشات

مادة (٥٨):

تنتهي خدمة عضو المحكمة ببلوغ سن الخامسة والستين، ويستمر في العمل من يبلغ هذا السن خلال السنة القضائية حتى نهايتها، ولا تحسب هذه المدة في المعاش أو المكافأة.

ولا يترتب على استقالة عضو المحكمة سقوط حقه في المعاش أو المكافأة، وتعتبر استقالة العضو مقبولة بمجرد تقديمها إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط.

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش عضو المحكمة، أو مكافأئته على أساس آخر راتب كان يتقاضاه شاملاً بدلات السكن والكهرباء والماء، ووفقاً للقواعد المقررة بالنسبة إلى الموظفين الذين تنتهي خدمتهم بسبب إلغاء الوظيفة أو لظروف العمل.

مادة (٥٩):

إذا لم يستطع عضو المحكمة بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الإجازة المقررة في المادة (٧١)، أو ظهر في أي وقت أنه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه المناسب، أحيل إلى التقاعد بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية، وللمجلس في هذه الحالة أن يزيد مدة خدمة العضو المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية، على ألا تجاوز هذه المدة نصف مدة خدمته أو المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للتقاعد أيهما أكبر.

الفصل الرابع

واجبات أعضاء المحكمة

مادة (٦٠):

يؤدي أعضاء المحكمة قبل مباشرة وظائفهم اليمين الآتية:

«أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأن أحترم القوانين».

ويؤدي رئيس المحكمة اليمين أمام جلالة السلطان بحضور الوزير المختص. ويؤدي باقي الأعضاء اليمين أمام الوزير المختص بحضور رئيس المحكمة ويثبت أداء اليمين في سجل خاص.

مادة (٦١):

يحظر على عضو المحكمة القيام بأي عمل تجاري، كما يحظر عليه القيام بأي عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته.

مادة (٦٢):

يحظر على المحكمة إبداء الآراء السياسية، ويحظر على عضو المحكمة الاشتغال بالعمل السياسي.

مادة (٦٣):

لا يجوز لعضو المحكمة أن ينظر في أية دعوى تكون له فيها أو لأحد أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، كما لا يجوز له ذلك إذا كانت له علاقة بأي من أطرافها تتنافى وحياده.

ولا يجوز له أن يبدي النصح لأي من الخصوم في أية دعوى حتى ولو كانت غير معروضة عليه، أو أن يبدي رأياً فيها، ويفقد عضو المحكمة صلاحيته لنظر الدعوى إذا خالف هذا الحظر.

مادة (٦٤):

لا يجوز لعضو المحكمة إفشاء أسرار الدولة.

مادة (٦٥):

لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة أعضاء بينهم صلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة، كما لا يجوز أن يكون ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى، ولا يعتد بتوكيل الممثل أو المدافع الذي تربطه بعضو المحكمة الصلة المذكورة إذا كانت الوكالة لاحقة لقيامه بنظر الدعوى.

مادة (٦٦):

يجب أن يقيم عضو المحكمة في البلد الذي يكون فيه مقر عمله.

ويجوز للوزير المختص لظروف استثنائية أن يرخص لعضو المحكمة بالإقامة في بلد آخر يكون قريباً من مقر عمله، ويجوز أن يكون انتقاله في هذه الحالة على نفقة الحكومة.

مادة (٦٧):

لا يجوز لعضو المحكمة أن يتغيب عن مقر عمله، ولا أن ينقطع عنه لغير سبب مفاجئ قبل أن يرخص له في ذلك كتابة، فإذا أخل بهذا الواجب نبهه رئيس المحكمة إلى ذلك كتابة.

وإذا تكرر من عضو المحكمة الإخلال بالمنصوص عليه في الفقرة السابقة رفع الأمر إلى مجلس الشؤون الإدارية للنظر في مساءلته.

ويعتبر عضو المحكمة مستقيلاً إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوماً متصلة بدون إذن، ولو كان ذلك بعد انتهاء أجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله، فإذا عاد وقدم أعذاراً عرضها الوزير المختص على مجلس الشؤون الإدارية، فإذا تبين له جديتها اعتبر عضو المحكمة غير مستقيل، وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الإجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال.

الفصل الخامس

الأجازات

مادة (٦٨):

تبدأ العطلة القضائية للمحكمة كل عام من أول يوليو وتنتهي آخر سبتمبر، وتستمر دوائر المحكمة أثناءها في نظر المستعجل من القضايا، وتعين القضايا المستعجلة بقرار من رئيس المحكمة أو من يحل محله.

مادة (٦٩):

تنظم الجمعية العامة للمحكمة العمل أثناء العطلة القضائية، فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من الأعضاء بالعمل فيها، ويصدر بذلك قرار من رئيس المحكمة أو من يحل محله.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز مدة الإجازة شهرين بالنسبة إلى المستشارين ومن يعلوهم، وخمسين يوماً بالنسبة إلى من عداهم.

مادة (٧٠):

لا يرخص لأعضاء المحكمة بأجازات في غير العطلة القضائية إلا لمن قام منهم بالعمل خلالها، ومع ذلك يجوز الترخيص بأجازات لظروف استثنائية إذا كانت حالة العمل تسمح بذلك.

مادة (٧١):

تكون الإجازة المرضية التي يحصل عليها عضو المحكمة خلال ثلاث سنوات، سنة براتب كامل، ويجوز بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية تمديد أجازة العضو المرضية ستة أشهر أخرى بثلاث أرباع الراتب بالإضافة إلى البدلات المستحقة.

ولعضو المحكمة في حالة المرض أن يستفيد من رصيد أجازته الاعتيادية، بجانب ما يستحقه من أجازته المرضية، ويجوز بناء على طلبه تحويل أجازته المرضية إلى أجازة (.....) اعتيادية إذا كان له رصيد منها.

الفصل السادس

التفتيش على أعضاء المحكمة

مادة (٧٢):

تنشأ بالمحكمة هيئة للتفتيش الفني تشكل من رئيس وعدد من الأعضاء يختارون بطريق الندب من بين المستشارين والمستشارين المساعدين الأول والمستشارين المساعدين لمدة سنة قابلة للتجديد، وذلك بالإضافة إلى أعمالهم الأصلية، ويصدر بندبهم قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الشؤون الإدارية.

ويجب أن يحاط أعضاء المحكمة علماً بكل ما يودع في ملفاتهم السرية من ملاحظات أو أوراق أخرى.

مادة (٧٣):

تنظم اللائحة الداخلية للمحكمة طريقة العمل بهيئة التفتيش الفني وإجراءاته.

مادة (٧٤):

تختص هيئة التفتيش الفني بالتفتيش على أعمال المستشارين المساعدين الأول ومن دونهم، وفحص وتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد أعضاء المحكمة المتعلقة بأعمال وظائفهم وواجباتهم أو بأمور مسلكية.

مادة (٧٥):

يكون تقدير الكفاية بإحدى الدرجات الآتية:

كفء – فوق المتوسط – متوسط – أقل من المتوسط.

ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنة، ويودع تقرير التفتيش بالملف السري بمجرد انتهاء هيئة التفتيش الفني من تقدير الكفاية، على أن يكون من يتولى التفتيش أقدم من العضو الذي يجري التفتيش على أعماله.

مادة (٧٦):

يخطر الوزير المختص عضو المحكمة الذي قدرت كفايته بدرجة متوسط، أو أقل من المتوسط بنسخة من التقرير، وذلك بمجرد إرساله إليه.

كما يخطر عضو المحكمة الذي حل عليه الدور للترقية ولم يدرج اسمه في قائمة الترشيح للترقيات، لسبب غير متصل بتقدير الكفاية، بأسباب التخطي كتابة، ويجب أن يكون الإخطار قبل عرض المشروع على مجلس الشؤون الإدارية بثلاثين يوماً على الأقل.

مادة (٧٧):

يعرض الوزير المختص على مجلس الشؤون الإدارية أمر من يحصل على تقدير أقل من المتوسط في ثلاثة تقارير متتالية لفحص حالته، فإذا تبين للمجلس صحة التقارير أو صيرورتها نهائية بالتطبيق لأحكام المادتين (٧٨) و(٧٩)، قرر إحالته إلى التقاعد أو نقله إلى وظيفة غير قضائية، ويكون قرار المجلس نهائياً.

ويبلغ الوزير المختص عضو المحكمة بالقرار الصادر في شأنه فور صدوره، وتزول ولاية العضو من تاريخ إبلاغه.

ويحتفظ لمن ينقل براتبه ولو جاوز نهاية مربوط الوظيفة المنقول إليها.

الفصل السابع

تظلم أعضاء المحكمة ودعاواهم

الفرع الأول

التظلم

مادة (٧٨):

يجوز في الحالتين المنصوص عليهما في المادة (٧٦)، التظلم إلى مجلس الشؤون الإدارية، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار، ويكون التظلم بعريضة تقدم إلى رئيس المجلس.

مادة (٧٩):

يفصل مجلس الشؤون الإدارية في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم عند الاقتضاء، ويصدر قراره في حالة التخطي في الترقية قبل الموافقة على الترقيات.

ويكون قرار المجلس نهائياً، ويبلغ إلى صاحب الشأن بكتاب مسجل.

الفرع الثاني

الدعاوى الخاصة بشؤون أعضاء المحكمة

مادة (٨٠):

تختص الدائرة الاستئنافية - دون غيرها - بالفصل في الدعاوى التي يقدمها أعضاء المحكمة بمراجعة القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شؤونهم الوظيفية وبالتعويض عنها، متى كان سند الدعوى عيباً في الشكل أو الاختصاص أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة.

كما تختص - دون غيرها - بالفصل في الدعاوى المتعلقة بالرواتب والبدلات والمعاشات والمكافآت المستحقة لأعضاء المحكمة أو لورثتهم.

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الدعاوى من شارك في اتخاذ القرارات المرفوعة بشأنه الدعوى.

ويكون الحكم الصادر فيها نهائياً وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

مادة (٨١):

ترفع الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار، أو إعلان صاحب الشأن به، أو علمه به علماً يقينياً، وذلك بعريضة تودع أمانة سر المحكمة، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة لرفع الدعوى، ولا تحصل رسوم على هذه الدعوى.

مادة (٨٢):

يباشر المدعى جميع الإجراءات أمام الدائرة بنفسه، وله أن يقدم دفاعه كتابة، أو أن ينيب عنه في ذلك أحد أعضاء المحكمة من غير قضاة الدائرة الاستئنافية.

وتفصل الدائرة في الدعوى بعد سماع دفاع المدعى والحاضر عن المحكمة من بين أعضائها، ويكون الحكم الصادر فيها نهائياً وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

الفصل الثامن

مساءلة أعضاء المحكمة

مادة (٨٣):

لرئيس المحكمة – من تلقاء نفسه أو بناء على قرار الجمعية العامة – حق تنبيه أعضاء المحكمة شفاهة أو كتابة، بعد سماع أقوالهم، إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو لمقتضيات وظائفهم. فإذا كان التنبيه كتابة وجب أن ترسل صورة منه إلى مجلس الشؤون الإدارية وأخرى إلى الوزير المختص.

مادة (٨٤):

تكون مساءلة أعضاء المحكمة بجميع درجاتهم من اختصاص مجلس الشؤون الإدارية منعقداً بهيئة مجلس مساءلة برئاسة رئيس المحكمة أو نائبه أو الأقدم فالأقدم من أعضاء المجلس.

مادة (٨٥):

لعضو المحكمة أن يتظلم إلى مجلس المساءلة من أي تنبيه مكتوب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره، وللمجلس بعد سماع أقوال العضو أن يندب أحد أعضائه للتحقيق في الواقعة التي كانت محلاً للتنبيه، إن رأى لذلك وجهاً، شريطة أن يكون العضو المنتدب أقدم ممن يجرى التحقيق معه.

ولا يجوز لمن أصدر التنبيه أن يكون عضواً في مجلس المساءلة.

ويصدر مجلس المساءلة قراراً إما بتأييد التنبيه أو بإلغائه، ويكون قراره نهائياً وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن، ويبلغ إلى الوزير المختص، ويحفظ التنبية بعد تأييده في الملف السري للعضو، فإذا استمرت المخالفة أو تكررت بعد تأييد التنبيه على الوجه المشار إليه، وجبت إقامة دعوى المساءلة.

مادة (٨٦):

يحال إلى مجلس المساءلة كل عضو يخل بواجبات وظيفته أو بشرفها، أو يسلك سلوكاً يحط من قدرها أو كرامتها، أو يظهر في أي وقت أنه فقد الصلاحية لمباشرة أعمال وظيفته لغير أسباب صحية.

مادة (٨٧):

تقام دعوى المساءلة من رئيس هيئة التفتيش الفني بطلب من الوزير المختص – من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح رئيس المحكمة – بعد تحقيق يتولاه أحد المستشارين من غير أعضاء مجلس الشؤون الإدارية، يصدر بندبه قرار من الوزير المختص، على أن يكون من يتولي التحقيق أقدم من العضو الذي يجرى التحقيق معه.

ويجب أن تشتمل عريضة دعوى المساءلة على التهمة أو التهم المنسوبة إلى العضو والأدلة المؤيدة لها، وتودع أمانة سر المجلس مرفقاً بها ملف التحقيق.

مادة (٨٨):

تقام دعوى المساءلة ضد رئيس المحكمة من الوزير المختص، وفي هذه الحالة يندب الوزير من يمثله من المستشارين في اتخاذ جميع الإجراءات.

مادة (٨٩):

يقدم طلب النظر في الإحالة إلى التقاعد أو النقل إلى وظيفة غير قضائية من الوزير المختص إلى مجلس المساءلة.

مادة (٩٠):

إذا رأى مجلس المساءلة وجهاً للسير في الدعوى عن جميع التهم أو بعضها يصدر قراره بإعلان عضو المحكمة بعريضة الدعوى ويكلفه الحضور أمامه، على أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد المجلس بأسبوع على الأقل.

ويكون إعلان العضو وتكليفه الحضو عن طريق رئيس المحكمة.

ويجوز للمجلس عند تقرير السير في الدعوى أن يأمر بوقف عضو المحكمة عن العمل أو اعتباره في أجازة إلى أن تنتهي دعوى المساءلة، ولا يترتب على ذلك حرمان العضو من راتبه أو بدلاته، ويجوز للمجلس إعادة النظر في أي وقت في قرار الوقت أو الإجازة.

مادة (٩١):

جلسات مجلس المساءلة سرية، ويحكم المجلس بعد سماع طلبات هيئة التفتيش الفني أحد أعضاء المحكمة، وللمجلس الحق في طلب حضور العضو بشخصه، فإذا لم يحضر أو لم ينب عنه أحد جاز الفصل في دعوى المساءلة في غيبته، بعد التحقق من صحة إعلانه.

مادة (٩٢):

تنقضي دعوى المساءلة بوفاة عضو المحكمة أو استقالته أو إحالته إلى التقاعد. ولا تأثير لدعوى المساءلة على الدعوى العمومية أو المدنية الناشئة عن الواقعة محل المساءلة.

مادة (٩٣):

يصدر الحكم في دعوى المساءلة بأغلبية الأصوات، ويكون نهائياً وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

ويجب أن يكون الحكم مشتملاً على الأسباب التي بني عليها، وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية.

مادة (٩٤):

لمجلس المساءلة أن يوقع على عضو المحكمة أياً من الجزاءات الآتية:

١ - اللوم.

٢ - النقل إلى وظيفة غير قضائية.

٣ - العزل.

ويصدر بالعزل أو بالنقل إلى وظيفة غير قضائية أمر سلطاني.

مادة (٩٥):

يخطر رئيس المحكمة العضو كتابة بمضمون الحكم الصادر ضده خلال ثمان وأربعين ساعة من صدوره، وتزول ولايته من تاريخ إخطاره بنقله إلى وظيفة غير قضائية أو بعزله.

ويخطر الوزير المختص وزارة الخدمة المدنية بالأمر السلطاني لتنفيذ النقل إلى وظيفة غير قضائية، مالم يرى نقله إلى وظيفة في جهة أخرى تابعة له.

مادة (٩٦):

إذا ظهر في أي وقت أن عضو المحكمة فقد أسباب الصلاحية لغير الأسباب الصحية، يرفع طلب الإحالة إلى التقاعد أو النقل إلى وظيفة غير قضائية إلى مجلس المساءلة بذات الجراءات المنصوص عليها في المواد (٨٧) و(٨٨) و(٨٩). وتطبق في شأنه أحكام المواد (٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) من هذا القانون.

الفصل التاسع

الحصانة القضائية وإجراءات رفعها

مادة (٩٧):

أعضاء المحكمة من وظيفة قاض فما فوقها غير قابلين للعزل إلا في الأحوال وبالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

ولا ينقل أو يندب أي من أعضاء الدائرة الاستئنافية إلا بموافقته.

مادة (٩٨):

في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز إلقاء القبض على عضو المحكمة أو حبسه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن من مجلس الشؤون الإدارية.

وفي حالات التلبس، يجب عند إلقاء القبض على عضو المحكمة أو حبسه رفع الأمر إلى مجلس الشؤون الإدارية خلال مدة الأربع والعشرين ساعة التالية.

وللمجلس أن يقرر، بعد سماع أقوال العضو، إما الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة وإما استمرار حبسه لمدة يحددها، وله مع مراعاة الإجراء السابق تجديد هذه المدة.

مادة (٩٩):

لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى العمومية على عضو المحكمة إلا بإذن من مجلس الشؤون الإدارية، بناء على طلب من المدعى العام.

مادة (١٠٠):

يجرى حبس أعضاء المحكمة وتنفيذ العقوبات السالبة للحرية الصادرة ضدهم في غير الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين.

مادة (١٠١):

يترتب حتماً على حبس عضو المحكمة وقفة عن مباشرة أمال وظيفته مدة حبسه، ولمجلس الشؤون الإدارية، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من الوزير المختص، وقف عضو المحكمة عن مباشرة أعمال وظيفته أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة. ولا يترتب على وقف عضو المحكمة حرمانه من راتبه أو جزء منه، مالم ينص على ذلك صراحة في أمر الإيقاف، ولمجلس الشؤون الإدارية، في أي وقت، إعادة النظر في أمر إيقاف عضو المحكمة عن عمله أو حرمانه من راتبه.

وفي حالة عدم إدانة عضو المحكمة يصرف له ما تم وقفه من راتبه.

الباب الثالث

الوظائف الإدارية والكتابية

مادة (١٠٢):

يكون لرئيس المحكمة أو من يفوضه سلطة رئيس الوحدة المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة إلى شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية بالمحكمة.

وتسري في شأنهم أحكام القانون الخاص بنظام الموظفين بديوان البلاط السلطاني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٩٧ وقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي ديوان البلاط السلطاني العمانيين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/٨٦.

مادة (١٠٣):

يجوز أن يندب العاملون بالجهات الحكومية في الوظائف الإدارية والكتابية بالمحكمة وذلك بالتنسيق بين الوزير المختص والجهة المعنية، وتسري في شأنهم أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في جهات عملهم الأصلية.

مادة (١٠٤):

يحظر على موظفي المحكمة إفشاء أسرار القضايا، وليس لهم أن يطلعوا عليها أحداً إلا ذوي الشأن، أو من تبيح القوانين واللوائح أو التعليمات اطلاعهم عليها.

الباب الرابع
أحكام وقتية وختامية

مادة (١٠٥):

فيما لم يرد به نص في هذا القانون، وإلى أن يبدأ العمل بقانون الإجراءات المدنية والتجارية، تطبق أحكام نظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٣٢، وذلك كله فيما لا يتعارض مع طبيعة الخصومة الإدارية.

مادة (١٠٦):

يمارس جلالة السلطان اختصاصات مجلس الشؤون الإدارية خلال الفترة السابقة على شغل الوظائف التي يتشكل منها المجلس.

مادة (١٠٧):

تصدر اللائحة الداخلية للمحكمة وتحدد رسوم الدعاوى التي ترفع إليها بقرار من الوزير المختص، ولا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفع من وحدات الجهاز الإداري للدولة.

مادة (١٠٨):

تكون للمحكمة موازنة مستقلة يقدم الوزير المختص، بعد أخذ رأي مجلس الشؤون الإدارية، تقديراتها إلى وزارة المالية.

مادة (١٠٩):

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون، تسري في شأن أعضاء المحكمة أحكام القانون الخاص بنظام الموظفين بديوان البلاط السلطاني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٩٧ وقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي ديوان البلاط السلطاني العمانيين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/٨٦.

قانون القضاء الإدارى لسنة ١٩٩٦

- جمهورية السودان -

ترتيب المواد

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

المادة:

١. إسم القانون.

٢. تفسير.

الفصل الثانى

القضاء الدستورى

حذفت المواد من ٣ الى ١٩ شاملة

الفصل الثالث

القضاء الإدارى

(الطعن فى القرارات الإدارية)

٢٠. إجراءات رفع الطعن.

٢١. ميعاد رفع الطعن.

٢٢. وقف تنفيذ القرار.

٢٣. شروط قبول الطعن.

٢٤. الفصل فى طلبات التعويض.

٢٥. إجراءات نظر الطلب.

٢٦. الإستئناف.

٢٧. صلاحية الحكم للتنفيذ.

الفصل الرابع

القواعد

٢٨. القواعد.

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون القضاء الإدارى* لسنة ١٩٩٦[١]

(١٩٩٦/٣/١٤)

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

إسم القانون

١. يسمى هذا القانون، « قانون القضاء الإداري لسنة ١٩٩٦ ».

تفسير.

٢. فى هذا القانون، ما لم يقتض السياق معنى آخر:[٢]

– المحكمة العليا « يقصد بها المحكمة العليا المختصة المنشأة بموجب أحكام قانون السلطة القضائية لسنة ١٩٨٦،

– الدائرة الإدارية « يقصد بها دائرة نظر الطعون الإدارية بالمحكمة العليا»،

«القاضى المختص» يقصد به قاضى المحكمة العليا أو قاضى محكمة الإستئناف المختص بنظر الطعون الإدارية فى أول درجة،

– القرارالإداري « يقصد به القرار الذى تصدره جهة إدارية بوضعها سلطة عامة بقصد إحداث أثر قانونى معين يتعلق بحق أو واجب أى شخص أو أشخاص ويشمل رفض السلطة الإدارية، أو إمتناعها عن إتخاذ قرار كانت ملزمة قانوناً بإتخاذه،

– الطعن « يقصد به أى طعن يقدم من المتضرر وفق أحكام هذا القانون ويشمل الطعن ممارسة سلطة أصلها المباشر نص قانوني،

❖ صدر قانون المحكمة الدستورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ وألغى ضمنياً الفصل الثانى المتعلق بالقضاء الدستوري .

١ . صدر كمرسوم مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٩٦، تأيد وأصبح قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٦ .

٢ . مرسوم مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧، تأيد وأصبح قانون بقرار المجلس الوطنى فى جلسته رقم ١٨ بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦ . قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

الفصل الثانى

القضاء الدستورى

حذفت المواد من ٣ الى ١٩ شاملة[١]

الفصل الثالث

القضاء الإدارى

(الطعن فى القرارات الإدارية)

إجراءات رفع الطعن

٢٠. (١) يرفع الى قاضى المحكمة العليا، بعريضة كل طلب طعن فى قرار إدارى صادر من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء الإتحادى أو حكومة أى ولاية أو وزير إتحادى أو ولائى.

(٢) يرفع الى قاضى محكمة الإستئناف المختصة، بعريضة كل طلب طعن فى قرار إدارى صادر من أى سلطة عامة أخرى، غير المذكورة فى البند (١).

(٣) تتضمن العريضة، المذكورة فى البندين (١) و(٢) أعلاه، بالإضافة الى البيانات العامة التى تشتمل عليها عريضة الدعوى، بيان القرار المطعون فيه وأسباب الطعن.

(٤) إذا كان القرار المطعون فيه مما يجوز التظلم منه الى الجهة الإدارية المختصة، يجب أن يبين بعريضة الطلب تاريخ التظلم ونتيجته.

(٥) ترفق بالعريضة صورة من القرار المطعون فيه.

(٦) يجب على الجهة الإدارية التى أصدرت القرار المراد الطعن فيه أن تسلم الطاعن صورة من القرار متى ما طلب ذلك.

ميعاد رفع الطعن

٢١. (١) ميعاد رفع الطعن ستون يوماً من تاريخ نشر ذلك القرار فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها أجهزة الدولة أو من تاريخ إعلان صاحب الشأن به أيهما كان الأسبق.

(٢) يبدأ الميعاد فى الأحوال التى يجيز فيها القانون التظلم الى الجهة الإدارية المختصة، من تاريخ الفصل نهائياً فى التظلم.

(٣) يعتبر رفضاً للتظلم عدم فصل الجهة الإدارية فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليها.

---

(١) حذف الفصل الثانى المواد من ٣ الى ١٩ شاملة بصدور قانون المحكمة الدستورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ .

وقف تنفيذ القرار.[1]

٢٢. لا يترتب على رفع الطعن وفق أحكام المادة ٢٠ الى القاضى المختص وقف تنفيذ القرار المطعون فيه، على أنه يجوز بناءً على طلب ذوى الشأن الأمر بوقف التنفيذ متى رؤى أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها أو جبرها بالتعويض المالى أو العينى وأن إيقاف التنفيذ لا يترتب عليه ضرر لأى طرف.

شروط قبول الطعن.[2]

٢٣. يقبل الطعن فى القرار الإدارى إذا :-

(أ) كان لمقدم الطلب مصلحة شخصية فى الطلب،

(ب) إستنفد مقدم الطلب كافة طرق التظلم المتاحة له بموجب القانون،

(ج) كان الطلب مبنياً على عدم إختصاص الجهة التى أصدرت القرار المطعون فيه أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة للقوانين أو خطأ فى تطبيقها أو إساءة إستعمال السلطة.

الفصل فى طلبات التعويض.

٢٤. يفصل القاضى المختص فى طلبات التعويض عن الضرر الناتج عن القرارات الإدارية أياً كانت قيمتها، وسواء رفعت بصفة أصلية أو بطريق التبعية لطلب إلغاء القرار الإدارى.

إجراءات نظر الطلب.

٢٥. تتبع فى رفع الطلب والفصل فيه الإجراءات المقررة لرفع الدعوى ونظرها والفصل فيها.

الإستئناف.

٢٦. (١) تستأنف قرارات القاضى المختص لدى الدائرة الإدارية وذلك من خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ الطاعن بها، على أن يتم ذلك بعريضة ترفع لها مع بيان أسباب الإستئناف وأسانيده.

(٢) تصدر الدائرة الإدارية، قرارها فى الإستئناف خلال شهر من تاريخ رفع الإستئناف لها.

(٣) تتبع فى الإستئناف إجراءات الإستئناف التى ينص عليها قانون الإجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣.

صلاحية الحكم للتنفيذ.

٢٧. (١) يكون الحكم الصادر فى الطعن فى القرار الإدارى بإلغاء الأمر المطعون فيه أو بإصدار

---

١ . صدر كمرسوم مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٩٧، تأيد وأصبح قانون بقرار المجلس الوطنى فى جلسته رقم ١٨ بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٨ .

٢ . صدر كمرسوم مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٩٧، تأيد وأصبح قانون بقرار المجلس الوطنى فى جلسته رقم ١٨ بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١ .

أمر بمنع الجهة الإدارية من التصرف على وجه معين أو بإجبارها على إتخاذ إجراءً معين أو بتقرير حق أو بتعويض المضرور، بحسب الحال.

(٢) لا يجوز تنفيذ الحكم الصادر فى الطعن فىالقرار الإدارى أو التعويض عن الضرر الناتج منه، إلا إذا صدر نهائياً بالفصل فى الطعن فيه بطرق الطعن المتاحة أوبفوات ميعاد الطعن.

(٣) تنظم القواعد الصادرة بموجب أحكام هذا القانون، الطرق التى يتم بها تنفيذ الأحكام الصادرة فى الطعون فى القرارات الإدارية.

الفصل الرابع

القواعد

القواعد.

٢٨. يجوز للجنة القواعد المشكلة بموجب أحكام قانون الإجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣، إصدار القواعد اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

قانون مجلس الدولة

- الجمهورية العربية السورية -

المادة ١

مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء.

المادة ٢

يتكون مجلس الدولة من:

أ- القسم القضائي.

ب- القسم الاستشاري للفتوى والتشريع.

يشكل المجلس من رئيس ومن عدد من الوكلاء والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين يحدد في الميزانية.

يلحق بالمجلس مندوبون مساعدون وتسري عليهم الأحكام الخاصة بالمندوبين.

المادة ٣

يؤلف القسم القضائي من:

أ- المحكمة الإدارية العليا.

ب- محكمة القضاء الإداري.

ج- المحاكم الإدارية.

د- هيئة مفوضي الدولة.

المادة ٤

يكون مقر المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية في دمشق ويجوز إنشاء محاكم إدارية في المحافظات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ويرأس المحكمة الإدارية العليا رئيس المجلس أو أقدم الوكلاء، وتكون بها دائرة لفحص الطعون وتصدر أحكامها من ثلاثة مستشارين، ويرأس محكمة القضاء الإداري أحد وكلاء المجلس أو أقدم المستشارين وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين، وتشكل المحكمة الإدارية برئاسة مستشار مساعد على الأقل وعضوية اثنين من النواب على الأقل.

المادة ٥

ملغاة بالمادة ٩ من المرسوم التشريعي ١٩٦١/٥٠.

المادة ٦

ملغاة بالمادة ٩ من المرسوم التشريعي ١٩٦١/٥٠.

المادة ٧

تؤلف هيئة مفوضي الدولة من أحد وكلاء المجلس رئيساً ومن مستشارين ومستشارين مساعدين ونواب ومندوبين.

ويكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري من درجة مستشار مساعد على الأقل.

المادة ٨

يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في المسائل التالية، ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة:

أولاً . الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية.

ثانياً . المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت.

ثالثاً . الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بمنح علاوات.

رابعاً . الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية.

خامساً . الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي (باستثناء المراسيم والقرارات التي تصدر استناداً لأحكام المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي).

سادساً . الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية.

سابعاً . الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم.

ثامناً . أحكام ديوان المحاسبات وقراراته القطعية.

تاسعاً . دعاوى الجنسية.

ويشترط في الطلبات المنصوص عليها في البنود : **ثالثاً . ورابعاً . وخامساً . وسادساً . وثامناً . وتاسعاً** . أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح، أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها وإساءة استعمال السلطة.

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح.

المادة ٩

يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا رفعت إليه بصورة أصلية أو تبعية.

المادة ١٠

يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأي عقد إداري آخر.

المادة ١١

فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم وتأديبهم، يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها.

المادة ١٢

لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ولا تقبل الطلبات الآتية:

١- الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية.

٢- الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البندين (**ثالثاً**) و(**رابعاً**) . عدا ما كان منها صادراً عن مجالس تأديبية والبند (**خامساً**) من المادة ٨ وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم. وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيها بقرار من رئيس الجمهورية.

المادة ١٣

تختص المحاكم الإدارية:

١- بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود (**ثالثاً ورابعاً وخامساً**) من المادة **الثامنة** عدا ما يتعلق منها بموظفي الحلقة الأولى وما فوقها وفي طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات.

٢- بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم.

المادة ١٤

تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في كل الطلبات والمنازعات المنصوص عليها في المواد ٨ و٩ و١٠ و١١ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية.

المادة ١٥

يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة عن محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية:

١- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله.

٢- إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم.

٣- إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع.

ويكون لذوي الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليها القانون فيها الطعن في الحكم.

ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا أحكام المحاكم التأديبية أو الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ٢١ فتكون واجبة التنفيذ إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء بغير ذلك.

ويجب على ذوي الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانة المجلس كفالة قيمتها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً عن محكمة القضاء الإداري أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنيهات إذا كان الحكم صادراً من إحدى المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية وتقضي دائرة فحص الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن. ولا تستحق رسوم على الطعون التي ترفعها هيئة مفوضي الدولة.

المادة ١٦

يقدم الطعن من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين أمامها، ويجب أن يشمل التقرير . علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم . على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه.

المادة ١٧

تنظر دائرة فحص الطعون بعد سماع إيضاحات مفوضي الدولة وذوي الشأن أن رأي رئيس الدائرة وجهاً لذلك، وإذا رأت إدارة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا، إما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره، أصدرت قراراً بإحالته إليها، أما إذا رأت بإجماع الآراء أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة في المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادراً بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

وإذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويُخطر ذوو الشأن وهيئة مفوضي الدولة بقرار المحكمة.

المادة ١٨

تسري القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون. ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة.

المادة ١٩

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأصول المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون أصول المحاكمات. ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك. وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تجاوز ما قيمته ثلاثين جنيهاً فضلاً عن التضمينات إن كان لها وجه، ولا يسري هذا الحكم بالنسبة إلى الطعون المقدمة من هيئة مفوضي الدولة.

المادة ٢٠

تسري في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به، على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة.

المادة ٢١

لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها.

وبالنسبة للقرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إدارياً لا يجوز طلب وقف تنفيذها، على أنه يجوز للمحكمة بناءً على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل أو بالوقف، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه.

المادة ٢٢

ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن فيه. وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً، ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة.

المادة ٢٣

كل طلب يرفع إلى مجلس الدولة يجب أن يقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس.

المادة ٢٤

يجب أن تتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبياناً بالمستندات المؤيدة للطلب وأن تقرن العريضة بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه.

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب، وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدداً كافياً من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات وذلك لإجراء الإعلان المنصوص عليه في المادة التالية.

المادة ٢٥

يجب أن تتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبياناً بالمستندات المؤيدة للطلب وأن تقرن العريضة بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه.

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب، وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة

عدداً كافياً من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات وذلك لإجراء الإعلان المنصوص عليه في المادة التالية.

المادة ٢٦

يعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلاً مختاراً للطالب كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن ذوي الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلاً مختاراً لهم، كل ذلك إلا إذا عينوا محلاً مختاراً غيره.

المادة ٢٧

على الجهة الإدارية المختصة أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق والملفات الخاصة بها.

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات في المهلة التي يحددها له المفوض إذا رأى وجهاً لذلك، فإذا استعمل الطالب حقه في الرد كان للجهة الإدارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على الرد مع المستندات في مدة مماثلة.

المادة ٢٨

يجوز لرئيس المحكمة في أحوال الاستعجال أن يصدر أمراً غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين في الفقرة الأولى من المادة السابقة ويعلن الأمر إلى ذوي الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد.

ويسري الميعاد المقصر من تاريخ الإعلان.

المادة ٢٩

يقوم كتاب المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد المبين في الفقرة الأولى من المادة ٢٧، بإرسال ملف الأوراق إلى هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة.

وبالنسبة إلى الطعون المرفوعة أمام المحكمة الإدارية العليا يتولى قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها إلى هيئة مفوضي الدولة.

المادة ٣٠

تتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ولمفوضي الدولة الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازماً لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق، وللمفوض أن يأمر باستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو دخول شخص ثالث في الدعوى أو بتكليف ذوي الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من إجراءات التحقيق في الأجل الذي يحدد لذلك.

ولا يجوز في سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد إلا إذا رأى المفوض ضرورة منح أجل جديد، وفي هذه الحالة يجوز له أن يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر.

وله أن يعرض على الطرفين في المنازعات التي ترفع إلى المحكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل يحدده، فإن تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهاء النزاع وإن لم تتم جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعترض على التسوية بغرامة ٢٠ جنيهاً يجوز منحها للطرف الآخر.

وبعد إتمام تهيئة الدعوى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدي رأيه مسبباً.

ويجوز لذوي الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة عنه على نفقتهم، ويفصل المفوض في طلبات الإعفاء من الرسوم.

المادة ٣١

تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع المذكرة المشار إليها في المادة السابقة بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى ويكون توزيع القضايا على دوائر محكمة القضاء الإداري بمراعاة نوعها طبقاً للنظام الذي تبينه اللائحة الداخلية.

المادة ٣٢

يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام.

المادة ٣٣

يصدر الحكم في الدعوى في جلسة علنية ولرئيس المحكمة أن يطلب إلى ذوي الشأن أو إلى المفوض ما يراه لازماً من إيضاحات.

ولا تقبل المحكمة أي دفع أو طلب أو أوراق مما كان يلزم تقديمه قبل إحالة القضية إلى الجلسة إلا إذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الإحالة أو كان الطالب يجهلها عند الإحالة.

ومع ذلك إذا رأت المحكمة تحقيقاً للعدالة قبول دفع أو طلب أو ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذي وقع منه الإهمال بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر. على أن الدفوع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز إبداؤها في أي وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها.

المادة ٣٤

إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق باشرته بنفسها في الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من أعضائها أو من المفوضين.

المادة ٣٥

تسري في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض. وتسري في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف. وتسري في شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية القواعد المقررة لرد القضاة.

المادة ٣٦

الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية:

(على الوزراء ورؤساء المصالح المختصين تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه).

وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية:

(على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك).

المادة ٣٧

تعين بقانون تعريفة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها وأوجه الإعفاء منها.

المادة ٣٨

تجتمع كل من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري ورئيس المحكمة الإدارية بهيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتعلقة بتوزيع العمل في القسم القضائي بمجلس الدولة.

وتستأنف الجمعية العمومية لكل منها من جميع مستشاريها العاملين بها وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت معدود في المداولة وتدعى للانعقاد بناءً على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها أو بناءً على طلب رئيس هيئة المفوضين ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها، وتكون الرياسة لأقدم الحاضرين ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرياسة.

المادة ٣٩

ألغيت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥.

المادة ٤٠

يتكون القسم الاستشاري للفتوى والتشريع من إدارات مختصة لرياسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة ويرأس كل إدارة منها مستشار أو مستشار مساعد ويعين عدد الإدارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية للمجلس.

المادة ٤١

يجتمع رؤساء الإدارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان يرأسها الوكيل المختص وتبين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها في اللائحة الداخلية.

ويجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارون مساعدون ونواب من الإدارات المختصة وأن يشتركوا في مداولاتها ولا يكون للنواب صوت معدود في المداولات.

وللإدارة الحق في طلب حضور ممثل عنها في اجتماعات اللجنة المختصة لإبداء وجهة نظرها في الموضوع وتكون قرارات اللجنة المختصة مبررة لتصرفات الموظفين المسئولين أمام ديوان المحاسبات كما يدعى ممثل عن ديوان المحاسبات بناءً على طلب وزارة المالية لإبداء الرأي في تفسير النصوص المالية.

المادة ٤٢

يجوز أن يندب برئاسة الجمهورية وبالوزارات والمصالح والهيئات العامة بناءً على طلب رئيس الجمهورية أو الوزراء أو رؤساء تلك المصالح والهيئات مستشارون مساعدون أو نواب كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم في دراسة الشؤون القانونية والتظلمات الإدارية ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقاً للقوانين واللوائح.

ويعتبر المفوض ملحقاً بإدارة الفتوى والتشريع المختصة بشؤون الوزارة أو المصلحة أو الهيئة التي يعمل فيها.

وتبين اللائحة الداخلية النظام الذي يسير عليه هؤلاء المفوضون في أعمالهم.

المادة ٤٣

تشكل الجمعية العمومية للقسم الاستشاري من نائب الرئيس والوكلاء المختصين لهذا القسم ومن رؤساء الإدارات وتختص بالنظر فيما يحال إليها من مسائل طبقاً للقانون.

المادة ٤٤

تختص الإدارات بإعداد التقارير في المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح العامة وفحص التظلمات وتقدمها إلى اللجنة المختصة لإبداء الرأي فيها.

ولا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو

تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الإدارة المختصة.

المادة ٤٥

تتولى الإدارات صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية.

وللوزارات والمصالح أن تعهد إلى الإدارات بإعداد ما ترى إحالته إليها من المشروعات السابقة.

المادة ٤٦

لرئيس الإدارة أن يحيل إلى اللجنة المختصة ما يرى إحالته إليها لأهميته من المسائل التي ترد إليه من الوزارة أو المصلحة لإبداء الرأي فيها وعليه أن يحيل إلى اللجنة المسائل الآتية:

أ- كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار.

ب- صفقات التوريد والأشغال العامة وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقاً أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه.

ج- الترخيص في تأسيس الشركات التي ينص القانون على أن يكون إنشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية.

د- المسائل التي يرى فيها أحد المستشارين رأياً يخالف فتوى صدرت من إحدى إدارات القسم الاستشاري أو لجانه.

هـ- إبداء الرأي في النصوص والأنظمة من النواحي المالية.

و- مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية لتتولى اللجنة مراجعة صياغتها.

المادة ٤٧

تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بإبداء الرأي مسبباً:

أ- في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من الهيئة التشريعية أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة.

ب- في المسائل التي ترى إحدى اللجان رأياً فيها يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية للقسم الاستشاري.

ج- في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات.

كما تختص بمراجعة:

١- مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية التي تتولى اللجان صياغتها وترى إحالتها إلى الجمعية لأهميتها.

٢- مشروعات التشريعات التفسيرية التي يصدر بها قرارات من رئيس الجمهورية أو غيره من الهيئات في الأحوال التي يخوله القانون فيها هذا الحق.

ويجوز لمن طلب إبداء الرأي في المسائل المنصوص عليها في الفقرة (أ) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فيها كما يجوز له أن يندب من أهل الخبرة كمستشارين غير عاديين عدداً لا يجاوز أربعة ويكون لكل منهم صوت معدود في المداولات.

المادة ٤٨

تبين اللائحة الداخلية للمجلس نظام العمل في القسم الاستشاري وفي إداراته ولجانه وكيفية نظر التشريعات المستعجلة والمحدودة الأهمية كما تبين اختصاص كل عضو من أعضائه والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية، ويجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المستشارين في اختصاصاتهم.

المادة ٤٩

ملغاة بالمادة ٩ من المرسوم التشريعي ١٩٦١/٥٠

المادة ٥٠

تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع مستشاريه ويتولى رياستها رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الحاضرين من نواب الرئيس ثم من الوكلاء ثم من المستشارين وتدعى للانعقاد بناءً على طلب الرئيس أو خمسة من أعضائها ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتختص عدا ما هو مبين في هذا القانون بوضع اللائحة الداخلية للمجلس.

المادة ٥١

يقدم رئيس مجلس الدولة كل ثلاثة أشهر وكلما رأى ذلك تقريراً إلى رئيس الجمهورية متضمناً ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطتها.

المادة ٥٢

يكون لرئيس مجلس الدولة الإشراف على الأعمال العامة والإدارية للمجلس وعلى الأمانة العامة وينوب عن المجلس في صلاته بالمصالح أو بالغير ويشرف على أعمال أقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الأعمال بينها. ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ولجانه، وفي هذه الحالة تكون له الرياسة.

وعند غياب الرئيس يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا نائب الرئيس بها ثم الأقدم فالأقدم من أعضائها وبالنسبة إلى المحاكم الإدارية نائب رئيس المجلس للقسم القضائي ثم الوكيل المختص لتلك المحاكم وفي أعمال هيئة المفوضين نائب رئيس المجلس للقسم القضائي، ثم الوكيل المختص للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها.

ويحل محله في اختصاصه بالنسبة إلى القسم الاستشاري نائب رئيس المجلس لهذا القسم ثم الأقدم فالأقدم من وكلائه ثم من المستشارين.

وبالنسبة إلى ما عدا ذلك من الاختصاصات يحل محله عند غيابه الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس ثم من الوكلاء.

المادة ٥٣

يعاون رئيس المجلس في تنفيذ اختصاصاته المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة وكيل ينوب عنه في حال غيابه بتفويض منه في تسيير الأعمال العامة والإدارية والقضائية للمجلس ويعين بقرار منه.

المادة ٥٤

يشكل بالأمانة العامة لمجلس الدولة مكتب فني برياسة الأمين العام ويندب أعضاؤه بقرار من رئيس المجلس من بين المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ويلحق به عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين.

ويختص هذا المكتب بإعداد البحوث الفنية التي يطلب إليه رئيس المجلس القيام بها كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها.

المادة ٥٥

يشترط فيمن يعين عضواً في مجلس الدولة:

١- أن تكون له جنسية الجمهورية العربية المتحدة ويكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة.

٢- أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بالجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك أو يحصل على معادلة من لجنة تعادل الشهادات في الإقليم السوري بالنسبة لمن يعينون منه.

٣- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

٤- ألا تقل سن من يعين مستشاراً بالمحاكم عن أربعين سنة ميلادية ومن يعين عضواً بالمحاكم الإدارية عن ثمان وعشرين سنة ميلادية.

٥- ملغاة بالقانون رقم ١ لعام ١٩٩٢.

٦- ألا يكون متزوجاً بأجنبية، ومع ذلك يجوز بإذن من رئيس الجمهورية إعفاؤه من هذا الشرط إذا كان متزوجاً بأجنبية تنتمي بجنسيتها إلى إحدى البلاد العربية.

المادة ٥٦

يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الدرجات التي تسبقها مباشرة مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة، على أنه يجوز أن يعين رأساً من غير أعضاء المجلس في حدود ربع الوظائف وتحسب النسبة على أساس الوظائف الخالية خلال سنة مالية كاملة.

ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة عند شغلها أول مرة.

المادة ٥٧

إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادتين السابقتين جاز أن يعين من خارج المجلس:

١- في وظائف رئيس المجلس ونوابه والوكلاء والمستشارين:.

• قضاة المحكمة العليا ومستشارو الدولة السابقون.

• مستشارو محكمة النقض ومحكمة التمييز العاملون والسابقون.

• مستشارو محاكم الاستئناف العاملون والسابقون ومن في حكمهم بمقتضى القانون.

• مستشارو إدارة قضايا الحكومة العاملون والسابقون.

• أساتذة كليات الحقوق بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة العاملون والسابقون الذين مضت سنتان على حصولهم على درجة أستاذ بالنسبة إلى جامعات الإقليم المصري وعلى درجة أستاذ ذي كرسي بالنسبة لجامعة دمشق.

• المحامون المقررون أمام محكمة النقض الذين مضى على تقريرهم أمامها ثماني سنوات.

• الموظفون العموميون العاملون والسابقون من درجة مدير عام فأعلى وما يعادلها الذين مضى على تخرجهم عشرون سنة واشتغلوا بالقضاء أو النيابة أو بإحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة أو بالتدريس في كليات الحقوق بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو بالمحاماة أو بعمل يعتبر نظيراً لأعمال مجلس الدولة مدة عشر سنوات.

٢- في باقي وظائف أعضاء المجلس:

• رجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة

ويكون تعيين هؤلاء في وظائف مجلس الدولة المماثلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات وظائفهم في جهاته الأصلية.

• المحامون ويكون تعيينهم بالشروط عينها اللازم توفرها لتعيينهم:

أ- في وظيفة وكيل نيابة للتعيين في وظيفة مندوب.

ب- في وظيفة قاض للتعيين في وظيفة نائب.

ج- في وظيفة رئيس محكمة ابتدائية للتعيين في وظيفة مستشار مساعد.

وتسري جميع أحكام هذه الفقرة على المشتغلين بعمل يعتبر نظيراً لعمل مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة. ويعين ما يعتبر نظيراً لأعمال مجلس الدولة الفنية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العمومية.

المادة ٥٨

يكون تعيين أعضاء مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض رئيس هذا المجلس ويعين رئيس مجلس الدولة ونوابه والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي الجمعية العمومية لذلك المجلس، أما من عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فيقترح المجلس الخاص للشؤون الإدارية تعيينهم على الوجه المبين في اللائحة الداخلية، ويصدق رئيس الجمهورية على هذا التعيين متى توافرت الشروط المقررة فيمن يطلب تعيينهم.

ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس الخاص.

المادة ٥٩

تعين الأقدمية وفقاً لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية، وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقوا إليها حسب أقدميتهم وفقاً لترتيب تعيينهم أو ترقيتهم. وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة.

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص. ويجوز تحديد الأقدمية لمن يعينون من رجال القضاء والنيابة وإدارة قضايا الحكومة والمشتغلين بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والنظراء، من تاريخ تعيينهم في الوظائف المماثلة أو بحسب مقدار مرتباتهم وتاريخ حصولهم عليها وبالنسبة إلى المحامين تحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم داخل المجلس.

المادة ٦٠

يشكل مجلس خاص للشؤون الإدارية للنظر في جميع ما يتعلق بشؤون أعضاء المجلس، من رئيس مجلس الدولة رئيساً وعضوية أربعة أعضاء من نوابه والوكلاء ومن يعادلهم في درجاتهم من مستشاري

المحكمة العليا بحسب ترتيب الأقدمية فإن نقصوا عن ذلك استكمل العدد من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

ويختص هذا المجلس بالموافقة على تعيين أعضاء المجلس وتحديد أقدمياتهم وإلحاقهم بالأقسام المختلفة وندبهم خارج المجلس وإعارتهم وبسائر ما هو مبين بهذا القانون، أما الندب من قسم إلى آخر أو بين فروع القسم الواحد أو بين أعضاء الفرع الواحد فيكون بقرار من رئيس المجلس.

ويكون ندب مستشار محكمة القضاء الإداري إلى مكان آخر عند الضرورة بقرار من رئيس هذه المحكمة.

المادة ٦١

يحلف أعضاء مجلس الدولة قبل اشتغالهم بوظائفهم يميناً بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالذمة والصدق. ويكون حلف رئيس المجلس أمام رئيس الجمهورية وحلف نواب رئيس المجلس والوكلاء أمام رئيس الجمهورية بحضور رئيس مجلس الدولة. وحلف المستشارين أمام المحكمة العليا وحلف باقي أعضاء المجلس أمام رئيس المجلس أو نائب الرئيس بالإقليم السوري.

المادة ٦٢

يجوز إعارة أعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وذلك بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الخاص وذلك بالشروط الآتية:

١- أن يكون المرشح للإعارة قد أمضى في وظيفته بمجلس الدولة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٢- ألا تقل وظيفته عند الإعارة عن وظيفة نائب.

٣- ألا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار إليها عن درجة الوظيفة التي يشغلها.

٤- أن يكون نوع العمل في الوظيفة المعار إليها مما يكسب المعار خبرة في عمله بمجلس الدولة.

ولا يجوز أن يزيد عدد المعارين من إحدى الوظائف عن ربع عددها ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها ويكون شأنه خلال مدة الإعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية ويتقاضى مرتبه من الجهة المشار إليها.

ويكون تعيين المعار بالإدارة اللازمة للتعيين في الوظيفة المعار إليها ولمدة محدودة فإذا عاد المعار إلى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من درجته.

المادة ٦٣

لا يجوز الجمع بين إحدى وظائف مجلس الدولة ومزاولة التجارة أو أي عمل آخر لا يتفق مع كرامة الوظيفة واستقلالها.

المادة ٦٤

أعضاء مجلس الدولة من درجة مستشار مساعد فما فوقها غير قابلين للعزل (للتسريح) ويكون النواب غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات متصلة في وظيفتهم أو في وظيفة مماثلة لها يتمتع شاغلها بالضمانة عينها.

ويسري بالنسبة إلى هؤلاء سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة وتكون لجنة التأديب والتظلمات هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن.

ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أحيل إلى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات وبعد سماع أقوال العضو.

أما من عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فيكون فصلهم بقرار من رئيس الجمهورية وبعد موافقة اللجنة المشار إليها.

المادة ٦٥

تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بتأديب أعضاء مجلس الدولة، والعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها هي:

الإنذار، اللوم، العزل

المادة ٦٦تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الخاص وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء المجلس وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشؤون أعضاء المجلس وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلاً في اختصاص القضاء.

وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والإطلاع على ما يبديه من ملاحظات وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة إلا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها.

ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائياً ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة.

المادة ٦٧

حددت مرتبات أعضاء مجلس الدولة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون.

المادة ٦٨

إذا استنفذ عضو المجلس الإجازات المرضية طبقاً للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل إلى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات.

ويجوز أن يكون طلب الإحالة إلى المعاش من العضو نفسه.

وإذا كان قرار الإحالة إلى المعاش مبنياً على أسباب صحية جاز للجنة المشار إليها أن تزيد على مدة خدمة عضو المجلس المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على أن لا تجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة

على المعاش ولا يجوز أن تزيد على ثماني سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقاً في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنيهاً في السنة.

وإذا كان القرار مبنياً على أسباب أخرى جاز للجنة المشار إليها أن تزيد على مدة الخدمة مدة إضافية لا تزيد على سنتين.

المادة ٦٩

يحال أعضاء مجلس الدولة إلى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية ولا تجوز إطالة مدة خدمتهم بعد ذلك.

المادة ٧٠

لا يترتب على استقالة أعضاء مجلس الدولة سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقاً لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر.

المادة ٧١

يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة إلى الموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين، كما يكون لأمين عام المجلس بالنسبة إلى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال.

المادة ٧٢

يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بإحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والحاصلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة في الوظائف الإدارية ويلحق هؤلاء بالقسم القضائي أو القسم الاستشاري أو المكتب الفني.

ويجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة.

المادة ٧٣

يكون تعيين الموظفين الكتابيين بالمجلس بعد إجراء امتحان مسابقة يجريه المجلس للمرشحين طبقاً للنظام الذي تحدده اللائحة الداخلية للمجلس.

المادة ٧٤

يجوز أن يندب من الوزارات موظفون للعمل في الوظائف الكتابية بالمجلس بالاتفاق بين الجهة المختصة وبين رئيس الدولة ويكون لأمين عام المجلس سلطات رئيس المصلحة بالنسبة لهؤلاء الموظفين أثناء مدة ندبهم. منتدى المحامون العرب

قانون

بشأن الفصل في المنازعات الإدارية (٧ / ٢٠٠٧)

- دولة قطر -

المادة رقم ١

في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

- الجهات الإدارية: الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، والهيئات والمؤسسات العامة.

- الموظفون: العاملون بالجهات الإدارية.

- قرارات مجالس التأديب: القرارات النهائية الصادرة من مجالس التأديب المشكلة وفقاً لأحكام القانون.

- القرارات التأديبية: القرارات النهائية الصادرة من الرؤساء الإداريين والتي لم تنظم لها القوانين طرقاً للطعن أمام مجالس التأديب.

- قرارات الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي: القرارات التي تصدر عن جهات أو لجان ذات تشكيل إداري قضائي تفصل في نزاع يسنده إليها القانون.

- القرارات الإدارية النهائية: القرارات الإدارية الصادرة من جهة إدارية يخولها القانون سلطة البت في أمر بغير حاجة إلى تصديق سلطة أعلى، وقرارات سلطة التصديق والاعتماد.

المادة رقم ٢

تنشأ بالمحكمة الابتدائية دائرة إدارية أو أكثر، تشكل كل منها من ثلاثة قضاة، تختص دون غيرها، بنظر المنازعات الإدارية المحددة بهذا القانون.

المادة رقم ٣

مع مراعاة حكم المادة (١٣) من قانون السلطة القضائية المشار إليه، تختص الدائرة الإدارية، دون غيرها، بنظر المنازعات الإدارية التالية:

١- المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والعلاوات المستحقة للموظفين أو لورثتهم، أياً كانت درجاتهم الوظيفية.

٢- الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بترقية الموظفين من

الدرجة الأولى فما دونها وما يعادلها أو إنهاء خدمتهم، والقرارات التأديبية الصادرة بشأنها.

٣- الطلبات التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية، عدا الأوامر والقرارات والمراسيم الأميرية، والقرارات الصادرة بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية المجتمع، والقرارات الصادرة بموجب القوانين المتعلقة بالجمعيات والمؤسسات الخاصة، والمطبوعات والنشر وتراخيص إصدار الصحف والمجلات، وتراخيص الأسلحة والذخائر والمتفجرات، ودخول وإقامة الأجانب وإبعادهم، ونزع الملكية للمنفعة العامة.

٤- طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البندين (٢) ، (٣) من هذه المادة، سواء رفعت بصفة أصلية أم تبعية.

٥- منازعات العقود الإدارية.

المادة رقم ٤

يشترط لقبول طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المبينة في البندين (٢) ، (٣) من المادة السابقة، أن يكون الطعن مبيناً على أحد الأسباب التالية:

١- عدم الاختصاص.

٢- وجود عيب في الشكل.

٣- مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها.

٤- إساءة استعمال السلطة.

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض الجهات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح.

المادة رقم ٥

لا تقبل الطلبات التالية:

١- الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة.

٢- طلبات وقف التنفيذ غير المقترنة بطلب إلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه.

٣- طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المبينة بالبند (٢) من المادة (٣) من هذا القانون، قبل التظلم منها إلى الجهة الإدارية، وانقضاء المواعيد المقررة للبت في التظلم.

ويصدر ببيان إجراءات التظلم والبت فيه قرار من رئيس مجلس الوزراء.

المادة رقم ٦

ميعاد رفع دعوى الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة

الرسمية، أو في النشرات التي تصدرها الجهات الإدارية، أو إعلان صاحب الشأن به، أو ثبوت علمه به علماً يقينياً.

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الجهة الإدارية، ويجب أن يبت في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً.

ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة، بمثابة رفضه، ويحسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ الرفض الصريح أو الضمني بحسب الأحوال.

المادة رقم ٧

لا يترتب على طلب إلغاء القرار وقف تنفيذه ، على أنه يجوز للدائرة الإدارية، متى طلب في صحيفة الدعوى ذلك، أن تأمر بحسب الأحوال، بما يلي:

١- وقف تنفيذ القرار إذا رأت من عناصر الجدية ما يرجح إلغاء القرار، وأن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها، وكان من القرارات المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٣) من هذا القانون.

٢- استمرار صرف المرتب كله أو بعضه لحين الفصل في طلب إلغاء قرار إنهاء الخدمة، إذا رأت من ظروف الدعوى ما يبرر ذلك.

المادة رقم ٨

تنشأ بمحكمة الاستئناف دائرة تسمى ((الدائرة الإدارية الاستئنافية)) ، تشكل من ثلاثة من قضاة محكمة الاستئناف، تختص بالنظر فيما يلي :

١- الطعون التي يقدمها ذوو الشأن على الأحكام الصادرة من الدائرة الإدارية.

٢- الطعون الخاصة بالقرارات المتعلقة بانتخابات مجلس الشورى وانتخابات المجلس البلدي المركزي.

٣- طلبات الإلغاء والتعويض عن قرارات مجالس التأديب وقرارات الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.

المادة رقم ٩

تستأنف الأحكام الصادرة من الدائرة الإدارية خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم.

ويسري ميعاد رفع الدعوى المبين بالمادة (٦) من هذا القانون على طلبات إلغاء قرارات مجالس التأديب، وقرارات الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.

المادة رقم ١٠

تسري على المنازعات الإدارية التي يجوز الطعن عليها وفقاً لأحام هذا القانون، إجراءات التظلم

ومواعيده المنصوص عليها في القوانين السارية، ولا يكون القرار الإداري الصادر في هذه الأحوال نهائياً جائزاً الطعن عليه بالإلغاء أو التعويض، إلا بعد استنفاد مراحل التظلم التي تحددها تلك القوانين.

المادة رقم ١١

فيما عدا ما نص عليه هذا القانون من قواعد وإجراءات، يسري على الدعاوى المنصوص عليها فيه، والأحكام الصادرة فيها، وطرق الطعن في هذه الأحكام، القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه، والقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية.

وتكون للأحكام الصادرة بالإلغاء حجية عينية في مواجهة الكافة، وتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة التالية:

(على رؤساء الجهات الإدارية تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه).

أما الأحكام الأخرى فتذيل صورتها بالصيغة التنفيذية المقررة لسائر الأحكام.

المادة رقم ١٢

جميع الدعاوى المنظورة أمام المحاكم والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص الدائرة الإدارية أو الدائرة الإدارية الاستئنافية، تحال إليهما بحالتها، وبغير رسوم، ما لم تكن قد حجزت للحكم.

المادة رقم ١٣

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة رقم ١٤

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من ٢٠٠٧/١٠/١. وينشر في الجريدة الرسمية.

Code de justice administrative
Rèpublique FranÇais

Partie législative

Article L1

Le présent code s'applique au Conseil d'Etat, aux cours administratives d'appel et aux tribunaux administratifs.

Article L2

Les jugements sont rendus au nom du peuple français.

Article L3

Les jugements sont rendus en formation collégiale, sauf s'il en est autrement disposé par la loi.

Article L4

Sauf dispositions législatives spéciales, les requêtes n'ont pas d'effet suspensif s'il n'en est autrement ordonné par la juridiction.

Article L5

L'instruction des affaires est contradictoire. Les exigences de la contradiction sont adaptées à celles de l'urgence.

Article L6

Les débats ont lieu en audience publique.

Article L7

Un membre de la juridiction, chargé des fonctions de rapporteur public, expose publiquement, et en toute indépendance, son opinion sur les questions que présentent à juger les requêtes et sur les solutions qu'elles appellent.

Article L8

Le délibéré des juges est secret.

Article L9

Les jugements sont motivés.

Article L10

Les jugements sont publics. Ils mentionnent le nom des juges qui les ont rendus.

Article L11

Les jugements sont exécutoires.

Livre Ier : Le Conseil d'Etat
Titre Ier : Attributions

Chapitre 1er : Attributions contentieuses.

Article L111-1

Le Conseil d'Etat est la juridiction administrative suprême. Il statue souverainement sur les recours en cassation dirigés contre les décisions rendues en dernier ressort par les diverses juridictions administratives ainsi que sur ceux dont il est saisi en qualité de juge de premier ressort ou de juge d'appel.

Chapitre 2 : Attributions en matière administrative et législative

Article L112-1

Le Conseil d'Etat participe à la confection des lois et ordonnances. Il est saisi par le Premier ministre des projets établis par le Gouvernement.

Le Conseil d'Etat émet un avis sur les propositions de loi, déposées sur le bureau d'une assemblée parlementaire et non encore examinées en commission, dont il est saisi par le président de cette assemblée.

Le Conseil d'Etat donne son avis sur les projets de décrets et sur tout autre projet de texte pour lesquels son intervention est prévue par les dispositions constitutionnelles, législatives ou réglementaires ou qui lui sont soumis par le Gouvernement.

Saisi d'un projet de texte, le Conseil d'Etat donne son avis et propose les modifications qu'il juge nécessaires.

En outre, il prépare et rédige les textes qui lui sont demandés.

Article L112-2

Le Conseil d'Etat peut être consulté par le Premier ministre ou les ministres sur les difficultés qui s'élèvent en matière administrative.

Article L112-3

Le Conseil d'Etat peut, de sa propre initiative, appeler l'attention des pouvoirs publics sur les réformes d'ordre législatif, réglementaire ou administratif qui lui paraissent conformes à l'intérêt général.

Article L112-4

Le vice-président du Conseil d'Etat peut, à la demande du Premier ministre ou d'un ministre, désigner un membre du Conseil d'Etat pour une mission d'inspection.

Le vice-président peut, à la demande des ministres, désigner un membre du Conseil d'Etat pour assister leur administration dans l'élaboration d'un projet de texte déterminé.

Article L112-5

Le Conseil d'Etat est chargé d'une mission permanente d'inspection à l'égard des juridictions administratives.

Article L112-6

Ainsi qu'il est dit à l'article 100 de la loi organique n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie, « les projets de loi du pays sont soumis, pour avis, au Conseil d'Etat avant leur adoption par le gouvernement délibérant en conseil. Les propositions de loi du pays sont soumises, pour avis, au Conseil d'Etat par le président du congrès avant leur première lecture. Le vote du congrès intervient après que le Conseil d'Etat a rendu son avis.

L'avis est réputé donné dans le délai d'un mois.

Les avis mentionnés au présent article sont transmis au président du gouvernement, au président du congrès, au haut-commissaire et au Conseil constitutionnel.

Chapitre 3 : L'avis sur une question de droit

Article L113-1

Avant de statuer sur une requête soulevant une question de droit nouvelle, présentant une difficulté sérieuse et se posant dans de nombreux litiges, le tribunal administratif ou la cour administrative d'appel peut, par une décision qui n'est susceptible d'aucun recours, transmettre le dossier de l'affaire au Conseil d'Etat, qui examine dans un délai de trois mois la question soulevée. Il est sursis à toute décision au fond jusqu'à un avis du Conseil d'Etat ou, à défaut, jusqu'à l'expiration de ce délai.

Titre II : Organisation et fonctionnement

Chapitre 1er : Dispositions générales

Article L121-1

La présidence du Conseil d'Etat est assurée par le vice-président.
L'assemblée générale du Conseil d'Etat peut être présidée par le Premier ministre et, en son absence, par le garde des sceaux, ministre de la justice.

Section 1 : Organisation

Article L121-2

Le Conseil d'Etat se compose :
1- Du vice-président ;
2- Des présidents de section ;
3- Des conseillers d'Etat en service ordinaire ;
4- Des conseillers d'Etat en service extraordinaire ;
5- Des maîtres des requêtes ;
6- Des auditeurs de 1re classe ;
7- Des auditeurs de 2e classe.
Les membres du Conseil d'Etat sont inscrits dans chaque grade d'après la date et l'ordre de leur nomination.

Article L121-3

Le Conseil d'Etat est composé d'une section du contentieux et de sections administratives.

Section 2 : Les conseillers d'Etat en service extraordinaire

Article L121-4

Les conseillers d'Etat en service extraordinaire sont nommés par décret pris en conseil des ministres, sur la proposition du garde des sceaux, ministre de la justice, et sont choisis parmi les personnalités qualifiées dans les différents domaines de l'activité nationale.
Ils siègent à l'assemblée générale et peuvent être appelés à participer aux séances des autres formations administratives.
Les conseillers d'Etat en service extraordinaire ne peuvent être affectés à la section du contentieux.

Article L121-5

Les conseillers d'Etat en service extraordinaire sont nommés pour une durée de quatre ans non renouvelable avant l'expiration d'un délai de deux ans.

Article L121-6

Les conseillers d'Etat en service extraordinaire peuvent recevoir, à l'exclusion de tout traitement au Conseil d'Etat, une indemnité pour les services qu'ils accomplissent effectivement au Conseil.

Article L121-7

Les conseillers d'Etat en service extraordinaire qui exercent une activité professionnelle privée ne peuvent, dans l'exercice de cette activité, mentionner ou laisser mentionner leur qualité. Ils nepeuvent, postérieurement à leur nomination au Conseil d'Etat, entreprendre à titre professionnel des activités privées lucratives interdites aux autres membres du Conseil d'Etat sans autorisation préalable du vice-président.

Article L121-8

Les dispositions des articles L. 131-2 et L. 131-3 sont applicables aux conseillers d'Etat en service extraordinaire.

Chapitre 2 : Le Conseil d'Etat dans l'exercice de ses attributions contentieuses

Section 1 : Organisation

Section 2 : Les formations de jugement

Article L122-1

Les décisions du Conseil d'Etat statuant au contentieux sont rendues par l'assemblée du contentieux, par la section du contentieux ou par des formations de sous-sections réunies. Elles peuvent également être rendues par chaque sous-section siégeant en formation de jugement.

Le président de la section du contentieux et les présidents de sous-section peuvent, par ordonnance, régler les affaires dont la nature ne justifie pas l'intervention d'une formation collégiale.

Section 3 : Le secrétariat de la section du contentieux

Section 4 : Les assistants de justice

Article L122-2

Peuvent être nommées au Conseil d'Etat, en qualité d'assistants de justice, les personnes répondant aux conditions prévues à l'article **L. 227-1**.
Ces assistants sont nommés pour une durée de deux ans renouvelable deux fois. Ils sont tenus au secret professionnel sous les peines prévues à l'article **226-13** du code pénal.
Un décret en Conseil d'Etat précise les modalités d'application du présent article.

Chapitre 3 : Le Conseil d'Etat dans l'exercice de ses attributions administratives et législatives

Section unique : L'avis sur une proposition de loi

Article L123-1

Le vice-président attribue l'examen d'une proposition de loi dont est saisi le Conseil d'Etat à une section, à moins qu'il ne décide de réunir spécialement à cette fin une commission composée de représentants des différentes sections intéressées. L'avis du Conseil d'Etat est rendu par l'assemblée générale, sauf dispense dans les cas et conditions prévus par le présent code. En cas d'urgence constatée dans la lettre de saisine du Conseil d'Etat, l'avis peut être rendu par la commission permanente.

Article L123-2

L'auteur de la proposition de loi peut produire devant le Conseil d'Etat toutes observations. Il est entendu à sa demande par le rapporteur. Il peut participer avec voix consultative aux séances au cours desquelles l'avis du Conseil d'Etat est délibéré.

Article L123-3

L'avis du Conseil d'Etat est adressé au président de l'assemblée qui l'a saisi.

Titre III : Dispositions statutaires

Chapitre 1er : Dispositions générales

Article L131-1

Le statut des membres du Conseil d'Etat est régi par le présent livre et, pour autant qu'elles n'y sont pas contraires, par les dispositions statutaires de la fonction publique de l'Etat.

Article L131-2

Aucun membre du Conseil ne peut se prévaloir, à l'appui d'une activité politique, de son appartenance au Conseil d'Etat.

Article L131-3

Tout membre du Conseil d'Etat, en service au Conseil ou chargé de fonctions extérieures, doit s'abstenir de toute manifestation de nature politique incompatible avec la réserve que lui imposent ses fonctions.

Chapitre 2 : La commission consultative

Article L132-1

Une commission consultative est placée auprès du vice-président du Conseil d'Etat qui la préside. Elle comprend, d'une part, les présidents de section, d'autre part, un nombre égal de membres élus du Conseil d'Etat.

Article L132-2

La commission consultative peut être consultée sur toutes les questions intéressant le statut des membres du Conseil d'Etat. Elle doit donner son avis sur les mesures individuelles concernant la discipline, l'avancement des membres du Conseil ainsi que dans les cas prévus au présent titre.

Article L132-3

La commission consultative peut être saisie pour avis de tous problèmes intéressant l'organisation et le fonctionnement du Conseil d'Etat.

Chapitre 3 : Nominations

Section 1 : Dispositions générales

Article L133-1

Le vice-président du Conseil d'Etat est nommé par décret pris en conseil des ministres, sur la proposition du garde des sceaux, ministre de la justice. Il est choisi parmi les présidents de section ou les conseillers d'Etat en service ordinaire.

Article L133-2

Les présidents de section sont nommés par décret pris en conseil des ministres, sur la proposition du garde des sceaux, ministre de la justice, et sont choisis parmi les conseillers d'Etat en service ordinaire.

Article L133-3

Les conseillers d'Etat en service ordinaire sont nommés par décret pris en conseil des ministres, sur la proposition du garde des sceaux, ministre de la justice.
Les deux tiers au moins des emplois vacants de conseillers d'Etat sont réservés aux maîtres des requêtes.
Nul ne peut être nommé conseiller d'Etat en service ordinaire, en dehors des maîtres des requêtes, s'il n'est âgé de quarante-cinq ans accomplis.

Article L133-4

Les maîtres des requêtes sont nommés par décret, sur la proposition du garde des sceaux, ministre de la justice.
Les trois quarts au moins des emplois vacants des maîtres des requêtes sont réservés aux auditeurs de 1re classe.
Nul ne peut être nommé maître des requêtes, en dehors des auditeurs de 1re classe en exercice, s'il n'est âgé de trente ans et s'il ne justifie de dix ans de services publics, tant civils que militaires.

Article L133-5

Les auditeurs de 1re classe sont nommés par décret, sur la proposition du garde des sceaux, ministre de la justice. Sous réserve des dispositions de l'article L. 4139-2 du code de la défense, ils sont choisis parmi les auditeurs de 2e classe.

Article L133-6

Les auditeurs de 2e classe sont nommés parmi les anciens élèves de l'Ecole nationale d'administration selon les règles propres au classement des élèves de cette école.

Article L133-7

Les nominations au tour extérieur dans les grades de conseiller d'Etat et de maître des requêtes ne peuvent être prononcées qu'après avis du vice-président du Conseil d'Etat.

Cet avis tient compte des fonctions antérieurement exercées par l'intéressé, de son expérience et des besoins du corps, exprimés annuellement par le vice-président du Conseil d'Etat ; le sens de l'avis sur les nominations prononcées est publié au Journal officiel en même temps que l'acte de nomination.

L'avis du vice-président est communiqué à l'intéressé sur sa demande.

Les dispositions précédentes ne s'appliquent pas aux nominations aux grades de conseiller d'Etat et maître des requêtes prononcées en vertu de la section 2 du présent chapitre.

Section 2 : Nomination des membres du Conseil d'Etat choisis parmi les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel

Article L133-8

Les nominations de membres du Conseil d'Etat choisis parmi ceux du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel sont faites sur proposition du vice-président du Conseil d'Etat, délibérant avec les présidents de section.

Chapitre 4 : Avancement

Chapitre 5 : Positions

Chapitre 6 : Discipline

Article L136-1

Les sanctions disciplinaires applicables aux membres du Conseil d'Etat sont :

1- L'avertissement ;

2- Le blâme ;

3- L'exclusion temporaire de fonctions dans la limite de six mois ;

4- La mise à la retraite d'office ;

5- La révocation.

Article L136-2

Les sanctions disciplinaires sont prononcées par l'autorité investie du pouvoir de nomination sur proposition du garde des sceaux, ministre de la justice, après avis de la commission consultative.

Toutefois, l'avertissement et le blâme peuvent être prononcés, sans consultation de la commission consultative, par le vice-président du Conseil d'Etat.

Chapitre 7 : La participation des membres du Conseil d'Etat à des activités administratives ou d'intérêt général

Article L137-1

Lorsque la participation d'un membre du Conseil d'Etat soit à une commission à caractère juridictionnel ou administratif, soit à un jury de concours ou d'examen est prévue, l'autorité chargée de la désignation peut porter son choix sur un membre honoraire de rang au moins égal ou un membre étant ou ayant été placé en service extraordinaire, après avis du vice-président du Conseil d'Etat.

Livre II : Les tribunaux administratifs et les cours administratives d'appel

Titre Ier : Attributions

Chapitre 1er : Attributions contentieuses

Article L211-1

Les tribunaux administratifs sont, en premier ressort et sous réserve des compétences attribuées au Conseil d'Etat, juges de droit commun du contentieux administratif.

Article L211-2

Les cours administratives d'appel connaissent des jugements rendus en premier ressort par les tribunaux administratifs, sous réserve des compétences attribuées au Conseil d'Etat en qualité de juge d'appel et de celles définies aux articles L. 552-1 et L. 552-2.

Article L211-3

Les cours administratives d'appel connaissent également des appels formés contre les jugements rendus par les commissions du contentieux de l'indemnisation des Français dépossédés de biens situés dans un territoire antérieurement placé sous la souveraineté, le protectorat ou la tutelle de la France.

Article L211-4

Les tribunaux administratifs peuvent exercer une mission de conciliation.

Chapitre 2 : Attributions administratives

Article L212-1

Outre leurs attributions juridictionnelles, les tribunaux administratifs et les cours administratives d'appel exercent des fonctions consultatives.

Article L212-2

Les tribunaux administratifs se prononcent sur l'exercice, par les contribuables, des actions appartenant à certaines collectivités territoriales et à leurs établissements publics, dans les conditions fixées par le code général des collectivités territoriales.

Titre II : Organisation et fonctionnement

Chapitre 1er : Organisation des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel

Section 1 : Dispositions communes

Article L221-1

Les tribunaux administratifs et les cours administratives d'appel se composent d'un président et de plusieurs membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel. Ils peuvent également comprendre d'autres membres détachés dans ce corps dans les conditions définies par les lois et règlements en vigueur.

Section 2 : Organisation des tribunaux administratifs

Article L221-2

Les tribunaux administratifs peuvent délibérer en se complétant, en cas de vacance ou d'empêchement, par l'adjonction, à défaut d'un membre appartenant à un autre tribunal administratif, d'un avocat inscrit au barreau du siège en suivant l'ordre du tableau.

Section 3 : Organisation des cours administratives d'appel

Article L221-3

Chaque cour administrative d'appel comporte des chambres.

Chapitre 2 : Fonctionnement des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel

Section 1 : Dispositions communes

Article L222-1

Les jugements des tribunaux administratifs et les arrêts des cours administratives d'appel sont rendus par des formations collégiales, sous réserve des exceptions tenant à l'objet du litige ou à la nature des questions à juger. Les juges délibèrent en nombre impair.

Article L222-2

Lorsque la participation d'un magistrat de tribunal administratif à une commission est prévue, la désignation peut porter sur un magistrat de cour administrative d'appel.
Si la disposition prévoit que la désignation est faite par le président du tribunal administratif ou sa proposition, celui-ci peut demander au président de la cour administrative d'appel du ressort de désigner ou de proposer un magistrat de la cour.
Dans tous les cas où la participation d'un magistrat de tribunal administratif ou de cour administrative d'appel à une commission est prévue, la désignation peut porter sur un magistrat honoraire.

Section 2 : Fonctionnement des tribunaux administratifs

Article L222-2-1

Le président du tribunal administratif peut désigner un magistrat administratif honoraire choisi parmi les magistrats inscrits, pour une durée de trois ans renouvelable, sur une liste arrêtée par le vice-président du Conseil d'Etat, pour statuer sur les litiges relatifs aux arrêtés de reconduite à la frontière.

Section 3 : Fonctionnement des cours administratives d'appel

Article L222-3

Chaque cour administrative d'appel est présidée par un conseiller d'Etat en service ordinaire.

Article L222-4

L'affectation dans les fonctions de président d'une cour administrative d'appel est prononcée par décret sur proposition du vice-président du Conseil d'Etat délibérant avec les présidents de section.

Chapitre 3 : Dispositions particulières aux tribunaux administratifs des départements et régions d'outre-mer, de Mayotte, de Saint-Barthélemy, de Saint-Martin et de Saint-Pierre-et-Miquelon

Article L223-1

Dans les départements et régions d'outre-mer, à Mayotte, à Saint-Barthélemy, à Saint-Martin et à Saint-Pierre-et-Miquelon, les tribunaux administratifs peuvent comprendre, à titre permanent ou comme membres suppléants, des magistrats de l'ordre judiciaire.
Les tribunaux administratifs de Saint-Barthélemy, de Saint-Martin et celui territorialement compétent pour la Guadeloupe peuvent avoir le même siège.

Article L223-2

La procédure de saisine pour avis du tribunal administratif de Mayotte par le président du conseil général de Mayotte est régie par les dispositions de l'article LO 6162-10.

Article L223-3

La procédure de saisine pour avis du tribunal administratif de Saint-Barthélemy par le président du conseil territorial de Saint-Barthélemy est régie par les dispositions de l'article LO 6252-14 du code général des collectivités territoriales ci-après reproduit :
« Art. LO 6252-14 : Le président du conseil territorial peut, après délibération du conseil exécutif, saisir le tribunal administratif d'une demande d'avis portant sur l'interprétation du statut de Saint-Barthélemy ou sur l'applicabilité dans la collectivité d'un texte législatif ou réglementaire.
En cas de difficulté sérieuse, le président du tribunal administratif peut transmettre cette demande au Conseil d'Etat.
Lorsque la demande d'avis porte sur la répartition des compétences entre l'Etat et la collectivité, elle est examinée par le Conseil d'Etat auquel elle est transmise sans délai. Le représentant de l'Etat en est immédiatement informé.

Article L223-4

La procédure de saisine pour avis du tribunal administratif de Saint-Martin par le président du conseil territorial de Saint-Martin est régie par les dispositions de l'article LO 6352-14 du code
général des collectivités territoriales ci-après reproduit :
«Art. LO 6352-14. - Le président du conseil territorial peut, aprè délibération du conseil exécutif, saisir le tribunal administratif d'une demande d'avis portant sur l'interprétation du statut de Saint-Martin ou sur l'applicabilité dans la collectivité d'un texte législatif ou réglementaire.
En cas de difficulté sérieuse, le président du tribunal administratif peut transmettre cette demande au Conseil d'Etat.

Lorsque la demande d'avis porte sur la répartition des compétences entre l'Etat et la collectivité, elle est examinée par le Conseil d'Etat auquel elle est transmise sans délai. Le représentant de l'Etat en est immédiatement informé».

Article L223-5

La procédure de saisine pour avis du tribunal administratif de Saint-Pierre-et-Miquelon par le président du conseil territorial de Saint-Pierre-et-Miquelon est régie par les dispositions de l'article LO 6462-9 du code général des collectivités territoriales ci-après reproduit :
« Art. LO 6462-9.-Le président du conseil territorial peut saisir le tribunal administratif d'une demande d'avis portant sur l'interprétation du statut de Saint-Pierre-et-Miquelon ou sur l'applicabilité dans cette collectivité d'un texte législatif ou réglementaire.
En cas de difficulté sérieuse, le président du tribunal administratif peut transmettre cette demande au Conseil d'Etat.
Lorsque la demande d'avis porte sur la répartition des compétences entre l'Etat, la collectivité ou les communes, elle est examinée par le Conseil d'Etat auquel elle est transmise sans délai. Le représentant de l'Etat en est immédiatement informé .

Chapitre 4 : Dispositions particulières à la Nouvelle-Calédonie

Article L224-1

Le tribunal administratif de Nouvelle-Calédonie peut valablement délibérer en se complétant, en cas d'absence ou d'empêchement d'un de ses membres, par l'adjonction d'un magistrat de l'ordre judiciaire.

Article L224-2

Pour l'exercice de sa fonction consultative, le tribunal administratif peut être complété par des magistrats de l'ordre administratif ou judiciaire.

Section 1 : La demande d'avis sur le dossier d'un recours pour excès de pouvoir ou d'un recours en appréciation de légalité transmis par le tribunal administratif de Nouvelle-Calédonie

Article L224-3

Le tribunal administratif soumet au Conseil d'Etat les questions préjudicielles relatives à la répartition des compétences entre l'Etat, la Nouvelle-Calédonie, les provinces et les communes de la Nouvelle-Calédonie, dans les conditions prévues par l'article **205** de la loi organique n° **99**-**209** du **19** mars **1999** relative à la Nouvelle-Calédonie.

Section 2 : La saisine pour avis du tribunal administratif de Nouvelle-Calédonie

Article LO224-4

Le président du gouvernement, le président du congrès, le président du sénat coutumier, le président d'une assemblée de province ou le haut-commissaire peuvent saisir le tribunal administratif ou le Conseil d'Etat d'une demande d'avis dans les conditions prévues par l'article 206 de la loi organique n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie.

Section 3 : La nature juridique d'une disposition d'une loi du pays de la Nouvelle-Calédonie

Article L224-5

Ainsi qu'il est dit à l'article 107 de la loi organique n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie,
« les lois du pays ont force de loi dans le domaine défini à l'article 99. Elles ne sont susceptibles d'aucun recours après leur promulgation.
Les dispositions d'une loi du pays intervenues en dehors du domaine défini à l'article 99 ont un caractère réglementaire. Lorsqu'au cours d'une procédure devant une juridiction de l'ordre administratif ou de l'ordre judiciaire, la nature juridique d'une disposition d'une loi du pays fait l'objet d'une contestation sérieuse, la juridiction saisit, par un jugement qui n'est susceptible d'aucun recours, le Conseil d'Etat qui statue dans les trois mois. Il est sursis à toute décision sur le fond jusqu'à ce que le Conseil d'Etat se soit prononcé sur la nature de la disposition en cause.

Chapitre 5 : Dispositions particulières à la Polynésie française

Article L225-1

Le tribunal administratif de la Polynésie française peut valablement délibérer en se complétant, en cas d'absence ou d'empêchement d'un de ses membres, par l'adjonction d'un magistrat de l'ordre judiciaire.

Article L225-2

Le tribunal administratif de la Polynésie française exerce les attributions que lui confie la loi organique n° **2004**-**192** du **27** février **2004** portant statut d'autonomie de la Polynésie française, notamment ses articles **159**-**1**, **174** et **175**.

Chapitre 5 bis : Dispositions particulières aux îles Wallis et Futuna

Article L225-4

Dans les îles Wallis et Futuna, le tribunal administratif peut valablement délibérer en se complétant, en cas d'absence ou d'empêchement d'un de ses membres, par l'adjonction d'un magistrat de l'ordre judiciaire.

Chapitre 6 : Les greffes

Chapitre 7 : Les assistants de justice

Article L227-1

Peuvent être nommées, en qualité d'assistants de justice auprès des membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel, les personnes titulaires d'un diplôme sanctionnant une formation juridique d'une durée au moins égale à quatre années d'études supérieures après le baccalauréat et que leur compétence qualifie particulièrement pour exercer ces fonctions.
Ces assistants sont nommés pour une durée de deux ans renouvelable deux fois. Ils sont tenus au secret professionnel sous les peines prévues à l'article **226-13** du code pénal.
Un décret en Conseil d'Etat précise les modalités d'application du présent article.

Titre III : Dispositions statutaires

Chapitre 1er : Dispositions générales

Article L231-1

Sous réserve des dispositions du présent titre, les dispositions statutaires de la fonction publique de l'Etat s'appliquent aux membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel.

Article L231-2

Le corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel comprend les grades suivants :
- président ;
- premier conseiller ;
- conseiller.

Article L231-3

Lorsqu'ils exercent leurs fonctions de magistrats dans une juridiction administrative, les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel ne peuvent recevoir, sans leur consentement, une affectation nouvelle, même en avancement.

Article L231-4

Les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel ne peuvent, en dehors de leurs fonctions, être requis pour d'autres services publics que le service national.

Article L231-5

Nul ne peut être nommé membre d'un tribunal administratif ou d'une cour administrative d'appel s'il exerce ou a exercé depuis moins de trois ans dans le ressort de ce tribunal ou de cette cour :

1- Une fonction publique élective ; néanmoins un représentant français au Parlement européen peut être nommé membre d'un tribunal administratif ou d'une cour administrative d'appel à l'issue de son mandat ;

2- Une fonction de représentant de l'Etat dans une région, ou de représentant de l'Etat dans un département, ou de délégué de celui-ci dans un arrondissement, ou de directeur régional ou départemental d'une administration publique de l'Etat ;

3- Une fonction de direction dans l'administration d'une collectivité territoriale.

Article L231-6

Nul ne peut être nommé membre d'un tribunal administratif ou d'une cour administrative d'appel s'il a exercé dans le ressort de ce tribunal ou de cette cour depuis moins de cinq ans la profession d'avocat.

Article L231-7

L'exercice des fonctions de membre du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel est incompatible avec l'exercice des fonctions de président d'un conseil régional ou général. Ainsi qu'il est dit aux articles 112 et 196 de la loi organique n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie, les fonctions de membre du gouvernement de la Nouvelle-Calédonie et celles de membre d'une assemblée de province sont incompatibles avec les fonctions de magistrat des juridictions administratives. Ainsi qu'il est dit aux articles 74 et 109 de la loi organique n° 2004-192 du 27 février 2004 portant statut d'autonomie de la Polynésie française, les fonctions de président et de membre du gouvernement de la Polynésie française et le mandat de représentant à l'assemblée de la Polynésie française sont incompatibles avec les fonctions de magistrat des juridictions administratives. Conformément à l'article LO 465 du code électoral, le mandat de conseiller général de Mayotte est incompatible avec les fonctions de magistrat des juridictions administratives. Conformément aux articles LO 493,

LO 520 et LO 548 du même code, le mandat de conseiller territorial de Saint-Barthélemy, de Saint-Martin ou de Saint-Pierre-et-Miquelon est incompatible avec les fonctions de magistrat des juridictions administratives.

Article L231-8

Le membre du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel qui est élu président d'un conseil général ou régional doit exercer son option dans les quinze jours de l'élection ou, en cas de contestation, dans les quinze jours de la décision définitive. Dans les mêmes conditions de délai, le président d'un conseil général ou régional, nommé membre d'un tribunal administratif ou d'une cour administrative d'appel, peut exercer son option.
A défaut d'option dans le délai mentionné à l'alinéa précédent, il est placé en position de disponibilité. Il en va de même du membre du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives qui est élu ou nommé à l'une des fonctions ou mandats mentionnés aux quatre derniers alinéas de l'article L. 231-7.

Article L231-9

Les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel sont astreints à résider dans le ressort du tribunal administratif ou de la cour administrative d'appel auquel ils appartiennent. Des dérogations exceptionnelles à caractère individuel et provisoire peuvent être accordées aux conseillers par le président de la juridiction.

Chapitre 2 : Le Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel

Section 1 : Dispositions générales

Article L232-1

Le Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel exerce seul, à l'égard des membres des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel, les attributions conférées par les articles 14 et 15 de la loi n° 84-16 du 11 janvier 1984 portant dispositions statutaires relatives à la fonction publique de l'Etat, aux commissions administratives paritaires, aux comités techniques paritaires et à la commission spéciale chargée de donner un avis sur le tour extérieur, le détachement, l'intégration après détachement et le recrutement complémentaire. Il connaît de toute question relative au statut particulier du corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel.
En outre, il émet des propositions sur les nominations, détachements et intégrations prévus aux articles L. 233-3, L. 233-4 et L. 233-5.

Article L232-2

Le Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel est présidé par le vice-président du Conseil d'Etat et comprend en outre :

1- Le conseiller d'Etat, chef de la mission permanente d'inspection des juridictions administratives;

2- Le directeur général de la fonction publique ;

3- Le secrétaire général du Conseil d'Etat ;

4- Le directeur chargé au ministère de la justice des services judiciaires ;

5- Cinq représentants des membres du corps, élus au scrutin de liste parmi l'ensemble des membres du corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel et des agents détachés depuis plus de deux ans dans ledit corps. Ces listes peuvent être incomplètes ;

6- Trois personnalités qui n'exercent pas de mandat électif nommées, pour une durée de trois ans non renouvelable, respectivement par le Président de la République, le président de l'Assemblée nationale et le président du Sénat.

Le mandat des représentants des membres des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel est d'une durée de trois ans. Il est renouvelable une seule fois. Toutefois, les agents détachés élus au conseil supérieur démissionnent d'office de leur mandat dès que leur détachement prend fin.

Article L232-3

En cas d'empêchement du vice-président du Conseil d'Etat, la présidence est assurée de plein droit par le conseiller d'Etat, chef de la mission permanente d'inspection des juridictions administratives.

Ce dernier est lui-même suppléé par un conseiller d'Etat désigné par le vice-président.

Les suppléants des représentants de l'administration au Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel sont désignés par les ministres dont ils dépendent.

Article L232-4

S'il y a partage égal des voix dans les cas prévus au deuxième alinéa de l'article **L. 232-1**, la voix du président est prépondérante.

Section 2 : Désignation des membres du Conseil supérieur

Section 3 : Fonctionnement du Conseil supérieur

Article L232-4-1

Le Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel siège toujours dans la même composition, quel que soit le niveau hiérarchique des magistrats dont le cas est examiné.

Section 4 : Le secrétaire général des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel

Article L232-5

Un secrétaire général des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel appartenant au corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel est désigné sur proposition du Conseil supérieur. Pendant l'exercice de ses fonctions, il ne peut bénéficier d'aucun avancement. Il exerce ses fonctions pendant une durée qui ne peut excéder cinq ans. Il a pour mission notamment :

- d'assurer le secrétariat du Conseil supérieur ;
- de gérer les greffes des tribunaux et des cours et d'organiser la formation de leurs personnels;
- de coordonner les besoins des tribunaux et des cours en matériel, en moyens techniques et en documentation.

Chapitre 3 : Nomination et recrutement

Section 1 : Dispositions générales

Article L233-1

Les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel sont nommés et promus par décret du Président de la République.

Article L233-2

Les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel sont recrutés parmi les anciens élèves de l'Ecole nationale d'administration, sous réserve des dispositions des articles **L. 233-3, L. 233-4, L. 233-5 et L. 233-6.**

Section 2 : Nomination au tour extérieur

Article L233-3

Pour deux membres du corps recrutés parmi les anciens élèves de l'Ecole nationale d'administration au grade de conseiller, une nomination est prononcée au bénéfice :

1- De fonctionnaires civils ou militaires de l'Etat ou de fonctionnaires de la fonction publique territoriale ou de la fonction publique hospitalière qui justifient, au 31 décembre de l'année considérée, d'au moins dix ans de services publics effectifs dans un corps ou cadre d'emplois de catégorie A ou sur un emploi de catégorie A ou assimilé ;

2- De magistrats de l'ordre judiciaire.

Article L233-4

Pour sept conseillers promus au grade de premier conseiller, une nomination est prononcée, à condition qu'ils justifient d'au moins huit ans de services effectifs dans un ou plusieurs des corps ou cadres d'emplois ci-après, au bénéfice :

1- De fonctionnaires de l'un des corps recrutés par la voie de l'Ecole nationale d'administration;

2- De fonctionnaires appartenant à un autre corps de catégorie A ou cadre d'emplois de même niveau, titulaires de l'un des diplômes exigés pour se présenter au concours externe d'entrée à l'Ecole nationale d'administration ainsi que d'un grade et d'un échelon déterminés par décret en Conseil d'Etat ;

3- De magistrats de l'ordre judiciaire ;

4- De professeurs et maîtres de conférences titulaires des universités ;

5- D'administrateurs territoriaux ;

6- De personnels de direction des établissements de santé et autres établissements mentionnés aux

1-, **2**- et **3**- de l'article **2** de la loi n° **86**-**33** du **9** janvier **1986** portant dispositions statutaires relatives à la fonction publique hospitalière.

Pour bénéficier de cette nomination, les membres des corps ou cadres d'emplois soumis à l'obligation statutaire de mobilité doivent avoir satisfait à cette obligation.

Section 3 : Recrutement après détachement

Article L233-5

Les fonctionnaires appartenant à un corps recruté par la voie de l'Ecole nationale d'administration, les magistrats de l'ordre judiciaire, les professeurs et maîtres de conférences titulaires des universités, les administrateurs des assemblées parlementaires, les administrateurs des postes et télécommunications et les fonctionnaires civils ou militaires de l'Etat, de la fonction publique territoriale ou de la fonction publique hospitalière appartenant à des corps ou à des cadres d'emplois de niveau équivalent à celui des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel peuvent être détachés dans ce dernier corps, aux grades de conseiller ou de premier conseiller. Ils ne peuvent être intégrés qu'au terme de trois années de services effectifs en détachement dans ce corps et s'ils satisfont aux conditions prévues aux articles **L. 233-3** et **L. 233-4** pour l'accès au grade dont il s'agit.

Il ne peut être mis fin à des détachements dans le corps que sur demande des intéressés ou pour motifs disciplinaires. Les magistrats de l'ordre judiciaire peuvent également être détachés pour trois ans, renouvelables une fois, dans le corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel, au grade de président, pour y occuper les fonctions de président de section à la Cour nationale du droit d'asile.

Section 4 : Recrutement complémentaire

Article L233-6

Jusqu'au 31 décembre 2015, il peut être procédé au recrutement complémentaire de conseillers par voie de concours.

Le nombre de postes pourvus au titre de recrutement complémentaire ne peut excéder trois fois le nombre de postes offerts chaque année dans le corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel aux élèves sortant de l'Ecole nationale d'administration et aux candidats au tour extérieur. Le concours est ouvert :

1- Aux fonctionnaires et autres agents publics civils ou militaires appartenant à un corps ou cadre d'emplois de la catégorie A ou assimilé et justifiant au 31 décembre de l'année du concours de sept ans de services publics effectifs dont trois ans effectifs dans la catégorie A ;

2- Aux magistrats de l'ordre judiciaire ;

3- Aux titulaires de l'un des diplômes exigés pour se présenter au premier concours d'entrée à l'Ecole nationale d'administration.

Section 5 : Maintien en surnombre

Article L233-7

Les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel, lorsqu'ils atteignent la limite d'âge résultant de la loi n° 84-834 du 13 septembre 1984 relative à la limite d'âge dans la fonction publique et le secteur public, sont, sur leur demande, maintenus en activité, en surnombre, pour exercer l'une des fonctions dévolues aux premiers conseillers pendant une durée de trois ans non renouvelable.

Article L233-8

Les personnes visées à l'article précédent conservent la rémunération afférente aux grade, classe et échelon qu'elles détenaient lorsqu'elles ont atteint la limite d'âge. Il leur est fait application des articles **L. 26** bis et **L. 63** du code des pensions civiles et militaires de retraite.

Section 6 : Fin de fonctions

Article L233-9

Les membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel sont maintenus en fonctions, sauf demande contraire, jusqu'au 30 juin ou au 31 décembre de l'année en cours selon qu'ils ont atteint la limite d'âge au cours du premier ou du second semestre.

Chapitre 4 : Avancement

Article L234-1

L'avancement des membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel a lieu de grade à grade après inscription au tableau d'avancement. Ce tableau est établi sur proposition du Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel.

Article L234-2

Les présidents sont nommés au choix sur proposition du Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel après inscription au tableau d'avancement parmi les membres du corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel comptant huit ans de services effectifs et ayant soit satisfait à l'obligation de mobilité pour ceux qui ont été recrutés
postérieurement au **12** mars **1971**, soit exercé leurs fonctions juridictionnelles pendant trois ans dans une cour administrative d'appel.
Toutefois, dans la limite de deux ans, les services rendus au titre de l'obligation de mobilité sont assimilés à des services effectifs dans les tribunaux administratifs et cours administratives d'appel.

Article L234-3

Les présidents occupent les fonctions, dans une cour administrative d'appel, de président de chambre ou d'assesseur ; dans un tribunal administratif, de président ou de vice-président du tribunal ; au tribunal administratif de Paris, ils occupent en outre les fonctions de président ou de vice-président de section. A la Cour nationale du droit d'asile, ils exercent les fonctions de président de section, pour une durée de trois ans, renouvelable une fois sur leur demande. Ils peuvent, le cas échéant, exercer ces fonctions à temps partagé avec celles d'assesseur dans une cour administrative d'appel.

Article L234-3-1

Les présidents de section à la Cour nationale du droit d'asile sont également affectés, dès leur nomination, auprès d'une cour administrative d'appel ou d'un tribunal administratif.S'ils doivent exercer leurs fonctions à temps partagé, cette autre affectation ne peut être prononcée qu'auprès d'une cour administrative d'appel.
Au terme de leurs fonctions à la Cour nationale du droit d'asile, ils rejoignent, sauf mutation, la cour ou le tribunal où ils ont été affectés en application du premier alinéa. Lorsqu'il s'agit d'un tribunal administratif et que, faute d'emploi vacant, ils ne peuvent présider une chambre, ces fonctions leur sont attribuées à la première vacance.

Article L234-4

Les fonctions de président de chambre dans une cour administrative d'appel, de président d'un tribunal administratif comportant moins de cinq chambres ou de président de section au tribunal administratif de Paris sont accessibles aux membres du corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel titulaires du grade de président depuis au moins deux ans. La première nomination dans l'une de ces fonctions est subordonnée à l'inscription sur une liste d'aptitude annuelle établie sur proposition du Conseil supérieur des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel.

Article L234-5

Les fonctions de président du tribunal administratif de Paris, de vice-président de ce même tribunal et de président d'un tribunal administratif comportant au moins cinq chambres sont accessibles aux membres du corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel titulaires du grade de président depuis au moins quatre ans. La première nomination dans l'une de ces fonctions est subordonnée à l'inscription sur une liste d'aptitude annuelle établie sur proposition du Conseil supérieur des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel.

Chapitre 5 : Positions

Chapitre 6 : Discipline

Article L236-1

Les mesures disciplinaires sont prises sur proposition du Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel saisi par le président du tribunal administratif ou de la cour administrative d'appel auquel appartient le membre du corps concerné ou par le chef de la mission d'inspection des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel.

Article L236-2

Lorsqu'un membre du corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel commet un manquement grave rendant impossible son maintien en fonctions et si l'urgence le commande, l'auteur de ce manquement peut être immédiatement suspendu sur proposition du président du Conseil supérieur des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel. La suspension ne peut être rendue publique.

Dès la saisine du Conseil supérieur, l'intéressé a droit à la communication intégrale de son dossier et de tous les documents annexés. Il peut se faire assister par un ou plusieurs défenseurs de son choix.

Article L236-3

Les dispositions de l'article **L. 231-3** ne sont pas applicables lorsque les membres du corps des tribunaux administratifs et cours administratives d'appel font l'objet d'un déplacement d'office pour raison disciplinaire.

Chapitre 7 : De la participation des membres du corps des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel à des activités administratives ou d'intérêt général

Livre III : La compétence

Titre Ier : La compétence de premier ressort

Chapitre 1er : La compétence en raison de la matière

Article L311-1

Les tribunaux administratifs sont, en premier ressort, juges de droit commun du contentieux administratif, sous réserve des compétences que l'objet du litige ou l'intérêt d'une bonne administration de la justice conduisent à attribuer au Conseil d'Etat.

Article L311-2

Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître, en premier et dernier ressort, des oppositions aux changements de noms prononcés en vertu de l'article 61 du code civil.

Article L311-3

Le Conseil d'Etat est compétent en premier et dernier ressort pour connaître des protestations dirigées contre : 1- L'élection des représentants au Parlement européen, conformément à l'article 25 de la loi **n° 77-729** du 7 juillet **1977** relative à l'élection des représentants au Parlement européen ;

2- Les élections aux conseils régionaux et à l'assemblée de Corse conformément aux articles L. 361 et **L. 381** du code électoral ;

3- Les élections au congrès et aux assemblées de province de la Nouvelle-Calédonie, conformément à l'article 199 de la loi organique n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie, ainsi que l'élection des membres, du président et du vice-président du gouvernement de la Nouvelle-Calédonie et les recours concernant la démission d'office des membres du gouvernement, du congrès et des assemblées de province de Nouvelle-Calédonie conformément aux articles **72,110,111,112,115,116,165,195** et **197** de la même loi organique ;

4- Les élections à l'assemblée de la Polynésie française, conformément à l'article **116** de la loi

organique n° **2004-192** du **27** février 2004 portant statut d'autonomie de la Polynésie française, ainsi que l'élection du président de la Polynésie française et les recours concernant la démission d'office des membres du gouvernement et des représentants à l'assemblée de la Polynésie française, conformément aux articles **82** et **117** de la même loi organique ;
5- Les élections à l'assemblée territoriale de Wallis-et-Futuna, conformément à l'article **13-12** de la loi n° **61-814** du **29** juillet **1961** conférant aux îles Wallis-et-Futuna le statut de territoire d'outre-mer ;
6- Les élections au conseil territorial de Saint-Barthélemy, conformément à l'article LO **497** du code électoral, ainsi que l'élection du président du conseil territorial et des membres du conseil exécutif et les recours concernant la démission d'office des membres du conseil territorial conformément à l'article LO **495** du même code ;
7- Les élections au conseil territorial de Saint-Martin, conformément à l'article LO **524** du même code, ainsi que l'élection du président du conseil territorial et des membres du conseil exécutif et les recours concernant la démission d'office des membres du conseil territorial conformément à l'article LO **522** du même code ;
8- Les élections au conseil territorial de Saint-Pierre-et-Miquelon, conformément à l'article LO **552** du même code, ainsi que l'élection du président du conseil territorial et des membres du conseil exécutif et les recours concernant la démission d'office des membres du conseil territorial conformément à l'article LO **550** du même code ;
9- Les élections à l'Assemblée des Français de l'étranger, conformément à l'article **9** de la loi n° **82-471** du **7** juin **1982** relative à l'Assemblée des Français de l'étranger ;
10- Les consultations organisées en application des articles **72-4** et **73** de la Constitution. ;

Article L311-4

Le Conseil d'Etat connaît, en premier et dernier ressort, des recours de pleine juridiction qui lui sont attribués en vertu :
1- De l'article L. **310-18** du code des assurances contre les décisions de sanction prises par l'Autorité de contrôle des assurances et des mutuelles ;
2- De l'article L. **313-13** du code de la construction et de l'habitation contre les décisions de sanction prises par le ministre chargé du logement ;
3- Des articles L. **5-3** et L. **36-11** du code des postes et des communications électroniques contre les décisions de sanction prises par l'Autorité de régulation des communications électroniques et des postes ;
4- De l'article L. **951-10** du code de la sécurité sociale et l'article L. **531-6** du code de la mutualité contre les décisions de sanction prises par la commission de contrôle des institutions de retraite et de prévoyance ;
5- De l'article **42-8** de la loi n° **86-1067** du **30** septembre **1986** contre les décisions du Conseil supérieur de l'audiovisuel visées aux articles **42-1**, **42-3** et **42-4** de cette loi ;
6- De l'article **71** de la loi n° **96-597** du **2** juillet **1996** contre les décisions de sanction prises par l'Autorité des marchés financiers à l'encontre des prestataires de service d'investissement agréés ;

7- De l'article L. **623**-**3** du code monétaire et financier ;
8- Des articles L. **232**-**24** et L. **241**-**8** du code du sport ;
9- De l'article **40** de la loi n° **2000**-**108** du **10** février **2000** contre les décisions de sanction prises par la Commission de régulation de l'énergie.

Article L311-5

Le Conseil d'Etat est compétent en premier et dernier ressort pour connaître des recours dirigés contre les décisions des tribunaux administratifs visées à l'article **L. 212-2.**

Article L311-6

Par dérogation aux dispositions du présent code déterminant la compétence des juridictions de premier ressort, il est possible de recourir à l'arbitrage dans les cas prévus par :
1- L'article 69 de la loi du 17 avril 1906 portant fixation du budget général des dépenses et des recettes de l'exercice 1906, repris à l'article 132 du nouveau code des marchés publics ;
2- L'article 7 de la loi n° 75-596 du 9 juillet 1975 portant dispositions diverses relatives à la réforme de la procédure civile ;
3- L'article **L. 321-4** du code de la recherche ;
4- L'article 25 de la loi n° **82-1153** du 30 décembre 1982 d'orientation des transports intérieurs;
5- L'article 9 de la loi n° **86-972** du 19 août 1986 portant dispositions diverses relatives aux collectivités locales ;
6- L'article 28 de la loi n° **90-568** du 2 juillet 1990 relative à l'organisation du service public de la poste et des télécommunications ;
7- L'article 24 de la loi n° 95-877 du 3 août 1995 portant transposition de la directive 93/7 du 15 mars 1993 du Conseil des Communautés européennes relative à la restitution des biens culturels ayant quitté illicitement le territoire d'un Etat membre ;
8- L'article 3 de la loi n° 97-135 du 13 février 1997 portant création de l'établissement public «Réseau ferré de France» en vue du renouveau du transport ferroviaire.

Article L311-7

Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître en premier et dernier ressort, conformément aux dispositions de la loi organique n° **2004**-**192** du **27** février **2004** portant statut d'autonomie de la Polynésie française :
1- Des recours formés contre le règlement intérieur de l'assemblée de la Polynésie française ;
2- Des recours prévus par les articles **70** et **82** de ladite loi organique ;
3- Des recours prévus par les articles **116** et **117** de ladite loi organique ;
4- Des recours juridictionnels spécifiques formés contre les actes prévus à l'article **140** de ladite loi organique;
5- Des recours dirigés contre les délibérations décidant l'organisation d'un référendum local prévues à l'article **159** de ladite loi organique.

Article L311-8

Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître en premier et dernier ressort, conformément aux dispositions des articles LO **3445**-**5**, LO **3445**-**7**, LO **4435**-**5** et LO **4435**-**7** du code général des collectivités territoriales, des recours juridictionnels formés contre les délibérations des conseils généraux des départements d'outre-mer et des conseils régionaux des régions d'outre-mer pris sur le fondement des deuxième et troisième alinéas de l'article 73 de la Constitution.

Article L311-9

Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître en premier et dernier ressort, conformément aux articles LO **6161**-**4** et LO **6161**-**6** du code général des collectivités territoriales, des recours juridictionnels formés contre les délibérations du conseil général de Mayotte.

Article L311-10

Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître en premier et dernier ressort, conformément aux articles LO **6243**-**1**, LO **6251**-**7** et LO **6251**-**9** du code général des collectivités territoriales, des recours juridictionnels formés contre les délibérations du conseil territorial de Saint-Barthélemy.

Article L311-11

Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître en premier et dernier ressort, conformément aux articles LO **6343**-**1**, LO **6351**-**7** et LO **6351**-**9** du code général des collectivités territoriales, des recours juridictionnels formés contre les délibérations du conseil territorial de Saint-Martin.

Article L311-12

Le Conseil d'Etat est compétent pour connaître en premier et dernier ressort, conformément aux articles LO **6461**-**7** et LO **6461**-**9** du code général des collectivités territoriales, des recours juridictionnels formés contre les délibérations du conseil territorial de Saint-Pierre-et-Miquelon.

Chapitre 2 : La compétence territoriale des tribunaux administratifs

Titre II : La compétence d'appel

Chapitre 1er : La compétence en raison de la matière

Article L321-1

Les cours administratives d'appel connaissent des jugements rendus en premier ressort par les tribunaux administratifs, sous réserve des compétences que l'intérêt d'une bonne administration

de la justice conduit à attribuer au Conseil d'Etat et de celles définies aux articles L. **552**-**1** et L. **552**-2.

Article L321-2

Dans tous les cas où la loi n'en dispose pas autrement, le Conseil d'Etat connaît des appels formés contre les décisions rendues en premier ressort par les autres juridictions administratives.

Chapitre 2 : La compétence territoriale des cours administratives d'appel

Titre III : Le Conseil d'Etat juge de cassation

Article L331-1

Le Conseil d'Etat est seul compétent pour statuer sur les recours en cassation dirigés contre les décisions rendues en dernier ressort par toutes les juridictions administratives.

Titre IV : La connexité
Titre V : Le règlement des questions de compétence
Livre IV : L'introduction de l'instance de premier ressort
Titre Ier : La requête introductive d'instance

Chapitre 2 : Pièces jointes ou productions

Chapitre 3 : Dépôt de la requête

Titre II : Les délais

Titre III : La représentation des parties

Titre IV : L'aide juridictionnelle

Livre V : Le référé

Titre Ier : Le juge des référés

Article L511-1

Le juge des référés statue par des mesures qui présentent un caractère provisoire. Il n'est pas saisi du principal et se prononce dans les meilleurs délais.

Article L511-2

Sont juges des référés les présidents des tribunaux administratifs et des cours administratives

d'appel ainsi que les magistrats qu'ils désignent à cet effet et qui, sauf absence ou empêchement, ont une ancienneté minimale de deux ans et ont atteint au moins le grade de premier conseiller. Pour les litiges relevant de la compétence du Conseil d'Etat, sont juges des référés le président de la section du contentieux ainsi que les conseillers d'Etat qu'il désigne à cet effet.

Titre II : Le juge des référés statuant en urgence

Chapitre 1er : Pouvoirs

Article L521-1

Quand une décision administrative, même de rejet, fait l'objet d'une requête en annulation ou en réformation, le juge des référés, saisi d'une demande en ce sens, peut ordonner la suspension de l'exécution de cette décision, ou de certains de ses effets, lorsque l'urgence le justifie et qu'il est fait état d'un moyen propre à créer, en l'état de l'instruction, un doute sérieux quant à la légalité de la décision.
Lorsque la suspension est prononcée, il est statué sur la requête en annulation ou en réformation de la décision dans les meilleurs délais. La suspension prend fin au plus tard lorsqu'il est statué sur la requête en annulation ou en réformation de la décision.

Article L521-2

Saisi d'une demande en ce sens justifiée par l'urgence, le juge des référés peut ordonner toutes mesures nécessaires à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une personne morale de droit public ou un organisme de droit privé chargé de la gestion d'un service public aurait porté, dans l'exercice d'un de ses pouvoirs, une atteinte grave et manifestement illégale. Le juge des référés se prononce dans un délai de quarante-huit heures.

Article L521-3

En cas d'urgence et sur simple requête qui sera recevable même en l'absence de décision administrative préalable, le juge des référés peut ordonner toutes autres mesures utiles sans faire obstacle à l'exécution d'aucune décision administrative.

Article L521-4

Saisi par toute personne intéressée, le juge des référés peut, à tout moment, au vu d'un élément nouveau, modifier les mesures qu'il avait ordonnées ou y mettre fin.

Chapitre 2 : Procédure

Article L522-1

Le juge des référés statue au terme d'une procédure contradictoire écrite ou orale.
Lorsqu'il lui est demandé de prononcer les mesures visées aux articles **L. 521-1 et L. 521-2,** de les modifier ou d'y mettre fin, il informe sans délai les parties de la date et de l'heure de l'audience publique.
Sauf renvoi à une formation collégiale, l'audience se déroule sans conclusions du rapporteur public.

Article L522-3

Lorsque la demande ne présente pas un caractère d'urgence ou lorsqu'il apparaît manifeste, au vu de la demande, que celle-ci ne relève pas de la compétence de la juridiction administrative, qu'elle est irrecevable ou qu'elle est mal fondée, le juge des référés peut la rejeter par une ordonnance motivée sans qu'il y ait lieu d'appliquer les deux premiers alinéas de l'article L. 522-1.

Chapitre 3 : Voies de recours

Article L523-1

Les décisions rendues en application des articles **L. 521-1, L. 521-3, L. 521-4 et L. 522-3** sont rendues en dernier ressort.
Les décisions rendues en application de l'article L. 521-2 sont susceptibles d'appel devant le Conseil d'Etat dans les quinze jours de leur notification. En ce cas, le président de la section du contentieux du Conseil d'Etat ou un conseiller délégué à cet effet statue dans un délai de quarante-huit heures et exerce le cas échéant les pouvoirs prévus à l'article **L. 521-4.**

Titre III : Le juge des référés ordonnant un constat ou une mesure d'instruction
Titre IV : Le juge des référés accordant une provision.
Titre V : Dispositions diverses et particulières à certains contentieux

Chapitre 1er : Le référé en matière de passation de contrats et marchés

Section 1 : Référé précontractuel Sous-section 1 : Contrats passés par les pouvoirs adjudicateurs

Article L551-1

Le président du tribunal administratif, ou le magistrat qu'il délègue, peut être saisi en cas de manquement aux obligations de publicité et de mise en concurrence auxquelles est soumise la passation par les pouvoirs adjudicateurs de contrats administratifs ayant pour objet l'exécution de travaux, la livraison de fournitures ou la prestation de services, avec une contrepartie économique constituée par un prix ou un droit d'exploitation, ou la délégation d'un service public.
Le juge est saisi avant la conclusion du contrat.

Article L551-2

Le juge peut ordonner à l'auteur du manquement de se conformer à ses obligations et suspendre l'exécution de toute décision qui se rapporte à la passation du contrat, sauf s'il estime, en considération de l'ensemble des intérêts susceptibles d'être lésés et notamment de l'intérêt public, que les conséquences négatives de ces mesures pourraient l'emporter sur leurs avantages.
Il peut, en outre, annuler les décisions qui se rapportent à la passation du contrat et supprimer les clauses ou prescriptions destinées à figurer dans le contrat et qui méconnaissent lesdites obligations.

Article L551-3

Le président du tribunal administratif ou son délégué statue en premier et dernier ressort en la forme des référés.

Article L551-4

Le contrat ne peut être signé à compter de la saisine du tribunal administratif et jusqu'à la notification au pouvoir adjudicateur de la décision juridictionnelle.

Sous-section 2 : Contrats passés par les entités adjudicatrices

Article L551-5

Le président du tribunal administratif, ou le magistrat qu'il délègue, peut être saisi en cas de manquement aux obligations de publicité et de mise en concurrence auxquelles est soumise la passation par les entités adjudicatrices de contrats administratifs ayant pour objet l'exécution de

travaux, la livraison de fournitures ou la prestation de services, avec une contrepartie économique constituée par un prix ou un droit d'exploitation, ou la délégation d'un service public.
Le juge est saisi avant la conclusion du contrat.

Article L551-6

Le juge peut ordonner à l'auteur du manquement de se conformer à ses obligations en lui fixant un délai à cette fin. Il peut lui enjoindre de suspendre l'exécution de toute décision se rapportant à la passation du contrat. Il peut, en outre, prononcer une astreinte provisoire courant à l'expiration des délais impartis.
Le montant de l'astreinte provisoire est liquidé en tenant compte du comportement de celui à qui l'injonction a été adressée et des difficultés qu'il a rencontrées pour l'exécuter.
Si, à la liquidation de l'astreinte provisoire, le manquement constaté n'a pas été corrigé, le juge peut prononcer une astreinte définitive. Dans ce cas, il statue en la forme des référés, appel pouvant être fait comme en matière de référé.
L'astreinte, qu'elle soit provisoire ou définitive, est indépendante des dommages et intérêts.L'astreinte provisoire ou définitive est supprimée en tout ou partie s'il est établi que l'inexécution ou le retard dans l'exécution de l'injonction du juge provient, en tout ou partie, d'une cause étrangère.

Article L551-7

Le juge peut toutefois, en considération de l'ensemble des intérêts susceptibles d'être lésés et notamment de l'intérêt public, écarter les mesures énoncées au premier alinéa de l'article
L. 551-6 lorsque leurs conséquences négatives pourraient l'emporter sur leurs avantages.

Article L551-8

Le président du tribunal administratif, ou le magistrat qu'il délègue, statue en premier et dernier ressort en la forme des référés.

Article L551-9

Le contrat ne peut être signé à compter de la saisine du tribunal administratif et jusqu'à la notification à l'entité adjudicatrice de la décision juridictionnelle.

Sous-section 3 : Dispositions communes

Article L551-10

Les personnes habilitées à engager les recours prévus aux articles **L. 551-1** et **L. 551-5** sont celles qui ont un intérêt à conclure le contrat et qui sont susceptibles d'être lésées par le manquement invoqué, ainsi que le représentant de l'Etat dans le cas où le contrat doit être conclu par une collectivité territoriale ou un établissement public local.
Sauf si la demande porte sur des marchés ou contrats passés par l'Etat, elle peut également être

présentée par celui-ci, lorsque la Commission européenne lui a notifié les raisons pour lesquelles elle estime qu'une violation grave des obligations de publicité et de mise en concurrence applicables a été commise.

Article L551-11

Le juge ne peut statuer avant un délai fixé par voie réglementaire.

Article L551-12

Les mesures prévues aux articles **L. 551-2 et L. 551-6** peuvent être prononcées d'office par le juge.
Dans ce cas, il en informe préalablement les parties et les invite à présenter leurs observations dans des conditions prévues par voie réglementaire.

Section 2 : Référé contractuel

Sous-section 1 : Nature et présentation du recours

Article L551-13

Le président du tribunal administratif, ou le magistrat qu'il délègue, peut être saisi, une fois conclu l'un des contrats mentionnés aux articles L. 551-1 et L. 551-5, d'un recours régi par la présente section.

Article L551-14

Les personnes habilitées à agir sont celles qui ont un intérêt à conclure le contrat et qui sont susceptibles d'être lésées par des manquements aux obligations de publicité et de mise en concurrence auxquelles sont soumis ces contrats, ainsi que le représentant de l'Etat dans le cas des contrats passés par une collectivité territoriale ou un établissement public local.
Toutefois, le recours régi par la présente section n'est pas ouvert au demandeur ayant fait usage du recours prévu à l'article **L. 551-1** ou à l'article **L. 551-5** dès lors que le pouvoir adjudicateur ou l'entité adjudicatrice a respecté la suspension prévue à l'article **L. 551-4** ou à l'article **L. 551-9** et s'est **conformé** à la décision juridictionnelle rendue sur ce recours.

Article L551-15

Le recours régi par la présente section ne peut être exercé ni à l'égard des contrats dont la passation n'est pas soumise à une obligation de publicité préalable lorsque le pouvoir adjudicateur ou l'entité adjudicatrice a, avant la conclusion du contrat, rendu publique son intention de le conclure et observé un délai de onze jours après cette publication, ni à l'égard des contrats soumis à publicité préalable auxquels ne s'applique pas l'obligation de communiquer la décision

d'attribution aux candidats non retenus lorsque le pouvoir adjudicateur ou l'entité adjudicatrice a accompli la même formalité.
La même exclusion s'applique aux contrats fondés sur un accord-cadre ou un système d'acquisition dynamique lorsque le pouvoir adjudicateur ou l'entité adjudicatrice a envoyé aux titulaires la décision d'attribution du contrat et observé un délai de seize jours entre cet envoi et la conclusion du contrat, délai réduit à onze jours si la décision a été communiquée à tous les titulaires par voie électronique.

Article L551-16

A l'exception des demandes reconventionnelles en dommages et intérêts fondées exclusivement sur la demande initiale, aucune demande tendant à l'octroi de dommages et intérêts ne peut être présentée à l'occasion du recours régi par la présente section.

Sous-section 2 : Pouvoirs du juge

Article L551-17

Le président du tribunal administratif ou son délégué peut suspendre l'exécution du contrat, pour la durée de l'instance, sauf s'il estime, en considération de l'ensemble des intérêts susceptibles d'être lésés et notamment de l'intérêt public, que les conséquences négatives de cette mesure pourraient l'emporter sur ses avantages.

Article L551-18

Le juge prononce la nullité du contrat lorsqu'aucune des mesures de publicité requises pour sa passation n'a été prise, ou lorsque a été omise une publication au Journal officiel de l'Union européenne dans le cas où une telle publication est prescrite.
La même annulation est prononcée lorsque ont été méconnues les modalités de remise en concurrence prévues pour la passation des contrats fondés sur un accord-cadre ou un système d'acquisition dynamique.
Le juge prononce également la nullité du contrat lorsque celui-ci a été signé avant l'expiration du délai exigé après l'envoi de la décision d'attribution aux opérateurs économiques ayant présenté une candidature ou une offre ou pendant la suspension prévue à l'article **L. 551-4** ou à l'article L. 551-9 si, en outre, deux conditions sont remplies : la méconnaissance de ces obligations a privé le demandeur de son droit d'exercer le recours prévu par les articles **L. 551-1** et **L. 551-5**, et les obligations de publicité et de mise en concurrence auxquelles sa passation est soumise ont été méconnues d'une manière affectant les chances de l'auteur du recours d'obtenir le contrat.

Article L551-19

Toutefois, dans les cas prévus à l'article **L. 551-18**, le juge peut sanctionner le manquement soit par la résiliation du contrat, soit par la réduction de sa durée, soit par une pénalité financière

imposée au pouvoir adjudicateur ou à l'entité adjudicatrice, si le prononcé de la nullité du contrat se heurte à une raison impérieuse d'intérêt général.
Cette raison ne peut être constituée par la prise en compte d'un intérêt économique que si la nullité du contrat entraîne des conséquences disproportionnées et que l'intérêt économique atteint n'est pas directement lié au contrat, ou si le contrat porte sur une délégation de service public.

Article L551-20

Dans le cas où le contrat a été signé avant l'expiration du délai exigé après l'envoi de la décision d'attribution aux opérateurs économiques ayant présenté une candidature ou une offre ou pendant la suspension prévue à l'article **L. 551-4** ou à l'article **L. 551-9**, le juge peut prononcer la nullité du contrat, le résilier, en réduire la durée ou imposer une pénalité financière.

Article L551-21

Les mesures mentionnées aux articles **L. 551-17** à **L. 551-20** peuvent être prononcées d'office par le juge. Il en informe préalablement les parties et les invite à présenter leurs observations dans des conditions fixées par voie réglementaire.
Le juge procède de même lorsqu'il envisage d'imposer une pénalité financière.

Article L551-22

Le montant des pénalités financières prévues aux articles **L. 551**-19 et **L. 551-20** tient compte de manière proportionnée de leur objet dissuasif, sans pouvoir excéder 20 % du montant hors taxes du contrat. Le montant de ces pénalités est versé au Trésor public.

Article L551-23

Le président du tribunal administratif ou son délégué statue en premier et dernier ressort en la forme des référés.

Section 3 : Dispositions applicables en Nouvelle-Calédonie, en Polynésie française et dans les îles Wallis et Futuna.

Article L551-24

En Nouvelle-Calédonie, en Polynésie française et dans les îles Wallis et Futuna, le président du tribunal administratif, ou le magistrat qu'il délègue, peut être saisi en cas de manquement aux obligations de publicité et de mise en concurrence auxquelles est soumise la passation des marchés et contrats publics en vertu de dispositions applicables localement.
Les personnes habilitées à agir sont celles qui ont un intérêt à conclure le contrat et qui sont susceptibles d'être lésées par ce manquement, ainsi que le haut-commissaire de la République dans le cas où le contrat est conclu ou doit être conclu par une collectivité territoriale ou un

établissement public local.
Le président du tribunal administratif peut être saisi avant la conclusion du contrat. Il peut ordonner à l'auteur du manquement de se conformer à ses obligations et suspendre la passation du contrat ou l'exécution de toute décision qui s'y rapporte. Il peut également annuler ces décisions et supprimer les clauses ou prescriptions destinées à figurer dans le contrat et qui méconnaissent lesdites obligations. Dès qu'il est saisi, il peut enjoindre de différer la signature du contrat jusqu'au terme de la procédure et pour une durée maximum de vingt jours.
Le président du tribunal administratif ou son délégué statue en premier et dernier ressort en la forme des référés.

Chapitre 2 : Le référé en matière fiscale

Article L552-1

Le référé en matière d'impôts directs et de taxes sur le chiffre d'affaires obéit aux règles définies par l'article **L. 279** du livre des procédures fiscales ci-après reproduit :
« Art.**L. 279**.-En matière d'impôts directs et de taxes sur le chiffre d'affaires, lorsque les garanties offertes par le contribuable ont été refusées, celui-ci peut, dans les quinze jours de la réception de la lettre recommandée qui lui a été adressée par le comptable, porter la contestation, par simple demande écrite, devant le juge du référé administratif, qui est un membre du tribunal administratif désigné par le président de ce tribunal.
Cette demande n'est recevable que si le redevable a consigné auprès du comptable, à un compte d'attente, une somme égale au dixième des impôts contestés. Une caution bancaire ou la remise de valeurs mobilières cotées en bourse peut tenir lieu de consignation.
Le juge du référé décide dans le délai d'un mois si les garanties offertes répondent aux conditions prévues à l'article **L. 277** et si, de ce fait, elles doivent être ou non acceptées par le comptable. Il peut également, dans le même délai, décider de dispenser le redevable de garanties autres que celles déjà constituées.
Dans les huit jours suivant la décision du juge ou l'expiration du délai laissé à ce dernier pour statuer, le redevable et le comptable peuvent, par simple demande écrite, faire appel devant le tribunal administratif. Celui-ci, dans le délai d'un mois, décide si les garanties doivent être acceptées, comme répondant aux conditions de l'article **L. 277** ; à défaut de décision dans ce délai, la décision intervenue au premier degré est réputée confirmée.
Pendant la durée de la procédure de référé, le comptable ne peut exercer sur les biens du redevable aucune action autre que les mesures conservatoires prévues à l'article **L. 277**.
Lorsque le juge du référé estime suffisantes les garanties initialement offertes, les sommes consignées sont restituées. Dans le cas contraire, les garanties supplémentaires à présenter sont diminuées à due concurrence».

Article L552-2

Le référé à l'égard des mesures conservatoires prises par le comptable à défaut de constitution par le contribuable de garanties suffisantes obéit aux règles définies par le 4e alinéa de l'article **L. 277** du livre des procédures fiscales ci-après reproduit :

« Art.**L. 277**, alinéa 4.-Lorsque le comptable a fait procéder à une saisie conservatoire en application du quatrième alinéa, le contribuable peut demander au juge du référé prévu, selon le cas, aux articles **L. 279 et L. 279** A, de prononcer la limitation ou l'abandon de cette mesure si elle comporte des conséquences difficilement réparables. Les dispositions des troisième et quatrième alinéas de l'article **L. 279** sont applicables à cette procédure, la juridiction d'appel étant, selon le cas, le tribunal administratif ou le tribunal de grande instance ».

Article L552-3

Les référés prévus en cas de mise en oeuvre de la procédure de flagrance fiscale mentionnée à l'article **L. 16-0** BA du livre des procédures fiscales ou à la suite de saisies conservatoires effectuées en vertu de l'article **L. 252** B du même livre obéissent aux règles définies respectivement aux
articles **L. 201** A et **L. 201** B du même livre.

Chapitre 3 : Le référé en matière de communication audiovisuelle

Article L553-1

Le référé en matière de communication audiovisuelle obéit aux règles définies par l'article 42-10 de la loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 ci-après reproduit :
«Art. 42-10. - En cas de manquement aux obligations résultant des dispositions de la présente loi et pour l'exécution des missions du Conseil supérieur de l'audiovisuel, son président peut demander en justice qu'il soit ordonné à la personne qui en est responsable de se conformer à ces dispositions, de mettre fin à l'irrégularité ou d'en supprimer les effets. Cette demande peut avoir pour objet de faire cesser la diffusion, par un opérateur satellitaire, d'un service de télévision relevant de la compétence de la France et dont les programmes portent atteinte à l'un au moins des principes mentionnés auxarticles 1er, 3-1 ou 15.
La demande est portée devant le président de la section du contentieux du Conseil d'Etat qui statue en référé et dont la décision est immédiatement exécutoire. Il peut prendre, même d'office, toute mesure conservatoire et prononcer une astreinte pour l'exécution de son ordonnance.
Toute personne qui y a intérêt peut intervenir à l'action introduite par le président du Conseil supérieur de l'audiovisuel.»

Chapitre 4 : Les régimes spéciaux de suspension

Section 1 : La suspension sur déféré

Article L554-1

Les demandes de suspension assortissant les requêtes du représentant de l'Etat dirigées contre

les actes des communes sont régies par le 3e alinéa de l'article **L. 2131-6** du code général des collectivités territoriales ci-après reproduit : « Art.**L. 2131-6**, alinéa 3.-Le représentant de l'Etat peut assortir son recours d'une demande de suspension. Il est fait droit à cette demande si l'un des moyens invoqués paraît, en l'état de l'instruction, propre à créer un doute sérieux quant à la légalité de l'acte attaqué. Il est statué dans un délai d'un mois. « Les demandes de suspension assortissant les requêtes du représentant de l'Etat dirigées contre les actes d'autres collectivités ou établissements suivent, de même, les règles fixées par les articles **L. 2541-22, L. 2561-1, L. 3132-1, L. 4142-1, L. 4411-1, L. 4421-1, L. 4431-1, L. 5211-3, L. 5331-3, L. 5332-1, L. 5421-2, L. 5711-1 et L. 5721-4** du code général des collectivités territoriales. Il en va de même pour les actes des collectivités visés aux articles **LO 6152-1, LO 6242-1, LO 6342-1 et LO 6452-1** du code général des collectivités territoriales, à l'article L. 121-39-2 du code des communes de la Nouvelle-Calédonie, à l'article 204 de la loi n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie et à l'article 172 de la loi organique n° 2004-192 du 27 février 2004 portant statut d'autonomie de la Polynésie française.

Article L554-2

Les actes pris par les communes en matière d'urbanisme, de marchés, de contrats de partenariat et de délégations de service public déférés par le représentant de l'Etat en application de l'article L. 2131-6 du code général des collectivités territoriales sont suspendus dans les conditions prévues par l'alinéa 4 de l'article L. 2131-6 du même code ci-après reproduit : Art.L. 2131-6, alinéa 4.-Jusqu'à ce que le président du tribunal administratif ou le magistrat délégué par lui ait statué, la demande de suspension en matière d'urbanisme, de marchés et de délégation de service public formulée par le représentant de l'Etat dans les dix jours à compter de la réception de l'acte entraîne la suspension de celui-ci. Au terme d'un délai d'un mois à compter de la réception, si le juge des référés n'a pas statué, l'acte redevient exécutoire. Il en va de même pour les actes des collectivités visés aux articles **L. 3132-1, L. 4142-1, LO 6152-1, LO 6242-1, LO 6342-1 et LO 6452-1** du code général des collectivités territoriales, à l'article L. 121-39-2 du code des communes de la Nouvelle-Calédonie, à l'article 204 de la loi n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie et à l'article 172 de la loi organique n° 2004-192 du 27 février 2004 portant statut d'autonomie de la Polynésie française.

Article L554-3

La demande de suspension présentée par le représentant de l'Etat à l'encontre d'un acte d'une commune, d'un département ou d'une région, de nature à compromettre l'exercice d'une liberté publique ou individuelle obéit aux règles définies par les cinquième et sixième alinéas de l'article **L. 2131-6**, les sixième et septième alinéas de l'article **L. 3132-1**, ainsi que les cinquième et sixième alinéas de l'article **L. 4142-1** du code général des collectivités territoriales, reproduits ci-après : « **L. 4142-1**-Lorsque l'acte attaqué est de nature à compromettre l'exercice d'une liberté publique ou individuelle, le président du tribunal administratif ou le magistrat délégué à cet effet en prononce la suspension dans les quarante-huit heures. La décision relative à la suspension est susceptible d'appel devant le Conseil d'Etat dans la quinzaine de la notification. En ce cas, le président de la section du contentieux du Conseil d'Etat ou un conseiller d'Etat

délégué à cet effet statue dans un délai de quarante-huit heures. « L'appel des jugements du tribunal administratif ainsi que des décisions relatives aux demandes de suspension prévues aux alinéas précédents, rendus sur recours du représentant de l'Etat, est présenté par celui-ci. « Il en va de même pour les actes des collectivités visés aux articles **L. 3132-1, L. 4142-1, LO 6152-1, LO 6242-1, LO 6342-1 et LO 6452-1** du code général des collectivités territoriales, à l'article **L. 121-39-2** du code des communes de la Nouvelle-Calédonie, à l'article 204 de la loi n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie et à l'article 172 de la loi organique n° 2004-192 du 27 février 2004 portant statut d'autonomie de la Polynésie française.

Article L554-4

La décision de suspension en matière de défense nationale obéit aux règles définies par les alinéas 4 et 5 de l'article L. 1111-7 du code général des collectivités territoriales ci-après reproduits : « Art.L. 1111-7, alinéas 4 et 5.-Si le représentant de l'Etat estime qu'un acte pris par les autorités communales, départementales et régionales, soumis ou non à l'obligation de transmission, est de nature à compromettre de manière grave le fonctionnement ou l'intégrité d'une installation ou d'un ouvrage intéressant la défense, il peut en demander l'annulation par la juridiction administrative pour ce seul motif. Le représentant de l'Etat dans le département ou dans la région défère l'acte en cause, dans les deux mois suivant sa transmission ou sa publication, à la section du contentieux du Conseil d'Etat, compétente en premier et dernier ressort. Il assortit si nécessaire son recours d'une demande de suspension ; le président de la section du contentieux du Conseil d'Etat, ou un conseiller d'Etat délégué à cet effet, statue dans un délai de quarante-huit heures. « Il en va de même pour les actes des collectivités visés aux articles **LO 6152-1, LO 6242-1, LO 6342-1 et LO 6452-1** du code général des collectivités territoriales, à l'article **L. 121-39-2** du code des communes de la Nouvelle-Calédonie, à l'article 204 de la loi n° 99-209 du 19 mars 1999 relative à la Nouvelle-Calédonie et à l'article 172 de la loi organique n° 2004-192 du 27 février 2004 portant statut d'autonomie de la Polynésie française.

Article L554-5

La décision de suspension en matière de marchés des établissements publics de santé obéit aux règles définies à l'article **L. 6145-6** du code de la santé publique ci-après reproduit :

« Art.L. 6145-6.-Les baux conclus en application de l'article **L. 6148-2**, les marchés et les contrats de partenariat des établissements publics de santé sont exécutoires dès leur réception par le représentant de l'Etat. Celui-ci défère au tribunal administratif, dans les deux mois suivant cette réception, les décisions qu'il estime illégales. Il informe sans délai le président du conseil d'administration et lui communique toute précision sur les illégalités invoquées. Il peut assortir son recours d'une demande de suspension. Il est fait droit à cette demande si l'un des moyens invoqués paraît, en l'état de l'instruction, propre à créer un doute sérieux quant à la légalité de l'acte attaqué. Toutefois, les marchés passés selon la procédure adaptée sont dispensés de l'obligation de transmission au représentant de l'Etat prévue au premier alinéa. Ces marchés sont exécutoires dès leur conclusion ».

Article L554-6

La décision de suspension des délibérations des conseils d'administration des établissements publics de santé obéit aux règles définies au 1- de l'article L. 6143-4 du code de la santé publique ci-après reproduit :

« Art.L. **6143-4.-1-** Les délibérations autres que celles prévues aux **1**- et **3**- de l'article **L. 6143-**1 sont exécutoires de plein droit dès leur réception par le directeur de l'agence régionale de l'hospitalisation.

Le directeur de l'agence régionale de l'hospitalisation défère au tribunal administratif les délibérations portant sur ces matières qu'il estime illégales dans les deux mois suivant leur réception. Il informe sans délai l'établissement et lui communique toute précision sur les illégalités invoquées. Il peut assortir son recours d'une demande de sursis à exécution. Il est fait droit à cette demande si l'un des moyens invoqués paraît de nature à justifier l'annulation de la délibération attaquée».

Article L554-7

La décision de suspension des actes des chefs d'établissement d'enseignement pris pour la passation ou l'exécution de conventions, et notamment de marchés, exécutoires quinze jours après leur transmission au représentant de l'Etat, à la collectivité de rattachement et à l'autorité académique, obéit aux règles définies à l'alinéa 2 de l'article **15-12** II de la loi du 22 juillet 1983 ci-après reproduit :

«Art. **15-12** II, alinéa 2. - Pour ces actes, dans le délai prévu à l'alinéa précédent, et sans préjudice des dispositions prévues par le code général des collectivités territoriales pour le contrôle de légalité du représentant de l'Etat, la collectivité de rattachement ou l'autorité académique peut assortir son recours d'une demande de suspension soumise aux dispositions du troisième alinéa de l'article **L. 2131-6** du code général des collectivités territoriales».

Article L554-8

La décision de suspension des actes pris en vertu de la délégation mentionnée à l'article **L. 131-14** du code du sport obéit aux règles définies à l'article L. 131-20 du même code ci-après reproduit :

« Art.L. **131-20**.-Lorsque le ministre chargé des sports défère à la juridiction administrative les actes pris en vertu de la délégation mentionnée à l'article **L. 131-14** qu'il estime contraires à la légalité, il peut assortir son recours d'une demande de suspension.

« Il est fait droit à cette demande si l'un des moyens invoqués paraît, en l'état de l'instruction, propre à créer un doute sérieux quant à la légalité de l'acte attaqué.

« Il est statué sur cette demande dans un délai d'un mois ».

Article L554-9

La contestation par le maire des villes de Paris, Marseille et Lyon des délibérations des conseils d'arrondissement, à l'exclusion de celles prises en application des articles **L. 2511-36** à **L. 2511-45** du code général des collectivités territoriales obéit aux règles définies par le dernier alinéa de

l'article **L. 2511-23** dudit code ci-après reproduit :
« Art.L. 2511-23.-Sans préjudice du recours dont dispose le représentant de l'Etat, le maire de la commune peut déférer au tribunal administratif une délibération ayant donné lieu à une seconde lecture en application du troisième alinéa, dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle il a reçu cette délibération. Si ce recours est assorti d'une demande de suspension et si l'un des moyens invoqués à son appui paraît, en l'état de l'instruction, propre à créer un doute sérieux quant à la légalité de la délibération attaquée, le président du tribunal administratif ou un magistrat délégué par lui prononce la suspension dans les quarante-huit heures. La décision relative à la suspension est susceptible d'appel devant le Conseil d'Etat dans la quinzaine de sa notification. En ce cas, le président de la section du contentieux du Conseil d'Etat ou un conseiller d'Etat délégué à cet effet statue dans un délai de quarante-huit heures ».

Section 2 : La suspension en matière d'urbanisme et de protection de la nature ou de l'environnement

Article L554-10

La décision de suspension d'un permis de construire dont la demande est présentée par l'Etat, la commune ou l'établissement public de coopération intercommunale devant le tribunal administratif obéit aux règles définies par le premier alinéa de l'article **L. 421-9** du code de l'urbanisme ci-après reproduit :
« Art. **L. 421-9**, alinéa 1. - L'Etat, la commune ou l'établissement public de coopération intercommunale, lorsqu'ils défèrent à un tribunal administratif une décision relative à un permis de construire et assortissent leur recours d'une demande de suspension, peuvent demander qu'il soit fait application des dispositions prévues aux troisième et quatrième alinéas de l'article **L. 2131-6** du code général des collectivités territoriales ».

Article L554-11

La décision de suspension d'une autorisation ou d'une décision d'approbation d'un projet d'aménagement entrepris par une collectivité publique obéit aux règles définies par le dernier alinéa de l'article **L. 122-2** du code de l'environnement ci après reproduit :
« **L. 122-2** dernier alinéa.-Si une requête déposée devant la juridiction administrative contre une autorisation ou une décision d'approbation d'un projet visé au second alinéa de l'article
L. 122-1 est fondée sur l'absence d'étude d'impact, le juge des référés, saisi d'une demande de suspension de la décision attaquée, y fait droit dès que cette absence est constatée. »

Article L554-12

La décision de suspension d'une décision d'aménagement soumise à une enquête publique préalable obéit aux règles définies par les alinéas **1** et **2** de l'article **L. 123-12** du code de l'environnement ci-après reproduits : « **L. 123-12**, alinéas 1 et **2**.-Le juge administratif des référés,

saisi d'une demande de suspension d'une décision prise après des conclusions défavorables du commissaire enquêteur ou de la commission d'enquête, fait droit à cette demande si elle comporte un moyen propre à créer, en l'état de l'instruction, un doute sérieux quant à la légalité de celle-ci. Les dispositions de l'alinéa précédent s'appliquent également lorsqu'une décision a été prise sans que l'enquête requise par le présent chapitre ait eu lieu».

Section 3 : Dispositions particulières applicables dans les collectivités d'outre-mer régies par l'article 74 de la Constitution et en Nouvelle-Calédonie en matière de référé.

Article L554-13

Les conditions dans lesquelles un conseiller général de Mayotte ou un conseiller territorial de Saint-Barthélemy, de Saint-Martin ou de Saint-Pierre-et-Miquelon peut assortir son recours en annulation d'un acte de l'assemblée délibérante dont il est membre d'une demande de suspension à laquelle il fait droit si l'un des moyens invoqués paraît, en l'état de l'instruction, propre à créer un doute sérieux quant à la légalité de cet acte sont fixées par les articles **LO 6152-3, LO 6242-3, LO 6342-3 et LO 6452-3** du code général des collectivités territoriales.

Article L554-14

En Nouvelle-Calédonie, en Polynésie française, à Saint-Barthélemy, à Saint-Martin, à Saint-Pierre-et-Miquelon et dans les îles Wallis et Futuna, lorsque les dispositions applicables localement instituent une procédure imposant une étude d'impact ou une enquête publique, ou toute autre procédure offrant des garanties équivalentes, préalablement à l'intervention d'une décision en matière d'urbanisme ou de protection de la nature ou de l'environnement, il est fait droit à la demande de suspension formée contre cette décision :

1- Si la demande est fondée sur l'absence d'étude d'impact, dès que cette absence est constatée;

2- Ou dans le cas où la décision a été prise après des conclusions défavorables du commissaire enquêteur ou de la commission d'enquête ou sans que l'enquête publique ait eu lieu, si la demande comporte un moyen propre à créer, en l'état de l'instruction, un doute sérieux quant à la légalité de la décision.

Chapitre 5 : Dispositions diverses

Article L555-1

Sans préjudice des dispositions du titre II du livre V du présent code, le président de la cour administrative d'appel ou le magistrat qu'il désigne à cet effet est compétent pour statuer sur les appels formés devant les cours administratives d'appel contre les décisions rendues par le juge des référés.

Article L555-2

La levée du caractère suspensif d'une opposition à un titre exécutoire pris en application de certaines mesures de consignation prévues par le code de l'environnement est décidée par le président du tribunal administratif ou le magistrat qu'il délègue, statuant en référé. Elle est régie, selon le cas, par le II de l'article **L. 162-14**, le III de l'article **L. 514-1** et l'article **L. 541-3** dudit code.

Livre VI : L'instruction

Livre VII : Le jugement

Titre Ier : L'inscription au rôle

Titre II : L'abstention et la récusation

Article L721-1

La récusation d'un membre de la juridiction est prononcée, à la demande d'une partie, s'il existe une raison sérieuse de mettre en doute son impartialité.

Titre III : La tenue de l'audience

Article L731-1

Par dérogation aux dispositions de l'article L. 6, le président de la formation de jugement peut, décider que l'audience aura lieu ou se poursuivra hors la présence du public, si la sauvegarde de l'ordre public ou le respect de l'intimité des personnes ou de secrets protégés par la loi l'exige.
Les dispositions du précédent alinéa sont applicables à Mayotte, à Saint-Pierre et Miquelon, à la Nouvelle-Calédonie, à la Polynésie française et aux îles Wallis et Futuna.

Titre IV : La décision

Chapitre 1er : Dispositions générales

Section 1 : Le prononcé de la décision

Section 2 : Les mentions obligatoires de la décision

Section 3 : La minute de la décision

Section 4 : La rectification des erreurs matérielles devant le tribunal administratif

Section 5 : L'amende pour recours abusif

Section 6 : Dispositions diverses

Article L741-1

Sont applicables les dispositions du quatrième alinéa de l'article 39 de la loi du 29 juillet 1881 sur la liberté de la presse ci-après reproduites :

« Art. 39, alinéa 4. - Il est également interdit de rendre compte des délibérations intérieures, soit des jurys, soit des cours et tribunaux ».

Article L741-2

Sont également applicables les dispositions des alinéas **3** à **5** de l'article 41 de la loi du 29 juillet 1881 ci-après reproduites :

« **Art. 41, alinéas 3 à 5.** - Ne donneront lieu à aucune action en diffamation, injure ou outrage, ni le compte rendu fidèle fait de bonne foi des débats judiciaires, ni les discours prononcés ou les écrits produits devant les tribunaux.

Pourront néanmoins les juges, saisis de la cause et statuant sur le fond, prononcer la suppression des discours injurieux, outrageants ou diffamatoires, et condamner qui il appartiendra à des dommages-intérêts.

Pourront toutefois les faits diffamatoires étrangers à la cause donner ouverture, soit à l'action publique, soit à l'action civile des parties, lorsque ces actions leur auront été réservées par les tribunaux et, dans tous les cas, à l'action civile des tiers».

Article L741-3

Si des dommages-intérêts sont réclamés à raison des discours et des écrits d'une partie ou de son défenseur, la juridiction réserve l'action, pour qu'il y soit statué ultérieurement par le tribunal compétent, conformément au cinquième alinéa de l'article **41** de la loi du **29** juillet 1881 ci-dessus reproduit.

Il en est de même si, outre les injonctions que la juridiction peut adresser aux avocats et aux officiers ministériels en cause, elle estime qu'il peut y avoir lieu à une autre peine disciplinaire.

Chapitre 2 : Dispositions propres aux ordonnances

Titre V : La notification de la décision

Titre VI : Les frais et dépens

Article L761-1

Dans toutes les instances, le juge condamne la partie tenue aux dépens ou, à défaut, la partie perdante, à payer à l'autre partie la somme qu'il détermine, au titre des frais exposés et non compris dans les dépens. Le juge tient compte de l'équité ou de la situation économique de la

partie condamnée. Il peut, même d'office, pour des raisons tirées des mêmes considérations, dire qu'il n'y a pas lieu à cette condamnation.

Titre VII : Dispositions spéciales

Chapitre 1er : La saisine du Tribunal des conflits

Chapitre 2 : Le contentieux des impôts directs, des taxes sur le chiffre d'affaires et des taxes assimilées

Chapitre 3 : Le contentieux des élections

Chapitre 4 : Les contraventions de grande voirie

Article L774-1

Le président du tribunal administratif ou le magistrat qu'il désigne à cette fin et ayant atteint au moins le grade de premier conseiller statue sur les difficultés qui s'élèvent en matière de contravention de grande voirie, à défaut de règles établies par des dispositions spéciales.

Article L774-2

Dans les dix jours qui suivent la rédaction d'un procès-verbal de contravention, le préfet fait faire au contrevenant notification de la copie du procès-verbal .
La notification est faite dans la forme administrative, mais elle peut également être effectuée par lettre recommandée avec demande d'avis de réception.
La notification indique à la personne poursuivie qu'elle est tenue, si elle veut fournir des défenses écrites, de les déposer dans le délai de quinzaine à partir de la notification qui lui est faite.
Il est dressé acte de la notification ; cet acte doit être adressé au tribunal administratif et y être enregistré comme les requêtes introductives d'instance.

Article L774-3

La communication à l'administration compétente du mémoire en défense produit par la personne poursuivie et la communication à la personne poursuivie de la réponse faite par l'administration sont effectuées, s'il y a lieu, par le président du tribunal administratif ou par le greffier en chef agissant au nom et par ordre du président.
Toutefois, le président peut, s'il le juge utile, faire régler ces communications par le tribunal.

Article L774-4

Toute partie doit être avertie du jour où l'affaire sera appelée à l'audience.
Cet avertissement est notifié dans la forme administrative. Il peut être donné par lettre recommandée avec demande d'avis de réception.

Article L774-5

La partie acquittée est relaxée sans dépens.

Article L774-6

Le jugement est notifié aux parties, à leur domicile réel, dans la forme administrative par les soins du préfet, sans préjudice du droit de la partie de le faire signifier par acte d'huissier de justice.

Article L774-7

Le délai d'appel est de deux mois. Il court contre l'administration du jour du jugement et, contre la partie poursuivie, du jour de la notification du jugement à cette partie.

Article L774-8

Le recours contre les jugements des tribunaux administratifs en matière de contraventions aux lois et règlements sur la grande voirie et autres contraventions dont la répression appartient au tribunal administratif peut avoir lieu sans l'intervention d'un avocat.

Article L774-9

Pour l'application des articles **L. 774**-1 à **L. 774-8** en Nouvelle-Calédonie :

1- Dans l'article **L. 774-2**, le mot «préfet» est remplacé par les mots «haut-commissaire» ;

2- Le délai de quinze jours prévu à l'article **L. 774-2** est porté à un mois ;

3- Le délai d'appel de deux mois prévu à l'article **L. 774-7** est porté à trois mois.

Le président du gouvernement de la Nouvelle-Calédonie, pour le domaine public de la Nouvelle-Calédonie, et le président de l'assemblée de province, pour le domaine public de la province, exercent respectivement les attributions dévolues au haut-commissaire dans les conditions prévues par le présent article.

Pour l'application de l'alinéa précédent, à l'article **L. 774-2,** le mot «préfet» est remplacé par les mots «président du gouvernement ou le président de l'assemblée de province».

Article L774-10

Pour l'application des articles **L. 774-1** à **L. 774-8** dans les îles Wallis et Futuna :

1- A l'article **L. 774-2**, le mot : «préfet» est remplacé par les mots : «administrateur supérieur»;

2- Le délai de quinze jours prévu à l'article **L. 774-2** est porté à un mois ;

3- Le délai d'appel de deux mois prévu à l'article **L. 774-7** est porté à trois mois.

Article L774-11

Pour l'application des articles **L. 774-1** à **L. 774-8** en Polynésie française :

1- Dans l'article **L. 774-2**, le mot : «préfet» est remplacé par les mots : «haut-commissaire» ;

2- Le délai de quinze jours prévu à l'article **L. 774-2** est porté à un mois ;
3- Le délai d'appel de deux mois prévu à l'article **L. 774-7** est porté à trois mois.
Le président de la Polynésie française, pour le domaine public de la Polynésie française, exerce les attributions dévolues au haut-commissaire dans les conditions prévues par le présent article.
Pour l'application de l'alinéa précédent, à l'article **L. 774-2**, le mot : «préfet» est remplacé par les mots : «président de la Polynésie française».

Article L774-12

Pour l'application des articles **L. 774-1** à **L. 774-8** à Saint-Barthélemy, le mot : « préfet » est remplacé par les mots : « représentant de l'Etat » ;
Le président du conseil territorial de Saint-Barthélemy, pour le domaine public de la collectivité de Saint-Barthélemy, exerce les attributions dévolues au représentant de l'Etat dans les conditions prévues par le présent article.
Pour l'application de l'alinéa précédent, à l'article **L. 774-2**, le mot : « préfet » est remplacé par les mots : « président du conseil territorial de Saint-Barthélemy ».

Article L774-13

Pour l'application des articles **L. 774-1** à **L. 774-8** à Saint-Martin, le mot : « préfet » est remplacé par les mots : « représentant de l'Etat » ;
Le président du conseil territorial de Saint-Martin, pour le domaine public de la collectivité de Saint-Martin, exerce les attributions dévolues au représentant de l'Etat dans les conditions prévues par le présent article.
Pour l'application de l'alinéa précédent, à l'article **L. 774-2**, le mot : « préfet » est remplacé par les mots : « président du conseil territorial de Saint-Martin ».

Chapitre 5 : Le contentieux des édifices menaçant ruine

Chapitre 6 : Le contentieux des arrêtés de reconduite à la frontière et des décisions relatives au séjour assorties d'une obligation de quitter le territoire français.

Article L776-1

Les modalités selon lesquelles le tribunal administratif examine les recours en annulation formés contre les arrêtés préfectoraux de reconduite à la frontière ainsi que contre les décisions relatives au séjour lorsqu'elles sont assorties d'une obligation de quitter le territoire français obéissent, sous réserve des dispositions des articles **L. 514-1, L. 514-2** et **L. 532-1** du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile, aux règles définies par les articles **L. 512-1** et **L. 512-2** à **L. 512-4** du même code.

Article L776-2

Les modalités selon lesquelles le tribunal administratif examine les recours en annulation formés contre les décisions fixant le pays de renvoi qui accompagnent les arrêtés préfectoraux de reconduite à la frontière obéissent aux règles définies par l'article **L. 513-3** du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile, ci-après reproduit : « Art.**L. 513-3** : La décision fixant le pays de renvoi constitue une décision distincte de la mesure d'éloignement elle-même. Lorsque la décision fixant le pays de renvoi vise à exécuter une mesure de reconduite à la frontière, le recours contentieux contre cette décision n'est suspensif d'exécution, dans les conditions prévues au dernier alinéa de l'article **L. 512-3**, que s'il est présenté au président du tribunal administratif en même temps que le recours contre la mesure de reconduite à la frontière qu'elle vise à exécuter ».

Chapitre 7 : Le contentieux des refus d'entrée sur le territoire français au titre de l'asile

Article L777-1

Les modalités selon lesquelles le président du tribunal administratif ou le magistrat qu'il a désigné examine les recours en annulation formés contre les décisions de refus d'entrée sur le territoire français au titre de l'asile obéissent aux règles fixées par l'article **L. 213-9** du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile.

Chapitre 8 : Le contentieux du droit au logement

Article L778-1

Le jugement des litiges relatifs à la garantie du droit au logement prévue par l'article **L. 441-2-3** du code de la construction et de l'habitation est régi par l'article **L. 441-2-3-1** du même code.

Titre VIII : Dispositions particulières aux tribunaux administratifs d'outre-mer

Article L781-1

Lorsque des magistrats sont simultanément affectés dans deux ou plusieurs tribunaux administratifs d'outre-mer et que leur venue à l'audience n'est pas matériellement possible dans les délais prescrits par les dispositions en vigueur ou exigés par la nature de l'affaire, le ou les membres de la formation de jugement peuvent siéger et, le cas échéant, le rapporteur public prononcer ses conclusions dans un autre tribunal dont ils sont membres, relié, en direct, à la salle d'audience, par un moyen de communication audiovisuelle.

Livre VIII : Les voies de recours

Titre Ier : L'appel

Article L811-1

Dans le cas où un jugement rendu en premier ressort est susceptible d'appel, celui-ci est porté devant la juridiction d'appel compétente en vertu des dispositions du livre 3.

Titre II : Le recours en cassation

Chapitre 1er : Dispositions générales

Article L821-1

Les arrêts rendus par les cours administratives d'appel et, de manière générale, toutes les décisions rendues en dernier ressort par les juridictions administratives peuvent être déférés au Conseil d'Etat par la voie du recours en cassation.

Article L821-2

S'il prononce l'annulation d'une décision d'une juridiction administrative statuant en dernier ressort, le Conseil d'Etat peut soit renvoyer l'affaire devant la même juridiction statuant, sauf impossibilité tenant à la nature de la juridiction, dans une autre formation, soit renvoyer l'affaire devant une autre juridiction de même nature, soit régler l'affaire au fond si l'intérêt d'une bonne administration de la justice le justifie.
Lorsque l'affaire fait l'objet d'un second pourvoi en cassation, le Conseil d'Etat statue définitivement sur cette affaire.

Chapitre 2 : Procédure d'admission

Article L822-1

Le pourvoi en cassation devant le Conseil d'Etat fait l'objet d'une procédure préalable d'admission.
L'admission est refusée par décision juridictionnelle si le pourvoi est irrecevable ou n'est fondé sur aucun moyen sérieux.

Titre III : Autres voies de recours

Livre IX : L'exécution des décisions

Titre Ier : Principes

Article L911-1

Lorsque sa décision implique nécessairement qu'une personne morale de droit public ou un organisme de droit privé chargé de la gestion d'un service public prenne une mesure d'exécution dans un sens déterminé, la juridiction, saisie de conclusions en ce sens, prescrit, par la même décision, cette mesure assortie, le cas échéant, d'un délai d'exécution.

Article L911-2

Lorsque sa décision implique nécessairement qu'une personne morale de droit public ou un organisme de droit privé chargé de la gestion d'un service public prenne à nouveau une décision après une nouvelle instruction, la juridiction, saisie de conclusions en ce sens, prescrit, par la même décision juridictionnelle, que cette nouvelle décision doit intervenir dans un délai déterminé.

Article L911-3

Saisie de conclusions en ce sens, la juridiction peut assortir, dans la même décision, l'injonction prescrite en application des articles **L. 911-1** et **L. 911-2** d'une astreinte qu'elle prononce dans les conditions prévues au présent livre et dont elle fixe la date d'effet.

Article L911-4

En cas d'inexécution d'un jugement ou d'un arrêt, la partie intéressée peut demander au tribunal administratif ou à la cour administrative d'appel qui a rendu la décision d'en assurer l'exécution.

Toutefois, en cas d'inexécution d'un jugement frappé d'appel, la demande d'exécution est adressée à la juridiction d'appel.

Si le jugement ou l'arrêt dont l'exécution est demandée n'a pas défini les mesures d'exécution, la juridiction saisie procède à cette définition. Elle peut fixer un délai d'exécution et prononcer une astreinte.

Le tribunal administratif ou la cour administrative d'appel peut renvoyer la demande d'exécution au Conseil d'Etat.

Article L911-5

En cas d'inexécution d'une décision rendue par une juridiction administrative, le Conseil d'Etat peut, même d'office, prononcer une astreinte contre les personnes morales de droit public ou les organismes de droit privé chargés de la gestion d'un service public pour assurer l'exécution de cette décision.

Les dispositions du premier alinéa ne sont pas applicables dans les cas prévus aux articles **L. 911-3 et L. 911-4** et lorsque le Conseil d'Etat statuant au contentieux a déjà fait application des dispositions des articles **L. 911-1 et L. 911-2.**

Les pouvoirs attribués au Conseil d'Etat par le présent article peuvent être exercés par le président de la section du contentieux.

Article L911-6

L'astreinte est provisoire ou définitive. Elle doit être considérée comme provisoire à moins que la juridiction n'ait précisé son caractère définitif. Elle est indépendante des dommages et intérêts.

Article L911-7

En cas d'inexécution totale ou partielle ou d'exécution tardive, la juridiction procède à la liquidation de l'astreinte qu'elle avait prononcée.
Sauf s'il est établi que l'inexécution de la décision provient d'un cas fortuit ou de force majeure, la juridiction ne peut modifier le taux de l'astreinte définitive lors de sa liquidation.
Elle peut modérer ou supprimer l'astreinte provisoire, même en cas d'inexécution constatée.

Article L911-8

La juridiction peut décider qu'une part de l'astreinte ne sera pas versée au requérant.
Cette part est affectée au budget de l'Etat.

Article L911-9

Lorsqu'une décision passée en force de chose jugée a prononcé la condamnation d'une personne publique au paiement d'une somme d'argent dont elle a fixé le montant, les dispositions de l'article 1er de la loi n° 80-539 du 16 juillet 1980, ci après reproduites, sont applicables.
« Art. 1er. - I. - Lorsqu'une décision juridictionnelle passée en force de chose jugée a condamné l'Etat au paiement d'une somme d'argent dont le montant est fixé par la décision elle-même, cette somme doit être ordonnancée dans un délai de deux mois à compter de la notification de la décision de justice.
Si la dépense est imputable sur des crédits limitatifs qui se révèlent insuffisants, l'ordonnancement est fait dans la limite des crédits disponibles. Les ressources nécessaires pour les compléter sont dégagées dans les conditions prévues par l'ordonnance n° **59**-2 du 2 janvier **1959** portant loi organique relative aux lois de finances. Dans ce cas, l'ordonnancement complémentaire doit être fait dans un délai de quatre mois à compter de la notification.
A défaut d'ordonnancement dans les délais mentionnés aux alinéas ci-dessus, le comptable assignataire de la dépense doit, à la demande du créancier et sur présentation de la décision de justice, procéder au paiement.
II. - Lorsqu'une décision juridictionnelle passée en force de chose jugée a condamné une collectivité locale ou un établissement public au paiement d'une somme d'argent dont le montant est fixé par la décision elle-même, cette somme doit être mandatée ou ordonnancée dans un délai de deux mois à compter de la notification de la décision de justice. A défaut de mandatement ou d'ordonnancement dans ce délai, le représentant de l'Etat dans le département ou l'autorité de tutelle procède au mandatement d'office.
En cas d'insuffisance de crédits, le représentant de l'Etat dans le département ou l'autorité de tutelle adresse à la collectivité ou à l'établissement une mise en demeure de créer les ressources

nécessaires ; si l'organe délibérant de la collectivité ou de l'établissement n'a pas dégagé ou créé ces ressources, le représentant de l'Etat dans le département ou l'autorité de tutelle y pourvoit et procède, s'il y a lieu, au mandatement d'office.

IV. - L'ordonnateur d'une collectivité territoriale ou d'un établissement public local est tenu d'émettre l'état nécessaire au recouvrement de la créance résultant d'une décision juridictionnelle passée en force de chose jugée dans le délai de deux mois à compter de la date de notification de la décision de justice.

Faute de dresser l'état dans ce délai, le représentant de l'Etat adresse à la collectivité territoriale ou à l'établissement public local une mise en demeure d'y procéder dans le délai d'un mois ; à défaut, il émet d'office l'état nécessaire au recouvrement correspondant.

En cas d'émission de l'état par l'ordonnateur de la collectivité ou de l'établissement public local après mise en demeure du représentant de l'Etat, ce dernier peut néanmoins autoriser le comptable à effectuer des poursuites en cas de refus de l'ordonnateur.

L'état de recouvrement émis d'office par le représentant de l'Etat est adressé au comptable de la collectivité territoriale ou de l'établissement public local pour prise en charge et recouvrement, et à la collectivité territoriale ou à l'établissement public local pour inscription budgétaire et comptable ».

Article L911-10

Lorsqu'une décision passée en force de chose jugée a prononcé la condamnation d'une personne publique au paiement d'une somme d'argent dont elle a fixé le montant, les dispositions de l'article **L. 313-12** du code des juridictions financières, ci-après reproduites, sont applicables.

« Art. **L. 313-12**. - En cas de manquement aux dispositions de l'article 1er, paragraphes 1 et 2, de la loi n° 80-539 du 16 juillet 1980 relative aux astreintes prononcées en matière administrative et à l'exécution des jugements par les personnes morales de droit public, les personnes visées à l'article **L. 312-1** sont passibles de l'amende prévue à l'article **L. 313-1** ».

Titre II : Dispositions applicables aux tribunaux administratifs et cours administratives d'appel

Titre III : Dispositions applicables au Conseil d'Etat

قانون مجلس الدولة رقم ٣٤٦١ الصادر في ١٢ يناير ١٩٧٣ مع آخر تعديلاته

- مملكة بلجيكا -

LOIS SUR LE CONSEIL D'ÉTAT, COORDONNÉES LE 12 JANVIER 1973

-Royaume de Belgique-

Texte consolidé par le bureau de coordination : version applicable à partir du 01/05/2008

Liste des articles qui font l'objet de modifications entrant en vigueur le 01/05/2008

Article 30, 2, alinéa 2, troisième phrase insérée par L. 23/03/2007, art. 2, 1er.

Liste des articles qui font l'objet de modifications entrant en vigueur le 18/06/2007

Article 14, 1er.

Liste des articles qui font l'objet de modifications entrant en vigueur le 01/06/2007

Article 17, 1er, alinéas 5 et 6, 3, alinéas 1er à 3 et 4, alinéa 2.

Article 30, 1er, alinéas 2 et 3, 2, alinéa 1er et 3.

En outre, dans tout le texte des lois coordonnées, les mots « section d'administration » sont remplacés par les mots « section du contentieux administratif ».

Liste des articles qui font l'objet de modifications dont l'entrée en vigueur est prévue dans le futur ou doit être fixée par le Roi

Entrée en vigueur prévue dans le futur : article 30.

Entrée en vigueur à fixer par le Roi : articles 24, 30 et 69.

Liste des actes coordonnés le 12 janvier 1973

1.L. 23/12/1946 (*M.B.*, 09/01/1947, p. 190) modifiée par L. 11/06/1952 (*M.B.*, 27/06/1952, p. 4786), L.18/03/1954 (*M.B.*, 03/04/1954, p. 2580), L. 15/04/1958 (M.B., 25/04/1958, p. 3126), L. 08/02/1962 (*M.B.*, 16/02/1962, p. 1226), L. 29/07/1963 (*M.B.*, 24/09/1963, p. 9275), L. 05/12/1968 (*M.B.*, 15/01/1969, p. 267), L.03/06/1971 (*M.B.*, 19/06/1971, p. 7857), L. 09/07/1971 (*M.B.*, 10/09/1971, p. 10335) et A.R. 12/01/1973 (M.B., 21/03/1973, p. 3459), art. 1er

2.L. 03/07/1971 (*M.B.*, 06/07/1971, p. 8449), art. 10 à 21

Liste des actes modificatifs des lois coordonnées

1.L. 10/07/1973 (*M.B.*, 14/07/1973, p. 8354), art. 39

2.L. 27/05/1974 (*M.B.*, 06/07/1974, p. 9090), art 13

3.L. 19/12/1974 (*M.B.*, 24/12/1974, p. 15410), art. 22 et 23

4.L. 05/07/1976 (*M.B.*, 29/07/1976, p. 9545), art. 147

5.L. 08/07/1976 (*M.B.*, 05/08/1976, p. 9876), art. 144 et 151

6.L. 13/06/1979 (*M.B.*, 15/06/1979, p. 6924)

7.L. 09/08/1980 (*M.B.*, 15/08/1980, p. 9451), art. 17 à 30 et 50

8.L. 06/05/1982 (*M.B.*, 18/05/1982, p. 5989)

9.L. 28/06/1983 (*M.B.*, 08/07/1983, p. 8911; erratum, M.B., 28/07/1983, p. 9729), art. 107

10.L. 31/12/1983 (*M.B.*, 18/01/1984, p. 611), art. 61 à 64

11.L. 03/12/1984 (*M.B.*, 22/12/1984, p. 16020), art. 15

12. L. 10/05/1985 (*M.B.*, 12/06/1985, p. 8878), art. 9

13.L. 21/08/1987 (*M.B.*, 26/09/1987, p. 13986), art. 29

14.L. spéc. 06/01/1989 (M.B., 07/01/1989, p. 315), art. 127

15.L. 16/06/1989 (*M.B.*, 17/06/1989, p. 10882), art. 9 à 24 et 52

16.L. 04/07/1989 (*M.B.*, 25/07/1989, p. 12835)

17. L. 17/10/1990 (*M.B.*, 13/11/1990, p. 21425; erratum uniquement pour le texte néerlandais, *M.B.*, 11/12/1990,
p. 22863), art. 1 à 16 et 18 à 20

18.L. 19/07/1991 (*M.B.*, 12/10/1991, p. 22620; erratum uniquement pour le texte néerlandais, *M.B.*, 21/11/1991,p. 25979)

19L. 20/07/1991 (*M.B.*, 01/08/1991, p. 16951), art. 148

20.L. 15/10/1991 (*M.B.*, 09/01/1992, p. 265)

21.L. 22/12/1992 (*M.B.*, 04/03/1993, p. 4633)

22.L. 05/05/1993 (*M.B.*, 08/05/1993, p. 10562), art. 4

23.L. 06/05/1993 (*M.B.*, 21/05/1993, p. 11974), art. 38

24.L. 24/03/1994 (*M.B.*, 17/05/1994, p. 13043)

25.L. 07/07/1994 (*M.B.*, 16/07/1994, p. 18715), art. 36 et 37

26.L. 06/04/1995 (*M.B.*, 29/04/1995, p. 11445), art. 17 et 19

27.L. 04/08/1996 (*M.B.*, 20/08/1996, p. 21709; errata, M.B., 08/10/1996, p. 25742), art. 2 à 45, 47 et 48

28.L. 06/05/1997 (*M.B.*, 25/06/1997, p. 16928), art. 31 et 32

29.L. 08/09/1997 (*M.B.*, 16/10/1997, p. 27385)

30.L. 12/02/1999 (*M.B.*, 18/03/1999, p. 8672; erratum uniquement pour le texte néerlandais, *M.B.*, 29/04/1999, p. 14409), art. 3

31.L. 22/03/1999 (*M.B.*, 01/05/1999, p. 15113)

32.L. 25/05/1999 (*M.B.*, 22/06/1999, p. 23415), art. 2 à 26, 32 et 34

33.L. 18/04/2000 (*M.B.*, 20/05/2000, p. 16786), art. 2 à 6
34.L. 02/04/2001 (*M.B.*, 18/04/2001, p. 12603), art. 6 et 7
35.L. 17/02/2002 (*M.B.*, 16/03/2002, p. 11181)
36.L. 02/08/2002 (*M.B.*, 04/09/2002, p. 39174), art. 4 et 11; en ce qui concerne les dates d'entrée en vigueur fixées par le Roi : A.R. 04/04/2003 (M.B., 09/04/2003, p. 22897), art. 2
37.L. 14/01/2003 (*M.B.*, 23/01/2003, p. 2211)
38.L. 02/04/2003 (*M.B.*, 14/05/2003, p. 26055), art. 2 à 10 et 12 à 14
39.L. 17/02/2005 (*M.B.*, 13/10/2005, p. 43989), art. 2 à 8 et 10
40.L. 27/03/2006 (*M.B.*, 11/04/2006, p. 19817), art. 12 et 13
41.L 15/09/2006 (*M.B.*, 06/10/2006, p. 53468), art. 2 à 71, 214 à 227 et 243; en ce qui concerne les dates d'entrée
en vigueur fixées par le Roi : A.R. 30/11/2006 (M.B., 01/12/2006, p. 66844), art. 52, A.R. 01/04/2007 (*M.B.*,
17/04/2007, p. 20756), art. 2 et A.R. 25/04/2007 (M.B., 30/04/2007, p. 22969), art. 98 et 99
42.L. 27/12/2006 (*M.B.*, 28/12/2006, p. 75345), art. 145, 146 et 157
43.L. 23/03/2007 (*M.B.*, 01/06/2007, p. 29612)
44.L. 15/05/2007 (*M.B.*, 08/06/2007, p. 31206)

Méthode de consolidation

1. Les modifications en vigueur sont toujours mentionnées dans les articles concernés. Elles sont signalées entre crochets et sont accompagnées d'une note de bas de page qui mentionne successivement l'objet de la modification, l'acte modificatif, l'article modificatif, sa date d'entrée en vigueur et les éventuelles dispositions relatives à son champ d'application temporel, y compris les dispositions transitoires.
2. Les modifications dont l'entrée en vigueur est prévue dans le futur ou doit encore être fixée par le Roi sont mentionnées dans une remarque formulée après le texte des articles concernés.
3. Des erreurs de rédaction ont été corrigées. Deux types d'erreurs sont à distinguer.
3.1. Les erreurs énumérées ci-après sont corrigées sans signalement spécifique :
a) les fautes d'orthographe (exemple : l'oubli d'une majuscule au début d'une phrase);
b) les erreurs de ponctuation qui ne nécessitent aucun commentaire et dont la correction n'a pas d'incidence sur la portée de la disposition concernée (exemples : l'oubli d'un point final à la fin d'un article; l'oubli d'une virgule entre le numéro d'un article et la mention de ses divisions).
3.2. Les autres erreurs de rédaction corrigées sont signalées par la mise entre parenthèses des éléments concernés suivie d'une note de bas de page qui précise ce que le texte publié comporte ou ne comporte pas et, le cas échéant, la justification de la correction.
4. Lorsqu'un mot ou un groupe de mots du texte consolidé mérite un commentaire qui permet de mieux le comprendre, les éléments concernés sont mis entre parenthèses et sont suivis d'une note de bas de page qui précise comment vous devez lire le texte et, le cas échéant, la justification de l'indication de lecture.

5. Pour garantir l'uniformité de la présentation du texte consolidé, tenez compte du fait que quelle que soit la manière dont les textes se présentent dans leur version publiée au Moniteur belge, les règles suivantes sont appliquées :

a) « Article » devient « Art. », sauf pour l'article 1er;

b) chaque division groupant des articles est présentée en caractères gras; les mots « titre », « chapitre », « section » et « sous-section » sont toujours écrits en majuscules avec leur numéro en chiffres arabes ou romains tel qu'il ressort du texte publié; ils sont suivis d'un point et d'un espace après lequel figure l'intitulé de la division qui débute par une majuscule (exemple : **CHAPITRE II. Des arrêts);**

c) « 1 » devient « 1er » ou « 1re »;

d) les erreurs de typographie sont corrigées (exemples : « 1er » devient « 1er », « 1re » devient « 1re », les alinéas sont toujours séparés par une ligne vierge).

Texte consolidé (page suivante)

TITRE Ier. De l'institution

[Article 1er. Il y a un Conseil d'État comprenant une section de législation et une [section du contentieux administratif][1].][2]

TITRE II. De la compétence de la section de législation

[**Art. 2**. 1er. La section de législation donne un avis motivé sur le texte [de tous projets ou propositions de loi, de décret et d'ordonnance][3], ou d'amendements à ces projets et propositions dont elle est saisie [par le Président du Sénat, de la Chambre des Représentants, d'un [Parlement de communauté et de région][4] [, de la Commission communautaire française ou de l'Assemblée réunie visées respectivement aux alinéas 2 et 4 de l'article 60][5] de la loi spéciale du 12 janvier 1989 relative aux institutions bruxelloises][6].

[Lorsque la demande d'avis concerne un projet ou une proposition de loi ou des amendements à ces projets ou propositions, la section de législation examine d'office si le texte concerné a pour objet des matières visées à l'article 74, à l'article 77 ou à l'article 78 de la Constitution.][7]

[2. Le Président d'une des assemblées citées au 1er est tenu de demander l'avis sur les propositions de loi, de décret ou d'ordonnance, et sur les amendements à des projets ou propositions, lorsqu'un tiers au moins des membres de l'assemblée intéressée en font la demande selon le mode déterminé par le règlement.][8]

[3. Le Président du Sénat, de la Chambre des Représentants, du [Parlement][9] ou de l'Assemblée réunie visés respectivement aux articles 1er et 60 de la loi spéciale du 12 janvier 1989 relative aux institutions bruxelloises, est tenu de demander l'avis sur les propositions de loi ou d'ordonnance et sur les amendements à des projets ou propositions, lorsque la majorité des membres d'un groupe linguistique de l'assemblée intéressée en font la demande selon le mode déterminé par le règlement][10].][11]

[4. Le président de la Chambre ou le président du Sénat est également tenu de demander l'avis sur les projets de loi, les propositions de loi ou les amendements, adoptés lors d'un premier vote, à des projets ou propositions de loi, lorsque la demande en est faite conformément à l'article 16 de la loi du 6 avril 1995 organisant la commission parlementaire de concertation prévue à l'article 82 de la Constitution et modifiant les lois coordonnées sur le Conseil d'État.][12]

---

1 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 227; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 99.
2 Art. 1er remplacé par L. 28/06/1983, art. 107, 1er,1/; vig. 18/07/1983.
3 Mots remplacés par L. 16/06/1989, art. 9, 1); vig. 17/06/1989.
4 Mots remplacés par L. 27/03/2006, art. 12, 1/; vig. 21/04/2006.
5 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 2; vig. 01/10/1996.
6 Mots remplacés par L. 16/06/1989, art. 9, 1); vig. 17/06/1989.
7 Alinéa inséré par L. 06/04/1995, art. 17, 1/; vig. 08/06/1995.
8 2 remplacé par L. 16/06/1989, art. 9, 2); vig. 17/06/1989.
9 Mot remplacé par L. 27/03/2006, art. 12, 2/; vig. 21/04/2006.
10 3 remplacé par L. 16/06/1989, art. 9, 3); vig. 17/06/1989.
11 Art. 2 remplacé par L. 09/08/1980, art. 17; vig. 01/10/1980.
12 4 inséré par L. 06/04/1995, art. 17, 2/; vig. 08/06/1995.

[Art. 3. [1er. Hors les cas d'urgence spécialement motivés et les projets relatifs aux budgets, aux comptes,
aux emprunts, aux opérations domaniales et au contingent de l'armée exceptés, les Ministres, [les membres desgouvernements communautaires ou régionaux, les membres du Collège de la Commission communautaire françaiseet les membres du Collège réuni visés respectivement aux alinéas 2 et 4 de l'article 60][13] de la loi spéciale du 12 janvier 1989 relative aux institutions bruxelloises, chacun pour ce qui le concerne, soumettent à l'avis motivé de la section de législation, le texte de tous avant-projets de loi, de décret, d'ordonnance ou de projets d'arrêtés réglementaires. [La demande d'avis mentionne le nom du délégué ou du fonctionnaire que le ministre désigne afin de donner à la section de législation les explications utiles.][14] L'avis et l'avant-projet sont annexés à l'exposé des motifs des projets de loi, de décret ou d'ordonnance. L'avis est annexé aux rapports au Roi, [au Gouvernement, au Collège de la Commission communautaire française][15] et au Collège réuni.
Ne sont pas soumis à l'avis de la section de législation, les projets de règlements et d'arrêtés [du Gouvernement][16] de la Région de Bruxelles-Capitale ou du Collège réuni qui concernent respectivement les attributions de l'agglomération bruxelloise, les attributions de la Commission communautaire française et celles de la Commission communautaire flamande.][17]
[En ce qui concerne le Collège de la Commission communautaire française, seuls les arrêtés qui concernent des matières transférées en application de l'article 138 de la Constitution sont soumis à l'avis de la section de législation.][18]
2. Lorsque l'urgence est invoquée à propos d'un [avant-projet de loi, de décret ou d'ordonnance][19], l'avis de la section de législation est néanmoins requis et porte sur le point de savoir si l'avant-projet a pour objet des matières qui relèvent, selon le cas, de la compétence de l'Etat, de la Communauté ou de la Région.
[Lorsque l'urgence est invoquée à propos d'un avant-projet de loi, l'avis de la section de législation porte également sur le point de savoir si le texte concerné a pour objet des matières visées à l'article 74, à l'article 77 ou à l'article 78 de la Constitution.][20]
3. Lorsque, selon l'avis de la section de législation, [un avant-projet ou une proposition de loi, de décret ou d'ordonnance][21], ainsi qu'un amendement ou un projet d'amendement excède, selon le cas, la compétence de l'Etat, de la Communauté ou de la Région, cet avant-projet, cette proposition ou cet amendement sont renvoyés au Comité de concertation visé à l'article 31 de la loi ordinaire de réformes institutionnelles du 9 août 1980.

---

13 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 3, 1/; vig. 01/10/1996.
14 Phrase insérée par L. 04/08/1996, art. 3, 2/; vig. 01/10/1996.
15 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 3, 3/; vig. 01/10/1996.
16 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 3, 4/; vig. 01/10/1996.
17 1er remplacé par L. 04/07/1989, art. unique; vig. 04/08/1989.
18 Alinéa inséré par L. 04/08/1996, art. 3, 5/; vig. 01/10/1996.
19 Mots remplacés par L. 16/06/1989, art. 10, 2); vig. 17/06/1989.
20 Alinéa inséré par L. 06/04/1995, art. 17, 3/; vig. 08/06/1995.
21 Mots remplacés par L. 16/06/1989, art. 10, 3); vig. 17/06/1989.

4. Le Comité de concertation donne endéans les quarante jours et suivant la règle du consensus, son avis sur la question de savoir s'il y a excès de compétence; l'avis est motivé.

Si le Comité de concertation estime qu'il y a excès de compétence, il demande, selon le cas, [[au Gouvernement fédéral, au gouvernement communautaire ou régional compétent, au Collège de la Commission communautaire française][22] ou au Collège réuni][23] de corriger l'avant-projet ou de déposer devant l'assemblée saisie de l'avant-projet ou de la proposition, les amendements qu'il détermine et qui font cesser cet excès de compétence.][24]

[Art. *3bis*. 1er. Les projets d'arrêtés royaux qui peuvent abroger, compléter, modifier ou remplacer les dispositions légales en vigueur, sont soumis à l'avis motivé de la section de législation.

Cet avis est publié en même temps que le rapport au Roi et l'arrêté royal auquel il se rapporte.

Les arrêtés, l'avis, le rapport au Roi et le texte des projets d'arrêtés soumis à l'avis de la section de législation seront communiqués, avant leur publication au Moniteur belge, aux Présidents de la Chambre des représentants et du Sénat.

2. Pour les projets d'arrêtés royaux visés au 1er du présent article, l'urgence, prévue au 1er de l'article 3, ne pourra pas être invoquée.][25]

[Art. 4. Les Ministres, [les membres des gouvernements communautaires ou régionaux, les membres du Collège de la Commission communautaire française et les membres du Collège réuni visés respectivement aux alinéas 2 et 4 de l'article 60][26] de la loi spéciale du 12 janvier 1989 relative aux institutions bruxelloises, chacun pour ce qui le concerne, peuvent demander l'avis motivé de la section sur toutes propositions de loi, de décret ou d'ordonnance ainsi, que sur tous amendements à des projets ou propositions de loi, de décret ou d'ordonnance.

L'article 3, 3 et 4, est, le cas échéant, applicable à cet avis.][27]

Art. 5. Le Ministre ayant le travail dans ses attributions peut demander à la section de donner, dans un délai qui ne peut être inférieur à quinze jours, son avis sur un projet d'arrêté royal rendant obligatoire une convention collective de travail.

[Art. 6. Le Premier Ministre, [les présidents des gouvernements communautaires ou régionaux et ceux qui président le Collège de la Commission communautaire française ou le Collège réuni, visés respectivement aux alinéas 2 et 4 de l'article 60][28] de la loi spéciale du 12 janvier 1989 relative aux institutions bruxelloises, peuvent, chacun pour ce qui le concerne, charger la section de rédiger le texte d'avant-projets de lois, de décrets, d'ordonnances, d'arrêtés, de règlements ou d'amendements dont ils déterminent la matière et l'objet.][29]

---

22 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 3, 6/ et erratum; vig. 01/10/1996.
23 Mots remplacés par L. 16/06/1989, art. 10, 4); vig. 17/06/1989.
24 Art. 3 remplacé par L. 09/08/1980, art. 18; vig. 01/10/1980.
25 Art. 3bis inséré par L. 04/08/1996, art. 4; vig. 20/08/1996.
26 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 5; vig. 01/10/1996.
27 Art. 4 remplacé par L. 16/06/1989, art. 11; vig. 17/06/1989.
28 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 6; vig. 01/10/1996.
29 Art. 6 remplacé par L. 16/06/1989, art. 12; vig. 17/06/1989.
30 Mots remplacés par L. 08/09/1997, art. 6; vig. 26/10/1997.

[Art. *6bis.* Le Premier Ministre, les présidents des [assemblées législatives][30], les présidents des gouvernements communautaires ou régionaux et celui qui préside le Collège de la Commission communautaire française ainsi que celui qui préside le Collège réuni visés respectivement aux alinéas 2 et 4 de l'article 60 de la loi spéciale du 12 janvier 1989 relative aux institutions bruxelloises, peuvent, chacun pour ce qui le concerne, demander au bureau de coordination, par l'intermédiaire du premier président, de coordonner, de codifier ou de simplifier la législation qu'ils désignent.

Le bureau de coordination soumet son projet à la section de législation qui le transmet avec son avis motivé au Premier Ministre ou aux présidents intéressés.][31]

TITRE III. De la compétence de la [section du contentieux administratif]1

Art. 7.

La [section du contentieux administratif]1 [...][32] statue par voie d'arrêts, dans les cas prévus par la présente loi et les lois particulières.

CHAPITRE Ier. Des avis motivés

[Art. 8 et 9. ...][33]

[Art. 10. ...][34]

CHAPITRE II. Des arrêts

Art. 11.

Dans le cas où il n'existe pas d'autre juridiction compétente, la [section du contentieux administratif]1

---

31 Art. 6bis inséré par L. 04/08/1996, art. 7 et erratum; vig. 01/10/1996.

32 Mots abrogés par L. 15/09/2006, art. 2; vig. 01/12/2006.

33 Articles abrogés par L. 15/09/2006, art. 3; vig. 01/12/2006 et dispositions transitoires : L. 15/09/2006, art. 214;vig. 01/12/2006:

« Le Conseil d'État demeure compétent pour les demandes d'avis au sens des articles 8 et 9 des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, pendantes auprès du Conseil au moment de l'entrée en vigueur de la présente loi. Elles sont traitées conformément aux dispositions en vigueur la veille de l'entrée en vigueur de la présente disposition. Les articles 51 et 51bis des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, demeurent d'application à ces avis. Sans préjudice de l'alinéa 1er, le membre compétent de l'auditorat demande, selon l'état de la procédure relative à la demande d'avis, si la chambre saisie ou l'autorité compétente maintient sa demande d'avis. A défaut de maintien explicite de celle-ci dans les trois mois suivant la demande de maintien, la demande d'avis est clôturée d'office comme irrecevable. »

34 Articles abrogés par L. 15/09/2006, art. 3; vig. 01/12/2006 et dispositions transitoires : L. 15/09/2006, art. 215; vig. 01/12/2006: « Le Conseil d'État demeure compétent pour le traitement des affaires afférentes aux compétences du Conseil des mines au sens de l'article 10 des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, pendantes auprès du Conseil au moment de l'entrée en vigueur de la présente loi. Elles sont traitées conformément aux dispositions en vigueur la veille de l'entrée en vigueur de la présente disposition. »

se prononce en équité par voie d'arrêt, en tenant compte de toutes les circonstances d'intérêt public et privé, sur les demandes d'indemnité relatives à la réparation d'un dommage exceptionnel, moral ou matériel, causé par une autorité administrative.
La demande d'indemnité ne sera recevable qu'après que l'autorité administrative aura rejeté totalement ou partiellement une requête en indemnité, ou négligé pendant soixante jours de statuer à son égard.

Art. 12.

La section tranche par voie d'arrêts les difficultés relatives à la compétence respective des autorités provinciales et communales ou des établissements publics. [...][35]
Ces difficultés peuvent être portées devant elle par toute autorité administrative intéressée.

Art. 13.

La section statue par voie d'arrêts sur les recours tendant à prévenir et à résoudre les contrariétés de décisions entre les juridictions administratives relevant de sa compétence.
[Art. 14. [1er. La section statue par voie d'arrêts sur les recours en annulation pour violation des formes soit substantielles, soit prescrites à peine de nullité, excès ou détournement de pouvoir, formés contre les actes et règlements :
1/ des diverses autorités administratives; 2/ des assemblées législatives ou de leurs organes, en ce compris les médiateurs institués auprès de ces assemblées, de la Cour des comptes et de la Cour d'arbitrage, du Conseil d'État et des juridictions administratives ainsi que des organes du pouvoir judiciaire et du Conseil supérieur de la Justice relatifs aux marchés publics et aux membres de leur personnel.
L'article 159 de la Constitution s'applique également aux actes et règlements visés au 2/.][36]
2. La section statue par voie d'arrêts sur les recours en cassation formés contre les décisions contentieuses rendues en dernier ressort par les juridictions administratives pour contravention à la loi ou pour violation des formes, soit substantielles, soit prescrites à peine de nullité. Dans ce cas, elle ne connaît pas du fond des affaires.
3. Lorsqu'une autorité administrative est tenue de statuer et qu'à l'expiration d'un délai de quatre mois prenant cours à la mise en demeure de statuer qui lui est notifiée par un intéressé, il n'est pas intervenu de décision, le silence de l'autorité est réputé constituer une décision de rejet susceptible de recours. Cette disposition ne préjudicie pas aux dispositions spéciales qui établissent un délai différent ou qui attachent des effets différents au silence de l'autorité administrative.][37]
[Art. 14bis. Pour l'application de l'article 14 des mêmes lois coordonnées, sont considérées comme des formes substantielles, les concertations, les associations, les transmissions d'informations, les avis, les avis conformes, les accords, les accords communs, à l'exception

35 Alinéa abrogé par L. 04/08/1996, art. 8; vig. 01/10/1996.
36 1er remplacé par L. 15/05/2007, art. 2; vig. 18/06/2007.

des accords de coopération visés à l'article 92bis de la loi spéciale du 8 août 1980 de réformes institutionnelles, et les propositions qui concernent les relations entre l'Etat, les Communautés et les Régions et qui sont prévus par ou en vertu des lois prises en exécution des [articles 39, 127, 1er, 128, 1er, 129, 1er, 130, 1er, 135, 136, alinéa 1er, 140, [...][38], 175, 176 et 177 de la Constitution][39].

Toutefois, les personnes physiques et les personnes morales, à l'exception de l'Etat, des Communautés, des Régions et de la Commission communautaire commune en ce qui concerne les matières visées à l'article 63 de la loi

spéciale du 12 janvier 1989 relatives aux institutions bruxelloises, ne peuvent invoquer la violation des formes viséesà l'alinéa précédent.][40]

[Art. 14*ter.* Si la [section du contentieux administratif]1 l'estime nécessaire, elle indique, par voie de

disposition générale, ceux des effets des dispositions d'actes réglementaires annulées qui doivent être considérés

comme définitifs ou maintenus provisoirement pour le délai qu'elle détermine.][41]

Art. 15.

Les juridictions administratives saisies par renvoi du Conseil d'État après un arrêt d'annulation se conforment à cet arrêt sur le point de droit qu'il juge.

Art. 16.

La section statue par voie d'arrêts :

1/ [sur les recours en dernier ressort, prévus en matière électorale, [par le titre IV de la loi du 19 octobre 1921

organique des élections provinciales et][42] par les titres V et VI de la loi électorale communale et par les dispositions

qui s'y réfèrent][43] [ainsi que par l'article 33 de la loi du 26 juillet 1971 organisant les agglomérations et les fédérations

de communes][44];

[2/...][45]

3/ sur les recours prévus aux articles 15 et 19 de la loi du 2 avril 1965 relative à la prise en charge des secours accordés par les commissions d'assistance publique;

---

37 Art. 14 remplacé par L. 25/05/1999, art. 2; vig. 02/07/1999.
38 Numéro d'article abrogé par L. 08/09/1997, art. 2; vig. 26/10/1997.
39 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 9; vig. 01/10/1996.
40 Art. 14bis inséré par L. 16/06/1989, art. 14; vig. 17/06/1989.
41 Art. 14ter inséré par L. 04/08/1996, art. 10; vig. 01/10/1996.
42 Mots insérés par L 07/07/1994, art. 36; vig. 16/07/1994.
43 Mots remplacés par L 05/07/1976, art. 147; vig. 08/08/1976.
44 Mots insérés par L 21/08/1987, art. 29; vig. 06/10/1987.
45 2/ abrogé par L. 15/09/2006, art. 5; vig. 01/12/2006.

4/ [sur les recours visés aux articles 18, 21 et 22 de la loi organique des centres publics d'aide sociale][46];
[5/sur les différends visés à l'article 151, alinéa 3, de la loi communale][47];
[6/ (sur)[48] les recours visés aux articles 18quater et 21ter de la loi du 7 décembre 1998 organisant un service
de police intégré, structuré à deux niveaux][49];
[7/ sur les demandes introduites en application de l'article 15ter de la loi du 4 juillet 1989 relative à la
limitation et au contrôle des dépenses électorales engagées pour les élections des chambres fédérales, ainsi qu'au
financement et à la comptabilité ouverte des partis politiques.][50]
[Art. 16bis. ...][51]

[CHAPITRE III. Le référé administratif][52]

[SECTION 1re. De la suspension][53]

[Art. 17. 1er. Lorsqu'un acte ou un règlement d'une autorité administrative est susceptible d'être annulé envertu de l'[article 14, 1er et 3][54], le Conseil d'État est seul compétent pour ordonner la suspension de son exécution.
[Sans préjudice de l'article 90, 2 et 3, la suspension est ordonnée, les parties entendues ou dûment appelées,par arrêt motivé du président de la chambre saisie ou du conseiller d'Etat qu'il désigne à cette fin.][55]
[Dans les cas d'extrême urgence, la suspension peut être ordonnée à titre provisoire sans que les parties oucertaines d'entre elles aient été entendues. Dans ce cas, l'arrêt qui ordonne la suspension provisoire convoque les partiesdans les trois jours devant la chambre qui statue sur la confirmation de la suspension.][56]
Le président de la chambre ou le conseiller d'Etat par lui désigné qui a ordonné la suspension

---

46 4/ remplacé par L 08/07/1976, art. 144; vig. « le jour de l'installation du conseil de l'aide sociale suivant les élections communales du 10 octobre 1976 ».
47 5/ inséré par L 03/12/1984, art. 15; vig. 01/01/1985.
48 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié ne comporte pas le mot « sur ».
49 6/ inséré par L 02/04/2001, art. 6; vig. 01/01/2001.
50 7/ inséré par L. 17/02/2005, art. 2; vig. 13/10/2005.
51 Art. 16bis inséré par L 12/02/1999, art. 3 et abrogé par L. 17/02/2005, art. 3; vig. 13/10/2005.
52 Chapitre III rétabli par L. 16/06/1989, art. 15 et remplacé par L 19/07/1991, art. 1er; vig. 22/10/1991.
53 Section 1re insérée par L 19/07/1991, art. 1er; vig. 22/10/1991.
54 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 6, 1/, a); vig. 01/12/2006.
55 Alinéa remplacé par L. 04/08/1996, art. 11, 1/; vig. 01/04/1997.
56 Alinéa remplacé par L. 04/08/1996, art. 11, 2/; vig. 01/04/1997.

provisoire nepeut siéger dans la chambre qui statuera sur (la)[57] [confirmation][58] de la suspension.

[Lorsque le requérant demande la suspension de l'exécution, il doit opter soit pour une suspension en extrêmeurgence, soit pour une suspension ordinaire. Sous peine d'irrecevabilité, il ne peut, ni simultanément niconsécutivement, soit appliquer à nouveau l'alinéa 3, soit demander une nouvelle fois la suspension dans la requêtevisée au 3.

Par dérogation à l'alinéa 5 et sans préjudice de la disposition du 3, le rejet de la demande de suspension selonla procédure d'extrême urgence n'empêche pas le requérant d'introduire ultérieurement une demande de suspension

selon la procédure ordinaire, lorsque cette demande de suspension en extrême urgence a été rejetée au motif quel'extrême urgence n'est pas suffisamment établie.][59]

2. La suspension de l'exécution ne peut être ordonnée que si des moyens sérieux susceptibles de justifier

l'annulation de l'acte ou du règlement attaqué sont invoqués et à condition que l'exécution immédiate de l'acte ou durèglement risque de causer un préjudice grave difficilement réparable.

Les arrêts prononcés en vertu des 1er et 2 ne sont susceptibles ni d'opposition ni de tierce opposition [et ne sont pas davantage susceptibles de révision][60].

Les arrêts par lesquels la suspension a été ordonnée sont susceptibles d'être rapportés ou modifiés à la demande des parties.

3. [Sauf dans le cas d'extrême urgence, la demande de suspension et le recours en annulation doivent être introduits par un seul et même acte.

Dans l'intitulé de la requête, il y a lieu de mentionner que soit un recours en annulation, soit une demande de suspension et un recours en annulation est introduit. Si cette formalité n'est pas satisfaite, il sera considéré que la requête ne comporte qu'un recours en annulation.

Dès que le recours en annulation est introduit, une demande de suspension introduite ultérieurement n'est pas recevable, sans préjudice de la possibilité offerte au demandeur d'introduire, de la manière visée à cet article, un nouveau recours en annulation assorti d'une demande de suspension, si le délai de recours n'a pas encore expiré.][61]

---

57 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié comporte le mot « le ».

58 Mot remplacé par L. 04/08/1996, art. 11, 3/; vig. 01/04/1997.

59 Alinéas insérés par L. 15/09/2006, art. 6, 1/, b); vig. 01/12/2006. En ce qui concerne le champ d'application temporel du nouveau texte, voyez L. 15/09/2006, art. 216, al. 1er; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98 : « Lesdispositions de l'article 17, 1er, alinéas 5 et 6, 3, alinéa 1er, des mêmes lois, telles que modifiées par l'article 6, 3/ dela présente loi, sont d'application aux recours introduits après l'entrée en vigueur de la présente disposition. »

60 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 6, 2/; vig. 01/12/2006.

61 Alinéa 1er remplacé par trois alinéas par L. 15/09/2006, art. 6, 3/; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98. En ce qui concerne le champ d'application temporel du nouveau texte, voyez L. 15/09/2006, art. 216, al. 1er; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98 : « Les dispositions de l'article 17, 1er, alinéas 5 et 6, 3, alinéa 1er, des mêmes lois, telles que modifiées par l'article 6, 3/ de la présente loi, sont d'application aux recours introduits après l'entrée en vigueur de la présente disposition. »

Elle contient un exposé des moyens et des faits qui, selon son auteur, justifient que la suspension ou, le cas échéant, des mesures provisoires soient ordonnées.
La suspension et les autres mesures provisoires qui auraient été ordonnées avant l'introduction de la requête en annulation de l'acte ou du règlement seront immédiatement levées par le président de la chambre [ou par le conseiller d'Etat qu'il désigne][62] qui les a prononcées s'il constate qu'aucune requête en annulation invoquant les moyens qui les avaient justifiées n'a été introduite dans le délai prévu par le règlement de procédure.
4. [Le président de la chambre ou le conseiller d'Etat qu'il désigne][63] statue dans les quarante-cinq jours sur la demande de suspension. Si la suspension a été ordonnée, il est statué sur la requête en annulation dans les six mois du prononcé de l'arrêt.
[Le Roi détermine dans le règlement de procédure visé à l'article 30, les cas où, après qu'il a été statué par arrêt interlocutoire sur la demande de suspension, le membre désigné de l'Auditorat ne doit pas établir de nouveau rapport, ainsi que les règles qui doivent être suivies à cet égard.][64]
[4bis. La [section du contentieux administratif]1 peut, suivant une procédure accélérée déterminée par le Roi, annuler l'acte ou le règlement dont la suspension est demandée si, dans les trente jours à compter de la notification de l'arrêt qui ordonne la suspension ou confirme la suspension provisoire, la partie adverse ou celui qui a intérêt à la solution de l'affaire n'a pas introduit une demande de poursuite de la procédure.][65]
[4ter. Il existe dans le chef de la partie requérante une présomption de désistement d'instance lorsque, la demande de suspension d'un acte ou d'un règlement ayant été rejetée, la partie requérante n'introduit aucune demande de poursuite de la procédure dans un délai de trente jours à compter de la notification de l'arrêt.][66]
5. L'arrêt qui ordonne la suspension ou la suspension provisoire de l'exécution d'un acte ou d'un règlement peut, à la demande de la partie requérante, imposer une astreinte à l'autorité concernée. Dans ce cas, l'article 36, 2 à 4, est d'application.
Le Roi fixe, par arrêté délibéré en Conseil des ministres, la procédure applicable à la fixation de l'astreinte.
6. Le Roi fixe, par arrêté délibéré en Conseil des ministres, la procédure relative aux demandes prévues par le présent article. Des règles spécifiques peuvent être fixées concernant l'examen des demandes de suspension de l'exécution qui sont manifestement irrecevables et non fondées. Une procédure spécifique pour l'examen au fond, dans le cas où la suspension de l'exécution est ordonnée, peut également être fixée.

---

62 Mots insérés par L. 04/08/1996, art. 11, 4/; vig. 01/04/1997.
63 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 11, 5/; vig. 01/04/1997.
64 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 6, 4/; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98. En ce qui concerne le champ d'application temporel du nouveau texte, voyez L. 15/09/2006, art. 216, al. 2; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98 : « Les dispositions de l'article 17, 4, alinéa 2, des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, insérées par l'article 6, 4/, de la présente loi, sont d'application aux recours pour lesquels aucun rapport du membre concerné de l'auditorat a été rédigé au moment de l'entrée en vigueur de la présente disposition. »
65 4bis inséré par L. 04/08/1996, art. 11, 6/ et erratum; vig. 01/04/1997.
66 4ter inséré par L. 04/08/1996, art. 11, 7/; vig. 01/04/1997.

Au cas où la suspension de l'exécution est ordonnée pour détournement de pouvoir, l'affaire est renvoyée à l'assemblée générale de la [section du contentieux administratif]1. [...][67]

Si l'assemblée générale de la [section du contentieux administratif]1 n'annule pas l'acte ou le règlement attaqué, la suspension cesse immédiatement ses effets. Dans ce cas, l'affaire est renvoyée, pour examen d'autres moyens éventuels, à la chambre qui en était initialement saisie.][68]

[7. Si la chambre compétente pour statuer au fond n'annule pas l'acte ou le règlement qui fait l'objet du recours, elle peut lever ou rapporter la suspension ordonnée.][69]

[SECTION 2. Des mesures provisoires][70]

[Art. 18. Lorsque le Conseil d'État est saisi d'une demande de suspension d'un acte ou d'un règlement, conformément à l'article 17, il peut seul, au provisoire et dans les conditions prévues à l'article 17, 2, alinéa 1er, ordonner toutes les mesures nécessaires afin de sauvegarder les intérêts des parties ou des personnes qui ont intérêt à la solution de l'affaire, à l'exclusion des mesures ayant pour objet des droits civils.

Ces mesures sont ordonnées, les parties entendues ou dûment appelées, par arrêt motivé, [du président de la chambre compétente pour statuer au fond ou du conseiller d'Etat qu'il désigne à cette fin][71].

[Dans les cas d'extrême urgence, des mesures provisoires peuvent être ordonnées sans que les parties ou certaines d'entre elles soient entendues. Dans ce cas, l'arrêt qui ordonne les mesures provisoires convoque les parties dans les trois jours devant la chambre qui statuera sur le maintien des mesures qui n'auraient pas été exécutées.][72]

Le président de la chambre ou le conseiller d'Etat par lui désigné qui a ordonné les mesures ne peut siéger dans la chambre qui statuera sur le maintien desdites mesures.

L'article 17, 2, alinéas 2 et 3, [et 5][73] est applicable aux arrêts prononcés en vertu du présent article.

Le Roi fixe, par arrêté délibéré en Conseil des ministres, la procédure relative aux mesures provisoires prévues par le présent article.][74]

---

67 Phrase abrogée par L. 15/09/2006, art. 6, 5/; vig. 01/12/2006.

68 Art. 17 rétabli par L. 16/06/1989, art. 15 et remplacé par L 19/07/1991, art. 1er; vig. 22/10/1991.

69 7 inséré par L. 04/08/1996, art. 11, 9/; vig. 01/04/1997.

70 Section 2 insérée par L 19/07/1991, art. 1er; vig. 22/10/1991.

71 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 12, 1/ et erratum; vig. 01/10/1996.

72 Alinéa remplacé par L. 04/08/1996, art. 12, 2/; vig. 01/10/1996.

73 Mots insérés par L. 22/12/1992, art. unique; vig. 14/03/1993.

74 Art. 18 rétabli par L. 16/06/1989, art. 15 et remplacé par L 19/07/1991, art. 1er; vig. 22/10/1991.

[TITRE IV. ...][75]

TITRE V. De la procédure

CHAPITRE Ier. De la procédure devant la [section du contentieux administratif]1

Art. 19.

Les [demandes, , recours en annulation et recours en cassation][76] visés aux articles 11, 12, 13, 14 et 16[, 1/ à 6/,][77] peuvent être portés devant la [section du contentieux administratif]1 par toute partie justifiant d'une lésion ou d'un intérêt et sont soumis par écrit à la section dans les formes et délais déterminés par le Roi.

[Les délais de prescription pour les recours visés à [l'article 14, 1er,][78] ne prennent cours que si la notification par l'autorité administrative de l'acte ou de la décision à portée individuelle indique l'existence de ces recours ainsi que les formes et délais à respecter.][79] [Lorsque cette condition n'est pas remplie, les délais de prescription prennent cours quatre mois après que l'intéressé a pris connaissance de l'acte ou de la décision à portée individuelle.][80]

[[Les parties peuvent se faire représenter ou assister par des avocats inscrits au tableau de l'Ordre des avocats ou sur la liste des stagiaires ainsi que, selon les dispositions du Code judiciaire, par les ressortissants d'un Etat membre de l'Union européenne qui sont habilités à exercer la profession d'avocat.][81] Les avocats auront toujours le droit de prendre connaissance au greffe du dossier de l'affaire et de déposer un mémoire ampliatif, dans les conditions à déterminer par les arrêtés royaux prévus à l'article 30.][82]

[Un recours en cassation ne peut être introduit sans l'assistance d'une personne visée à l'alinéa 3, qui doit signer la requête.][83]

[Art. 20. 1er. Le recours en cassation, visé à l'article 14, 2, n'est traité que lorsqu'il est déclaré admissible en application du 2.

2. Chaque recours en cassation est, dès qu'il est porté au rôle, et sur le vu de la requête et du dossier de laprocédure, immédiatement soumis à la procédure d'admission.

Les recours en cassation pour lesquels le Conseil d'État est incompétent ou sans juridiction ou qui sont sans objet ou manifestement irrecevables ne sont pas déclarés admissibles.

Sont seuls déclarés admissibles les recours en cassation qui invoquent une violation de la loi ou

---

75 Titre IV abrogé par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 1/; vig. 18/07/1983.
76 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 4, 1/; vig. 02/07/1999.
77 Mots insérés par L. 17/02/2005, art. 4; vig. 13/10/2005.
78 Remplacé par L. 25/05/1999, art. 4, 2/; vig. 02/07/1999.
79 Alinéa inséré par L. 24/03/1994, art. 1er; vig. 27/05/1994.
80 Phrase insérée par L. 15/09/2006, art. 7, 1/; vig. 01/12/2006.
81 Phrase remplacée par L. 25/05/1999, art. 4, 3/; vig. 02/07/1999.
82 Alinéa remplacé par L. 06/05/1982, art. 1er; vig. 28/05/1982.
83 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 7, 2/; vig. 01/12/2006.

la violation d'une règle de forme, soit substantielle, soit prescrite à peine de nullité, pour autant que le moyen invoqué par le recours ne soit pas manifestement non fondé et que cette violation soit effectivement de nature telle qu'elle peut conduire à la cassation de la décision querellée et a pu influencer la portée de la décision.

Sont également déclarés admissibles, les recours en cassation pour lesquels le Conseil d'État n'est pas incompétent ou sans pouvoir de juridiction pour statuer sur le recours en cassation ou qui ne sont pas sans objet ou manifestement irrecevables et dont l'examen par la section s'avère nécessaire pour assurer l'unité de la jurisprudence[84].

3. Le premier président, le président, le président de chambre ou le conseiller d'Etat ayant au moins trois années d'ancienneté de grade, désigné par le chef de corps qui est responsable de la [section du contentieux administratif]1, se prononce, par voie d'ordonnance, dans les huit jours[85] à compter de la réception du dossier de la juridiction, sur l'admissibilité du recours en cassation, sans audience et sans entendre les parties. Aussitôt après réception de la requête, le greffier en chef demande communication du dossier de la juridiction à la juridiction administrative dont la décision est contestée par un recours en cassation. Cette juridiction communique le dossier dans les deux jours ouvrables suivant la demande de communication au Conseil d'État.

L'ordonnance qui refuse l'admissibilité du recours motive succinctement le refus.

L'ordonnance est directement signifiée aux parties en cassation selon les modalités fixées par un arrêté royal délibéré en Conseil des Ministres. Cet arrêté royal peut également déterminer les cas dans lesquels une notification aux autorités administratives en cause visées à l'article 14, 2, du dispositif ainsi que de l'objet suffit, ainsi que la forme et les conditions selon lesquelles cette notification est faite et la manière dont ces ordonnances sont intégralement accessibles à cette partie.

Aucune opposition, ni tierce opposition ne peut être formée contre les ordonnances prononcées en vertu de la présente disposition, lesquelles ne sont pas davantage susceptibles de révision.

4. La procédure en cassation est engagée lorsque le recours en cassation est déclaré admissible en application de la présente disposition. La chambre devant laquelle le recours est pendant se prononce sur le recours en cassation dans un délai de six mois suivant l'ordonnance visée au 3.

5. Le Roi détermine, par un arrêté délibéré en Conseil des Ministres, la procédure relative à l'examen de l'admissibilité en cassation visé dans le présent article.][86]

[Art. 21. Les délais dans lesquels les parties doivent transmettre leurs mémoires, leurs dossiers

---

84 L. 15/09/2006, art. 217, al. 3; vig. 01/12/2006 : « Un an après l'entrée en vigueur de l'article 20, 2, des lois sur le Conseil
d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, tel qu'il est rétabli par l'article 8 de la présente loi, le Conseil des Ministres évalueles motifs d'admissibilité définis à l'article 20, 2, alinéas 2 à 4, précité. »

85 L. 15/09/2006, art. 217, al. 1er et 2; vig. 01/12/2006 :
« Le délai de huit jours visé à l'article 20 des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, tel que restauré à l'article 8 de la présente loi, entre en vigueur à une date déterminée par le Roi.
Jusqu'à cette date, le délai est fixé à un mois. »

86 Art. 20 abrogé par L. 24/03/1994, art. 2 et rétabli par L. 15/09/2006, art. 8; vig. 01/12/2006.

administratifs ou les documents ou renseignements demandés par la [section du contentieux administratif]1 sont fixés par arrêté royal délibéré en Conseil des ministres.

[Lorsque la partie requérante ne respecte pas les délais prévus pour l'envoi du mémoire en réplique ou dumémoire ampliatif, la section statue sans délai, les parties entendues à leur demande, en constatant l'absence de l'intérêtrequis.][87]

Lorsque la partie défenderesse ne transmet pas le dossier administratif dans le délai fixé, sans préjudice de l'article 21bis, les faits cités par la partie requérante sont réputés prouvés, à moins que ces faits soient manifestement inexacts.

Lorsque le dossier administratif n'est pas en possession de la partie défenderesse, elle doit en aviser la chambre saisie du recours. Celle-ci peut ordonner le dépôt du dossier administratif moyennant une astreinte conformément aux dispositions de l'article 36.

Les mémoires introduits par la partie défenderesse sont écartés d'office des débats lorsqu'ils ne sont pas introduits dans les délais fixés conformément à l'alinéa 1er.

Il existe, dans le chef de la partie requérante, une présomption de désistement d'instance lorsqu'elle n'introduit aucune demande de poursuite de la procédure dans un délai de 30 jours à compter de la [notification][88] du rapport de l'auditeur [ou lors de la communication selon laquelle l'article 17, 4, dernier alinéa, a été appliqué][89] dans lequel est proposé le rejet ou la déclaration d'irrecevabilité du recours.][90]

[Art. 21*bis*. 1er. Ceux qui ont intérêt à la solution de l'affaire peuvent y intervenir. Les parties peuvent appeler en intervention ceux dont elles estiment la présence nécessaire à la cause.

L'intervenant à l'appui de la requête ne peut soulever d'autres moyens que ceux qui ont été formulés dans la requête introductive d'instance.

Aussitôt après la réception de la requête, le greffier en chef notifie le recours, sur la base des indications de l'auditeur général ou le membre de l'auditorat qu'il désigne, aux personnes qui ont intérêt à la solution de l'affaire, pour autant qu'elles puissent être déterminées.

La demande en intervention est introduite dans un délai de trente jours au plus tard après la réception de l'envoi mentionné à l'alinéa 3.

En l'absence de notification, la chambre saisie de l'affaire peut toutefois permettre une intervention ultérieure pour autant que cette intervention ne retarde la procédure en aucune manière.

La chambre saisie de l'intervention statue sans délai sur la recevabilité de celle-ci et fixe le délai dans lequel la partie intervenante peut exposer ses moyens au fond.

Si l'autorité administrative qui est l'auteur de l'acte déféré ne transmet pas le dossier administratif dans les délais, la partie intervenante ou l'auditeur général peuvent demander le dépôt du dossier dans les trente jours après l'expiration du terme fixé.

---

87 Alinéa remplacé par L. 25/05/1999, art. 5; vig. 15/07/2000.

88 Mot remplacé par L. 04/08/1996, art. 13, 2/; vig. 01/10/1996.

89 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 9; vig. 01/12/2006.

90 Art. 21 remplacé par L. 17/10/1990, art. 1er; vig. 13/11/1990.

La chambre saisie du recours ordonne le dépôt du dossier dans le délai qu'elle fixe. Elle peut, conformément à l'article 36, fixer une astreinte pour le cas où le dossier est déposé au-delà de ce délai.
2. Lorsque le membre de l'auditorat désigné fait immédiatement rapport et propose de déclarer le recours sans objet, manifestement irrecevable, manifestement fondé ou non fondé, le greffier en chef notifie le recours et le 16rapport à ceux qui ont intérêt à la solution de l'affaire et peuvent y intervenir. Au même moment, il notifie le rapportau requérant et à la partie adverse. La demande en intervention exposant les moyens est introduite dans un délai dequinze jours au plus tard après la réception de la notification du recours et du rapport.
Le président de la chambre saisie ou le conseiller d'Etat qu'il désigne, convoque le requérant, la partie adverse et la partie intervenante à comparaître devant lui au plus tard le dixième jour après l'expiration du délai dans lequel il peut être fait intervention.][91]
[3. Si celui qui a intérêt à la solution de l'affaire intervient dans le cadre d'une demande de suspension qui a été introduite, conformément à l'article 17, 3, alinéa 1er, dans le même acte que le recours en annulation, cetterequête en intervention vaut tant pour la demande de suspension que pour le recours en annulation.][92]

Art. 22.

L'instruction a lieu par écrit.
Néanmoins, la section peut convoquer et entendre les parties. [...][93]

Art. 23.

[La [section du contentieux administratif]1 correspond directement par courrier avec toutes lesautorités et administrations qu'elle estime nécessaires.][94]
Elle a le droit de se faire communiquer par ces autorités et administrations tous documents et renseignements relatifs aux affaires sur lesquelles elle est appelée à statuer.

Art. 24.

<Pour connaître les modifications de l'article 24 dont l'entrée en vigueur doit être fixée par le Roi, voyez la remarque formulée après le texte du présent article> Le Roi fixe les délais dans lesquels les rapports écrits établis sur l'affaire par les membres de l'auditorat doivent être déposés et les modalités suivant lesquelles ces délais peuvent être abrégés ou prorogés.

---

91 Art. 21bis inséré par L. 17/10/1990, art. 2 et remplacé par L. 25/05/1999, art. 6; vig. 02/07/1999.
92 3 inséré par L. 15/09/2006, art. 10; vig. 01/12/2006. En ce qui concerne le champ d'application temporel du nouveau texte, voyez L. 15/09/2006, art. 218, al. 1er; vig. 01/12/2006 : « L'article 21bis, 3, et l'article 30, 6, des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, insérées par les articles 10 et 17 de la présente loi, sont applicables aux recours introduits après l'entrée en vigueur de la présente disposition. »
93 Phrase abrogée par L. 24/03/1994, art. 3; vig. 27/05/1994.
94 Alinéa remplacé par L. 15/09/2006, art. 11; vig. 01/12/2006.

[Le cas échéant, le rapport peut se limiter à la fin de non-recevoir ou au moyen de fond qui permet la solution du litige.][95] [Dans ce cas, la [section du contentieux administratif]1 statue par voie d'arrêt sur les conclusions du rapport.][96]

[S'il apparaît, après application de l'alinéa 2, que les conclusions du rapport ne permettent pas de résoudre le litige, dans son arrêt, la chambre peut charger l'Auditorat, selon le cas, de l'examen d'un ou plusieurs moyens ou exceptions qu'elle précise, ou de l'examen ultérieur du recours assorti d'une mesure d'instruction qu'elle ordonne dans son arrêt.][97]

<Art. 24 : remarque relative aux modifications dont l'entrée en vigueur doit être fixée par le Roi>

L. 04/08/1996, art. 15 : remplace l'article 24, alinéa 1er par les dispositions suivantes :

[Après l'accomplissement des mesures préalables, un membre de l'auditorat rédige un rapport sur l'affaire. Ce rapport, daté et signé, est transmis à la chambre dans un délai de six mois prenant cours à la date à laquelle le membre de l'auditorat reçoit le dossier complet de l'affaire. A la demande de l'auditeur général, ce délai peut être prorogé pour une seule période de six mois, par ordonnance motivée de la chambre saisie.

Lorsque la chambre ordonne le dépôt d'un rapport complémentaire, les délais prévus à l'alinéa premier sont réduits à trois mois.

En cas d'urgence, le président de la chambre saisie peut, par ordonnance motivée, après avoir recueilli l'avis de l'auditeur général, abréger les délais prévus aux alinéas précédents.]

Art. 25.

[S'il y a lieu à enquête, la section ordonne qu'il y soit procédé soit à son audience, soit par le membre du Conseil d'État, soit par le membre compétent de l'Auditorat désigné par l'auditeur général. L'auditeur général ou le membre de l'Auditorat désigné par lui peut effectuer d'office des devoirs d'instruction.][98]

[La Chambre [ou l'auditeur général][99] peut ordonner que les témoins seront entendus sous serment. En ce cas, ils prêteront le serment suivant :

«Je jure en honneur et conscience de dire toute la vérité, rien que la vérité».

ou :

«Ik zweer in eer en geweten dat ik de gehele waarheid en niets dan de waarheid zal zeggen».

ou :

«Ich schwöre auf Ehre und Gewissen, die ganze Wahrheit und nur die Wahrheit zu sagen».][100]

Les témoins sont cités par lettre recommandée à la poste. Toute personne citée pour être entendue en témoignage par application du présent article sera tenue de comparaître et de satisfaire à la

---

95 Alinéa inséré par L. 17/10/1990, art. 3; vig. 13/11/1990.
96 Phrase insérée par L. 04/08/1996, art. 16; vig. 01/10/1996.
97 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 12; vig. 01/12/2006.
98 Alinéa remplacé par L. 15/09/2006, art. 13,1/; vig. 01/12/2006.
99 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 13,2/; vig. 01/12/2006.
100 Alinéa remplacé par L 27/05/1974, art. 13; vig. 16/07/1974.

citation. Le refus de comparaître, de prêter serment ou de déposer sera puni d'une amende de vingt-six à cent [euros][101].

Procès-verbal relatif à la non-comparution ou au refus de témoigner sous serment sera dressé et transmis au procureur du Roi de l'arrondissement dans lequel le témoin devait être entendu.

Les dispositions du Code pénal relatives au faux témoignage en matière civile ainsi qu'à la subornation de témoins sont applicables à la procédure d'enquête prévue par le présent article.

Art. 26.

Dans le cas où une affaire n'est pas en état à l'expiration du délai réglementaire dans lequel l'arrêt ou l'avis doit intervenir, la [section du contentieux administratif]1 peut, par une décision motivée, proroger ce délai dans la mesure qui s'impose. Cette prorogation peut, en cas de nécessité, être renouvelée sans toutefois que la durée totale des prorogations puisse excéder le double du délai déterminé dans l'arrêté organique.

[Art. 26 bis. La [section du contentieux administratif]1 statue dans les six mois par voie d'arrêt sur les recours en annulation d'un arrêté visé à l'article 81, 4 ou 5, de la loi spéciale du 8 août 1980 de réformes institutionnelles.][102]

Art. 27.

[1er.][103] Les audiences de la [section du contentieux administratif]1, siégeant en vertu des **[articles 11, 14, 16, 17, 18** et 36][104] sont publiques, à moins que cette publicité ne soit dangereuse pour l'ordre ou les moeurs(;)[105]

dans ce cas, la section le déclare par une décision motivée.

[Les audiences de la [section du contentieux administratif]1 ne sont pas non plus publiques, lorsque les parties n'ont pas demandé à être entendues en application de l'article 21, alinéa 2.][106]

[2. Le président de la chambre du Conseil d'État auprès de laquelle le pourvoi en cassation contre un arrêt du Conseil du Contentieux des étrangers est pendant, ou le conseiller d'Etat désigné par lui, peut, d'office ou à la demande d'une des parties, ordonner que l'affaire soit examinée à huis clos.

Il peut également l'ordonner lorsque le dossier administratif contient des pièces qui sont reconnues confidentielles en application de l'article 39/64 de la loi du 15 décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers.

---

101 Mot remplacé par L. 15/09/2006, art. 13,3/; vig. 01/12/2006.

102 Art. 26bis inséré par L 05/05/1993, art. 4; vig. 18/05/1993.

103 Numérotation « 1er. » insérée par L. 15/09/2006, art. 14; vig. 01/12/2006.

104 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 17; vig. 01/10/1996.

105 Erreur de ponctuation corrigée après comparaison avec le texte néerlandais. Le texte français publié ne comporte pas de signe de ponctuation.

106 Alinéa inséré par L. 25/05/1999, art. 7; vig. 15/07/2000.

De telles pièces ne peuvent être mentionnées, invoquées ou reprises dans aucun acte de la procédure, sous peine de nullité de celui-ci.][107]

Art. 28.

Tout arrêt est motivé; il est prononcé en audience publique.

[L'arrêt interlocutoire ou définitif est porté à la connaissance des parties selon les modalités fixées par un arrêté royal délibéré en Conseil des Ministres. Cet arrêté royal peut également déterminer les cas dans lesquels une notification aux autorités administratives en cause visées à l'article 14, du dispositif et de l'objet de l'arrêt suffit, ainsi que la forme et les conditions selon lesquelles cette notification limitée aux parties peut avoir lieu et la manière dont ces arrêts sont accessibles à cette partie dans leur version intégrale.][108]

[Les arrêts [et les ordonnances visées à **l'article 20,3**][109] du Conseil d'État sont accessibles au public.

Le Conseil d'État en assure la publication dans les cas, les formes et les conditions déterminés par arrêté royal délibéré en Conseil des ministres.][110]

Art. 29.

L'article 258 du Code pénal relatif au déni de justice est applicable aux membres du Conseil d'État dans les matières prévues aux **articles** [[...][111] **11, 12, 13, 14, 16, 17, 18** et 36][112].

[Les principes qui régissent la récusation des juges et conseillers de l'ordre judiciaire sont applicables aux membres de la [section du contentieux administratif]1 et de l'auditorat. En outre, ceux-ci ne peuvent connaître des demandes d'annulation, de suspension et de mesures provisoires concernant des arrêtés et règlements sur le texte desquels ils ont donné leur avis comme membre de la section de législation ou à propos desquels ils sont intervenus dans ladite section.][113]

[Art. 30. <Pour connaître les modifications de l'article 30 dont l'entrée en vigueur est prévue dans le futur ou doit être fixée par le Roi, voyez la remarque formulée après le texte du présent article> [1er.][114] [La procédure à suivre devant la [section du contentieux administratif]1 dans les cas visés aux **articles 11, 12, 13, 14, 16, 17, 18** et 36 sera déterminée par un arrêté royal délibéré en Conseil des ministres.][115]

L'arrêté royal déterminera notamment les délais de prescription pour l'introduction des demandes et recours prévus aux articles 11 et 14, ces délais devant être de soixante jours au

---

107 2 inséré par L. 15/09/2006, art. 14; vig. 01/12/2006.
108 Alinéa remplacé par L. 15/09/2006, art. 15, 1/; vig. 01/12/2006.
109 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 15, 2/; vig. 01/12/2006.
110 Alinéas insérés par L. 04/08/1996, art. 18; vig. 01/10/1996.
111 Numéro d'article abrogé par L. 15/09/2006, art. 16; vig. 01/12/2006.
112 Mots remplacés par L. 04/08/1996, art. 19; vig. 01/10/1996.
113 Alinéa remplacé par L. 25/05/1999, art. 8; vig. 02/07/1999.
114 Numérotation « 1er. » insérée par L. 18/04/2000, art. 2, 1/; vig. 30/05/2000.
115 Alinéa remplacé par L. 04/08/1996, art. 20, 1/; vig. 01/10/1996.

moins; il réglera les conditions d'exercice des oppositions et tierces oppositions, ainsi que des recours en révision; il fixera les tarifs des frais et dépens, [...][116]; il
prévoira l'octroi aux indigents du bénéfice du pro deo(;)[117] [il fixe les modalités pour acquitter les frais et dépens; il détermine les cas dans lesquels les parties ou leurs avocats peuvent décider conjointement que la cause ne doit pas être traitée en séance publique.][118]
[Si, en application de l'alinéa 2, la cause n'est pas traitée en séance publique, l'Auditorat ne rendra pas d'avis.][119]
[Par dérogation à l'alinéa 2, le Roi peut, par arrêté délibéré en Conseil des Ministres, fixer un délai plus court de prescription du recours en cassation visé par **l'article 14, 2**, sans que celui-ci puisse compter moins de quinze jours.][120]
[2. Le Roi peut, par arrêté délibéré en Conseil des Ministres, fixer des règles particulières de procédure pour le traitement des requêtes qui sont sans objet, [ou qui n'appellent que des débats succincts][121] en dérogeant au besoin à l'article 90.
Sans préjudice de l'alinéa précédent, Il peut aussi, par arrêté délibéré en Conseil des Ministres, fixer des règles particulières de composition des chambres, de délai et de procédure pour le traitement des requêtes dirigées contre une décision prise en application des lois sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers en dérogeant au besoin au paragraphe 1er ainsi qu'aux **articles 14, 17, 18, 21, 21bis et 90**. Il peut en outre fixer des règles particulières pour le traitement des requêtes qui n'appellent que des débats succincts.][122] [Les recours contre des décisions visées à l'article 6 de la loi du 1er avril 2007 relative à l'assurance contre les dommages causés par le terrorisme sont considérés comme des affaires qui n'appellent que des débats succincts.][123]][124]
[2*bis*. Le Roi fixe, par arrêté délibéré en Conseil des ministres, les règles de la procédure accélérée applicables aux recours visés à **l'article 122** de la loi du 2 août 2002 relative à la surveillance du secteur financier et aux services financiers, en dérogeant au besoin au paragraphe 1er ainsi qu'aux **articles 14, 17, 18, 21, 21bis et 90.**
Il fixe notamment le délai dans lequel le demandeur doit introduire le recours à peine de

---

116 Mots abrogés par L. 15/09/2006, art. 17, 1/; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98.
117 Erreur de ponctuation corrigée. Le texte publié comporte le signe de ponctuation « . ». Cependant, en raison de l'insertionde groupes de mots qui complètent l'énumération des aspects qui doivent être déterminés par arrêté royal, ce signe de ponctuation doit être lu « ; ».
118Phrase insérée par L. 15/09/2006, art. 17, 2/; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98. En ce qui concerne les recours visés à l'article 14, 2, des lois coordonnées, les mots « il fixe les modalités pour acquitter les frais et dépens » sont déjà en vigueur depuis le 01/12/2006, conformément à A.R. 30/11/2006, art. 52.
119 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 17, 2/; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98.
120 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 17, 3/; vig. 01/12/2006, conformément à A.R. 30/11/2006, art. 52.
121 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 17, 4/; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98. En ce qui concerne les recours visés à l'article 14, 2, des lois coordonnées, ce remplacement est déjà en vigueur depuis le 01/12/2006, conformément à AR 30/11/2006, art. 52.
122 Alinéa 3 devenant 2 remplacé par L. 18/04/2000, art. 2, 2/; vig. 30/05/2000.
123 Alinéa 2 complété par L. 23/03/2007, art. 2, 1er; vig. 01/05/2008.
124 Art. 30 remplacé par L. 17/10/1990, art. 4; vig. 13/11/1990.

déchéance, les délais dans lesquels chaque partie doit communiquer son mémoire, ainsi que le délai dans lequel le Conseil d'État doit statuer.

Il peut fixer des règles particulières de composition des chambres. Il peut fixer des règles distinctes selon les recours visés à **l'article 122** de la loi du **2 août 2002 précitée.**

Il peut imposer au demandeur, préalablement à l'introduction du recours, de solliciter, auprès du comité de direction de la CBF, le retrait ou la modification de la décision incriminée.][125]

[3. La [section du contentieux administratif]1 peut, selon une procédure accélérée définie par un arrêté royal délibéré en Conseil des Ministres, annuler l'acte ou le règlement si la partie adverse ou celui qui a un intérêt au règlement du litige n'introduit aucune demande de poursuite de la procédure dans un délai de 30 jours à compter de la notification du rapport de l'auditeur dans lequel l'annulation est proposée, ou, s'il est fait application de **l'article 17, 4,** de la communication dans laquelle l'annulation est proposée.][126]

[4. Le Roi fixe par arrêté délibéré en Conseil des ministres les règles particulières de délai et de procédure pour le traitement des demandes introduites en application de l'article 15ter de la loi du 4 juillet 1989 relative à lalimitation et au contrôle des dépenses électorales engagées pour les élections des chambres fédérales, ainsi qu'aufinancement et à la comptabilité ouverte des partis politiques.

Les **articles 19, 21** et 21bis, en ce qu'ils traitent du dossier administratif et de l'intervention à l'appui de larequête, ne s'appliquent pas aux procédures fondées sur l'article 15ter précité.

Ceux qui ont intérêt à la solution de l'affaire peuvent y intervenir en défense et l'arrêt statuant sur la demandeest susceptible d'opposition, de tierce opposition et de révision, selon les modalités fixées par le Roi par arrêté délibéréen Conseil des ministres.][127]

[5. Donnent lieu au paiement d'un droit de timbre de 175 euros :

1/ les requêtes introductives d'une demande d'indemnité relative à la réparation d'un dommage exceptionnel occasionné par une autorité administrative;

2/ les requêtes introductives d'un recours en annulation contre les actes et règlements des diverses autorités administratives ou d'un recours en cassation, ainsi que les demandes de suspension de l'exécution d'un acte ou d'unrèglement d'une autorité administrative, dans les conditions fixées par l'alinéa 2;[128]

---

125 2bis inséré par L 02/08/2002, art. 4, 1er; vig. 01/06/2003, conformément à A.R. 04/04/2003, art. 2.

126 3 remplacé par L. 15/09/2006, art. 17, 6/; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98. En ce qui concerne le champ d'application temporel du nouveau texte, voyez L. 15/09/2006, art. 219; vig. 01/06/2007, conformément à A.R. 25/04/2007, art. 98 : « L'article 30, 3, des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, inséré par l'article 17, 6/, de la présente loi, est d'application aux affaires pendantes pour lesquelles le rapport du membre compétent de l'auditorat n'a pas encore été notifié à la date de l'entrée en vigueur de l'article 30, 3. »

127 4 inséré par L. 17/02/2005, art. 5; vig. 13/10/2005.

128 Dispositions transitoires : L. 15/09/2006, art. 218, al. 2; vig. 01/12/2006 : « Pour les recours introduits avant l'entrée envigueur de la présente disposition, les demandes d'intervention introduites en matière de différends visés à l'article 30,

5, alinéa premier, 2/, tel qu'inséré par la présente loi, donnent lieu au paiement d'un droit de timbre de 125 euros. Si unepersonne intervenant volontairement dans une procédure en suspension introduit deux demandes d'intervention, dont l'unepour la procédure en suspension et l'autre pour la procédure en annulation, ce droit est uniquement acquitté pourl'intervention dans la procédure en suspension et est comptabilisé en débet pour la procédure en annulation.»

3/ les requêtes en opposition, en tierce opposition ou en révision.
Lorsque la suspension de l'exécution d'un acte ou d'un règlement d'une autorité administrative est demandée,la taxe fixée à l'alinéa 1er, 2/, n'est payée immédiatement que pour la demande de suspension. Dans ce cas, la taxe pourla requête en annulation n'est due que lors de l'introduction d'une demande de poursuite de la procédure visée par**l'article 17**, 4ter et est acquittée par la ou les personnes qui demandent la poursuite de la procédure, sans préjudicedu 6.
Lorsque le Conseil d'État est saisi d'une demande de suspension et d'une requête en annulation, et qu'enapplication de la procédure visée au 2, il estime que la demande est sans objet, ou lorsque la demande a été clôturéeen application de la procédure des débats succincts visée au 2, la requête en annulation ne donne pas lieu au paiementde la taxe.
Lorsque le Conseil d'État est saisi d'une demande de suspension et d'une requête en annulation, et que au coursde la procédure de suspension, le requérant se désiste, ou lorsque l'acte attaqué est retiré de sorte qu'il n'y a plus lieude statuer, le Conseil d'État peut se prononcer par un seul et même arrêt sur la demande de suspension et sur la requêteen annulation sans qu'il y ait lieu d'introduire une demande de poursuite de la procédure, et la taxe y afférente n'est pasdue.
En cas de requête collective en annulation, ceux des requérants qui n'ont pas demandé la suspension doivent,sous peine d'irrecevabilité, acquitter immédiatement, le droit dû pour la requête en annulation.
6. Donnent lieu au paiement d'un droit de timbre de 125 euros, les requêtes en intervention introduitesconcernant les litiges visés au 5, alinéa 1er, 2/.
S'il est fait application de l'article 21bis, 3, la taxe visée à l'alinéa 1er ne doit être acquittée qu'une seule fois.
Cette taxe est payée immédiatement lors de l'introduction de la requête en intervention visée à l'article 21bis, 3.
Si une personne ayant intérêt à la solution du litige dans le cadre de la procédure en suspension a été admiseen tant que partie intervenante dans la demande de suspension, l'introduction par cette partie d'une demande depoursuite de la procédure telle que visée à **l'article 17**, 4ter, ne donne pas lieu au paiement d'une taxe.[129]
7. Les requêtes collectives donnent lieu au paiement de la taxe autant de fois qu'il y a de requérants.
8. Sauf les notifications faites en application de l'arrêté visé aux 1er à 3, la délivrance par le greffier d'une expédition, d'une copie ou d'un extrait signé ou non signé, donne lieu au paiement d'une taxe de 50 cents par page, à calculer conformément aux dispositions des articles 273 et 274 du Code des droits d'enregistrement, d'hypothèque etde greffe.
9. Le Roi détermine, par arrêté délibéré en Conseil des Ministres, le mode de perception des taxes visées aux 5 à 7 et 9.][130]

---

129 En ce qui concerne le champ d'application temporel du nouveau texte, voyez L. 15/09/2006, art. 218, al. 1er;vig. 01/12/2006 : « L'article 21bis, 3, et l'article 30, 6, des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, insérées par les articles 10 et 17 de la présente loi, sont applicables aux recours introduits après l'entrée en vigueur de laprésente disposition. »
130 5 à 9 insérés par L. 15/09/2006, art. 17, 7/; vig. 01/12/2006.

<Art. 30 : remarque relative aux modifications dont l'entrée en vigueur est prévue dans le futur ou doit être fixée par le Roi>

Modification dont l'entrée en vigueur est prévue dans le futur[131]

L. 23/03/2007, art. 2, 2 : complète le 2 par la phrase suivante : « Les recours contre des décisions viséesà l'article 6 de la loi du 1er avril 2007 loi relative à l'assurance contre les dommages causés par le terrorisme sontconsidérés comme des affaires qui n'appellent que des débats succincts. »

Modifications dont l'entrée en vigueur doit être fixée par le Roi

L. 02/08/2002, art. 4, 2 : insère un 2ter ayant pour objet de donner au Roi le pouvoir de fixer les règles dela procédure accélérée applicables aux recours visés à l'article 126 de la loi du 2 août 2002 relative à la surveillance du secteur financier et aux services financiers. Cette insertion peut cependant être considérée comme n'étant plus susceptible d'entrer en vigueur car l'article 126 de la loi du 2 août 2002 précitée a été abrogé par A.R. 25/03/2003 (*M.B.*, 31 mars 2003, p. 16235), vig. 01/01/2004, confirmé par L. 05/08/2003, art. 23 (M.B., 07/08/2003, p. 40498).

L. 15/09/2006, art. 17, 5/ : abroge le 2, alinéa 2.

Art. 31. Les arrêts contradictoires peuvent seuls faire l'objet de revision. Le recours en revision n'est recevableque si depuis l'arrêt il a été recouvré des pièces décisives qui auraient été retenues par le fait de l'adversaire ou si l'arrêta été rendu sur pièces reconnues ou déclarées fausses.

Le délai du recours s'ouvre à partir du jour de la découverte de la fausseté de la pièce ou de l'existence de lapièce retenue.

[Art. 31bis. ...][132]

Art. 32. Pour l'introduction d'un recours en annulation contre une décision implicite de rejet, le délai deprescription commence à courir le lendemain de l'expiration de la période de quatre mois fixée par [**l'article 14, 3**][133].

Si, après l'expiration de la période de quatre mois, l'autorité administrative prend une décision explicite, lerecours en annulation est, en tout cas, ouvert contre cette dernière décision dans le délai ordinaire déterminé par lerèglement de procédure.

CHAPITRE II. Des voies de recours

contre les arrêts de la [section du contentieux administratif]1

Art. 33. Peuvent être déférés à la Cour de cassation, les arrêts [et les ordonnances visées à l'article 20, 3][134]

par lesquels la [section du contentieux administratif]1 décide de ne pouvoir connaître de la demande par le motif quela connaissance de celle-ci rentre dans les attributions des autorités

---

131 Entrée en vigueur fixée le jour de l'entrée en vigueur de l'abrogation de l'article 30, 2, alinéa 2, par L. 15/09/2006,art. 17, 5/; voyez les modifications dont l'entrée en vigueur doit être fixée par le Roi.

132 Art. 31bis inséré par L 10/05/1985, art. 9 et abrogé par L spéc. 06/01/1989, art. 127, 2/; vig. 17/01/1989.

133 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 10; vig. 02/07/1999.

134 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 18, 1/; vig. 01/12/2006.

judiciaires, ainsi que les arrêts [et les ordonnancesvisées à l'article 20,3][135] par lesquels la section rejette un déclinatoire fondé sur le motif que la demande relève desattributions de ces autorités.
Le pourvoi est formé par requête de la partie intéressée, introduite conformément au Code judiciaire. Un arrêtéroyal détermine les formes et délais de procédure. La Cour statue chambres réunies.
Lorsque la Cour casse l'arrêt [ou (de)[136] l'ordonnance visée à l'article 20, 3][137] [par lequel la [section ducontentieux administratif]1 décide de ne pas pouvoir connaître de la demande pour le motif que la connaissance decelle-ci relève des attributions des autorités judiciaires][138], elle renvoie la cause devant la [section du contentieux administratif]1 autrement composée, qui doit se conformer à la décision de la Cour sur le point de droit jugé par celleci.
Art. 34. Lorsque la [section du contentieux administratif]1 et une cour ou un tribunal de l'ordre judiciaire sesont déclarés l'un et l'autre soit compétents, soit incompétents pour connaître de la même demande, le règlementd'attributions sur le conflit est poursuivi par la partie la plus diligente et jugé par la Cour de cassation suivant le modeprévu pour le règlement de juges en matière civile. Toutefois, l'arrêt de règlement d'attributions est rendu par la Cour,chambres réunies.
Art. 35. Dans tous les autres cas, les arrêts de la [section du contentieux administratif]1 ne sont susceptiblesque des recours prévus à l'[article 30, 1er, alinéa 2][139].

[CHAPITRE III. De l'astreinte][140]

[Art. 36. 1er. Lorsque le rétablissement de la légalité signifie que l'annulation d'un acte juridique commementionné à l'article 14, doit être suivie d'une nouvelle décision des autorités ou d'un nouvel acte des autorités, lapersonne à la requête de laquelle l'annulation est prononcée, peut, si l'autorité ne remplit pas ses obligations, demanderau Conseil d'État d'imposer une astreinte à l'autorité en question. Lorsqu'il ressort d'un arrêt en annulation une obligation d'abstention vis-à-vis de certaines décisions pour l'autorité administrative, la personne à la requête delaquelle l'annulation est prononcée peut demander au Conseil d'État d'ordonner à l'autorité sous peine d'une astreinte,de retirer les décisions qu'elle aurait prises en violation de l'obligation d'abstention découlant de l'arrêt d'annulation.
Cette requête n'est recevable que si le requérant a enjoint à l'autorité, par une lettre recommandée à la poste,de prendre une nouvelle décision et qu'au moins trois mois se sont écoulés depuis la notification de l'arrêt enannulation. L'astreinte ne peut être encourue avant que l'arrêt qui la fixe ne soit notifié. [...][141]

---

135 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 18, 1/; vig. 01/12/2006.
136 Lisez le texte sans le mot « de ». Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié comporte le mot « de ».
137 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 18, 2/; vig. 01/12/2006.
138 Mots insérés par L. 25/05/1999, art. 11; vig. 02/07/1999.
139 Mots remplacés par L. 18/04/2000, art. 3; vig. 30/05/2000.
140 Chapitre III rétabli par L. 17/10/1990, art. 5; vig. 13/11/1990.
141 Phrases abrogées par L 20/07/1991, art. 148, 1/; vig. 11/08/1991.

2. Le Conseil peut fixer l'astreinte soit à un montant global soit à un montant par unité de temps ou parinfraction. Dans les deux derniers cas, le Conseil peut également fixer un montant au-delà duquel aucune astreinten'est encourue.

3. La chambre qui a prononcé l'astreinte, peut, à la requête de l'autorité condamnée, annuler l'astreinte, ensuspendre l'échéance pendant un délai à fixer par elle ou diminuer l'astreinte en cas d'impossibilité permanente outemporaire ou partielle pour l'autorité condamnée de satisfaire à la condamnation principale. Pour autant que l'astreintesoit encourue avant cette impossibilité la chambre ne peut ni l'annuler ni la diminuer.

4. Les dispositions de la cinquième partie du Code judiciaire qui ont trait à la saisie et à l'exécution, sontégalement applicables à l'exécution de l'arrêt imposant une astreinte.][142]

[5. L'astreinte visée au 1er est exécutée à la demande du requérant et à l'intervention du Ministre del'Intérieur. Elle est affectée à un fonds budgétaire au sens de la loi organique du 27 décembre 1990 créant des fondsbudgétaires. Ce fonds est dénommé «Fonds de gestion des astreintes».

Les moyens attribués à ce fonds sont utilisés pour la modernisation de l'organisation de la jurisprudenceadministrative et l'affectation de ces moyens fera l'objet d'un arrêté royal délibéré en Conseil des ministres.][143]

[CHAPITRE IV. De l'amende pour recours manifestement abusif][144]

[Art. 37. Si, sur le vu du rapport ou du rapport complémentaire de l'auditeur, le Conseil d'État estime qu'uneamende du chef d'un recours manifestement abusif peut être justifiée, l'arrêt fixe à cette fin une audience à une daterapprochée.

[Si le Conseil d'État estime, après qu'un recours en cassation a été déclaré inadmissible en application del'article 20, que l'amende visée à l'alinéa 1er, se justifie, un autre membre du Conseil d'État que le membre du Conseild'État ayant pris la décision de non-admissibilité fixe à cet effet une audience à une date proche.][145]

L'arrêt est notifié au requérant et à la partie adverse.

L'arrêt qui prononce l'amende est en tout cas réputé contradictoire.

L'amende est de 125 à 2.500 EUR. Elle est recouvrée conformément à l'article 36, 4.

Le produit de l'amende est versé au Fonds de gestion des astreintes.

Les montants mentionnés à l'alinéa 4 peuvent être modifiés par le Roi en fonction de l'évolution de l'indicedes prix à la consommation.][146]

[Art. 38 à 46. ...][147]

---

142 Art. 36 rétabli par L. 17/10/1990, art. 5; vig. 13/11/1990.

143 5 inséré par L 20/07/1991, art. 148, 2/; vig. 11/08/1991.

144 Chapitre IV rétabli par L 17/02/2002, art. 2; vig. 26/03/2002.

145 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 19; vig. 01/12/2006.

146 Art. 37 rétabli par L 17/02/2002, art. 2; vig. 26/03/2002. Dispositions transitoires : L 17/02/2002, art. 3; vig. 26/03/2002 : « Les procédures introduites avant la date d'entrée en vigueur de la présente loi et en cours à cette date, ainsi que les actesultérieurs de ces procédures dans la même cause ne peuvent donner lieu à amende du chef d'un recours manifestementabusif. »

147Art. 38 à 46 abrogés par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 2/ et erratum; vig. 18/07/1983.

TITRE VI. De l'emploi des langues au Conseil d'État

CHAPITRE Ier. De l'emploi des langues devant la section de législation

[Art. 47. Les textes sont soumis à la section de législation et l'avis de celle-ci est formulé dans la langue oudans les langues où ils doivent être promulgués ou arrêtés.][148]

[Art. 48. Lorsque la section est saisie de textes rédigés en français et en néerlandais, son examen porte tantsur les textes rédigés dans chacune des deux langues que sur la concordance de ces textes.][149]

[Art. 49. Lorsque la section est chargée de rédiger un des avant-projets visés à l'article 6, elle en établit le textedans la langue ou dans les langues où il doit être promulgué ou arrêté.][150]

[Art. 50. Lorsque l'avis doit être rendu ou le texte établi en une seule langue, la demande est portée [devantune chambre][151] qui fait usage de cette langue, sans préjudice des dispositions de l'article 85bis.][152]

[Art. 50*bis*. Par dérogation aux **articles 47, 49 et 5**0 ainsi qu'à l'article 83, pour les demandes d'avis rédigéesen langue allemande, les chambres françaises et néerlandaises délibèrent dans leur propre langue.][153]

CHAPITRE II. De l'emploi des langues devant la [section du contentieux administratif]1

SECTION 1re. Emploi des langues par les organes du Conseil d'État qui participent au fonctionnement de la [section du contentieux administratif]1

[Art. 51 et 51bis. ...][154]

Art. 52.

Les affaires introduites sur la base des articles 12, 13 et 16[, 1/ à 6/,][155] sont traitées dans la langueemployée dans la décision rendue par l'instance inférieure.

Si le Conseil d'État estime que cette langue a été employée en contradiction avec la loi, la chambre saisierenvoie l'affaire à la chambre bilingue qui statue dans la langue requise.

Si la décision du Conseil d'État est rendue en premier et dernier ressort, il est fait usage de la langue dont lalégislation sur l'emploi des langues en matière administrative impose l'emploi dans leurs services intérieurs auxservices dont l'activité s'étend à tout le pays.

---

148 Art. 47 remplacé par L. 09/08/1980, art. 22; vig. 01/10/1980.
149 Art. 48 remplacé par L. 09/08/1980, art. 22; vig. 01/10/1980.
150 Art. 49 remplacé par L. 09/08/1980, art. 22; vig. 01/10/1980.
151 Mots remplacés par L. 06/05/1982, art. 2; vig. 28/05/1982.
152 Art. 50 remplacé par L. 09/08/1980, art. 22; vig. 01/10/1980.
153 Art. 50bis inséré par L. 31/12/1983, art. 64, 1; vig. 28/01/1984.
154 Art. 51 et 51bis abrogés par L. 15/09/2006, art. 20; vig. 01/12/2006.
155 Mots insérés par L. 17/02/2005, art. 6; vig. 13/10/2005.

Art. 53.

[[...][156], les demandes d'indemnités, les recours en annulation et les recours en cassation][157] fondés surles articles [...][158], 11 et 14 sont traités dans la langue dont la législation sur l'emploi des langues en matière administrative impose l'emploi dans leurs services intérieurs aux services dont l'activité s'étend à tout le pays.

Si cette législation n'impose pas l'emploi d'une langue déterminée, l'affaire sera traitée dans la langue de l'actepar lequel elle a été introduite devant le Conseil d'État.

Art. 54.

Lorsque [la demande, le recours en annulation ou le recours en cassation][159] est introduit par un agentd'un service public et a trait à une décision fixant la situation juridique individuelle ou réglant le statut de cet agent,la langue dans laquelle l'affaire sera traitée est déterminée sur la base des critères ci-après par ordre de priorité :

1/ la région unilingue dans laquelle le fonctionnaire exerce ses fonctions;

2/ le rôle linguistique auquel il appartient;

3/ la langue dans laquelle il a présenté son épreuve d'admission;

4/ la langue du diplôme ou du certificat qu'il a dû produire en vue de sa nomination;

5/ la langue de l'acte par lequel l'affaire a été introduite.

Art. 55.

Lorsque [la demande, le recours en annulation ou le recours en cassation][160] est introduit par unmagistrat de l'ordre judiciaire, la langue dans laquelle l'affaire sera traitée est déterminée par le statut linguistique dece magistrat, tel qu'il est réglé par l'article 43 de la loi du 15 juin 1935 concernant l'emploi des langues en matière judiciaire, modifié par l'article 174 des dispositions modificatives contenues dans l'article 3 de la loi du 10 octobre 1967.

Lorsqu'il s'agit de magistrats dont le diplôme date d'avant le 1er janvier 1938, l'affaire est traitée dans la languede l'acte par lequel elle a été introduite.

Art. 56. Lorsque [la demande, le recours en annulation ou le recours en cassation][161] est introduit par unofficier de l'armée active ou un officier du cadre de complément des forces armées, l'affaire est traitée dans la langue dont cet officier possède une connaissance approfondie au sens de l'article 2 de la loi du 30 juillet 1938 concernant l'usage des langues à l'armée, modifié par la loi du 30 juillet 1955.

---

156 Mots abrogés par L. 15/09/2006, art. 21; vig. 01/12/2006.

157 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 12; vig. 02/07/1999.

158 Numéro d'article abrogé par L. 15/09/2006, art. 21; vig. 01/12/2006.

159 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 13; vig. 02/07/1999.

160 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 13; vig. 02/07/1999.

161 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 13; vig. 02/07/1999.

Art. 57.

Lorsque [la demande, le recours en annulation ou le recours en cassation][162] est introduit par uncandidat officier, candidat sous-officier, officier auxiliaire ou sous-officier auxiliaire de la force aérienne, l'affaire esttraitée dans la langue du diplôme ou du certificat que l'intéressé a produit en vue de son admission en qualité decandidat officier auxiliaire ou de candidat sous-officier auxiliaire de la force aérienne.

Art. 58.

Lorsque [la demande, le recours en annulation ou le recours en cassation][163] est introduit par unofficier de réserve des forces armées, l'affaire est traitée dans la langue dans laquelle cet officier a suivi le cycle deformation préalable à sa nomination au grade de sous-lieutenant de réserve dans les forces armées.

Art. 59.

Lorsque [la demande, le recours en annulation ou le recours en cassation][164] est introduit par un sousofficierdes cadres actifs des forces armées, l'affaire est traitée dans la langue dont le sous-officier possède uneconnaissance effective au sens de l'article 8, alinéa 1er, de la loi du 30 juillet 1938 concernant l'usage des langues à l'armée.

Art. 60.

Egalement, lorsque [la demande, le recours en annulation ou le recours en cassation][165] est introduit par un titulaire d'une des fonctions visées dans les articles 54 à 59 et est relatif à une décision réglant la situation juridique individuelle d'un autre titulaire d'une fonction similaire, la langue dans laquelle l'affaire sera traitée est déterminée conformément aux articles 54 à 59, sans préjudice toutefois des dispositions de l'article 61, 4/.

Art. 61.

Sont dévolues à la chambre bilingue prévue par les articles 86 à 89 :

1/ toutes les affaires mues entre parties soumises à la législation sur l'emploi des langues en matière administrative et appartenant à des régimes linguistiques différents;

2/ les affaires connexes dont l'une requiert pour la traiter une langue différente de celle qui est requise pourles autres;

3/ les affaires visées aux articles 54 à 59 qui ont été introduites par requête collective et pour lesquelles l'application des critères formulés auxdits articles impose l'emploi de l'une ou de l'autre langue;

---

162 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 13; vig. 02/07/1999.
163 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 13; vig. 02/07/1999.
164 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 13; vig. 02/07/1999.
165 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 13; vig. 02/07/1999.

4/ les affaires visées à l'article 60, lorsque le titulaire dont il s'agit de déterminer la situation juridique yintervient régulièrement et que, de ce fait, l'application dans son chef des critères formulés aux articles 54 à 59 impose l'emploi d'une langue autre que celle dans laquelle l'affaire devrait être traitée par application de l'article 60.

Art. 62.

Lorsque l'affaire est dévolue à la chambre bilingue, les actes écrits émanant des organes du Conseild'État doivent être établis en langue française et en langue néerlandaise. Les avis et les arrêts sont rendus dans ces deuxlangues.

Art. 63.

[[...][166] les arrêts rendus par application des [**articles 11, 12, 13, 14, 16, 1/ à 6/, 17 et 18**][167] sont rédigésdans la langue dans laquelle l'affaire a été traitée conformément aux dispositions du présent chapitre. [Les arrêts sont traduits dans les cas déterminés par le Roi.][168]][169]
En outre, les avis et arrêts sont rendus en langue allemande dans les affaires concernant un habitant des cantonsd'Eupen, de Malmédy, de Saint-Vith ou des communes de Membach, Gemmenich, Moresnet et La Calamine qui enaura fait la demande.

SECTION 2. Emploi des langues par les parties qui comparaissent devant le Conseil d'État

Art. 64.

Les parties soumises à la législation sur l'emploi des langues en matière administrative font usage dansleurs actes et déclarations de la langue dont l'emploi leur est imposé par cette législation, dans leurs services intérieurs.
Néanmoins, dans les cas visés aux articles 60 et 61, 4/, elles emploient la langue imposée aux organes duConseil d'État.

Art. 65.

Sont nuls, toute requête et tout mémoire adressés au Conseil d'État par une partie soumise à la législation sur l'emploi des langues en matière administrative dans une autre langue que celle dont l'emploi lui estimposé par cette législation.
La nullité est prononcée d'office.
Toutefois, l'acte frappé de nullité interrompt les délais de prescription et de procédure; ces délais ne courent pas durant l'instance.

---

166 Mots abrogés par L. 15/09/2006, art. 22; vig. 01/12/2006.
167 Mots remplacés par L. 17/02/2005, art. 7; vig. 13/10/2005.
168 Phrase remplacée par L. 04/08/1996, art. 21; vig. 26/03/2001.
169 Alinéa remplacé par L. 16/06/1989, art. 17; vig. 17/06/1989.

Art. 66.

Les parties qui ne sont pas soumises à la législation sur l'emploi des langues en matière administrative peuvent établir leurs actes et déclarations dans la langue de leur choix.

Au besoin et notamment à la demande de l'une des parties, il est fait appel à un traducteur; les frais detraduction sont à charge de l'Etat.

[Par dérogation à l'alinéa 1er, le candidat réfugié doit, sous peine d'irrecevabilité, introduire son recours et lesautres pièces de procédure dans la langue déterminée lors de l'introduction de la demande d'asile conformément àl'article 51/4 de la loi du 15 décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement desétrangers.][170]

[CHAPITRE III.][171]

[Art. 67. ...][172]

CHAPITRE IV. De l'emploi des langues dans les services du Conseil d'État

Art. 68. Les travaux administratifs du Conseil d'État et l'organisation de ses services sont régis par les dispositions de la législation sur l'emploi des langues en matière administrative qui sont applicables aux services dontl'activité s'étend à tout le pays.

TITRE VII. De l'organisation du Conseil d'État [CHAPITRE Ier. Dispositions communes aux deux sections][173]

[SECTION 1re. Dispositions générales][174]

[Art. 69. <Pour connaître les modifications de l'article 69 dont l'entrée en vigueur doit être fixée par le Roi,voyez la remarque formulée après le texte du présent article> Le Conseil d'État est composé :

[1/][175] [(de)[176] [quarante-quatre][177] membres, étant un premier président, un président, [quatorze][178] présidentsde chambre et [vingt-huit][179] conseillers d'Etat][180];

---

170 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 23; vig. 01/12/2006.
171 Chapitre III abrogé par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 3/; vig. 18/07/1983.
172 Art. 67 abrogé par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 3/; vig. 18/07/1983.
173 Intitulé remplacé par L. 28/06/1983, art. 107, 1er, 2/; vig. 18/07/1983.
174 Section 1re insérée par L. 15/09/2006, art. 24; vig. 01/12/2006.
175 Numérotation « 1/ » insérée par L. 02/04/2003, art. 2, 1); vig. 24/05/2003.
176 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié ne comporte pas le mot « de ».
177 Nombre remplacé par L. 14/01/2003, art. 2; vig. 02/02/2003.
178 Nombre remplacé par L. 15/09/2006, art. 25, 1/; vig. 01/12/2006.
179 Nombre remplacé par L. 15/09/2006, art. 25, 1/; vig. 01/12/2006.
180 Mots remplacés par L. 18/04/2000, art. 4, 1/; vig. 30/05/2000.

[2/ de l'auditorat, comprenant un auditeur général, un auditeur général adjoint, quatorze premiers auditeurs chefs de section et soixante-quatre premiers auditeurs, auditeurs ou auditeurs adjoints;
3/ du bureau de coordination, comprenant deux premiers référendaires chefs de section et deux premiers référendaires, référendaires ou référendaires adjoints;
4/ du greffe, comprenant un greffier en chef et vingt-cinq greffiers, dont un greffier informaticien.][181]][182]

<Art. 69 : remarque relative aux modifications dont l'entrée en vigueur doit être fixée par le Roi>

L. 15/09/2006, art. 25, 2/[183] : supprime au 4/ les mots « dont un greffier informaticien ».

Art. 70.

1er. [Les conseillers d'Etat sont nommés par le Roi sur une liste de trois noms formellement motivée,présentée par le Conseil d'État après qu'il a examiné la recevabilité des candidatures et comparé les titres et méritesrespectifs des candidats.
[L'assemblée générale du Conseil d'État peut organiser une épreuve de sélection selon les modalités qu'elledétermine.][184]
L'assemblée générale du Conseil d'État entend les candidats d'office ou à leur demande. Elle peut, à cette fin,désigner au moins trois de ses membres qui lui feront rapport sur ces auditions.
Le Conseil d'État communique sa présentation, ainsi que l'ensemble des candidatures et les appréciations quileur sont portées par le Conseil d'État, en même temps à la Chambre des représentants ou au Sénat, et au ministre quia l'Intérieur dans ses attributions.
Le candidat présenté premier à l'unanimité par l'assemblée générale du Conseil d'État peut être nommé conseiller d'Etat, sauf si le ministre qui a l'Intérieur dans ses attributions refuse cette présentation, soit parce que les conditions fixées au paragraphe 2 ne sont pas respectées, soit parce qu'il estime que le nombre des membres du Conseild'État qui ont été nommés parmi les membres de l'auditorat est trop élevé par rapport au nombre des autres membresdu Conseil d'État.

---

181 Tirets devenant 2/ à 4/ remplacés par L. 02/04/2003, art. 2, 2); vig. 24/05/2003.
182 Art. 69 remplacé par L. 04/08/1996, art. 22; vig. 01/10/1996.
183 Dispositions transitoires : L. 15/09/2006, art. 220; vig. à fixer par le Roi :
« Le greffier informaticien nommé au Conseil d'État à la date d'entrée en vigueur de l'article 25, 2/, peut, dans les quatre mois suivant la publication de l'arrêté royal visé à l'alinéa 3, demander d'être nommé à titre définitif en tant quemembre du personnel administratif à un grade et dans un emploi équivalent à celui de greffier informaticien. Cettenomination a lieu, le cas échéant, en surnombre.
A compter de sa nomination comme membre du personnel administratif, il perd la qualité de membre du greffe. Il demeure toutefois autorisé, à titre personnel, à porter le titre de greffier informaticien.
Le Roi détermine, sur avis du premier président, cet emploi équivalent ainsi que les modalités du passage dans le personnel administratif.
Jusqu'à la nomination visée à l'alinéa 2 ou, le cas échéant, jusqu'au jour où prend fin le délai prévu à l'alinéa 1er,la fonction de greffier informaticien est maintenue. Si l'intéressé ne fait pas usage de la possibilité prévue à l'alinéa 1er,il est désigné au greffe, le cas échéant en surnombre. Il demeure toutefois autorisé, à titre personnel, à porter le titre degreffier informaticien. »

Lorsque le ministre accepte la présentation unanime du Conseil d'État, il en informe la Chambre des représentants ou le Sénat qui, s'ils estiment que le nombre des membres du Conseil d'État qui ont été nommés parmiles membres de l'auditorat est trop élevé par rapport au nombre des autres membres du Conseil, peuvent, alternativement, dans un délai ne pouvant dépasser trente jours à compter de cette réception, refuser cette présentation.

En cas de refus du ministre ou de la Chambre des représentants ou du Sénat, l'assemblée générale du Conseild'État procède à une nouvelle présentation.

En l'absence d'unanimité lors d'une première présentation ou lors d'une nouvelle présentation à la suite d'unrefus, la Chambre des représentants ou le Sénat peuvent alternativement, dans un délai ne pouvant dépasser trente joursà compter de la réception de cette présentation, soit confirmer la liste présentée par le Conseil d'État, soit présenterune deuxième liste de trois noms qui fait l'objet d'une motivation formelle.

La Chambre des représentants ou le Sénat peut entendre les candidats. [Sans préjudice de la disposition del'alinéa 11, la nomination est faite sur la base de la liste présentée par le Conseil d'État lorsque le délai visé à cet alinéaest venu à expiration.][185]

Lorsque la Chambre des représentants ou le Sénat présente une deuxième liste de trois noms, le conseillerd'Etat ne peut être nommé que parmi les personnes qui figurent sur l'une ou l'autre des deux listes présentées.

[Les délais prévus aux (**alinéas 5 et 7**)[186] sont interrompus :

- lorsque les chambres législatives fédérales sont dissoutes, conformément à l'article 46 de la Constitution;
- lorsque la session parlementaire est ajournée, conformément à l'article 45 de la Constitution;
- lorsque la session parlementaire est clôturée, conformément à l'article 44, alinéa 3, de la Constitution;
- pendant les vacances parlementaires fixées par la Chambre et le Sénat.

Les nouveaux délais commencent à courir au lendemain du jour de l'installation des bureaux définitifs des chambres législatives fédérales.][187]

Le ministre qui a l'Intérieur dans ses attributions publie les vacances au Moniteur belge à l'initiative du Conseild'État.

La publication mentionne le nombre de places vacantes, les conditions de nomination, le délai d'un mois aumoins, pour l'introduction des candidatures et l'autorité à laquelle celles-ci doivent être adressées.][188]

[Toute présentation est publiée au Moniteur belge; il ne peut être procédé à la nomination que quinze joursau moins après cette publication.][189]

---

184 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 26, 1/; vig. 01/12/2006.
185 Phrase insérée par L. 15/09/2006, art. 26, 2/; vig. 01/12/2006.
186 Lisez « alinéas 6 et 8 ».
187 Alinéas insérés par L. 22/03/1999, art. 2; vig. 11/05/1999.
188 Alinéas remplacés par L. 08/09/1997, art. 3, 1/; vig. 26/10/1997.
189 Alinéa inséré par L. 17/10/1990, art. 7, 1/; vig. 13/11/1990.

2. [Nul ne peut être nommé conseiller d'Etat s'il n'a trente-sept ans accomplis, s'il n'est [docteur, licencié oumaster en droit][190], s'il ne peut justifier d'une expérience professionnelle utile de nature juridique de dix ans au moinset s'il ne satisfait à l'une des conditions suivantes :
1/ avoir réussi le concours d'auditeur adjoint et de référendaire adjoint au Conseil d'État, le concours deréférendaire à la Cour d'arbitrage, le concours d'auditeur adjoint à la Cour des comptes ou l'examen d'aptitude professionnelle prévu par l'article 259bis du Code judiciaire;
2/ exercer une fonction administrative du rang 15 au moins ou équivalent dans une administration publiquebelge soit dans un organisme public belge;
3/ avoir présenté avec succès une thèse de doctorat en droit ou être agrégé de l'enseignement supérieur en droit;
4/ exercer, en Belgique, des fonctions de magistrat du ministère public ou de juge effectif [ou être membredu Conseil du Contentieux des Etrangers visé à l'article 39/1 de la loi du 15 décembre 1980 sur l'accès au territoire,le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers;][191]
5/ être titulaire d'une charge d'enseignement du droit dans une université belge.][192]
[...][193]
[Pour l'application de l'alinéa précédent, les fonctions de référendaire près la Cour de cassation sont assimiléesà des fonctions dont l'exercice constitue une expérience professionnelle utile de nature juridique au sens de cetalinéa.][194]
Les conseillers d'Etat sont, pour la moitié au moins de leur nombre, nommés parmi les membres de l'auditoratet du bureau de coordination.
[3. ...][195]
[4. Les conseillers d'Etat sont nommés à vie. Le premier président, le président et les présidents de chambre
sont désignés dans ces fonctions parmi les conseillers d'Etat aux conditions et de la façon déterminées par les présentes
lois.][196]

Art. 71.

[1er. [Les auditeurs adjoints et les référendaires adjoints sont nommés par le Roi sur une liste indiquant l'ordre de leur classement à un concours dont le Conseil d'État détermine les conditions. Le jury chargéd'examiner les candidats comprend deux membres du Conseil d'État, l'auditeur général ou l'auditeur général adjointet un premier auditeur désigné par lui ainsi qu'une personne étrangère à l'institution. Les membres du Conseil d'Étatet la personne

190 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 26, 3/; vig. 01/12/2006.
191 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 26, 4/; vig. 01/12/2006.
192 Alinéa remplacé par L. 08/09/1997, art. 3, 2/; vig. 26/10/1997.
193 Alinéa abrogé par L. 24/03/1994, art. 4, 2/; vig. 27/05/1994.
194 Alinéa inséré par L. 06/05/1997, art. 31; vig. 05/07/1997.
195 3 abrogé par L. 15/09/2006, art. 26, 5/; vig. 01/12/2006.
196 4 remplacé par L. 15/09/2006, art. 26, 6/; vig. 01/12/2006.

étrangère à l'institution sont désignés par l'assemblée générale du Conseil d'État. Les membres del'auditorat sont désignés par l'auditeur général ou l'auditeur général adjoint, selon le cas. La durée de validité duconcours est de trois ans.

Pour être admis au concours visé à l'alinéa 1er, le candidat doit avoir 27 ans accomplis, être docteur, licenciéou master en droit et avoir acquis ensuite une expérience professionnelle utile de nature juridique de trois ans. En casde contestation, le jury décide de l'admission à l'examen.][197]

[Pour l'application de l'alinéa précédent, les fonctions de référendaire près la Cour de cassation sont assimilées à des fonctions dont l'exercice constitue une expérience professionnelle utile de nature juridique au sens de cet alinéa.][198]

[Tout auditeur adjoint, auditeur ou premier auditeur peut, lors de toute vacance utile, être nommé respectivement référendaire adjoint, référendaire ou premier référendaire, à sa demande et par priorité, sur avis dupremier président et de l'auditeur général. Tout référendaire adjoint, référendaire ou premier référendaire peut êtrenommé respectivement auditeur adjoint, auditeur ou premier auditeur dans les mêmes conditions.][199]][200]

[Tout premier auditeur chef de section peut, lors de toute vacance utile, être nommé premier référendaire chefde section, à sa demande et sur avis conforme du premier président. Tout premier référendaire chef de section peut êtrenommé premier auditeur chef de section, à sa demande et sur avis conforme de l'auditeur général.][201]

2. Sont nommés par le Roi auditeurs ou référendaires, respectivement :

a) sur avis conforme [...][202] de l'auditeur général, [ou (de)[203] l'auditeur général adjoint selon le cas][204] lesauditeurs adjoints qui comptent au moins deux années de fonctions;

b) sur avis conforme du premier président, [ou (du)[205] président selon le cas][206] les référendaires adjoints quicomptent au moins deux années de fonctions.

[Si l'avis du premier président [ou du président selon le cas][207] ou de l'auditeur général n'est pas favorable,l'avis visé au premier alinéa est émis par l'assemblée générale à la fin de la troisième année de fonction et peut, s'il ya lieu, être répété tous les deux ans.

Toutefois, si l'assemblée générale a émis trois avis négatifs, une nomination en qualité d'auditeur ou deréférendaire n'est plus possible.][208]

---

197 Alinéas remplacés par L. 15/09/2006, art. 27, 1/; vig. 01/12/2006.
198 Alinéa inséré par L. 06/05/1997, art. 32; vig. 05/07/1997.
199 Alinéa remplacé par L. 25/05/1999, art. 15, 1/; vig. 02/07/1999.
200 1erremplacé par L. 17/10/1990, art. 8, 1/; vig. 13/11/1990.
201 Alinéa inséré par L. 25/05/1999, art. 15, 2/; vig. 02/07/1999.
202 Mots abrogés par L. 04/08/1996, art. 23, 1/; vig. 01/10/1996.
203 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié ne comporte pas le mot « de ».
204 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 27, 2/, a); vig. 01/12/2006.
205 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié comporte le mot « le ».
206 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 27, 2/, b); vig. 01/12/2006.
207 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 27, 2/, c); vig. 01/12/2006.
208 Alinéas insérés par L. 17/10/1990, art. 8, 2/; vig. 13/11/1990.

[3. [Peuvent être][209] nommés par le Roi premiers auditeurs ou premiers référendaires, respectivement :

a) les auditeurs qui comptent [onze][210] ans de fonctions comme auditeur, auditeur adjoint, référendaire ouréférendaire adjoint;

b) les référendaires qui comptent [onze][211] ans de fonctions comme auditeur, auditeur adjoint, référendaire ouréférendaire adjoint.][212]

[La nomination visée à l'alinéa 1er est effectuée sur avis conforme, respectivement de l'auditeur général ou del'auditeur général adjoint, du chef de corps responsable de la section de législation et du Bureau de Coordination.

L'auditeur ou le référendaire qui, lors de la dernière appréciation périodique précédant l'avis visé à l'alinéa 2,s'est vu attribuer l' évaluation «insuffisant» à titre d'appréciation définitive finale, ne peut être nommé.][213]

[3bis. ...][214]

[3ter. ...][215]

[4. ...][216]

5. L'auditeur général [et l'auditeur général adjoint][217] [peuvent][218] être suspendu(s) et révoqué(s)[219] par le Roi,le Conseil d'État entendu.

Les autres membres de l'auditorat et les membres du bureau de coordination peuvent être suspendus etrévoqués par le Roi sur la proposition de l'auditeur général [ou l'auditeur général adjoint selon le cas][220] ou du premier

président [ou le président selon le cas][221] respectivement, le Conseil d'État entendu.

Art. 72.

1er. Les greffiers sont nommés par le Roi sur trois listes de deux candidats présentées respectivement par l'assemblée générale du Conseil d'État, par l'auditeur général et par le greffier en chef.

---

209 Mot remplacé par L. 15/09/2006, art. 27, 3/, a); vig. 01/12/2006.

210 Nombre remplacé par L. 25/05/1999, art. 15, 3/; vig. 02/07/1999.

211 Nombre remplacé par L. 25/05/1999, art. 15, 3/; vig. 02/07/1999.

212 3 remplacé par L. 17/10/1990, art. 8, 3/; vig. 13/11/1990.

213 Alinéas insérés par L. 15/09/2006, art. 27, 3/, b); vig. 01/12/2006. En ce qui concerne le champ d'application temporeldu nouveau texte, voyez L. 15/09/2006, art. 221; vig. 01/12/2006 : « L'article 71, 3, des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, tel que modifié par l'article 27 de la présente loi, est d'application à la nomination des titulaires de fonction du Conseil d'État qui comptent effectivement onze années de service depuis l'entrée en vigueur de l'article 71, 3, précité et ce, sans préjudice de ce qui est prévu à l'article 74/8. »

214 3bis abrogé par L. 15/09/2006, art. 27, 4/; vig. 01/12/2006.

215 3ter abrogé par L. 15/09/2006, art. 27, 4/; vig. 01/12/2006.

216 4 abrogé par L. 15/09/2006, art. 27, 4/; vig. 01/12/2006.

217 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 27, 5/, a); vig. 01/12/2006.

218 Mot remplacé par L. 15/09/2006, art. 27, 5/, a); vig. 01/12/2006.

219 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié comporte les mots « suspendu et révoqué » au singulier.

220 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 27, 5/, b); vig. 01/12/2006.

[Personne ne peut être nommé greffier s'il :
1/ n'a pas 25 ans accomplis;
[2/ n'est pas titulaire d'un grade de niveau 2+ au moins;][222]
3/ n'a pas été membre pendant cinq ans au moins du personnel administratif du Conseil d'État [ou membre du greffe du Conseil du Contentieux des Etrangers visé à l'article 39/4, alinéa 2, de la loi du 15 décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers.][223]
Par dérogation à la condition fixée à l'alinéa précédent, 3/, le greffier qui doit fournir, conformément àl'article 73, 3, la preuve d'une connaissance suffisante de la langue allemande, peut être nommé s'il :
1/ a exercé pendant cinq ans au moins des fonctions égales ou supérieures à celles de greffier-commis dansun tribunal de l'ordre judiciaire;
2/ peut fournir la preuve d'une connaissance suffisante de la langue allemande.][224]
[Par dérogation à la condition fixée à l'alinéa 2, 3/, les titulaires d'un diplôme de docteur ou de licencié en droit peuvent être nommés greffiers s'ils ont été en fonction pendant un an au moins dans le personnel administratif du Conseil d'État][225] [ou s'ils ont été nommés membres du greffe du Conseil du Contentieux des Etrangers visé àl'article 39/4, alinéa 2, de la loi du 15 décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignementdes étrangers][226].
[2. ...][227]
[3. ...][228]
4. Les membres du greffe peuvent être suspendus et révoqués par le Roi, le Conseil d'État entendu.

Art. 73.

1er. Le président doit justifier par son diplôme qu'il a passé l'examen de docteur en droit dans lalangue, française ou néerlandaise, autre que celle du premier président.
[L'auditeur général adjoint doit justifier, par son diplôme, qu'il a passé l'examen de docteur ou de licencié endroit dans la langue, française ou néerlandaise, autre que celle de l'auditeur général.][229]
[La moitié des présidents de chambre, la moitié des conseillers d'Etat, la moitié des premiers auditeurs chefsde section, la moitié des premiers auditeurs, auditeurs et auditeurs adjoints comptés ensemble, la moitié des premiers référendaires chefs de section, la moitié des premiers

221 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 27, 5/, b); vig. 01/12/2006.
2222 / remplacé par L. 25/05/1999, art. 16, 1/; vig. 02/07/1999.
223 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 28, 1/; vig. 01/12/2006.
224 Alinéa remplacé par L. 17/10/1990, art. 9, 1/; vig. 13/11/1990.
225 Alinéa inséré par L. 04/08/1996, art. 24; vig. 01/10/1996.
226 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 28, 2/; vig. 01/12/2006.
227 2 abrogé par L. 15/09/2006, art. 28, 3/; vig. 01/12/2006.
228 3 abrogé par L. 15/09/2006, art. 28, 3/; vig. 01/12/2006.

référendaires, référendaires et référendaires adjoints comptés ensemble doivent justifier, par leur diplôme, qu'ils ont subi l'examen de docteur ou licencié en droit en langue française; l'autre moitié de chaque groupe, en langue néerlandaise.][230] La moitié des greffiers doivent être nommés parmi les membres du personnel administratif du rôle français; l'autre moitié parmi les membres du personnel administratif du rôle néerlandais.

S'il existe un nombre impair d'emplois dans un des groupes énumérés à l'alinéa 3, un titulaire de ce groupe ne sera pas compté pour l'application de cette disposition.

2. Un des deux présidents doit justifier de la connaissance de la langue, française ou néerlandaise, autre quecelle de son diplôme.

[Six membres du Conseil d'État au moins, huit membres de l'auditorat au moins, un membre du bureau de coordination au moins, le greffier en chef et deux greffiers au moins, doivent justifier de la connaissance de la langueautre que celle de leur diplôme.][231]

Lorsque la connaissance de la langue autre que celle du diplôme est imposée, un juste équilibre doit être respecté entre les titulaires des deux groupes linguistiques.

La justification de la connaissance de cette langue est faite conformément à l'article 55 des lois sur la collationdes grades académiques et le programme des examens universitaires, coordonnées le 31 décembre 1949.

Pour les titulaires de fonctions au Conseil d'État et pour les membres du personnel administratif attaché àcelui-ci [ainsi que l'administrateur][232], cette justification peut également être faite par la réussite d'un examen spécial.

Cet examen est subi devant un jury présidé par un membre du Conseil d'État et composé, pour le surplus, de la manière fixée par l'article 55 précité. Le Roi règle l'organisation de l'examen et en détermine la matière en tenant compte desexigences propres des activités du Conseil d'État.

[3. Il y aura au moins un membre du Conseil d'État et un membre du greffe qui devront en outre justifierde la connaissance suffisante de la langue allemande. Un arrêté royal déterminera le mode de justification de laconnaissance suffisante de la langue allemande.

Il y aura au moins deux membres de l'auditorat qui devront en outre justifier de la connaissance approfondiede la langue allemande. Cette justification est faite conformément à l'article 43quinquies de la loi du 15 juin 1935 concernant l'emploi des langues en matière judiciaire ou par la réussite d'un examen spécial organisé conformémentau dernier alinéa du paragraphe précédent.][233]

[Art. 73/1. Le premier président détermine, en concertation avec le président, s'il prend la responsabilité dela section de législation et du Bureau de Coordination ou de la [section du contentieux administratif]1, de façon à cequ'un chef de corps justifiant de la connaissance de la langue française et néerlandaise ait toujours la responsabilitéde la section de législation. L'autre

---

229 Alinéa remplacé par L. 04/08/1996, art. 25, 1/; vig. 01/10/1996.

230 Phrase remplacée par L. 25/05/1999, art. 17; vig. 02/07/1999.

231 Alinéa remplacé par L. 17/10/1990, art. 10; vig. 13/11/1990.

232 Mots insérés par L. 04/08/1996, art. 25, 3/; vig. 01/10/1996.

titulaire du mandat de chef de corps a donc la responsabilité de l'autre section. Lesdeux chefs de corps se concertent pour déterminer si l'exercice de leurs compétences distinctes en la matière ont uneinfluence sur leurs compétences respectives.
La désignation des membres du personnel administratif ainsi que la répartition des moyens mis à dispositionest réalisée par le premier président conformément à son plan de gestion, en étroite concertation avec le président etles chefs de corps de l'Auditorat.
Le premier président communique au Ministre de l'Intérieur la répartition des tâches en application de cettedisposition.][234]

Art. 74.

Le premier président et l'auditeur général prêtent entre les mains du Roi, en personne ou par écrit, leserment prescrit par le décret du 20 juillet 1831.
[Prêtent ce serment entre les mains du premier président : le président, les présidents de chambre, les conseillers d'Etat, les premiers référendaires chefs de section, les premiers référendaires, les référendaires et lesréférendaires adjoints, le greffier en chef et les greffiers.][235]
[Prêtent ce serment entre les mains de l'auditeur général : l'auditeur général adjoint, les premiers auditeurs chefs de section, les premiers auditeurs, les auditeurs et les auditeurs adjoints.][236]
Ils sont tenus de prêter serment, dans le mois à compter du jour où leur nomination leur aura été notifiée, àdéfaut de quoi il peut être pourvu à leur remplacement.

[SECTION 2. La désignation et l'exercice des mandats

SOUS-SECTION 1re. Les mandats][237]

[Art. 74/1. Les mandats de chef de corps et les mandats adjoints forment les mandats au Conseil d'État.
Exercent le mandat de chef de corps, les titulaires du mandat de premier président, de président, d'auditeurgénéral et d'auditeur général adjoint.
Exercent le mandat adjoint, les titulaires du mandat de président de chambre, de premier auditeur chef desection, de premier référendaire chef de section et de greffier en chef.][238]
[Art. 74/2. 1er. Pour être désigné premier président ou président, le candidat doit être nommé depuis au moins
onze ans comme titulaire de fonction au sens de **l'article 69, 1/ à 3/, dont au moins** cinq ans comme conseiller d'Etat.

---

233 3 remplacé par L. 31/12/1983, art. 63; vig. 28/01/1984.
234 Art. 73/1 inséré par L. 15/09/2006, art. 29; vig. 01/12/2006.
235 Alinéa remplacé par L. 25/05/1999, art. 18, A.; vig. 02/07/1999.
236 Alinéa inséré par L. 25/05/1999, art. 18, B.; vig. 02/07/1999.
237 Section 2 et Sous-section 1re insérées par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.

Au moment de l'ouverture effective du mandat de chef de corps, le candidat doit avoir au moins cinq ans demoins que la limite d'âge visée à l'article 104. Cette limite d'âge n'est pas applicable en cas de renouvellement dumandat de chef de corps.

2. Nul ne peut être nommé auditeur général à moins qu'il ne soit auditeur général adjoint, premier auditeur chef de section ou premier auditeur.

Nul ne peut être nommé auditeur général adjoint à moins qu'il ne soit premier auditeur chef de section oupremier auditeur.

Au moment de l'ouverture effective du mandat de chef de corps, le candidat doit avoir au moins cinq ans demoins que la limite d'âge visée à l'article 104. Cette limite d'âge n'est pas applicable en cas de renouvellement dumandat de chef de corps.

3. Pour être désigné président de chambre, le candidat doit être nommé depuis au moins trois ans commeconseiller d'Etat.

Au moment de l'ouverture effective du mandat adjoint, le candidat doit avoir au moins trois ans de moins quela limite d'âge visée à l'article 104. Cette limite d'âge n'est pas applicable en cas de renouvellement du mandat adjoint.

4. Sans préjudice de l'application de l'article 71, 1er, alinéa 5, les premiers auditeurs chefs de section et lespremiers référendaires chefs de section sont désignés parmi les premiers auditeurs et les premiers référendaires.

Au moment de l'ouverture effective du mandat adjoint, le candidat doit avoir au moins trois ans de moins quela limite d'âge visée à l'article 104. Cette limite d'âge n'est pas applicable en cas de renouvellement du mandat adjoint.

5. Pour être nommé greffier en chef, le candidat doit :

1/ être âgé de trente ans accomplis;

2/ avoir réussi l'un des examens suivants :

a) le concours de référendaire à la Cour d'arbitrage;

b) le concours de référendaire à la Cour de cassation;

c) le concours d'auditeur adjoint ou de référendaire adjoint au Conseil d'État;

d) l'examen d'aptitude professionnelle prévu par l'article 259bis du Code judiciaire;

e) le concours d'admission au stage judiciaire visé à l'article 259quater du Code judiciaire;

f) l'examen au grade de recrutement de niveau 1, qualification «juriste», pour les administrations des autorités fédérales, des communautés et des régions et pour les organismes d'intérêt public qui en dépendent ainsi que pour les services de la Cour d'Arbitrage et les services du Conseil d'État;

g) l'examen au grade de recrutement d'attaché, qualification «juriste», pour les Chambres législatives et les parlements de communauté et de région;

3/ avoir une expérience utile d'au moins trois ans.

Au moment de l'ouverture effective du mandat adjoint, le candidat doit avoir au moins trois ans de moins que la limite d'âge visée à l'article 104. Cette limite d'âge n'est pas applicable en cas de renouvellement du mandatadjoint.][239]

---

238 Art. 74/1 inséré par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.

[Sous-section II. Procédure de désignation des mandats][240]

[Art. 74/3. 1er. Les titulaires du mandat de chef de corps sont désignés par le Roi pour un mandat de cinq ans, qui peut être renouvelé une fois.

Après l'expiration de chaque période de dix ans, la fonction de chef de corps est déclarée vacante de plein droit.

Sous peine d'irrecevabilité, peuvent exclusivement introduire leur candidature, les titulaires de fonction qui apportent la preuve, par leur diplôme, qu'ils ont passé l'examen de docteur, de licencié ou de master en droit dans l'autre langue, le français ou le néerlandais, que celle du chef de corps siégeant précédemment. Le chef de corps siégeant peut concourir pour le mandat déclaré vacant de son rôle linguistique.

L. 15/09/2006, art. 222 :

« Les procédures destines à pourvoir aux vacances réelles déclarées avant l'entrée en vigueur de la présentedisposition pour des nominations au Conseil d'État qui devront, après l'entrée en vigueur de cette disposition, êtreconférées par mandat et qui sont entamées avant l'entrée en vigueur du présent article, sont poursuivies conformément aux règles en vigueur la veille de l'entrée en vigueur de cette disposition.

Les titulaires d'un mandat qui, en application de l'alinéa 1er, ont encore été nommés suivant l'ancienne procédure après l'entrée en vigueur du présent règlement, sont, au moment de leur nomination, considérés comme ayant été désignés comme titulaires du mandat correspondant.

Les procédures destinées à pourvoir aux vacances d'un mandat qui ne sont pas finalisées avant le premier jourdu quatrième mois suivant l'entrée en vigueur de la présente disposition sont reprises ab initio, conformément aux dispositions des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, en vigueur à ce moment. »

L. 15/09/2006, art. 223 : « Les chefs de corps du Conseil d'État qui sont nommés au moment de l'entrée en vigueur du présent article sont réputés être désignés dans la fonction de chef de corps à partir du premier jour du quatrième mois suivant l'entrée en vigueur de la présente disposition. Ils peuvent :

1/ soit mettre à disposition leur fonction de chef de corps dans le mois. Dans ce cas, un nouveau chef de corps est désigné selon la procédure prévue par les lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973. Le chef de corps sortant continue à exercer sa fonction jusqu'à la désignation du nouveau chef de corps;

2/ soit continuer à exercer leur fonction de chef de corps pendant une durée de cinq ans. Ils présentent à cette fin, dans le mois qui suit l'expiration du délai prévu à l'alinéa 1er, un plan de gestion répondant aux prescriptions des lois coordonnées sur le Conseil d'État. A l'expiration du terme, leur mandat peut être renouvelé conformément aux lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973.

---

239 Art. 74/2 inséré par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.

240 Sous-section II insérée par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006. Dispositions transitoires relatives aux dispositions figurant sous cette sous-section II : L. 15/09/2006, art. 222, 223 et 224; vig. 01/12/2006.

Pour l'application du présent article, la période de dix ans visée à l'article 74/3, 1er, alinéa 2 des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, prend cours à la date déterminée par le Roi.
Après la mise à disposition de la fonction de chef de corps, ils continuent à percevoir à titre personnel le traitement et les augmentations y afférents, et ce jusqu'au jour de leur mise à la retraite, de leur démission, de leur révocation ou, le cas échéant, de leur nomination ou désignation dans une autre fonction ou mandat, et ce pendant deuxans au maximum. Le cas échéant, ils exercent, en surnombre, selon le cas, le mandat adjoint de président de chambre ou de premier auditeur chef de section, dans lequel ils sont réputés être nommés à titre définitif et conservent à titre personnel
leur grade. Le cas échéant, le surnombre disparaît lors de la déclaration de vacance d'un mandat adjoint. »
L. 15/09/2006, art. 224 : « A compter de l'entrée en vigueur du présent article, les titulaires d'un mandat adjoint au Conseil d'État sont réputés être désignés dans leur mandat adjoint. Le délai de neuf ans prend cours à partir de la nomination initiale dans la fonction. »
Le premier président et le président prennent leur mandat le même jour. La période de dix ans visée à l'alinéa 2 prend cours ce jour. La même règle s'applique aux mandats d'auditeur général et d'auditeur général adjoint.
2. Les candidats joignent un plan de gestion à leur acte de candidature. Le Roi peut fixer l'objet de ce plan.
L'assemblée générale du Conseil d'État entend d'office les candidats.
L'assemblée générale du Conseil d'État procède, après avoir examiné la recevabilité des candidatures et avoir comparé les titres et mérites respectifs des candidats, à la présentation motivée explicite d'un candidat pour le mandat vacant de chef de corps. Elle communique cette présentation motivée ainsi que toutes les candidatures et leur
évaluation au Ministre de l'Intérieur.
Le candidat présenté par l'assemblée générale du Conseil d'État peut être désigné par le Roi en tant que chef de corps. Le Roi prend sa décision dans un délai de deux mois à compter de la réception de la présentation. En cas de refus, l'assemblée générale du Conseil d'État dispose, dès la réception de cette décision, d'un délai de quinze jours pour
faire une nouvelle présentation, conformément aux règles visées ci-dessus.
Si, après la nouvelle présentation, le Roi prend une deuxième décision de refus dans un délai de deux moisà compter de la réception de cette nouvelle présentation, il est procédé conformément à l'alinéa 4, à moins que le même candidat ait été présenté. Dans ce dernier cas, le Conseil d'État doit présenter un autre candidat ou décider qu'il faut recommencer depuis le début la procédure de nomination.
3. Entre le troisième et le deuxième mois précédant la fin du mandat de chef de corps, le chef de corps peutdemander à l'assemblée générale de renouveler le mandat. Il joint à cette demande son plan de gestion ainsi qu'unrapport concernant l'exercice du mandat précédent.

L'assemblée générale du Conseil d'État évalue la demande de renouvellement et décide si le mandat doit êtrerenouvelé. La décision de non-renouvellement implique de plein droit la déclaration de vacance du mandat.
S'il s'agit d'un mandat de chef de corps à l'Auditorat, la réunion visée aux alinéas 1er et 2 est dénommée réunionde corps. Pour l'application de ce paragraphe, la réunion de corps est composée des premiers auditeurs chefs de section, des premiers auditeurs et des auditeurs du rôle linguistique dans lequel le mandat doit être renouvelé.
En cas de non-renouvellement du mandat de chef de corps, l'intéressé reprend, à l'expiration de celui-ci, l'exercice de la fonction ou du mandat auquel il a été nommé ou désigné en dernier lieu, le cas échéant, en surnombre.
Lorsque l'intéressé n'a pas été nommé au mandat dont il reprend l'exercice, il est considéré comme ayant été désigné à cet effet pour l'entièreté du délai pour lequel le mandat avait été octroyé.
Le mandat de chef de corps qui n'est pas renouvelé ou qui, en application du 1er, alinéa 2, est déclaré vacant de plein droit, ne cesse toutefois qu'au moment où le nouveau chef de corps reprend le mandat sans que ce délai puisse excéder neuf mois à compter de la notification de la décision de non-renouvellement ou de la date de la déclaration
de vacance.
Si le titulaire du mandat a exercé deux fois de suite le même mandat de chef de corps, il bénéficie durant les deux années qui suivent la fin du deuxième terme du mandat de la rémunération allouée au chef de corps ainsi que des augmentations et avantages qui y sont liés, à moins qu'il ne reprenne un mandat de chef de corps auquel est lié un traitement plus élevé.
4. Avant l'expiration du terme, le titulaire du mandat de chef de corps peut mettre son mandat à disposition par lettre recommandée à la poste ou contre accusé de réception, adressée au Ministre de l'Intérieur.
Il n'est toutefois mis fin au mandat de chef de corps qu'au moment où le nouveau chef de corps reprend le mandat sans que ce délai puisse excéder neuf mois à compter de la réception de la mise à disposition. Ce délai peut être réduit par le Roi sur demande motivée de l'intéressé.
Les dispositions du 3, alinéa 3, sont d'application au chef de corps qui met son mandat de chef de corps à disposition de manière anticipée.
Le titulaire du mandat de chef de corps qui le met à disposition avant l'expiration du terme ne peut plus poser sa candidature pour un mandat de chef de corps pendant un délai de deux ans à compter du jour où il a effectivement renoncé à son mandat. Pour l'application de la présente disposition, la désignation d'un chef de corps pour un autre mandat de chef de corps n'est pas considérée comme une mise à disposition anticipée du mandat de chef de corps.
5. Lorsque le mandat de chef de corps est à pourvoir avant l'expiration du délai visé au 1er, alinéa 2, seules les personnes qui appartiennent au même rôle linguistique que le chef de corps dont le mandat de chef de corps a pris fin anticipativement peuvent, sous peine d'irrecevabilité, présenter leur candidature.
La durée du mandat de chef de corps de la personne qui, en application de l'alinéa 1er, est

désignée chef de corps, est, par dérogation au 1er, alinéa 1er, limitée à la durée restante du mandat qui a pris fin anticipativement.
Si, au moment de la vacance effective du mandat de premier président ou d'auditeur général, moins d'une année doit encore s'écouler jusqu'à la fin de la période visée au 1er, alinéa 2, le président ou l'auditeur général adjoint remplace le premier président ou l'auditeur général dans l'exercice de son mandat pour la période restante du mandat en cours.
Si la vacance effective du mandat visé à l'alinéa précédent concerne le mandat de président ou d'auditeur général adjoint, il sera remplacé par le président de chambre ou par le premier auditeur chef de section en fonction de l'ordre d'ancienneté de service du même rôle linguistique.
Le remplacement visé aux alinéas 3 et 4 prend fin de plein droit au moment de la désignation d'un nouveau titulaire de mandat.][241]
[Art. 74/4. 1er. Les titulaires d'un mandat adjoint sont désignés comme suit :
1/ les présidents de chambre sont désignés par l'assemblée générale parmi ses membres;
2/ les premiers auditeurs chefs de section sont désignés par le Roi sur avis conforme de l'auditeur général ou de l'auditeur général adjoint, selon le cas;
3/ les premiers référendaires chefs de section sont désignés par le Roi sur avis conforme du premier président ou du président si celui-ci est responsable de la section de législation.
4/ le greffier en chef est désigné par le Roi, sur avis du premier président et du président.
2. Les désignations aux mandats adjoints sont valables pour une période de trois ans qui peut être renouvelée après évaluation. Après neuf ans d'exercice de la fonction, les titulaires de mandat concernés sont, après évaluation, désignés à titre définitif dans ce mandat par l'autorité investie du pouvoir de nomination.
S'il est fait application de l'article 71, 1er, alinéa 5, la durée du mandat adjoint est, par dérogation à l'alinéa 1er, limitée à la partie restante du mandat entamé.
3. En cas de non-renouvellement du mandat adjoint, l'intéressé reprend, à l'expiration de celui-ci, l'exercice de la fonction à laquelle il a été nommé en dernier lieu, le cas échéant, en surnombre.
Si aucun titulaire de fonction n'a été désigné au mandat de greffier en chef, en cas de non-renouvellement, l'intéressé est nommé en tant que greffier, le cas échéant en surnombre, sans que l'article 72, 1er, soit d'application.
4. Avant l'expiration du terme du mandat, le titulaire de celui-ci peut le mettre à disposition par lettre recommandée à la poste ou adressée au Ministre de l'Intérieur contre accusé de réception. Il n'est toutefois mis fin au mandat qu'à l'expiration d'un délai de neuf mois à compter de la réception de la mise à disposition. Ce délai peut être réduit par le Roi sur demande motivée de l'intéressé.
Les dispositions du 3 sont d'application pour le titulaire de fonction qui met son mandat à disposition avant l'expiration du terme et qui n'assume pas d'autre mandat.][242]

---

241 Art. 74/3 inséré par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.
242 Art. 74/4 inséré par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.

[Art. 74/5. L'exercice d'un mandat de chef de corps est incompatible avec l'exercice d'un mandat adjoint.
Si le titulaire d'un mandat adjoint reprend un mandat de chef de corps au cours de son mandat, son mandat adjoint devient effectivement vacant le jour de la reprise du mandat de chef de corps.][243]

[SOUS-SECTION III. De l'exercice du mandat][244]

[Art. 74/6. 1er. Le titulaire d'un mandat de chef de corps est tenu de rédiger annuellement un rapport
d'activité dans lequel sont notamment exposées la mise en oeuvre de son plan de gestion et l'évaluation de celui-ci. Lecas échéant, ce rapport contient les adaptations à apporter au plan, indique les besoins et formule des propositions envue d'améliorer le fonctionnement du Conseil et de résorber l'arriéré judiciaire. Le premier président regroupe ces rapports dans un seul rapport et transmet celui-ci avant le 1er octobre au Ministre de l'Intérieur.
Le Roi peut fixer les modalités d'application de la présente disposition, ainsi que le contenu de ce rapport d'activité.
2. Le premier président joint à son rapport d'activité visé au 1er, les données suivantes concernant l'année judiciaire écoulée :
1/ les statistiques par contentieux ou selon la nature des demandes d'avis, faisant apparaître le nombre d'affaires nouvelles pendant cette période ainsi que le nombre d'affaires réglées par arrêt final ou par avis durant la même période. Le rapport mentionne en outre le volume de travail total des sections, l'évolution de cette réserve de travail étant également mesurée en fonction du nombre de rapports déposés ou d'avis rendus par l'Auditorat;
2/ l'évolution :
- des affaires pendantes et de l'arriéré judiciaire, y compris la procédure d'admissibilité des recours en cassation;
- le cadre du personnel et l'occupation des effectifs;
- les moyens logistiques;
- la charge de travail;
Les données visées à l'alinéa 1er, 1/, relatives aux six premiers mois de l'année judiciaire en cours sont en outre fournies avant le 1er avril de l'année judiciaire en cours.
Le Ministre de l'Intérieur détermine le formulaire standardisé selon lequel les rapports d'activité doivent être rédigés.][245]

---

243 Art. 74/5 inséré par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.
244 Sous-section III insérée par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.
245 Art. 74/6 inséré par L. 15/09/2006, art. 30; vig. 01/12/2006.

[SECTION 3. L'évaluation des membres du Conseil, de l'Auditorat et du Bureau de Coordination SOUS-SECTION Ire. Dispositions générales][246]

[Art. 74/7. 1er. A l'exception des chefs de corps, les membres du Conseil, de l'Auditorat et du Bureau de Coordination sont soumis à une évaluation écrite, descriptive et motivée, qui est soit périodique lorsqu'il s'agit d'une nomination, soit une évaluation du mandat adjoint.

Ces évaluations sont effectuées dans les trente jours suivant l'expiration des délais prévus dans la présente section.

L'évaluation périodique ne comprend pas de mention finale, sauf si l'évaluateur estime que l'évalué mérite une mention «insuffisant». L'évaluation des titulaires de mandat peut donner lieu à une évaluation «bon» ou «insuffisant».

2. L'évaluation est effectuée sur la base de critères portant sur la personnalité ainsi que sur les capacités intellectuelles, professionnelles et organisationnelles, en ce compris la qualité des prestations fournies et sans porter atteinte de ce fait à l'indépendance et à l'impartialité du titulaire de fonction.

Le Roi détermine, sur proposition motivée du premier président et de l'auditeur général, chacun en ce qui concerne ses compétences, et l'assemblée générale ayant été entendue, les critères d'évaluation, compte tenu de la spécificité des fonctions et mandats, et définit les modalités d'application de ces dispositions.

3. L'évaluation est précédée d'un entretien de planning entre l'évalué et l'évaluateur. Un ou plusieurs entretiens de fonctionnement peuvent avoir lieu durant les cycles d'évaluation.

L'évaluateur rédige un projet d'évaluation, qui peut déjà comporter, le cas échéant, une proposition d'évaluation finale «insuffisant». Ce projet est, avant l'entretien d'évaluation, communiqué à l'évalué contre accusé de réception daté.

Il peut éventuellement encore être adapté en fonction de cet entretien. A l'issue de celui-ci, l'évaluateur donne une mention provisoire.

Le premier président ou l'auditeur général, selon qu'il s'agit d'un membre du Conseil, du Bureau de Coordination ou de l'Auditorat, envoie une copie de l'évaluation provisoire à l'intéressé contre accusé de réception daté ou par lettre recommandée par la poste avec accusé de réception.

Si l'intéressé ne fait pas d'observations écrites concernant cette évaluation provisoire dans le délai fixé à l'alinéa 4, celle-ci devient définitive à l'expiration de ce délai.

L'intéressé peut, sous peine de déchéance, dans un délai de dix jours à compter de la notification de l'évaluation provisoire, adresser ses remarques écrites, contre accusé de réception daté ou par lettre recommandée à la poste avec accusé de réception, respectivement au premier président ou à l'auditeur général, lequel joint l'original au dossier d'évaluation et en transmet une copie à l'évaluateur. Dans les trente jours de la réception de la copie de ces observations, celui-ci réalise une évaluation écrite et définitive dans laquelle il répond par écrit à ces observations.

---

246 Section 3 et Sous-section Ire insérées par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.

Dans les dix jours de la réception de l'évaluation définitive, le chef de corps en transmet une copie à l'intéressé contreaccusé de réception daté ou par lettre recommandée à la poste avec accusé de réception.

4. L'intéressé qui a fait application du 3, alinéa 4, peut introduire un recours contre l'évaluation définitive dans un délai de dix jours à compter de la notification de l'évaluation définitive, sous peine de déchéance, auprès :

1/ d'une commission d'évaluation composée du premier président ou du président selon le cas et des présidents de chambre du même rôle linguistique que l'intéressé qui, en première instance, n'ont pas procédé à l'évaluation relative aux membres du Conseil et du Bureau de Coordination;

2/ d'une commission d'évaluation composée de l'auditeur général ou de l'auditeur général adjoint selon le cas et des premiers auditeurs chefs de section du même rôle linguistique que l'intéressé qui, en première instance, n'ont pas procédé à l'évaluation relative aux membres de l'Auditorat.

Le recours est déposé contre accusé de réception daté ou envoyé par lettre recommandée à la poste à l'attention du premier président ou, en ce qui concerne les membres de l'Auditorat, à l'attention de l'auditeur général. Un recours déposé en temps utile suspend l'exécution de l'évaluation définitive.

La commission d'évaluation visée à l'alinéa 1er entend l'intéressé, si ce dernier en a formulé la demande dans son recours. Elle dispose d'un délai de soixante jours à partir de la réception du recours respectivement par le premier président ou l'auditeur général pour prendre une décision finale motivée sur l'évaluation.

5. Les dossiers d'évaluation sont conservés par le premier président en ce qui concerne les membres du Conseil et du Bureau de Coordination, et par l'auditeur général en ce qui concerne les membres de l'Auditorat. Les évaluations sont confidentielles et peuvent être consultées à tout moment par les intéressés. Elles sont conservées pendant au moins dix ans.

Lors de chaque nomination, présentation ou renouvellement de mandat, le dossier d'évaluation des six dernières années de l'intéressé est joint à l'attention de l'autorité investie du pouvoir de nomination.

6. Le Roi peut fixer les modalités d'application de la présente disposition.][247]

[SOUS-SECTION II. - L'évaluation périodique][248]

[Art. 74/8. 1er. L'évaluation périodique d'un membre du Conseil, de l'Auditorat ou du Bureau de Coordination a lieu, pour la première fois, un an après la prestation de serment dans la fonction où il doit être évalué et ensuite tous les trois ans.

2. En ce qui concerne les membres du Conseil, l'évaluation est effectuée par le président de la chambre pour laquelle il est désigné.

---

247 Art. 74/7 inséré par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.

L'évaluation des présidents de chambre désignés à titre définitif conformément à l'article 74/4 2, alinéa 1er, est effectuée par le chef de corps responsable de la section dont fait partie l'évalué. Si ce chef de corps n'a pas obtenu son diplôme dans la langue de l'évalué et n'est pas bilingue, il est assisté par le président de chambre bilingue le plus ancien en grade de ceux qui appartiennent au rôle linguistique de l'évalué.

3. En ce qui concerne les membres de l'Auditorat, l'évaluation est effectuée par le premier auditeur chef de section.

Par dérogation à l'alinéa 1er, l'évaluation des premiers auditeurs chefs de section désignés à titre définitif conformément à l'article 74/4, 2, alinéa 1er, est effectuée par l'auditeur général ou l'auditeur général adjoint.

4. En ce qui concerne les membres du Bureau de Coordination, l'évaluation est effectuée par le premier référendaire chef de section.

Par dérogation à l'alinéa 1er, l'évaluation des premiers référendaires chefs de section désignés à titre définitif conformément à l'article 74/4, 2, alinéa 1er, est effectuée par le premier président ou le président s'il est responsable de la section de législation. Si ce chef de corps n'a pas obtenu son diplôme dans la langue de l'évalué et n'est pas bilingue, il est assisté par le titulaire de mandat adjoint bilingue le plus ancien en grade de ceux qui appartiennent au
rôle linguistique de l'évalué.

5. Si un membre du Conseil, de l'Auditorat ou du Bureau de Coordination a obtenu, lors d'une évaluation périodique, l' évaluation finale et définitive «insuffisant», celle-ci entraîne, à compter du premier jour du mois suivant la notification de l' évaluation définitive, la perte durant six mois de la dernière majoration triennale visée à l'article 3, 1er, de la loi du 5 avril 1955 relative aux traitements des titulaires d'une fonction au Conseil d'État, des magistrats et des membres du greffe du Conseil du Contentieux des Etrangers.

Sans préjudice de l'alinéa 1er, les dérogations obtenues sont suspendues de plein droit pour la durée fixée à l'alinéa 1er en application de l'article 107, alinéa 2. Aucune nouvelle dérogation ne peut être obtenue pendant cette période.

En cas d'obtention de la mention «insuffisant», l'intéressé fait l'objet d'une nouvelle évaluation après un délai de six mois. S'il obtient une nouvelle évaluation «insuffisant», les alinéas 1er et 2 sont d'application pendant une nouvelle période de six mois.][249]

---

248 Sous-section II insérée par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006 et dispositions transitoires relatives à l'application des règles concernant l'évaluation périodique des titulaires de fonction au Conseil : L. 15/09/2006, art. 225; vig. 01/12/2006 :

« La première évaluation périodique ou le premier bulletin d'évaluation des titulaires de fonction au Conseil d'État est établie entre le sixième et le douzième mois après que la présente disposition est entrée en vigueur depuis trois ans.

Sans préjudice de dispositions contraires, les dispositions relatives au statut des titulaires de fonction au Conseil d'État pour lesquels des exigences sont posées en matière d'évaluation périodique ou de bulletin d'évaluation, sont d'application dix-huit mois après que la présente disposition est entrée en vigueur depuis trois mois. »

249 Art. 74/8 inséré par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.

[SOUS-SECTION III. - L'évaluation des mandats adjoints][250]

[Art. 74/9. 1er. L'évaluation des titulaires d'un mandat adjoint a lieu à la fin de chaque période pour laquelle
le mandat a été accordé et au plus tard quatre mois avant l'expiration du délai.
2. L'évaluation des présidents de chambre est effectuée par le chef de corps responsable de la section dont fait partie l'évalué. Si ce chef de corps n'a pas obtenu son diplôme dans la langue de l'évalué et n'est pas bilingue, ilest assisté par le président de chambre bilingue le plus ancien en grade de ceux qui appartiennent au rôle linguistique de l'évalué.
3. L'évaluation des titulaires du mandat de premier auditeur chef de section est effectuée par l'auditeur général ou l'auditeur général adjoint.
4. L'évaluation des titulaires d'un mandat de premier référendaire chef de section est effectué par le premier président ou le président s'il est responsable de la section de législation. Si ce chef de corps n'a pas obtenu son diplôme dans la langue de l'évalué et n'est pas bilingue, il est assisté par le titulaire de mandat adjoint bilingue le plus ancien en grade de ceux qui appartiennent au rôle linguistique de l'évalué.
5. Si le titulaire du mandat obtient l'évaluation «bon», son mandat est renouvelé. S'il obtient l'évaluation «insuffisant», l'intéressé reprend, à l'expiration de son mandat, l'exercice de la fonction dans laquelle il a été nommé en dernier lieu, le cas échéant en surnombre. Le premier président transmet au Service Public Fédéral Intérieur une disposition par laquelle la prolongation ou la fin du mandat est établie.
Les titulaires d'un mandat qui sont nommés à titre définitif après neuf ans sont soumis à une évaluation périodique.][251]

[SECTION 4. L'évaluation des membres du greffe

SOUS-SECTION Ire. L'évaluation du greffier en chef][252]

[Art. 74/10. 1er. L'évaluation du mandat de greffier en chef a lieu à la fin de chaque période pour laquelle
le mandat a été accordé et au plus tard quatre mois avant l'expiration du délai.
2. L'évaluation est effectuée conjointement par le premier président et le président selon la procédure fixée à l'article 74/12.
Le titulaire visé à l'alinéa 1er qui n'est pas bilingue au sens de l'article 73, 2, désigne un titulaire bilingue d'un mandat adjoint qui a obtenu son diplôme dans la langue de l'évalué, afin de l'assister dans l'évaluation.

---

250 Sous-section III insérée par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.
251 Art. 74/9 inséré par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.
252 Section 4 et Sous-section Ire insérées par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.

3. L'évaluation est effectuée sur la base de critères portant sur la personnalité ainsi que sur les capacités intellectuelles, professionnelles et organisationnelles, en ce compris la qualité des prestations fournies.

Le Roi fixe, sur la proposition du premier président et de l'auditeur général, les critères d'évaluation et les modalités d'application de la présente disposition.

4. Si le titulaire du mandat obtient l'évaluation «bon», son mandat est renouvelé. Si l'évaluation est «insuffisant», la procédure visée à l'article 74/4, 3, est applicable. Le premier président transmet au Service Public Fédéral Intérieur une disposition par laquelle la prolongation ou la fin du mandat est établie.

5. Le titulaire du mandat de greffier en chef qui est nommé à titre définitif après neuf ans est soumis à l'évaluation périodique visée à l'article 74/7, y compris les conséquences prévues à l'article 74/8, 5.][253]

[SOUS-SECTION II. L'évaluation des greffiers][254]

[Art. 74/11. 1er. Tous les deux ans, un bulletin d'évaluation de tous les greffiers est établi.

Dans le bulletin d'évaluation, le greffier en chef et le président de chambre expriment conjointement leur opinion quant à la valeur et au comportement du greffier, en ce compris la qualité des prestations fournies, au moyen de formules descriptives, conformément aux indications apportées.

A l'exclusion du greffier en chef, les évaluateurs doivent justifier par leur diplôme qu'ils ont passé l'examen de docteur, de licencié ou de master en droit dans la même langue, le français ou le néerlandais, que l'évalué.

L'évaluation périodique ne comprend pas d'évaluation finale, sauf si les évaluateurs estiment que l'évalué mérite la mention «insuffisant».

Le Roi détermine les modalités d'application des présentes dispositions.

2. Le bulletin d'évaluation est rédigé pour la première fois entre le neuvième et le douzième mois de service effectif.

L'évaluation porte sur la période écoulée depuis le dernier bulletin d'évaluation.

Le greffier peut demander une nouvelle évaluation, au plus tôt un an après la rédaction de l'évaluation précédente.

---

253 Art. 74/10 inséré par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.

254 Sous-section II insérée par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006 et dispositions transitoires relatives à l'application des règles concernant l'évaluation périodique des titulaires de fonction au Conseil : L. 15/09/2006, art. 225; vig. 01/12/2006 :

« La première évaluation périodique ou le premier bulletin d'évaluation des titulaires de fonction au Conseil d'État est établie entre le sixième et le douzième mois après que la présente disposition est entrée en vigueur depuis trois ans.

Sans préjudice de dispositions contraires, les dispositions relatives au statut des titulaires de fonction au Conseil d'État pour lesquels des exigences sont posées en matière d'évaluation périodique ou de bulletin d'évaluation, sont d'application dix-huit mois après que la présente disposition est entrée en vigueur depuis trois mois. »

3. Si un greffier a obtenu, lors d'une évaluation périodique, l'évaluation finale et définitive «insuffisant», celle-ci entraîne, à compter du premier jour du mois suivant la notification de l'évaluation définitive, la perte durant six mois de la dernière majoration triennale visée à l'article 3, 1er, de la loi du 5 avril 1955 relative aux traitements des titulaires d'une fonction au Conseil d'État, des magistrats et des membres du greffe du Conseil du Contentieux des Etrangers.

Sans préjudice de l'alinéa 1er, les dérogations obtenues en application de l'article 107, alinéa 2, sont suspendues de plein droit pour la durée fixée à l'alinéa 1er. Aucune nouvelle dérogation ne peut être obtenue pendant cette période.

En cas d'évaluation «insuffisant», l'intéressé fait l'objet d'une nouvelle évaluation après un délai de six mois.

S'il obtient une nouvelle évaluation «insuffisant», l'alinéa 1er et 2 sont à nouveau d'application.][255]

[SOUS-SECTION 3. La procédure d'évaluation du greffier en chef et du greffier][256]

[Art. 74/12. 1er. L'évaluation visée dans la présente section est précédée d'un entretien de planning entre l'évalué et ses évaluateurs. Un ou plusieurs entretiens de fonctionnement peuvent avoir lieu durant les cycles d'évaluation.

Les évaluateurs rédigent conjointement un projet d'évaluation qui peut déjà comporter, le cas échéant, une proposition d'évaluation finale «insuffisant». Ce projet est transmis à l'évalué contre accusé de réception daté avant l'entretien d'évaluation et discuté avec l'évalué. Il peut éventuellement être adapté en fonction de l'entretien. Après cet entretien, les évaluateurs rédigent conjointement une évaluation provisoire.

Le premier président communique une copie de l'évaluation provisoire à l'intéressé contre accusé de réception daté ou par lettre recommandée à la poste avec accusé de réception. Si l'intéressé ne formule pas de remarques écritesau sujet de l'évaluation provisoire dans le délai fixé à l'alinéa 4, celle-ci devient définitive, après expiration de ce délai.

Sous peine de déchéance, l'intéressé peut, dans un délai de dix jours à compter de la notification de l'évaluation provisoire, adresser ses remarques écrites, contre accusé de réception daté ou par lettre recommandée à la poste avec accusé de réception, au premier président, lequel joint l'original au dossier d'évaluation et en transmet une copie aux évaluateurs. Ceux-ci rédigent conjointement, dans les trente jours de la réception de ces remarques, une évaluation écrite définitive dans laquelle ils répondent par écrit aux remarques formulées. Dans les dix jours de la réception de l'évaluation définitive, le premier président en communique une copie à l'intéressé contre accusé de réception daté ou par lettre recommandée à la poste avec accusé de réception.

2. L'intéressé qui a fait application du 1er, alinéa 4, peut, sous peine de déchéance, introduire un recours contre la décision définitive, dans un délai de dix jours à compter de la notification de

255 Art. 74/11 inséré par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.

256 Sous-section 3 insérée par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.

l'évaluation définitive auprès d'une commission d'évaluation composée du premier président, du président et de présidents de chambres.
Le recours est introduit contre accusé de réception daté ou par lettre recommandée à la poste avec accusé de réception. Un recours introduit dans les délais suspend l'exécution de l'évaluation définitive.
La commission d'évaluation visée à l'alinéa 1er entend l'intéressé, s'il en a formulé la demande dans son recours.
Elle dispose d'un délai de soixante jours à compter de la réception du recours par le premier président pour prendre une décision finale motivée sur l'évaluation.
3. Les dossiers d'évaluation sont conservés par le premier président en ce qui concerne le greffier en chef et par le greffier en chef en ce qui concerne les greffiers. Les évaluations sont confidentielles et peuvent être consultées à tout moment par les intéressés. Elles sont conservées pendant au moins dix ans.
Lors de chaque nomination, présentation ou renouvellement de mandat, le dossier d'évaluation des six dernières années de l'intéressé est joint à l'attention de l'autorité investie du pouvoir de nomination.
4. Le Roi peut déterminer les modalités de procédure pour l'application de la présente disposition.][257]

[SECTION 5. Dispositions spécifiques concernant l'Auditorat][258]

Art. 75.

[L'auditeur général et l'auditeur général adjoint, chacun en ce qui le concerne, dans son rôle linguistique, répartissent les affaires entre les membres de l'auditorat et dirigent leurs travaux. Les premiers auditeurs chefs de section participent à cette direction.][259]
[L'auditeur adjoint exerce ses fonctions sous la direction d'un premier auditeur chef de section ou d'un premier auditeur désigné par ce dernier.][260]
[Art. 76. 1er. Les membres de l'auditorat participent à l'instruction dans la [section du contentieux administratif]1. Ils peuvent être chargés de procéder aux enquêtes décidées par la [section du contentieux administratif]1 par voie d'arrêt.
[Sans préjudice des dispositions prévoyant des délais spécifiques, les membres de l'Auditorat qui participent à l'instruction dans la [section du contentieux administratif]1 examinent prioritairement les recours en cassation déclarés admissibles ainsi que les recours en annulation lorsqu'ils sont sans objet, appellent un désistement ou doivent être rayés du rôle.
Lorsqu'il apparaît que le recours ne requiert que des débats succincts, le membre désigné de

257 Art. 74/12 inséré par L. 15/09/2006, art. 31; vig. 01/12/2006.
258 Section 5 insérée par L. 15/09/2006, art. 32; vig. 01/12/2006.
259 Alinéas remplacés par L. 25/05/1999, art. 19; vig. 02/07/1999.
260 Alinéa remplacé par L. 04/08/1996, art. 27, 2/; vig. 01/10/1996.

l'Auditorat traite prioritairement la requête introduite.

L'auditeur général et l'auditeur général adjoint rendent compte, dans le rapport d'activité visé à l'article 74/6, de l'application des prescriptions prévues aux alinéas 2 et 3.

Les membres de l'Auditorat ne participent pas à l'examen de l'admissibilité des recours en cassation visés à l'article 20.][261]

L'auditeur général, l'auditeur général adjoint, les premiers auditeurs-chefs de section, les premiers auditeurs, les auditeurs et, parmi les auditeurs adjoints, ceux qui sont autorisés à cette fin par l'auditeur général et pourvu qu'ils comptent plus d'un an de service, donnent leur avis à cette section lors de la séance publique à la fin des débats.

[Vingt-quatre membres de l'auditorat sont affectés par priorité à la section de législation. Ils participent aux activités de celle-ci conformément aux directives de l'auditeur général. Ils ont également pour mission d'assurer l'élaboration et la diffusion des principes de la technique législative.][262]

2. Les membres de l'auditorat sont chargés de tenir à jour, de conserver et de mettre à disposition, sous la forme de fichiers automatisés, la documentation relative à la jurisprudence [et aux avis][263] du Conseil d'État.][264]

[3. Un membre de l'auditorat est chargé par le Roi, sur proposition de l'auditeur général, de la coordination du traitement de la documentation du Conseil d'État, pour un terme renouvelable de trois ans. Pendant ce terme, un titulaire de l'auditorat peut être appelé à exercer la fonction du membre désigné.

Chaque année, un rapport est établi et joint au rapport visé à l'article 119.][265]

[SECTION 6. Disposition spécifique concernant le Bureau de Coordination][266]

[Art. 77. [[...][267] Les membres du bureau de coordination ont notamment pour mission:

1/ de tenir à jour l'état de la législation;

2/ de mettre la documentation du bureau à la disposition des deux sections du Conseil d'État;

3/ de mettre à la disposition du public, dans les formes et selon les conditions déterminées par arrêté royal délibéré en Conseil des Ministres, la documentation du bureau relative à l'état de la législation;

4/ de préparer la coordination, la codification et la simplification de la législation;

[5/ ...][268]

---

261 Alinéas insérés par L. 15/09/2006, art. 33; vig. 01/12/2006.

262 Alinéa remplacé par L. 02/04/2003, art. 3, 1); vig. 24/05/2003.

263 Mots insérés par L. 02/04/2003, art. 3, 2); vig. 24/05/2003.

264 Art. 76 remplacé par L. 04/08/1996, art. 28; vig. 01/10/1996.

265 3 inséré par L. 25/05/1999, art. 20; vig. 02/07/1999.

266 Section 6 insérée par L. 15/09/2006, art. 34; vig. 01/12/2006.

267 Numérotation « 1er. » abrogée par L. 02/04/2003, art. 4, 1/; vig. 24/05/2003.

268 5/ abrogé par L. 02/04/2003, art. 4, 1/; vig. 24/05/2003.

[6/ ...][269][270]

[...][271] Le bureau de coordination est placé sous l'autorité et la direction du premier président [ou (du)[272]

président s'il est responsable de la section de législation.][273]

[...][274][275]

[SECTION 7. Disposition spécifique concernant les membres du greffe][276]

[Art. 77/1. Le greffier en chef est chargé de la direction du greffe, sous la direction et le contrôle du premier président et du président, chacun en ce qui concerne ses compétences.

Le premier président ou le président désigne, chacun en ce qui concerne ses compétences et après avis du greffier en chef et du président de chambre concerné, les greffiers qui assistent le président de chambre.][277]

[SECTION 8. Dispositions spécifiques][278]

Art. 78.

Un arrêté royal prescrit le costume porté aux audiences et dans les cérémonies officielles par les titulaires de fonction au Conseil d'État.

Le Roi règle la préséance et les honneurs.

[Art. 78/1. Le Roi détermine, après avis motivé du premier président et de l'auditeur général, la manière dont la charge de travail du titulaire de fonction est enregistrée, ainsi que la manière dont ces données enregistrées sont évaluées.][279]

[Art. 78/2. Si l'absence d'un membre du Conseil, de l'Auditorat, du Bureau de Coordination ou du greffe est due à une maladie, la régularité de cette absence peut être subordonnée respectivement par le premier président ou le président, l'auditeur général ou l'auditeur général adjoint ou le greffier en chef, à un contrôle effectué par le Service de santé administratif, qui fait partie de l'Administration de l'expertise médicale, selon les modalités fixées dans le règlement administratif de ce service.][280]

---

269 6/ abrogé par L. 02/04/2003, art. 4, 1/; vig. 24/05/2003.

270 1er devenu alinéa 1er en vertu de L. 02/04/2003, art. 4, 1/ et remplacé par L. 25/05/1999, art. 21; vig. 02/07/1999.

271 Numérotation « 2. » abrogée par L. 02/04/2003, art. 4, 2/; vig. 24/05/2003.

272 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié comporte le mot « le ».

273 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 35; vig. 01/12/2006.

274 Alinéas abrogés par L. 02/04/2003, art. 4, 2/; vig. 24/05/2003.

275 Art. 77 remplacé par L. 04/08/1996, art. 29; vig. 01/10/1996.

276 Section 7 insérée par L. 15/09/2006, art. 36; vig. 01/12/2006.

277 Art. 77/1 inséré par L. 15/09/2006, art. 36; vig. 01/12/2006.

278 Section 8 insérée par L. 15/09/2006, art. 37; vig. 01/12/2006.

279 Art. 78/1 inséré par L. 15/09/2006, art. 38; vig. 01/12/2006.

280 Art. 78/2 inséré par L. 15/09/2006, art. 39; vig. 01/12/2006.

CHAPITRE II. De l'organisation de la section de législation

Art. 79.

[La section de législation est composée de douze membres du Conseil d'État, et de dix assesseurs au maximum. Elle est composée de quatre présidents de chambre et de huit conseillers d'Etat, désignés par le premier président en concertation avec le président. Ils sont choisis de telle manière que quatre d'entre eux justifient de la connaissance de la langue française, quatre de la langue néerlandaise et quatre des langues française et néerlandaise.][281]

[...][282]

[...][283]

[Le premier président peut, en concertation avec le président, appeler des membres du Conseil d'État qui font partie de la [section du contentieux administratif]1][284] à siéger à la section de législation, soit pour suppléer un membre empêché, soit pour constituer des chambres de complément quand il y a lieu.

[Art. 80. Les assesseurs de la section de législation sont nommés par le Roi pour une période de cinq ans renouvelable, sur une liste de trois noms présentée par le Conseil d'État après qu'il a examiné la recevabilité des candidatures et comparé les titres et mérites respectifs des candidats.

L'article 70, 1er, alinéas 2 à 12, est applicable à la présentation des assesseurs.

Les présentations ont lieu en observant les règles établies aux articles 348, alinéa 1er, 349, alinéa 4, deuxième membre de phrase, et alinéa 5, première phrase, du Code judiciaire.

Les articles 70, 2, alinéa 1er, 73, 1er, alinéa 3, et 74, alinéas 2 et 3, sont applicables aux assesseurs.][285]

[Art. 81. [La section de législation est divisée en quatre chambres. Chacune de celles-ci siège au nombre de trois membres du Conseil d'État et de deux assesseurs. Toutefois, le président de la chambre saisie peut décider, selon les nécessités de l'affaire, qu'un seul assesseur sera appelé à siéger ou qu'elle siègera sans assesseur.][286]

[Les chambres sont présidées par les présidents de chambre qui ont été désignés pour faire partie de la section de législation.][287] A leur défaut, la présidence est exercée par le plus ancien membre présent du Conseil d'État.

Deux des chambres comprennent chacune deux membres justifiant de la connaissance de la langue française.

---

281 Alinéa remplacé par L. 15/09/2006, art. 40, 1/; vig. 01/12/2006.
282 Alinéa abrogé par L. 06/05/1982, art. 6, 2/; vig. 28/05/1982.
283 Alinéa abrogé par L. 04/08/1996, art. 30, 2/; vig. 01/10/1996.
284 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 40, 2/; vig. 01/12/2006.
285 Art. 80 remplacé par L. 08/09/1997, art. 4; vig. 26/10/1997.
286 Alinéa remplacé par L. 25/05/1999, art. 22, 1/; vig. 02/07/1999.
287 Phrase remplacée par L. 15/09/2006, art. 41, 1/; vig. 01/12/2006.

Les deux autres chambres comprennent chacune deux membres justifiant de la connaissance de la langue néerlandaise.
Chaque chambre comprend en outre un membre justifiant de la connaissance des langues française et néerlandaise.
Les assesseurs doivent justifier de la connaissance de la langue des chambres dans lesquelles ils sont appelés à siéger.
[...][288][289]
[Le premier président ou le président, s'il est responsable de la section de législation, siège, selon les nécessités du service, dans une chambre de la section, qu'il préside.][290]

Art. 82.

La section peut appeler en consultation sur des questions spéciales des personnes particulièrement qualifiées.
[Elle peut, pendant toute la procédure, poser des questions ou entendre soit le fonctionnaire délégué ou lereprésentant du ministre, soit le délégué du président de l'assemblée concernée s'il s'agit d'une proposition de loi, dedécret ou d'ordonnance, désigné par le ministre ou le président de l'assemblée dans la demande d'avis.][291]

Art. 83.

[Le premier président reçoit les demandes visées aux articles 2 à 6 et en règle la distribution entre les quatre chambres selon un système défini dans son plan de gestion.][292] Chacune de celles-ci délibère dans la langue qui lui est propre. Sauf lorsqu'ils concernent des projets qui, légalement, ne sont rédigés qu'en français ou en néerlandais, les avis sont traduits dans l'autre langue et la concordance entre la version française et la version néerlandaise est vérifiée par [...][293] celui des membres de la chambre qui justifie de la connaissance des deux langues.
[Toutefois, pour les demandes d'avis rédigées en langue allemande, les avis sont traduits en allemand sous le contrôle d'un membre de l'auditorat ayant justifié de la connaissance approfondie de la langue allemande.][294]
[Les avis sont traduits dans un délai ne pouvant excéder quinze jours à dater de la communication de l'avis dans une seule langue.][295]
[Art. 84. 1er. L'examen des affaires s'ouvre dans l'ordre de leur inscription au rôle, excepté :
1/ lorsque l'autorité qui saisit la section de législation réclame la communication de l'avis

---

288 Alinéa inséré par L. 04/08/1996, art. 32 et abrogé par L. 25/05/1999, art. 22, 2/; vig. 02/07/1999.
289 Art. 81 remplacé par L. 06/05/1982, art. 7; vig. 28/05/1982.
290 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 41, 2/; vig. 01/12/2006.
291 Alinéa inséré par L. 04/08/1996, art. 33 et remplacé par L. 02/04/2003, art. 5; vig. 24/05/2003.
292 Phrase remplacée par L. 15/09/2006, art. 42; vig. 01/12/2006.
293 Mots abrogés par L. 04/08/1996, art. 34; vig. 01/10/1996.
294 Alinéa inséré par L. 31/12/1983, art. 64, 2; vig. 28/01/1984.
295 Alinéa inséré par L. 02/04/2003, art. 6; vig. 14/06/2003.

dans un délai de trente jours, prorogé à quarante-cinq jours dans le cas où l'avis est donné par l'assemblée générale en application de l'article 85 ou par les chambres réunies en application de l'article 85bis;

2/ en cas d'urgence spécialement motivée dans la demande, lorsque l'autorité qui saisit la section de législation réclame la communication de l'avis dans un délai de cinq jours ouvrables, prorogé à huit jours ouvrables dans le cas où, soit l'avis est donné en application de l'article 2, 4, soit il est donné par l'assemblée générale en application de l'article 85 ou par les chambres réunies en application de l'article 85bis.

Lorsque, par application de l'alinéa 1er, 2/, l'urgence est invoquée pour un avis sur un projet d'arrêté réglementaire, la motivation de l'urgence figurant dans la demande est reproduite dans le préambule de l'arrêté.

2. Le jour ouvrable est celui qui n'est ni un samedi, ni un dimanche, ni un jour férié. Les délais commencent à courir le jour ouvrable qui suit l'inscription au rôle. Le jour de l'échéance est compris dans le délai. Si ce jour n'est pas un jour ouvrable, le jour de l'échéance est reporté au jour ouvrable qui suit.

Le greffier en chef communique sans délai à l'auteur de la demande d'avis les dates de début et de fin du délai.

L'avis est communiqué par la poste, par porteur, par télécopieur ou par courrier électronique; la communication par télécopieur ou courrier électronique est confirmée par écrit. Si l'avis doit être traduit en vertu de l'article 83, il est réputé être déjà communiqué, lorsqu'il l'est dans la langue dans laquelle il a été rédigé.

3. Outre l'application de l'article 2, 1er, alinéa 2, l'avis de la section de législation, dans le cas visé au paragraphe 1er, alinéa 1er, 1/, peut se borner à l'examen de la compétence de l'auteur de l'acte, du fondement juridique ainsi que de l'accomplissement des formalités prescrites; il se borne à cet examen dans le cas visé au paragraphe 1er, alinéa 1er, 2/.

Lorsque l'avis est demandé dans un délai visé au paragraphe 1er, alinéa 1er, 1/ ou 2/, il est donné nonobstant l'inaccomplissement éventuel des formalités prescrites.

4. Lorsque la demande d'avis porte sur un avant-projet ou une proposition de loi, de décret ou d'ordonnance ou sur un amendement à un tel projet ou à une telle proposition, la section de législation est tenue de communiquer, dans les délais visés au paragraphe 1er, alinéa 1er, 1/ et 2/, ou dans un délai supplémentaire accordé par le demandeur d'avis avant l'expiration de ceux-ci, un avis portant au moins sur les trois points visés au paragraphe 3, alinéa 1er.

Lorsque la demande d'avis porte sur un projet d'arrêté réglementaire et que la section de législation n'a pas communiqué d'avis dans les délais visés au paragraphe 1er, alinéa 1er, 1/ et 2/, ou dans un délai supplémentaire accordé par le demandeur d'avis avant l'expiration de ceux-ci, le Conseil d'État est dessaisi de la demande et celle-ci est rayée du rôle. Dans le préambule de l'arrêté, il est fait mention de l'absence de la communication de l'avis dans le délai.][296]

---

296 Art. 84 remplacé par L. 02/04/2003, art. 7; vig. 14/06/2003.

[Art. 84*bis*. Dès réception d'une demande d'avis qui n'est pas assortie d'un délai en application de l'article 84, [paragraphe 1er, alinéa 1er, 1/ et 2/][297], la chambre saisie examine si les formalités préalables requises par l'avant-projet ou la proposition qui lui est soumis ont été accomplies.
Dans les quinze jours qui suivent la réception de la demande visée à l'alinéa 1er, elle signale, s'il échet, à l'autorité, par écrit, les formalités préalables qui n'auraient pas été accomplies.
Au cas où la chambre saisie constate dans les formes et délais prescrits par l'alinéa 2 que le dossier n'est pas en état d'être examiné, celle-ci peut décider, par dérogation à l'article 84, [paragraphe 1er, alinéa 1er, phrase introductive][298], de procéder à l'examen de l'affaire qui suit immédiatement dans l'ordre de l'inscription au rôle.
L'affaire dont l'examen est suspendu en application de l'alinéa précédent est omise du rôle et inscrite dans un rôle d'attente. L'examen en est repris au plus tôt après que le président de la chambre a constaté le complet accomplissement des formalités.][299]
[Art. 84*ter*. L'auditeur qui, lors de l'examen d'une demande d'avis visée à l'article 84, 1er, alinéa 1er, 1/, estime qu'une formalité prescrite n'a pas été accomplie, en informe immédiatement le fonctionnaire délégué ou le délégué du ministre.][300]

Art. 85.

La section de législation siège en assemblée générale chaque fois que le président de l'une des Chambres législatives ou le ministre par qui elle est consultée lui en fait la demande.
Prennent part à l'assemblée générale et y ont voix délibérative, les membres du Conseil d'État désignés [...][301]
pour faire partie de la section de législation ainsi que les assesseurs.
L'assemblée générale est présidée par le premier président ou, à son défaut, par le président du Conseil d'État; ils ont voix délibérative, même s'ils ne font pas partie de la section de législation.
A leur défaut, la présidence est exercée par le plus ancien des présidents de chambre ou, le cas échéant, des conseillers d'Etat présents.
[Art. 85bis. Lorsque la demande d'avis soulève une question relative aux compétences respectives de l'Etat, des communautés ou des régions, [le premier président ou le président, s'il est responsable de la section de législation][302] la défère aux chambres réunies de la section.
[Pour composer celles-ci, [le premier président ou le président, s'il est responsable de la section de législation][303] désigne, chaque année, deux chambres de langues différentes dont les six membres forment, avec quatre assesseurs, les chambres réunies de la section.][304]

---

297 Mots remplacés par L. 02/04/2003, art. 8, 1/; vig. 14/06/2003.
298 Mots remplacés par L. 02/04/2003, art. 8, 2/; vig. 14/06/2003.
299 Art. 84bis inséré par L. 25/05/1999, art. 23; vig. 02/07/1999.
300 Art. 84ter inséré par L. 02/04/2003, art. 9; vig. 14/06/2003.
301 Mots abrogés par L. 06/05/1982, art. 9; vig. 28/05/1982.
302 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 43, 1/; vig. 01/12/2006.
303 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 43, 1/; vig. 01/12/2006.
304 Phrase remplacée par L. 06/05/1982, art. 10; vig. 28/05/1982.

[...][305]][306]

[Lorsque l'auditeur général est d'avis que l'alinéa 1er trouve à s'appliquer, le premier président ou le président, s'il est responsable de la section de législation, ordonne le renvoi aux chambres réunies.][307]

CHAPITRE III. De l'organisation de la [section du contentieux administratif]1

Art. 86. [La [section du contentieux administratif]1 est divisée en onze chambres : cinq chambres de langue française, cinq chambres de langue néerlandaise et une chambre bilingue, composées chacune de trois membres.][308]

Le premier président [ou le président s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1][309] [peuvent][310] constituer des chambres de complément, si le nombre des affaires le réclame.

Art. 87.

Les chambres de langue néerlandaise, composées de membres justifiant de la connaissance de la langue néerlandaise, connaissent de toutes les affaires qui doivent être traitées en langue néerlandaise.

[Six membres du Conseil au moins, à savoir trois néerlandophones et trois francophones, examinent en priorité l'admissibilité des recours en cassation visés à l'article 20. Le premier président ou le président, s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, peut adapter ce nombre en fonction des besoins du service, de sorte que le délai visé à l'article 20, 3, soit toujours respecté.

Le premier président ou le président, s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, détermine chaque mois le délai de traitement moyen des examens d'admissibilité traités dans le mois écoulé. Dès qu'il apparaît que ce délai de traitement moyen dépasse le double du délai visé à l'article 20, 3, le premier président ou le président, s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, prend les mesures nécessaires pour y remédier, jusqu'à ce que le délai moyen de traitement précédemment déterminé respecte à nouveau le délai visé à l'article 20, 3, alinéa 1er.

En particulier, il peut constituer des chambres supplémentaires et désigner tous les membres ou certains membres de la [section du contentieux administratif]1 qui sont chargés, exclusivement ou partiellement, en priorité sur les autres matières, du traitement des recours dans la procédure

---

305 Alinéa abrogé par L. 02/04/2003, art. 10; vig. 14/06/2003.
306 Art. 85bis inséré par L 13/06/1979, art. unique; vig. 25/06/1979.
307 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 43, 2/; vig. 01/12/2006.
308 Alinéa remplacé par L. 18/04/2000, art. 5; vig. 30/05/2000.
309 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 44; vig. 01/12/2006.
310 Mot remplacé par L. 15/09/2006, art. 44; vig. 01/12/2006.

d'admission au pourvoi en cassation. Le chef de corps compétent fait rapport au Ministre de l'Intérieur ainsi qu'à l'assemblée générale du Conseil d'État de l'application de cette disposition.

Les titulaires de fonction désignés en application de (l'alinéa 4)[311], ne doivent pas satisfaire à la condition d'ancienneté prévue à l'article 20, 3.

La [section du contentieux administratif]1 traite en priorité les recours en cassation ainsi que les recours en annulation sans objet, pour lesquels l'Auditorat estime qu'ils n'appellent que des débats succincts, ou qui contiennent un désistement ou qui doivent être rayés du rôle.][312]

Les chambres de langue française, composées de membres justifiant de la connaissance de la langue française, connaissent de toutes les affaires qui doivent être traitées en langue française.

La chambre bilingue, composée [par le premier président s'il est responsable de la section de législation][313]

de membres justifiant de la connaissance des langues française et néerlandaise, connaît des affaires qui lui sont spécialement dévolues par les articles 52 et 61.

Art. 88. La chambre comprenant le membre du Conseil d'État qui justifie de la connaissance de la langue allemande connait des affaires dans lesquelles il doit être fait usage de la langue allemande et des affaires dans lesquelles il doit être fait usage à la fois de la langue allemande et de la langue française ou néerlandaise. Si celle-ci n'est pas la langue de la chambre comprenant le membre du Conseil d'État qui justifie de la connaissance de la langue allemande, l'affaire est déférée à la chambre bilingue; toutefois, dans ce cas, le membre du Conseil d'État qui justifie de la connaissance de la langue allemande siège à la place du membre du Conseil d'État le moins ancien qui fait partie de la chambre bilingue.

Art. 89. [La [section du contentieux administratif]1 se compose des présidents de chambre et des conseillers d'Etat, qui ne sont pas désignés pour faire partie de la section de législation. Le premier président ou le président siège, selon la nécessité du service, dans une chambre de la section, qu'il préside.][314]

Les membres du Conseil d'État désignés pour faire partie de la section de législation peuvent être appelés à siéger dans la [section du contentieux administratif]1 chaque fois qu'il y a lieu, soit pour former la chambre bilingue,

soit pour suppléer un membre d'une chambre de langue néerlandaise ou d'une chambre de langue française en cas d'empêchement de celui-ci, soit pour constituer des chambres de complément.

[Art. 90. 1er. Les chambres de la [section du contentieux administratif]1 siègent à trois membres.

Elles siègent toutefois à un membre :

---

311 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié comporte les mots « l'alinéa 3 » alors que, contrairement à l'alinéa 4, l'alinéa 3 ne contient aucune règle relative à la désignation des titulaires de fonction.

312 Alinéas remplacés par L. 15/09/2006, art. 45, 1/; vig. 01/12/2006.

313 Mots insérés par L. 15/09/2006, art. 45, 2/; vig. 01/12/2006.

314 Alinéa remplacé par L. 15/09/2006, art. 46; vig. 01/12/2006.

1/ sur les demandes de suspension et de mesures provisoires;

2/ en matière de recours en annulation ou de recours en cassation pour lesquels il est fait application des articles 17, 4bis et 4ter, 21, alinéa 2 ou 26, ou lorsque le recours doit être déclaré sans objet, ou qui appelle un désistement ou doit être rayé du rôle, ou lorsqu'il s'agit du traitement de requêtes qui n'entraînent que des débats succincts.

Par dérogation à l'alinéa 1er, le président de chambre peut d'office, ordonner le renvoi d'une affaire à une chambre composée d'un membre lorsque la complexité juridique ou l'intérêt de l'affaire ne s'y oppose pas.

Par dérogation à l'alinéa 2, le président de chambre peut, si le requérant l'a demandé de manière motivée dans sa requête ou d'office, ordonner le renvoi d'une affaire à une chambre composée de trois membres lorsque la complexité juridique ou l'intérêt de l'affaire ou des circonstances spécifiques le requièrent.

2. Lors de l'examen de l'admissibilité du recours en cassation visé à l'article 20, le siège est toujours constitué

d'un seul membre.

Lorsque le titulaire d'un mandat de président de chambre estime que, pour assurer l'unité de la jurisprudence dans la chambre, une cause doit être traitée par trois juges, il ordonne le renvoi à une chambre composée de trois membres.

Afin d'assurer l'unité de la jurisprudence, le titulaire d'un mandat de président de chambre informe immédiatement le premier président ou le président selon le cas, des affaires qui, selon lui, doivent être traitées par les chambres réunies de la [section du contentieux administratif]1.][315]

[CHAPITRE IV. De l'assemblée générale de la [section du contentieux administratif]1][316]

Art. 91.

Dans tous les cas où une chambre reconnaît y avoir lieu à revision ou à annulation du chef de détournement de pouvoir, le renvoi à l'assemblée générale de la section est de droit.

[Art. 92. [1er.][317] Lorsque, après avoir pris l'avis du conseiller d'Etat, chargé du rapport à l'audience, [le premier président ou le président][318] estime que, pour assurer l'unité de la jurisprudence, une affaire doit être traitée en assemblée générale de la [section du contentieux administratif]1, il en ordonne le renvoi à cette assemblée.

[Si le premier président et le président n'estiment pas nécessaire de convoquer l'assemblée générale, le président de chambre informe la chambre de l'affaire. Si la chambre, après délibération, demande la convocation de l'assemblée générale, le premier président ou le

---

315 Art. 90 remplacé par L. 15/09/2006, art. 47; vig. 01/12/2006.

316 Chapitre IV abrogé par L 28/06/1983, art. 107, 2, 4/ et rétabli par L 16/06/1989, art. 21; vig. 17/06/1989.

317 Numérotation « 1er. » insérée par L. 15/09/2006, art. 48, phrase introductive; vig. 01/12/2006.

318 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 48, 1/; vig. 01/12/2006.

président s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, est tenu d'y donner suite.][319]

Lorsque, après avoir pris l'avis de l'auditeur, chargé du rapport, l'auditeur général estime, pour la même raison, qu'une affaire doit être traitée en assemblée générale de la [section du contentieux administratif]1, le premier président en ordonne le renvoi à cette assemblée.][320]

[2. Lorsque le premier président ou le président, après avoir pris l'avis du membre du Conseil chargé de l'examen de l'admissibilité du recours en cassation au sens de l'article 20, estime que cet examen doit, pour assurer l'unité de la jurisprudence, être traité par les chambres réunies de la [section du contentieux administratif]1, il en ordonne le renvoi aux chambres réunies. S'il estime que l'intérêt de l'affaire l'exige, il peut décider, par dérogation à ce qui précède, de renvoyer l'affaire à l'assemblée générale de la [section du contentieux administratif]1.

Si le premier président et le président n'estiment pas nécessaire de convoquer les chambres réunies, le président de chambre informe la chambre de l'affaire. Si la chambre, après délibération, demande la convocation des chambres réunies, le premier président ou le président s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, est tenu d'y donner suite.][321]

[Art. 93. ...][322]

[Art. 94. L'assemblée générale est composée des membres du Conseil d'État visés à l'article 89, alinéa 1er. Elle siège en nombre pair, qui ne peut être inférieur à huit, y compris celui qui la préside.

Elle est composée en nombre égal de membres du Conseil d'État ayant justifié par leur diplôme qu'ils ont passé l'examen de docteur ou de licencié en droit dans la langue française d'une part et dans la langue néerlandaise d'autre part. Le cas échéant, il est fait application de l'article 89, alinéa 2.][323]

[Art. 95. L'assemblée générale est présidée par le premier président ou, à son défaut, par le président du Conseil d'État. A leur défaut, la présidence est exercée par le plus ancien des présidents de chambre présents ou, le cas échéant, des conseillers présents.][324]

[Art. 95*bis.* 1er. En ce qui concerne la composition des chambres réunies de la [section du contentieux administratif]1 visée à l'article 92, 2, le premier président ou le président, s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, désignent chaque année deux chambres de langues différentes chargées du traitement des recours en cassation et dont les six membres représentent ainsi les chambres réunies de la [section du contentieux administratif]1.

2. Les chambres réunies de la [section du contentieux administratif]1, visée à l'article 92, 2, sont présidées par le président de chambre le plus ancien ou, à défaut, par un président de chambre désigné par le président de chambre le plus ancien parmi les conseillers d'Etats présents.

---

319 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 48, 2/; vig. 01/12/2006.
320 Art. 92 remplacé par L. 04/08/1996, art. 39; vig. 01/10/1996.
321 2 inséré par L. 15/09/2006, art. 48, 3/; vig. 01/12/2006.
322 Art. 93 abrogé par L. 15/09/2006, art. 49; vig. 01/12/2006.
323 Art. 94 remplacé par L. 16/06/1989, art. 23; vig. 17/06/1989.
324 Art. 95 rétabli par L. 16/06/1989, art. 24; vig. 17/06/1989.

Sans préjudice de l'alinéa 1er, le premier président et le président, s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, peuvent participer aux chambres réunies de la [section du contentieux administratif]1. Dans ce cas, il en prend la présidence.][325]

[Art. 96. Les membres de l'assemblée générale ont voix délibérative, même s'ils ne font pas partie de la [section du contentieux administratif]1.][326]

[Art. 97. [...][327]

En cas de parité de voix, pour l'application des articles 91 et 92, la requête est rejetée.][328]

[En cas de parité des voix, l'arrêt conclut au rejet de la demande visée à l'article 16, 7/.][329]

[Art. 98. L'arrêt doit intervenir dans les six mois du prononcé de l'arrêt de renvoi.

Ce délai peut être prorogé, sans que la durée totale des prorogations puisse excéder le double de ce délai.][330]

CHAPITRE V. De l'assemblée générale du Conseil d'État

Art. 99. L'assemblée générale du Conseil d'État se compose du premier président, du président, des présidents de chambre et des conseillers d'Etat. Elle est présidée par le premier président, ou à son défaut, par le président du Conseil d'État; à leur défaut, la présidence est exercée par le plus ancien des présidents de chambre ou, le cas échéant, des conseillers d'Etat présents.

L'auditeur général est convoqué à toutes les assemblées générales. Il y est entendu chaque fois qu'il le demande.

Art. 100. Les assesseurs de la section de législation [...][331] assistent aux assemblées générales lorsque l'ordre du jour comporte des objets intéressant la section à laquelle ils appartiennent.

Ils ont voix délibérative en ce qui concerne ces objets.

Art. 101. [Le règlement d'ordre intérieur est arrêté par l'assemblée générale du Conseil d'État sur avis de l'auditeur général et de l'auditeur général adjoint. Il est approuvé par le Roi.][332]

Les assesseurs de la section de législation [...][333] participent avec voix délibérative à l'élaboration des dispositions dudit règlement qui ont trait à la section à laquelle ils appartiennent.

CHAPITRE VI. Du personnel administratif

Art. 102. La nomination et la révocation des membres du personnel administratif appartiennent

---

325 Art. 95bis inséré par L. 15/09/2006, art. 50; vig. 01/12/2006.
326 Art. 96 rétabli par L. 16/06/1989, art. 24; vig. 17/06/1989.
327 Alinéa abrogé par L. 15/09/2006, art. 51; vig. 01/12/2006.
328 Art. 97 rétabli par L. 16/06/1989, art. 24; vig. 17/06/1989.
329 Alinéa inséré par L. 17/02/2005, art. 8; vig. 13/10/2005.
330 Art. 98 rétabli par L. 16/06/1989, art. 24; vig. 17/06/1989.
331 Mots abrogés par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 5/; vig. 18/07/1983.
332 Alinéa remplacé par L. 04/08/1996, art. 41; vig. 01/10/1996.
333 Mots abrogés par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 5/; vig. 18/07/1983.

à l'assemblée générale du Conseil d'État, qui peut déléguer tout ou partie de ce pouvoir au premier président.

[...][334]

[Art. 102*bis*. Le Roi, par arrêté délibéré en Conseil des ministres et sur avis de l'assemblée générale du Conseil d'État et de l'auditeur général, nomme, [pour une période renouvelable de cinq ans][335], un administrateur chargé de la gestion administrative du Conseil d'État et de son infrastructure.

Personne ne peut être nommé administrateur s'il :

1/ n'a pas 37 ans accomplis;

2/ n'est pas titulaire d'un diplôme donnant accès aux emplois de [niveau A][336] dans les administrations de l'Etat;

3/ ne justifie pas d'une expérience de 5 ans au moins dans le domaine de la fonction à conférer.

[L'administrateur est dans sa qualité de titulaire de mandat, sous l'autorité du premier président et de l'auditeur général, chacun en ce qui concerne ses compétences, chargé de la gestion administrative du Conseil d'État et de son infrastructure, à l'exclusion des compétences qui relèvent du greffier en chef, en vertu de l'article 77/1. Il en assure également, en ce qui concerne ces compétences, la gestion quotidienne.

Sans préjudice de l'article 102, le premier président peut confier à l'administrateur les compétences qu'il a fixées en matière de gestion administrative du personnel. L'administrateur se concerte avec le greffier en chef si les compétences déterminées à l'alinéa 3 peuvent avoir des incidences sur les compétences de ce dernier.

L'administrateur dresse annuellement un rapport d'activité dans lequel il fait notamment mention des compétences précédentes, ainsi que de l'impact de l'évolution de la charge de travail sur les moyens mis à la disposition du Conseil d'État.

Ce rapport contient en outre un exposé de toutes les mesures pouvant avoir un impact budgétaire. Il transmet ce rapport au premier président et à l'auditeur général qui peuvent y ajouter leurs remarques. Le premier président transmet ce rapport au Ministre de l'Intérieur avant le 1er octobre.][337]

Sans préjudice des dispositions de la présente loi, les dispositions réglant le régime administratif et pécuniaire du personnel des ministères sont applicables à l'administrateur. [Le Roi détermine le statut pécuniaire de l'administrateur.][338] L'administrateur doit justifier de la connaissance de la langue française ou néerlandaise, autre que celle de son diplôme.][339]

[Art. 102*ter*. Le Roi, sur avis de l'assemblée générale du Conseil d'État, de l'auditeur général

---

334 Alinéa abrogé par L 19/12/1974, art. 22, alinéa 1er, 2/ ; vig. 01/12/1984.

335 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 52, 1/; vig. 01/12/2006.

336 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 52, 2/; vig. 01/12/2006.

337 Alinéa remplacé par L. 15/09/2006, art. 52, 3/; vig. 01/12/2006.

338 Phrase remplacée par L. 15/09/2006, art. 52, 4/; vig. 17/04/2007, conformément à A.R. 01/04/2007, art. 2.

339 Art. 102bis inséré par L. 04/08/1996, art. 42; vig. 01/10/1996.

et de l'administrateur, nomme le titulaire du mandat-adjoint de directeur d'encadrement du personnel et de l'organisation et le titulaire du mandat-adjoint de directeur d'encadrement du budget et de la gestion, pour une période de cinq ans renouvelable, qui coïncide avec le début et la fin de la période durant laquelle l'administrateur exerce son mandat.
Avant l'expiration du terme, le titulaire du mandat peut mettre son mandat à disposition par lettre recommandée à la poste ou contre accusé de réception, adressée au Ministre de l'Intérieur. Il n'est toutefois mis fin au mandat qu'au moment où le nouveau directeur d'encadrement reprend le mandat sans que ce délai puisse excéder neuf mois à compter de la réception de la mise à disposition. Ce délai peut être réduit par le Roi sur demande motivée de l'intéressé.
La durée du mandat de la personne qui est désignée directeur d'encadrement dans le mandat qui a pris fin anticipativement, par dérogation aux dispositions du 1er alinéa, est limitée à la durée restante du mandat qui a pris fin anticipativement.
Personne ne peut être nommé titulaire du mandat-adjoint de directeur d'encadrement du personnel et de l'organisation ou titulaire du mandat-adjoint de directeur d'encadrement du budget et de la gestion s'il :
1/ n'a pas 27 ans accomplis;
2/ n'est pas titulaire d'un diplôme donnant accès aux emplois de niveau A dans les administrations de l'Etat;
3/ ne justifie pas d'une expérience utile dans le domaine du contenu fonctionnel du mandat adjoint.
Les titulaires des mandats-adjoints de directeur d'encadrement du personnel et de l'organisation et de directeur d'encadrement du budget et de la gestion exercent leurs attributions sous l'autorité et la direction de l'administrateur.
Sans préjudice des dispositions de la présente loi, les dispositions réglant le régime administratif et pécuniaire du personnel des ministères sont applicables aux titulaires des mandats-adjoints de directeur d'encadrement du personnel et de l'organisation et de directeur d'encadrement du budget et de la gestion. Le Roi détermine leur statut pécuniaire. Les titulaires des mandats-adjoints doivent justifier de la connaissance de la langue néerlandaise ou française, autre que celle de leur diplôme. Le directeur d'encadrement doit justifier l'obtention d'un diplôme dans une autre langue, néerlandaise ou française, que celui de l'autre directeur d'encadrement.][340]

CHAPITRE VII. Des rémunérations et des pensions

Art. 103.

Une loi fixe les traitements, majorations et indemnités alloués aux membres du Conseil d'État, aux membres de l'auditorat, du bureau de coordination et du greffe, ainsi que les indemnités revenant aux assesseurs de la section de législation.
Les magistrats nommés assesseurs de la section de législation touchent les indemnités au même titre que les autres assesseurs.

---

340 Art. 102ter inséré par L. 15/09/2006, art. 53; vig. 01/12/2006.

[...][341]

[Art. 104. Les membres du Conseil d'État, de l'auditorat et du bureau de coordination, ainsi que le greffier en chef sont mis à la retraite si, en raison d'une infirmité grave et permanente, ils ne sont plus à même de remplir dûment leur fonction, ou s'ils ont atteint l'âge de 70 ans.][342]

[Art. 104/1. Les membres du Conseil d'État, de l'Auditorat, du Bureau de Coordination et du greffe qui ne sont plus à mêmes de remplir leur fonction en raison d'une infirmité grave et permanente, et qui n'ont pas demandé leur retraite, sont avertis par lettre recommandée à la poste, soit d'office, soit à la demande de l'auditeur général, par le premier président. En ce qui concerne le premier président, l'avertissement est donné par l'auditeur général.][343]

[Art. 104/2. Si, dans le mois de l'avertissement, le membre du Conseil d'État, de l'Auditorat, du Bureau de Coordination ou du greffe n'a pas demandé sa retraite, le Conseil d'État se réunit en assemblée générale en chambre du conseil pour statuer, l'auditeur général ou, lorsqu'il s'agit de celui-ci, l'auditeur général adjoint entendu, sur la mise à la retraite de l'intéressé.

Quinze jours au moins avant la date fixée pour l'assemblée générale, l'intéressé est informé du jour et de l'heure de la séance au cours de laquelle il sera entendu, et est invité par la même occasion à fournir ses observations par écrit.

Cette information et cette demande lui sont envoyées par lettre recommandée avec accusé de réception.][344]

[Art. 104/3. La décision est immédiatement notifiée à l'intéressé. Si celui-ci n'a pas formulé ses observations, la décision n'est passée en force de chose jugée que s'il n'a pas été formé opposition dans les cinq jours à dater de la notification.

L'intéressé ne peut former opposition dans le cas où il a été entendu par l'assemblée générale mais n'a pas déposé d'observations écrites.

L'opposition n'est recevable que si elle est introduite par lettre recommandée. L'acte d'opposition contient, sous peine de nullité, les moyens en opposition du requérant.

Lorsque le demandeur en opposition fait défaut une deuxième fois, une nouvelle opposition n'est plus recevable.][345]

[Art. 104/4. La décision rendue, soit sur les observations du membre concerné du Conseil d'État, de l'Auditorat, du Bureau de Coordination ou du greffe, ou sur son opposition, l'est en dernier ressort.][346]

[Art. 104/5. Les notifications sont faites par le greffier en chef qui est tenu de les consigner par un procès-verbal.][347]

---

341 Alinéa abrogé par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 6/; vig. 18/07/1983.
342 Art. 104 remplacé par L. 17/10/1990, art. 13; vig. 13/11/1990.
343 Art. 104/1 inséré par L. 15/09/2006, art. 54; vig. 01/12/2006.
344 Art. 104/2 inséré par L. 15/09/2006, art. 55; vig. 01/12/2006.
345 Art. 104/3 inséré par L. 15/09/2006, art. 56; vig. 01/12/2006.
346 Art. 104/4 inséré par L. 15/09/2006, art. 57; vig. 01/12/2006.
347 Art. 104/5 inséré par L. 15/09/2006, art. 58; vig. 01/12/2006.

[Art. 104/6. La décision visée à l'article 104/4 est envoyée au Ministre de l'Intérieur dans les quinze jours après qu'elle est passée en force de chose jugée.][348]

Art. 105.

Les **articles 391, 392, 393, 395, 396 et 397** du Code judiciaire sont applicables aux membres du Conseil d'État, de l'auditorat et du bureau de coordination, ainsi qu'au greffier en chef [...][349].

[Pour l'application de l'article 8, 1er, alinéas 2 et 4, de la loi générale du 21 juillet 1844 sur les pensions civiles et ecclésiastiques, les désignations visées à l'article 74/1 sont assimilées à des nominations définitives.][350]

Art. 106.

1er. Les greffiers et les membres du personnel administratif sont mis à la retraite lorsqu'une infirmité grave et permanente ne leur permet plus de remplir convenablement leurs fonctions ou lorsqu'ils ont atteint l'âge de 65 ans.

La loi générale sur les pensions civiles leur est applicable.

2. Les greffiers et les membres du personnel administratif qui, à l'âge de 65 ans révolus ne réunissent pas les conditions légales de service pour obtenir une pension de retraite, sont placés dans la position de disponibilité selon le même régime que celui qui est prévu pour les agents de l'Etat.

Toutefois, dans le cas où ils ne compteraient pas dix années de service, ils sont maintenus en activité jusqu'à ce que le minimum légal du temps de service leur soit acquis.

3. Les greffiers et les membres du personnel administratif peuvent, sur la proposition du Conseil d'État, être exceptionnellement maintenus en activité au-delà des limites fixées au 1er, dans le cas où le Conseil d'État aurait un intérêt particulier à conserver leur concours, alors qu'ils devraient être remplacés s'ils étaient mis à la retraite.

Le Roi statue sur le maintien en activité des greffiers sur avis des Ministres réunis en Conseil. Il autorise, de la même manière, le maintien en activité des membres du personnel administratif.

Le maintien en activité n'a effet que pour un an; il peut être renouvelé.

CHAPITRE VIII. Des incompatibilités et de la discipline

Art. 107.

Les fonctions des membres du Conseil d'État, de l'auditorat, du bureau de coordination et du greffe sont incompatibles avec les fonctions judiciaires, avec l'exercice d'un mandat public conféré par élection, avec toute fonction ou charge publique rémunérée d'ordre politique ou administratif, avec les charges de notaire et d'huissier de justice, avec la profession d'avocat, avec l'état militaire et l'état ecclésiastique.

---

348 Art. 104/6 inséré par L. 15/09/2006, art. 59; vig. 01/12/2006.

349 Mots abrogés par L. 17/10/1990, art. 14; vig. 13/11/1990.

350 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 60; vig. 01/12/2006.

Il peut être dérogé à l'alinéa 1er :

1/ lorsqu'il s'agit de l'exercice de fonctions de professeur, chargé de cours, maître de conférence ou assistant dans les établissements d'enseignement supérieur, pour autant que ces fonctions ne s'exercent pas pendant plus de cinq heures par semaine ni en plus de deux demi-journées par semaine;

2/ lorsqu'il s'agit de l'exercice de fonctions de membre d'un jury d'examen;

3/ lorsqu'il s'agit de la participation à une commission, à un conseil ou comité consultatif, pour autant que le nombre de charges ou fonctions rémunérées soit limité à deux et que l'ensemble de leurs rémunérations ne soit pas supérieur au dixième du traitement brut annuel de la fonction principale au Conseil d'État.

Ces dérogations sont accordées par le Roi ou par le Ministre de l'Intérieur, selon qu'elles sont prévues au 1/ ou aux 2/ et 3/. [Elles sont accordées sur avis du premier président lorsqu'il s'agit de membres du Conseil d'État, du bureau de coordination ou du greffe, et sur avis de l'auditeur général lorsqu'il s'agit de membres de l'auditorat.][351]

Art. 108. Les membres du Conseil d'État, de l'auditorat, du bureau de coordination et du greffe ne peuvent être requis pour aucun service public, sauf les cas prévus par la loi.

Art. 109.

Ils ne peuvent :

1/ assumer la défense des intéressés, ni verbalement, ni par écrit, ni leur donner des consultations;

2/ faire d'arbitrage rémunéré;

3/ soit personnellement, soit par personne interposée, exercer aucune espèce de commerce, être agent d'affaires, participer à la direction, à l'administration ou à la surveillance de sociétés commerciales ou d'établissements industriels ou commerciaux.

L'alinéa 1er, 1/, s'applique aux assesseurs de la section de législation [...][352], en ce qui concerne les recours [enannulation et recours en cassation][353] au Conseil d'État.

Par dérogation à l'alinéa 1er, 3/, le Roi peut, dans des cas particuliers, autoriser la participation à la surveillance de sociétés ou établissements industriels.

Art. 110.

L'article 107, alinéa 1er, et **l'article 109**, alinéas 1er et 3, sont applicables aux membres du personnel administratif du Conseil d'État.

Des dérogations peuvent aussi leur être accordées par le Conseil d'État dans les cas où les dispositions applicables aux agents de l'Etat permettent à ceux-ci ou à leur conjoint l'exercice de certaines occupations complémentaires.

---

351 Phrase remplacée par L. 04/08/1996, art. 43; vig. 01/10/1996.

352 Mots abrogés par L. 28/06/1983, art. 107, 2, 7/; vig. 18/07/1983.

353 Mots insérés par L. 25/05/1999, art. 25; vig. 02/07/1999.

Art. 111.

Les titulaires d'une fonction au Conseil d'État peuvent de leur consentement et moyennant l'avis prévu à **l'article 107**, alinéa 3, être chargés temporairement par le Roi d'accomplir des missions ou d'exercer des fonctions auprès d'institutions nationales. Au cas où les tâches qui leur sont dévolues ne leur permettent plus de s'acquitter de leurs fonctions au Conseil d'État, ils font l'objet d'une mesure de détachement.

La durée du détachement ne peut excéder un an. [Des prorogations peuvent toutefois être accordées aux conditions fixées à l'alinéa 1er, pour des périodes d'un an au plus, sans que la durée totale du détachement puisse excéder six ans.][354] Si, à l'expiration du détachement, l'intéressé n'a pas repris ses fonctions au Conseil d'État, il est réputé démissionnaire.

Les titulaires détachés conservent leur place sur la liste de rang. Le temps qu'ils passent dans la position de détachement est considéré comme une période de service effectif.

Ils continuent à percevoir le traitement attaché à leurs fonctions au Conseil d'État. Aucune rétribution complémentaire ne peut leur être accordée, ni aucune indemnité en dehors de celles qui couvrent des charges réelles inhérentes aux missions ou aux fonctions confiées et de celles qui sont fixées par le Roi dans chaque cas particulier.

[L'auditeur adjoint ou le référendaire adjoint ne peut être détaché.][355]

[Le titulaire d'un mandat visé à **l'article 74/1**, alinéa 2, ne peut être détaché. Le titulaire d'un mandat visé à **l'article 74/1**, alinéa 3, peut être détaché pour une période limitée qui ne peut excéder le délai d'un an.

Si l'administrateur est titulaire de fonction, le détachement est effectué, par dérogation à l'alinéa 2, pour la durée du mandat de l'administrateur.

La désignation d'un titulaire d'une fonction auprès du Conseil d'État à un mandat au Conseil du contentieux des étrangers, conformément aux dispositions prévues dans la loi du 15 décembre 1980 relative à l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers, implique de plein droit le détachement du titulaire de fonction concerné pour la durée du mandat. En cas de renouvellement du mandat, ce détachement est reconduit de plein droit pour la durée du renouvellement. Par dérogation à l'alinéa 4, première phrase, ils jouissent du traitement, y compris,les indemnités et les augmentations et les compléments de salaire qui sont attachés au mandat exercé.][356]

[Art. 111*bis.* Quatre membres au plus de l'auditorat peuvent être détachés. Trois des membres détachés au plus peuvent appartenir au même rôle linguistique.][357]

---

354 Phrase remplacée par L. 17/10/1990, art. 15, 1/; vig. 13/11/1990.

355 Alinéa inséré par L. 17/10/1990, art. 15, 2/ et remplacé par L. 24/03/1994, art. 6; vig. 27/05/1994.

356 Alinéas insérés par L. 15/09/2006, art. 61; vig. 01/12/2006. Dispositions transitoires : L. 15/09/2006, art. 226; vig. 01/12/2006 : « Les articles 111, alinéa 6 et 112 des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, modifiés respectivement par les articles 61 et 62 de la présente loi, ne s'appliquent pas aux titulaires de fonction qui, à la date de l'entrée en vigueur de la présente disposition, sont réputés être désignés de droit dans un mandat adjoint et qui, à cette date, sont détachés ou ont été mis hors cadre, et ce pour la durée de leur détachement ou de leur mise hors cadre, renouvellement compris. »

357 Art. 111bis inséré par L. 17/10/1990, art. 16; vig. 13/11/1990.

Art. 112.

[À l'exception des titulaires d'un mandat de chef de corps visés à l'article 74/1, les titulaires d'une fonction du Conseil d'État peuvent][358] être autorisés par le Roi, moyennant l'avis prévu à l'article 107, alinéa 3, à accomplir des missions ou à exercer des fonctions auprès d'institutions supranationales, internationales ou étrangères.

Au cas où les tâches qui leur sont ainsi dévolues ne leur permettent plus de s'acquitter de leurs fonctions au Conseil d'État, ils sont placés en position hors cadre.

La durée totale de la mise hors cadre ne peut excéder les périodes d'exercice effectif de fonctions au Conseil d'État.

Dans la position hors cadre, les intéressés cessent de percevoir le traitement attaché à leurs fonctions au Conseil d'État et de participer à l'avancement. Ils conservent le droit de réintégrer leurs fonctions antérieures au Conseil d'État nonobstant le nombre de places fixé par l'article 69.

Si, à l'expiration de la durée de la mise hors cadre, les intéressés n'ont pas réintégré leurs fonctions au Conseil d'État, ils sont réputés démissionnaires.

Les personnes visées à l'alinéa 2 sont autorisées à compter la durée de leur mission dans le calcul de leur pension, pour autant qu'elle n'ait pas déjà été prise en considération pour ce calcul. La pension ainsi calculée est diminuée du montant net de la pension octroyée à l'intéressé, du chef de la mission, par le gouvernement étranger, l'administration étrangère ou l'organisme supranational ou international auprès duquel il l'a accomplie. Cette réduction ne s'applique qu'à l'accroissement de pension résultant de la prise en charge, par le Trésor, de la durée de cette mission.

[Par dérogation à l'alinéa 4, les titulaires d'une fonction au Conseil d'État, détachés auprès d'institutions supranationales ou internationales pour exercer des fonctions non rémunérées ne leur permettant plus de s'acquitter de leurs fonctions au Conseil d'État, continuent à percevoir le traitement attaché à ces fonctions. L'article 111bis leur est applicable.][359]

Art. 113.

Les membres du Conseil d'État placés en position hors cadre, ainsi que les membres de l'auditorat, du bureau de coordination et du greffe qui sont détachés ou placés en position hors cadre peuvent être remplacés nonobstant le nombre de places fixé par **l'article 69** sans qu'il puisse toutefois y avoir au-delà de ce nombre plus de deux membres du Conseil d'État, plus de quatre membres de l'auditorat, plus d'un membre du bureau de coordination et plus d'un membre du greffe.

---

358 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 62, 1/; vig. 01/12/2006.

359 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 62, 2/; vig. 01/12/2006. Dispositions transitoires : L. 15/09/2006, art. 226; vig. 01/12/2006 : « Les articles 111, alinéa 6 et 112 des lois sur le Conseil d'État, coordonnées le 12 janvier 1973, modifiés respectivement par les articles 61 et 62 de la présente loi, ne s'appliquent pas aux titulaires de fonction qui, à la date de l'entrée en vigueur de la présente disposition, sont réputés être désignés de droit dans un mandat adjoint et qui, à cette date, sont détachés ou ont été mis hors cadre, et ce pour la durée de leur détachement ou de leur mise hors cadre, renouvellement compris. »

[Tous les titulaires de fonction désignés pour un mandat auprès du Conseil du Contentieux des étrangers conformément aux dispositions prévues dans la loi du 15 décembre 1980 sur l'accès au territoire, le séjour, l'établissement et l'éloignement des étrangers, peuvent, nonobstant le nombre de places fixé à **l'article 69**, être remplacés.][360]

Pour l'application de **l'article 73**, 1er, [...][361] les nominations faites en vue d'assurer des remplacements sont considérées comme des nominations à des places nouvelles.

Les titulaires des fonctions conférées pour assurer des remplacements sont nommés définitivement. Ils accèdent de plein droit, au fur et à mesure des vacances, aux places prévues par **l'article 69** pour autant qu'ils justifient des connaissances requises en matière de langues pour occuper la place devenue vacante.

Art. 114.

Les parents et alliés, jusqu'au degré d'oncle et de neveu inclusivement, ne peuvent être simultanément membres du Conseil d'État sans une dispense du Roi; ils ne peuvent siéger simultanément, sauf aux assemblées générales.

Art. 115.

Tout membre du Conseil d'État qui a manqué à la dignité de ses fonctions ou aux devoirs de son état peut, suivant le cas, être déclaré déchu ou suspendu de ses fonctions par arrêt rendu en assemblée générale par la Cour de cassation sur réquisitoire du procureur général près cette Cour.

[TITRE VIII. DISPOSITIONS DIVERSES][362]

Art. 116.

Les [recours en annulation, recours en cassation, requêtes ou demandes][363] prévus aux articles 11, 14 et 16 ne seront pas accueillis, si la contestation est antérieure à la promulgation de la loi du 23 décembre 1946 portant création d'un Conseil d'État.

Art. 117.

Des arrêtés royaux délibérés en Conseil des Ministres prendront toutes les mesures organiques complémentaires nécessaires pour assurer l'exécution des présentes lois coordonnées.

Art. 118.

Les crédits nécessaires pour le fonctionnement du Conseil d'État seront inscrits au budget [du Service Public Fédéral Intérieur][364].

---

360 Alinéa inséré par L. 15/09/2006, art. 63; vig. 01/12/2006.
361 Mots abrogés par L. 06/05/1982, art. 12; vig. 28/05/1982.
362 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 66; vig. 01/12/2006.
363 Mots remplacés par L. 25/05/1999, art. 26; vig. 02/07/1999.
364 Mots remplacés par L. 15/09/2006, art. 64; vig. 01/12/2006

[Art. 119. Le Conseil d'État établit et publie annuellement un rapport d'activité.][365] [Ce rapport expose notamment l'état d'avancement des affaires pendantes devant la [section du contentieux administratif]1 et devant la section de législation.][366]

[Art. 120. [...][367]

[L'assemblée générale du Conseil d'État][368] examine chaque année, dans le courant du mois de septembre, l'état d'avancement des affaires pendantes devant la [section du contentieux administratif]1 du Conseil d'État et fait rapport au Conseil des ministres et aux présidents des [assemblées][369] législatives au plus tard le 15 octobre.

L'auditeur général et l'auditeur général adjoint participent aux travaux de l'assemblée générale.][370]

[Art. 121. Le Conseil d'État publie, chaque année judiciaire, un aperçu succinct de l'application au cours de l'année judiciaire écoulée, de la procédure d'admissibilité visée à l'article 20. Le Roi peut, par un arrêté délibéré en Conseil des Ministres, déterminer la forme et les conditions de cette publication.][371]

[(TITRE)[372] IX. MESURES EN VUE DE RESORBER [L'ARRIERE JURIDICTIONNEL][373]][374]

[Art. 122. 1er. Afin de pouvoir résorber le retard dans la [section du contentieux administratif]1, le chiffre fixé à l'**article 69**, 1/, est porté respectivement **de 44 à 50 et de 28 à 34**, soit augmenté de trois conseillers d'état par rôle linguistique.

Ces titulaires de fonction sont prioritairement chargés de contribuer à la résorption du retard de la [section du contentieux administratif]1 dans les domaines juridiques où l'arriéré est le plus important et qui sont désignés par le premier président ou le président, s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, après concertation avec les présidents des chambres concernés et conformément au plan de résorption de l'arriéré visé à l'alinéa 4. Sans préjudice de l'application éventuelle de **l'article 86**, alinéa 2, le premier président ou le président, s'il est

---

365 Art. 119 inséré par L. 24/03/1994, art. 7; vig. 27/05/1994.

366 Phrase insérée par L. 04/08/1996, art. 44; vig. 01/10/1996.

367 Alinéa abrogé par L. 15/09/2006, art. 65, 1/; vig. 01/12/2006.

368 Mot remplacé par L. 15/09/2006, art. 65, 2/; vig. 01/12/2006.

369 Mot remplacé par L. 08/09/1997, art. 6; vig. 26/10/1997. L'article 6 précité remplace les mots « Chambres fédérales » par les mots « assemblées législatives ». En pratique, il y a lieu de remplacer seulement le mot « Chambres » par le mot « assemblées » parce que l'article 120 modifié par l'article 6 contient les mots « Chambres législatives » au lieu des mots « Chambres fédérales ».

370 Art. 120 inséré par L. 04/08/1996, art. 45; vig. 01/10/1996.

371 Art. 121 inséré par L. 15/09/2006, art. 67; vig. 01/12/2006.

372 Erreur de rédaction corrigée. Le texte publié comporte le mot « Titel ».

373 Mots remplacés par L. 27/12/2006, art. 145; vig. 01/12/2006.

374 Titre IX inséré par L. 15/09/2006, art. 68; vig. 01/12/2006.

responsable de la [section du contentieux administratif]1, affecte ces titulaires de fonction à une ou plusieurs chambres en fonction du retard dans ces chambres.

Les fonctions visées à l'alinéa 1er, sont déclarées vacantes après l'approbation par le Ministre de l'Intérieur d'un «plan de résorption de l'arriéré» établi par le premier président en étroite concertation avec le président. Ce plan précise de manière concrète la manière dont les titulaires de fonction visés à l'alinéa 1er sont mis à l'oeuvre en vue de la résorption de l'arriéré dans le contentieux du Conseil d'État.

Il est mis fin, de plein droit, à l'augmentation temporaire visée à l'alinéa 1er le dernier jour de la troisième année judiciaire complète suivant l'installation des conseillers visés à l'alinéa 1er. Cette mesure peut être reconduite par le Roi une seule fois, pour une période de deux années judiciaires, après approbation d'un «plan de résorption de l'arriéré» nouveau ou adapté.

2. Le premier président ou le président, s'il est responsable de la [section du contentieux administratif]1, font, dans leur rapport d'activité annuel, rapport sur la mise en oeuvre du nombre supplémentaire de conseillers visé dans cette disposition et du progrès accompli dans la résorption de l'arriéré dans la [section du contentieux administratif]1.

3. Les titulaires de la fonction de conseiller d'Etat, conférée par application de cet article, sont nommés dans la fonction. Ils occupent la fonction en surnombre à compter de la date visée au 1er, alinéa 4. Ils accèdent de plein droit aux emplois visés à l'article 69, 1/, lorsque ceux-ci sont vacants, pour autant qu'ils démontrent la connaissance linguistique requise pour occuper l'emploi devenu vacant.

En fonction des nécessités du service, le premier président désigne, en concertation avec le président, les conseillers d'Etat en surnombre pour la durée qu'il détermine dans une chambre d'une des deux sections du Conseil d'État. Il en fait mention dans le rapport d'activité prévu à l'article 74/6.][375]

[Art. 123. 1er. Afin de pouvoir résorber le retard dans la [section du contentieux administratif]1, le chiffre fixé à l'article 69, 2/, est porté de 64 à [76][376], soit augmenté de [6][377] premiers auditeurs, auditeurs ou auditeurs adjoints par rôle linguistique.

Ces titulaires de fonction participent prioritairement à l'instruction dans la [section du contentieux administratif]1 et sont chargés de contribuer à la résorption du retard de cette section dans les domaines juridiques où l'arriéré est le plus important et qui sont désignés par l'auditeur général ou l'auditeur général adjoint, chacun en ce qui concerne ses compétences, après concertation avec les premiers auditeurs-chefs de section concernés et conformément au plan de résorption de l'arriéré visé à l'alinéa 3.

Les fonctions visées à l'alinéa 1er, sont déclarées vacantes après l'approbation par le Ministre de l'Intérieur d'un «plan de résorption de l'arriéré» établi par l'auditeur général et l'auditeur général adjoint, chacun en ce qui concerne ses compétences. Ce plan précise de manière concrète

---

375 Art. 122 inséré par L. 15/09/2006, art. 69; vig. 01/12/2006.

376 Nombre remplacé par L. 27/12/2006, art. 146, 1/; vig. 01/12/2006.

377 Nombre remplacé par L. 27/12/2006, art. 146, 1/; vig. 01/12/2006.

la manière dont les titulaires visés à l'alinéa 1er sont mis à l'oeuvre en vue de la résorption de l'arriéré dans le contentieux du Conseil d'État.

Il est mis fin, de plein droit, à l'augmentation temporaire visée à l'alinéa 1er le dernier jour de la troisième année judiciaire complète suivant l'installation des membres de l'auditorat visés à l'alinéa 1er. Cette mesure peut être utilisée une seule fois pour une période de deux années judiciaires et reconduite par le Roi après approbation d'un «plan de résorption de l'arriéré» nouveau ou adapté.

2. L'auditeur général ou l'auditeur général adjoint, font, dans leur rapport d'activités annuel, rapport sur la mise en oeuvre du nombre supplémentaire de membres de l'auditorat sur la base de cette disposition et du progrès accompli dans la résorption de l'arriéré dans la [section du contentieux administratif]1.

3. Les titulaires visés au paragraphe 1er, dernier alinéa, occupent la fonction en surnombre. Ceux à qui, conformément à cet article, une fonction de membre de l'auditorat est accordée, sont nommés dans la fonction. Ils occupent la fonction en surnombre à compter de la date visée au 1er, alinéa 4. Ils accèdent de plein droit aux emplois visés à l'article 69, 2/, lorsque ceux-ci sont vacants, pour autant qu'ils apportent la preuve de la connaissance linguistique requise pour occuper l'emploi devenu vacant.

[En fonction des nécessités du service, l'auditeur général ou l'auditeur général adjoint, chacun en ce qui le concerne, affecte les membres de l'auditorat nommés en surnombre dans la section de l'auditorat qu'il détermine. Il en fait mention dans le rapport d'activités prévu à l'article 74/6.][378][379]

[Art. 124. 1er. Afin de pouvoir résorber le retard dans la [section du contentieux administratif]1, le chiffre fixé à **l'article 69, 4**/, est porté de 25 à 31, soit augmenté de trois greffiers par rôle linguistique.

Les fonctions visées à l'alinéa 1er, sont déclarées vacantes après l'approbation par le Ministre de l'Intérieur d'un «plan de résorption de l'arriéré» conformément à (**l'article 61**, 1er, alinéa 3)[380].

Il est mis fin, de plein droit, à l'augmentation temporaire visée à l'alinéa 1er le dernier jour de la troisième année judiciaire complète suivant l'installation des greffiers visés au premier alinéa. Cette mesure peut être reconduite par le Roi une seule fois, pour une période de deux années judiciaires, après approbation d'un «plan de résorption de l'arriéré» nouveau ou adapté.

2. Les titulaires de la fonction de greffier, conférée par application de cet article, sont nommés dans la fonction. Ils occupent la fonction en surnombre à compter de la date visée au 1er, alinéa 3. Ils accèdent de plein droit aux emplois visés à l'article 69, 4/, lorsque ceux-ci sont vacants, pour autant qu'ils démontrent la connaissance linguistique requise pour occuper l'emploi devenu vacant.

---

378 Alinéa remplacé par L. 27/12/2006, art. 146, 2/; vig. 01/12/2006.

379 Art. 123 inséré par L. 15/09/2006, art. 70; vig. 01/12/2006.

380 Lisez « l'article 122, 1er, alinéa 3 ».

En fonction des nécessités du service, le premier président désigne en concertation avec le président les greffiers en surnombre pour la durée qu'il détermine dans une chambre d'une des deux sections du Conseil d'État. Ilen fait mention dans le rapport d'activité prévu à **l'article 74/6**.][381]

381 Art. 124 inséré par L. 15/09/2006, art. 71; vig. 01/12/2006.

قانون ١٢ أغسطس ١٩٩٦ بشأن تعديل اختصاصات مجلس الدولة
مملكة اللوكسمبورج

Loi du 12 juillet 1996 portant réforme du Conseil d'Etat
Royaume De luxomborg

SOMMAIRE

CHAPITRE 1er - De l›institution et du siège

CHAPITRE 2 - Des attributions en matière législative et réglementaire

CHAPITRE 3 - De la composition et du fonctionnement

CHAPITRE 4 - Des formes de procéder

CHAPITRE 5 - Des rapports avec le Grand-Duc, la Chambre des députés et les autorités publiques

CHAPITRE 6 - Du Secrétariat du Conseil d'État

CHAPITRE 7 - Dispositions diverses

CHAPITRE 8 - Des dispositions budgétaires, transitoires et abrogatoires et de l'entrée en vigueur

CHAPITRE 1er - De l'institution et du siège

Art. 1

er. Le Conseil d›État, institué par la Constitution, est organisé par la présente loi.

Le siège du Conseil d›État est à Luxembourg.

CHAPITRE 2 - Des attributions en matière législative et réglementaire

Art. 2. (1) Aucun projet ni aucune proposition de loi ne sont présentés à la Chambre des députés et, sauf le cas d›urgence à apprécier par le Grand-Duc, aucun projet de règlement pris pour l›exécution des lois et des traités ne sont soumis au Grand-Duc qu›après que le Conseil d›État a été entendu en son avis.

Cet avis est donné par un rapport motivé contenant des conclusions et, le cas échéant, un contre-projet.

(2) S›il estime un projet ou une proposition de loi contraire à la Constitution, aux conventions et traités internationaux, ainsi qu›aux principes généraux du droit, le Conseil d›État en fait mention dans son avis. Il en fait de même, s›il estime un projet de règlement contraire à une norme de droit supérieure.

(3) Dans le cas où le Gouvernement juge qu›il y a urgence pour la présentation d›un projet de loi, la Chambre peut en être saisie directement, sans que le Conseil d›État ait été entendu en son avis; cependant

la Chambre peut alors en ordonner le renvoi afin d›avis préalable au Conseil d›État avant de le soumettre à la discussion.

Néanmoins, si l›urgence a été reconnue par le Gouvernement d›accord avec la Chambre, il peut être passé outre à la discussion, mais l›avis du Conseil d›État doit être communiqué à la Chambre avant le vote définitif du projet de loi.

(4) Si la Chambre des députés a procédé au vote article par article conformément à l›article 65 de la Constitution, sans pouvoir procéder au vote sur l›ensemble de la loi du fait que tous les articles votés n›ont pas été avisés par le Conseil d›État, celui-ci rend son avis sur les dispositions votées par la Chambre dans un délai de trois mois au plus à partir de la date de la communication des dispositions au Conseil d›État.

Faute d›avis dans ce délai, la Chambre peut passer au vote sur l›ensemble de la loi.

Art. 3.

Le Gouvernement, avant de soumettre au Conseil d›État un projet de loi ou de règlement, peut demander son avis sur le principe.

De son côté, le Conseil d›État peut appeler l›attention du Gouvernement sur l›opportunité de nouvelles lois ou de nouveaux règlements ou de modifications à introduire dans les lois et règlements existants.

Dans les deux cas, s›il y a accord entre le Gouvernement et le Conseil d›État sur le principe, le Gouvernement peut inviter le Conseil d›État à préparer le projet de loi ou de règlement.

CHAPITRE 3 - De la composition et du fonctionnement

Art. 4.

Le Conseil d›État est composé de vingt et un conseillers, dont onze au moins sont détenteurs du diplôme de docteur en droit délivré par un jury luxembourgeois ou titulaires d›un grade étranger d›enseignement supérieur en droit homologué et transcrit conformément à la loi du 18 juin 1969 sur l›enseignement supérieur et l›homologation des titres et grades étrangers d›enseignement supérieur.

Ce nombre ne comprend pas les membres de la Famille régnante qui font partie du Conseil d›État.

Le Grand-Duc Héritier peut y être nommé dès que ce titre Lui a été conféré.

Les membres du Conseil d›État portent le titre de conseiller d›État.

Art. 5.

Les membres du Conseil d›État sont nommés et démissionnés par le Grand-Duc.

A l›exception des membres de la Famille régnante, les fonctions de membre du Conseil d›État prennent fin après une période continue ou discontinue de quinze ans.

La fonction de membre du Conseil d›État prend encore fin au moment où l›intéressé a atteint l›âge de soixante-douze ans.

Aucun membre du Conseil d›État ne peut être révoqué qu›après que celui-ci, siégeant en séance plénière, a été entendu sur les motifs de la révocation.

Art. 6.

Le Grand-Duc peut dissoudre le Conseil d›État.

Art. 7.

En cas de renouvellement intégral du Conseil d›État, le Grand-Duc procède à la nomination directe de sept membres.

Sept membres sont choisis par le Grand-Duc sur une liste de dix candidats présentée par la Chambre des députés.

Sept membres sont choisis par le Grand-Duc sur une liste de dix candidats présentée par le Conseil d›État, composée selon les prescriptions des alinéas qui précèdent.

Lorsqu›il s›agit de pourvoir à la vacance d›un siège, le remplacement se fait alternativement et dans l›ordre suivant:

a. par nomination directe du Grand-Duc;

b. par nomination d›un des trois candidats présentés par la Chambre des députés;

c. par nomination d›un des trois candidats présentés par le Conseil d›Etat.

Pour désigner les candidats à un poste vacant, le Conseil d›État se réunit en séance plénière. Il est procédé au scrutin secret. La désignation des candidats se fait à la majorité relative des votes émis par les membres présents. En cas de parité de suffrages, la préférence est accordée au plus âgé.

Par dérogation aux règles fixées aux alinéas qui précèdent, les membres de la Famille régnante sont toujours désignés par nomination directe du Grand-Duc.

Art. 8.

Le Grand-Duc désigne chaque année, parmi les membres du Conseil d›État, le président et deux vice-présidents.

Art. 9.

Le Conseil d›État délibère, en séance plénière, sur les projets et propositions de loi, les amendements, les règlements grand-ducaux, les règlements et arrêtés nécessaires pour l›exécution des traités ainsi que sur toutes les questions de haute administration sur lesquelles son avis est requis par les lois et les règlements, ou demandé par le Grand-Duc ou par le Gouvernement.

Art. 10.

Pour être membre du Conseil d›État, il faut:

1. être de nationalité luxembourgeoise;
2. jouir des droits civils et politiques;
3. résider au Grand-Duché;
4. être âgé de trente ans accomplis.

Sans préjudice de l›article 371, les fonctions de membre du Conseil d›État sont compatibles avec toute fonction et toute profession à l›exception:

1. des fonctions de membre du Gouvernement;
2. des fonctions énumérées à l›article 22(1) ci-après.

Les fonctions de membre du Conseil d›État sont en outre incompatibles avec le mandat de député.

L›acceptation du mandat de député ou des fonctions énumérées à l›alinéa 2 ci-avant entraîne de plein droit cessation des fonctions de membre du Conseil d›État.

Art. 11.

Avant d›entrer en fonctions, les membres du Conseil d›État prêtent entre les mains du Grand-Duc, ou de la personne désignée par Lui, le serment suivant: « Je jure fidélité au Grand-Duc, obéissance à la Constitution et aux lois de l›État. Je promets de remplir mes fonctions avec intégrité, exactitude et impartialité. Je promets de tenir secrètes les délibérations du Conseil et les affaires du Gouvernement. Je le jure!»

Art. 12.

Le président du Conseil d›État ne peut s›absenter pendant plus de quinze jours sans l›autorisation du Grand-Duc.

Les membres du Conseil d›État ne peuvent manquer aux séances qu›en vertu d›un congé accordé par le président.

Art. 13.

Le taux et le mode de répartition des indemnités des membres du Conseil d›État, leurs frais de voyage et de séjour sont fixés par règlement grand-ducal.

Les indemnités allouées aux membres du Conseil d›État peuvent être cumulées avec tout traitement ou pension.

Art. 14.

Un règlement grand-ducal approuve le règlement d›ordre intérieur du Conseil d›État.

CHAPITRE 4 - Des formes de procéder

Art. 15.

Les séances du Conseil d›État et de ses commissions chargées de préparer les travaux ne sont pas publiques.

Néanmoins, le Conseil d›État siège en séance publique pour se prononcer sur la dispense du second vote constitutionnel.

Art. 16.

Le Grand-Duc préside le Conseil d›État quand il le trouve convenable.

Hors ce cas, le Conseil d›État est présidé par son président, ou en cas d›empêchement de celui-ci, par le vice-président le plus ancien en rang.

En cas d›empêchement du président et des deux vice-présidents, le Conseil d›État est présidé par le membre le plus ancien en rang présent.

Le secrétaire général assiste aux séances du Conseil d›État et en dresse procès-verbal. En cas d›empêchement il est remplacé par un fonctionnaire du cadre prévu à l›article 22, alinéa 2 sous 1), sinon par le conseiller d›État le moins ancien en rang.

Art. 17.

Le Conseil d›État ne prend sa résolution que lorsque douze de ses membres au moins sont réunis.

Les résolutions du Conseil d›État sont arrêtées à la majorité des voix; s›il y a partage, les différentes opinions sont portées à la connaissance du Gouvernement.

Le président et le secrétaire général attestent l›authenticité des résolutions prises.

Art. 18.

(1) Les membres du Conseil d›État ne peuvent siéger, délibérer ou décider dans aucune affaire dans laquelle, soit eux-mêmes, soit leurs parents ou alliés jusqu›au quatrième degré inclusivement, ont un intérêt personnel.

(2) Aucun membre du Conseil d›État ne peut ni participer à la rédaction d›un avis, ni prendre part à un vote ayant trait à un projet ou une proposition de loi ou un projet de règlement, à l›élaboration desquels il a participé à un autre titre que celui de membre du Conseil d›État.

CHAPITRE 5 - Des rapports avec le Grand-Duc, la Chambre des députés et les autorités publiques

Art. 19.

(1) Les rapports du Conseil d›État avec le Grand-Duc et avec la Chambre des députés ont lieu, sauf les cas d›extrême urgence, par l›intermédiaire du Premier Ministre.

(2) La communication des amendements proposés à un projet ou une proposition de loi par la Chambre des députés ainsi que des avis du Conseil d›État y relatifs se fait par l›intermédiaire des présidents des deux institutions.

Art. 20.

Le Premier Ministre a le droit de provoquer des conférences entre le Gouvernement et le Conseil d›État sur des questions de législation et de haute administration.

Ces conférences sont présidées par le Premier Ministre.

Art. 21.

Le Conseil d›État peut appeler à ses délibérations, pour y prendre part avec voix consultative, les personnes qui lui paraissent pouvoir éclairer la délibération par leurs connaissances spéciales.

Les commissions chargées de préparer les travaux du Conseil d›État ont le même droit.

Ces commissions peuvent convoquer, sur la désignation des membres du Gouvernement, des fonctionnaires et agents publics pour obtenir des éclaircissements sur les affaires en délibération.

CHAPITRE 6 - Du Secrétariat du Conseil d›État

Section 1 - Du cadre

Art. 22.

Le Conseil d›État dispose d›un secrétariat dirigé par un secrétaire général.

Le cadre du personnel comprend, en dehors de la fonction de secrétaire général, les fonctions et emplois suivants:

1) Dans la carrière supérieure de l›attaché de Gouvernement:

- des secrétaires première classe
- des secrétaires
- des secrétaires adjoints
- des attachés premiers en rang
- des attachés

2) Dans la carrière moyenne de l›administration:

- des inspecteurs principaux premiers en rang
- des inspecteurs principaux
- des inspecteurs

- des chefs de bureau
- des chefs de bureau adjoints
- des rédacteurs principaux
- des rédacteurs

3) Dans la carrière inférieure de l›administration:

- des premiers commis principaux
- des commis principaux
- des commis
- des commis adjoints
- des expéditionnaires
- des premiers huissiers dirigeants
- des huissiers dirigeants
- des premiers huissiers principaux
- des huissiers principaux
- des huissiers-chef
- des huissiers de salle.

Les nominations à la fonction de secrétaire général et aux fonctions reprises à l›alinéa 2 sous 1) et 2) sont faites par le Grand-Duc, sur proposition du Conseil d›État, celles aux fonctions reprises à l›alinéa 2 sous 3) par le Premier Ministre, Ministre d›État.

Art. 23.

Ce cadre peut être complété par des stagiaires, des employés et des ouvriers selon les besoins du service et dans les limites des crédits budgétaires.

Section 2 - De la formation et des conditions de nomination

Art. 24.

Les candidats aux fonctions de la carrière supérieure auprès du Conseil d›État doivent remplir, sous réserve des dispositions de l›article 26 ci-après, les conditions d›études requises pour l›admission à la carrière de l›attaché de Gouvernement.

Art. 25.

Les candidats aux fonctions des carrières moyennes et inférieures doivent remplir, sans préjudice des conditions particulières visées à l›article 26 ci-après, les mêmes conditions que les candidats aux fonctions analogues auprès de l›administration gouvernementale.

Art. 26.

Un règlement grand-ducal détermine les modalités d›organisation des stages, des examens de fin de stage et des examens de promotion et peut fixer des conditions particulières de recrutement, de stage, de nomination et d›avancement pour le personnel du secrétariat du Conseil d›État.

Art. 27.

Avant d›entrer en fonctions, les fonctionnaires énumérés à l›article 22 prêtent entre les mains du président du Conseil d›État le serment suivant: « Je jure fidélité au Grand-Duc, obéissance à la Constitution et aux lois de l›État. Je promets de remplir mes fonctions avec intégrité, exactitude et impartialité.»

CHAPTIRE 7 - Dispositions diverses

(. . .)

CHAPITRE 8 - Des dispositions budgétaires, transitoires et abrogatoires et de l›entrée en vigueur.

Art. 30.

Les conseillers d›État qui composent à l›heure actuelle le Conseil d›État forment, au moment de l›entrée en vigueur de la présente loi, le Conseil d›État.

Art. 31.

Par dérogation à l›article 5, alinéa 2, le mandat des conseillers d›État en fonctions à l›entrée en vigueur de la loi sera de 18 ans.

Par dérogation à l›alinéa qui précède, le mandat des conseillers d›État dont la durée dépasse les quinze ans à l›entrée en vigueur de la présente loi, expire trois ans après la date de cette entrée en vigueur.

(. . .)

Art. 33.

Dans tous les textes de loi et de règlement, la référence au Conseil d›État, si la fonction législative ou consultative de celui-ci est visée, s›entend comme référence au Conseil d›État, tel qu›il est institué par la présente loi.

(. . .)

Art. 36.

La loi du 8 février 1961 portant organisation du Conseil d›État, telle qu›elle a été modifiée dans

la suite, ainsi que toutes les mesures légales et réglementaires qui sont contraires à la présente loi sont abrogées.

Art. 37.

La présente loi entre en vigueur le 1er janvier 1997.

1 Ce renvoi vise en fait l›article 22 de la loi du 7 novembre 1996 portant organisation des juridictions de l›ordre administratif, qui dispose que «La fonction de membre de la Cour administrative est incompatible avec la fonction de membre du Conseil d›État.»

المكاتب و العناوين و الهواتف والمواقع الالكترونية للموفقين الاداريين عبر العالم

إفريقيا

آسيا

أستراليا

الكارايب/ أمريكا اللاتينية

أوروبا

أمريكا الشمالية

أ

الإتحاد اللأوروبي

أذربيدجان

أرمينيا

إيزلاندا

إستونيا

إكوادور

ألبانيا

أنتيقا وبربودا

أندور

أندونيسيا

أوزبكستان

أوغندا

أوكرانيا

إيرلندا

UNION EUROPÉENNE

M. Nikiforos Diamandourus

Ombudsman de l'Union Européen

Avenue du Président Robert Schuman, BP. 403, 67000 ,1
STRASBOURG, Cedex France
Tél.: 33 3 88 17 2528 / Fax : 33 3 88 17 2905
Site web : http://www.euro-ombudsman.eu.int
Courrier él. : ndiamandouros@europarl.eu.int

AZERBAÏJAN

Mme. Elmira Suleymanova

Commission on Human Rights

U. Gadjibecov st. 370000 BAKU, Azerbaïjan ,40
Tél.: 99412 982 365 / Fax: 99412 982 365
Courrier électronique : ombudsman@ombudsman.gov.az

ARMENIA

M. Larisa Alaverdyan

Human Rights Defender's Office

Str. Proshian, YEREVAN 375019, Armenia 12
Tél. : 3741 26 2694 / Fax : 3741 26 2695
Courrier électronique : ombuds@ombuds.am

ISLANDE

M. Tryggve Gunnarsson

Ombudsman Parlementaire

Álftamýri 7. 150 REYKJAVIK. Islande
Tél. : 3545106700 / Fax 354 5106710
Site web : http://www.umbodsmaduralthingis.is
Courrier él. : postur@umb.althingi.is

ESTONIE

M. Allar Jõks

Legal Chancellor

Tõnismägi Street 16
TALLINN, Estonie 15193
Tél. : 372 693 8400 / Fax : 372 693 8401
Courrier él. : info@oiguskantsler.ee

EQUATEUR

Pr Claudio Mueckay Arcos

Defensor del Pueblo

Av. 12 de octubre 16-114 entre Pasaje
Jimenez y Traqui
Edificio del Tribunal Constitucional
QUITO, Équateur Tél. : 5932 56 51 78 / Fax : 5932 56 SI 78
Site web : http://www.dlh.lahora.com.ec

ALBANIE

M. Ermir DOBJANI
Avocat du Peuple d'Albanie
Bd Deshmoret e Kombit ,3
TIRANA
ALABNIE
Tél. : 355.42.62003
Fax. : 355.42.26095
Courrier électronique : ap@avokatipopullit.gov.al

ANTIGUA & BARBUDA

Dr Hayden Thomas Ombudsman
Deanery Place & Dickensonbay Street
P.O. BOX 2049
ST JOHN'S, ANTIGUA
Tél. : 268.462.9364 / Fax : 268.462.9355
Courrier électronique : haydenthomas@antigua.gov.ag

ANDORRE

M. Ricard FITER VILAJOANA
Médiateru de la Principauté d'Andorre
(C. Prat de la Creu,H, 2n (despatx 208
Andorra la Vella
Principauté d'Andorre
Tél. : 376.825.585/594
Fax. : 376.825.557

INDONESIE

M. Antonius Sujata
National Omhudansan Commission
JI. Adhytiawarmnan VI C-21
43 Kebayoran Baru
JAKARTA 12160. Indonésie
Tél. : 6221 725 8575 / Fax : 62 21 725 8579
Site web : http://www.ombudummn.or.id
Courrier él. : ombudsman@nationalombudsman.com

OUZBEKISTAN

Mme Saycra Sh. Rashidova
(Oliy Majlis (Ombudsman
Authorized Person ofthe OIiy Majlis for Human Rights
Halklar Dustligi Sg. TASHKENT 700008, Ouzhékistan ,1
Tél. : 99871 1398 136 / Fax : 998 71 1398 555
Site web : http://www.ombudsman.gov.uz
Courrier él. : office@ombudsman.gov.uz

OUGANDA

Mme. Faith Mwondha
Inspector General Of Government Ombudsman
Jubilce Insurance Center, Flrs. 2-7
Parliament Ave. , P.O. Box 1682. KAMPALA, Ouganda
Tél.: 256 41 259 723 / Fax : 256 41 344810
Site web : http://www.igg.go.ug
Courrier él. : iggprev@info.com.co.ug

UKRAINE

Mme Nina Karpachova
Ombudsman National
Shovkovichna 4, 252019 KIEV-19, Ukraine
Tél. : 380 44 2935552 / Fax : 380 44 2933437
Courrier él. : ombudsman@rada.kiev.ua

IRLANDE

Mme. Bmily O'Reilly
Omhudansan National
Lower Leeson Street ,18
DUBLIN 2, République d'Irlande
Tél. : 353 1 678 5222 / Fax : 353 1 661 0570
Site web : http://www.irlgov.ie/ombudsman/default
Courrier él. : ombudsman@ombudsman.irlgov.ie

ب

بابانوزي – زيلاندا الجديدة
باناما
البرازيل
باربـاد
بريطانيا
بلجيكا
بلغاريا
بوتسوانا
بوركينافاسو
البوسنة والهرسك
بولونيا
البيرو
بيليز

PAPOUASIE-NOUVELLE GUINEE

Ombudsman en chef: M. Ila Geno
Defensor del Pueblo
Parliament Ave. , P.O. Box 1682. KAMPALA, Ouganda
Tél.: 256 41 259 723 / Fax : 256 41 344810
Courrier él. : ombudspng@datec.cum.pg

PANAMA

Lic. Juan Antonio Tejada Espino
Defensor del Pueblo
Parliament Ave. , P.O. Box 1682. KAMPALA, Ouganda
Tél.: 256 41 259 723 / Fax : 256 41 344810
Site web : http://www.defensoriadelpueblo.gob.pa
Courrier él. : defensur@defensorisdelpueblo.gob.pa

BRESIL

Pr Joâo Elias de Oliveira
Ombudsman
Rua Marechal Hermes 571 - 4' andar
Centro Civico, Curitiba, PARANA, Brésil
Tél. : 41 253 7218 / Fax : 41 253 7451
Courrier électronique : Jelias@lepus.celepar.br

BARBADE

M. Cyril Clarke
Ombudsman
Trident House, Lower Broad Street
ST. MICHAEL, La Barhade
Té.: 246 436 8179 / Fax : 246 426 4444
Site web : http://www.hri.ca/fortherecord19_98

ROYAUME-UNI

Ombudsman national

Mme Ann Abraham
Parliamentary Commissioner for Administration and Health Service Commissioner
Millbank Tower, Millbank
LONDRES, SW1P 4OP
Tél.: 44 020 7217 3000 / Fax: 44 020 7217 4000
Site web : http://www.ombudsman.org.uk

BELGIQUE

Fédéral Francophone

M. Pierre-Yves MONETTE
Ombudsman Fédéral
rue Ducal, B - 1000 BRUXELLES ,43
BELGIQUE
Tél. : 32 2 289 2727
Fax : 32 2 289 2735

BULGARIE

M. Anguel Stefanov
Local Civic Mediator/ Ombudsman
SOFIA 1000, 11 Astreet, Floor 3, Bulgaria
Tél. : 3592 987 1341
Fax : 3592 9377 390
Courrier électronique : ombudsman@abv.bg

BOTSWANA

M. Lethebe Amos MAINE
Ombidsman / Public Protector
Private Bag BR 374
Gaborone, BOTSWANA
Tél. : 267 395 3322 / Fax : 267 395 3539
Courrier électronique : ombudsman@gov.bw

BURKINA FASO

M. Jean-Batiste KAFANDO
Médiateur du Faso
01 BP 5577
OUAGADOUGOU 01, BURKINA FASO
Tél : 226.31.08.35/37 / Fax : 226.31.08.95/96
Courrier électronique : mediateur.faso@mediateur.gov.bf

Bosnie et Herzégovine

Ombudsman National

M. Safet Pasicié, M. Mariofil Ljuhié, Pr. Popovié
Marsala Tita 7/II, BA 71000
Ombudsman aux droits de l'Homme de Bosnie et Herzégovine
SARAJEVO, Bosnie et Herzégovine
Tél. : 387 33 666 006 / Fax : 387 33 666 007

POLOGNE

Professeur Andrzej Zoll
Civil Rights Protector
A1. SOlidarnOÑci 77. 00-090 VARSOVIE, Pologne
Tél. : 4822 82762 61 / Fax : 4822 827 64 53
Courrier él. : brpoinf@brpo.gov.pl

PEROU

M. Walter Alban Peralta, Acting
Defensor del Pueblo
Jr. Ucayali 388. LIMA 1. Pérou
Tél.: 51 1 426 7800 / Fax : 51 1 426 6657
Site web : http://www.ombudsman.gob.pe
Courrier él. : defensor@ombudsman.gob.pe

BELIZE

M. Paul RODRIGUEZ
Ombudsman
Regent Street 56
.BELIZE CITY, BELIZE C.A
Tél. : 501 02 70985 / Fax : 50102 70967
Courrier électronique : ombudsman@btl.net

ت

تايلاندا

تايوان

تركيا

ترينيداي توباغو

تشيكيا

تنزانيا

تونس

THAILANDE

M. Pichet Soonturnpipit
Ombudsman
Tipco Bldg. 2Oth Floor, Rana 6 Road 118/1
Phayathai, BANGKOK, Thaïlande 10400
Site web : http://www.ombudsman.go.th

TAÏWAN

Président: Pr Chien Fu
Control Yuan
Sec l Chung Hsiao East Road. TAIPEI, 10048 Taïwan 2
Tél. : 8862 23413183 / Fax : 886 2 23917503
Site web : http://www.cy.gov.tw a
Courrier él. : cymail@s.cy.gov.tw

TURQUIE

Mr. Zeki Gürsel
Ombudsman
Bedreddin Demirel Caddesi. Kat 3-4, Lefkosa ,134
MERSIN -10, Turkey
Tél. : 90 392 227 79 42 / Fax: 90 392 228 89 97
Courrier él. : zgursel@cc.emu.edu.tr

TRINITÉ & TOBAGO

M. le Juge G.A. Edoo

Ombudsman

Henry Street. St. Ann's PORT-OF-SPAIN 132
Trinidad, West Indies
Tél. : 868 624 3121 /Fax : 868 625 O717
Courrier él. : communications@ombudsman.gov.tt

TCHEQUE

Dr. jur Otakar Motejl

Defensor del Pueblo

Kancelàr verejného ochránce prav, Údolni 39, 602 0O Brno
Répulique Tchèque
Tél.: 420 542 542 1111 / Fax: 420 542 542 112
Site web : http://www.ochrance.cz
Courrier él. : kancelar@ochrance.cz

TANZANIE

Président:L'Hon. M. le Juge Robert

Commission for Human Rights & Good Governance

Habesh Kisanga. P.O. Box 2643. DAR ES SALAAM
République unie de Tanzanie
Tél. : 255 51 113 690 / Fax : 255 51 111 533

TUNISIE

Ombudsman National

Mme Alifa Chaâbane Farouk

Médiateur administratif

Avenue de la Liberté. 1002 TUNIS, Tunisie 85
Tél. : 216 71 781 384/ Fax : 216 71 780 292
Site web : www.ombudsman.tn
Courrier él. : mediateur.administratif@email.ati.tn

ج

جبل طارق
جزر سالومون
جزر كوك
جزر الموريس
جاميكا
جنوب إفريقيا
جورجيا

GIBRALTAR

M. MARIO HOOK
PUBLIC SERVICES OMBUDSMAN
N°10 GOVERNOR'S LANE, GIBRALTAR
TÉL. : 350 46001 / FAX : 350 46002
SITE WEB : HTTP://WWW.OMBUDSMAN.ORG.GI
COURRIER ÉL. : OMBUDS@GIB.GI

ÎLES SALOMON

M. J.S. Poraiwai
Ombudsnian
Kalala House, P.O. Box 535
HONIARA. Îles Salomon
Tél.: 677 22 049 / Fax : 677 23 046

ÎLES COOK

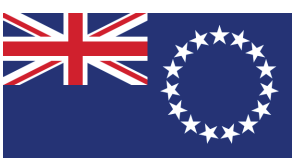

M. Andrew Mata Turua
Ombudsnian's Office
,P.O. Box 748, TUTAKOMOA, Raratonga
Îles Cook
Tél.: 682 20 605 / Fax: 682 21 605

ÎLE MAURICE

M. Solomon M. Hatteea
Ombudsman
.4th Fluor, Barolda Bank Bldg
Sir William Newton Street
PORT LOUIS, Île Maurice
Tél.: 230 208 4131 / Fax : 230 211 3125
Site web : http://www.ombudsman.gov.mu
Courrier él. : omb@mail.gov.mu

JAMAÏQUE

.M. Howard Hamilton, Q.C
Défenseur Publique
Harbour Street 78
KINGSTON 8, Jamaïque, West lndies
Tél.: 876 922 4159 / Fax : 876 922 9830
Courrier él. : camills@cwiamaica.com

AFRIQUE DU SUD

Adv. Lawrence MUSHWANA
Public Protector
Private Bag X 677
Visagie Street 228
PRETORIA 0001, AFRIQUE DU SUD
Tél. : 27.12.322.2916/Fax : 27.12.322.5093
Site web : http://www.politu.irg.za/govt/pubprot
Courrier électronique : publicprotector@hotmail.com

GEORGIE

M. Sonar Subari
Défenseur des droits des citoyens
Matchabeli Street 11
TBILISSI, Georgie 380005
Tél.: 995 32 995898 / Fax: 995 32 922470
Site web : http://www.pdo.gol.ge
Courrier él. : hridc_pdo@go1.ge

د

جيبوتي

دانمارك

DJIBOUTI

M. Hassan Farah Miguil
Médiateur de la République de Djibouti
Palais Présidentiel. B.P.6, République de Djibouti
Tél. : 253 35 8693 / Fax : 253 35 8715
Courrier él. : mediateurdjibouti@intnet.dj

DANEMARK

Pr Hans Gammeltoft-Hansen
Folketingets Ombudsmand
Gammel Torv 22
1457 COPENHAGEN K, DANEMARK
Tél. : 45 33 13 25 12/ Fax : 45 33 13 07 17
Site web : http://www.ombudsmanden.dk
Courrier él. : ombudsmanden@ombudsmanden.dk

ر

روسيا

رومانيا

FEDERATION RUSSE

M. Oleg Orestovich MIRONOV
Plénipotentiaire des droits de l'Homme en Fédération de Russie
State Duma of the Federal Assembly
47 Myasnitskaya, 103084 MOSCOW
FEDERATION RUSSE
Tél. : 7 097 95 207 6946 / Fax : 7 097 95 207 6946

ROUMANIE

Professeur Ioan Muraru
Ombudsman
Str. Eugeniu Carada nr. 3 Sector 3
BUCAREST, Roumanie
Tél.: 40 21 3127101 / Fax: 40 21 3124921
Site web : http://www.avp.ro
Courrier él. : avp@avp.ro

ز

زامبيا

زايلاندا الجديدة

زيمبابواي

ZAMBIE

Investigator General
,.3rd Flr., Old Bank of Zambia Bldg
P.O. Box 50494, Ridgeway
LUSAKA, République de Zambie
Tél.: 260 1 223894 / Fax : 260 i 222 295 **Site web** : http://www.tcol.co.uk/orgs/oig

NOUVELLE -ZELANDE

M. John Belgrave
Ombudsman National - Te Kaitiaki Mana Tangata
14th. Fluor, 70 The Terrace. WELLINGTON, Nouvelle-Zélande
Tél. : 64 4 473 9533 / Fax : 64 4 471 2254
Site web : http://www.ombudsmen.govt.nz
Courrier él. : john.belgrave@ombudsmen.govt.nz

ZIMBABWE

Mme B. Chanetsa
Ombudsman
2nd. Floor, Burroughs House
Cnr. George Silundike Ave./4th., Street
Private Bag 7759, Causeway. HARARE, Zimbabwe
Tél.: 700 907/8

س

سالفادور

ساموا

سانت لوسي

سلوفينيا

السودان

السويد

سويسرا

سيراليوني

سيريلانكا

السيشال

السينيغال

SALVADOR

Don Eduardu Antunio Peiñate Pulanco

Procuradur para la Defensa de los Derechos Humanos

9a Av. Norte y 5a, Calle Pte. Edificio AMSA 535
SAN SALVADOR, C.A., Salvador
Tél. : 503 2 22 16 04 / Fax : 503 2 71 28 86
Courrier él. : rippdh@pddh.goh.sv

SAMOA

M. Maiava Iulai Toma

Komesina O Sulufaiga, Ombudsman

Old Funo House. P.0. Box 3036 Mulinuu
APIA, Samoa occidentales
Tél. : 685 21 862/25394 / Fax : 685 21 862
Courrier él. : ombuds@lesamoa.net

SAINTE-LUCIE

M. Madison Stanislaus

Commissaire parlementaire

BELFAST, BT1 6HN
Tél.: 44 1232 233 821 / Fax: 44 1232 234 912
Courrier él. : ombudsman@candw.lc

SLOVENIE

M. Matjaz Hanzek

Ombudsman aux droits de l'Homme

Dunajska 56. 1109 LJUBLJANA, Slovénie
Tél. : 386 1 475 O0 00 / Fax : 386 1 475 90 40
Site web : http://www.varuh-rs.si
Courrier él. : info@varuh-rs.si

SOUDAN

M. Mohammed Abuzeid Ahmed

Public Grievances and Correction Board

P.0. Box 6139. KHARTOUM, Soudan
Tél. : 249 11 784009/ Fax : 249 11 785464

SUEDE

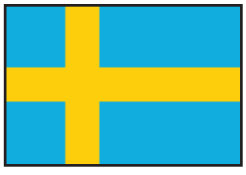

M. Mats Melin

Ombudsmans parlementaires

Riksdagens Ombudsmän
Box 16327,S 103 26. STOCKHOLM, Suède
Tél. : 46 8 786 4000 / Fax : 46 8 216 558
Site web : http://www.jo.se
Courrier él. : justitieombudsmannen@riksdagen.se

SUISSE

Basel Stadt

M. Andreas Nabholz

Ombudsmann des Kantons

Freie Strasse 52. CH-4001 BÂLE, Suisse
Téléphone: 41 61 261 60 50 / Télécopieur: 41 61 261 66 58

SRI LANKA

M. le Juge R.B. Ranaraja

Parliamentary Commissioner for Administration

No. 594/3 Galle Road. COLOMBO 3, Sri Lanka
Tél. : 94 1 588982 / Fax : 94 1 585896

SEYCHELLES

Mr. Cedric Gustave Dodin
Ombudsman
306, Aarti Chanibers. Mont Fleuri, P.O. Box 736
VICTORIA, Seychelles
Tél. : 24822 5147 / Fax : 248 22 5737

SENEGAL

M. Doudou Ndir
Médiateur de la République
Boulevard Franklin D. Roosevelt
Ave. Nelsun Mandela BP. 6434
DAKAR ETOILE, Sénégal
Tél. : 22122 39 95 / Fax : 221 22 99 33

غ

الغابون

غانا

غرونلاند

غواتيمالا

غويان

GABON

Mme Jeanne MANOMBA-KOMBILA
Médiateur de la République
Présidence de la République
B.P. 546, LIBREVILLE, Gabon
Tél.: 241 774 777
Fax. : 241 774 779

GHANA

M. Emile F.Short
Commissioner for Human Rights & Administrative Justice
Old Parliament House, ACCRA, Ghana
Tél. : 233 21 664785
Fax : 233 21 660070

GROENLAND

Mme Vera Leth
Landstingets Ombudsman
Postbox 1606
3900 Nuuk, GROENLAND
Tél. : 299 32 78 10 / Fax : 299 32 16 87
Courrier él. : ombudsman@greennet.gl

GUATEMALA

M. Julio Eduardo Arango ESCOBAR
Procurador de los Derechos Humanos
12 Avenida Simeon Canas 12-72
Zona 1, 01001 GUATEMALA CITY
GUATEMALA 01901
Tél. : 502 2 30 O8 74 / Fax : 502 2 38 17 34
Courrier él. : adjuntol@guatenet.net.gt

GUYANE

L'Hon. M. le Juge Shaikh Y. Mohamed
Ombudsman National
39 Brickdam, Stahroek
GEORGETOWN, Guyana
Tél. /Fax : 592 226 2294

ف

فانواتو
فرنسا
فينلاندا
فيدجي
الفلبين

VANUATU

M. Iolu Babil
Ombudsman
P.O. Box 126. PORT VILA, Vanuatu
Tél. : 678 27200 / Fax : 678 27140
Courrier él. : ombud.vt@vanuatu.com.vt

FRANCE

Ombudsman National

M. Jean-Paul DELEVOYE
Médiateur de La République
7, rue Saint Florentin, 75008 PARIS
FRANCE
Tél. : 33 1 55 35 24 24 / Fax : 33 1 55 35 24 25
Site web : http://www.mediateur-de-la-republique.fr

FINLANDE

Parliamentary Ombudsman

Mme Riitta-Leena Paunio
Parliamentary Ombudsman
Parliament Building Annex
Aurorankatu 3
SF-00102 HELSINKI, Finlande
Tél.: 358 94324321 / Fax : 358 9 432 2268
Site web : http://www.ombudsman.fi
Courrier él. : eoa-kirjaamo@eduskunta.fi

FIDJI

M. Walter Rigamoto
Ombudsman National
Level 2, Civic Tower 272 Victoria Parade
SUVA, Fidji
Tél. : 679 3 321 1652 / Fax : 679 3 314 756
Courrier él. : ombudsmn@itc.gov.fj

PHILIPPINES

M. Simeon Marcelo
Ombudsman National
Arroceros Street. Ermita, MANILA
République des Philippines
Tél. : 528 9091/ Fax : 528 9092
Site web : http://www.ombudsman.gov.ph

ق

قبرص

CHYPRE

Mme Eliana Nicolaou
Commissioner for Administration
Gladstonos 6 slr. 1095 NICOSIE, Chypre
Tél. : 357 22 456300/ Fax : 357 22 672881
Courrier él. : ombudsman@cytanet.com.cy

ك

كازاخستان

كرواتيا

كندا

كوريا الجنوبية

كوستاريكا

كولومبيا

كيرغيزستان

KAZAKHSTAN

M. Bolot Bayadamov
Commission sur les droits de l'Homme
4 Beibitshikik Street
ASTANA, 473000 Kazakhstan
Tél. : 73172 152060/ Fax: 7 3172 32 1767
Site web : http://www.ombudsman-kz.org
Courrier él. : ombudsman@mail.kz

CROATIE

M. Ante Klaric´
Ombudsman National
Opaticka 4, 41000 ZAGREB, CROATIE
Tél. : 38501 4851 855 / Fax : 385 01 6303 014
Site web : http://www.ombudsrnan.hr
Courrier él. : ombudsman@zg.htnet.hr

CANADA

Ville de Montréal

Madame Johanne Savard
Ombudsman
275, rue Notre-Dame Est, bureau R-100
MONTREAL Québec, Canada. I-1Y2 lC6
Tél. : (514) 872-8999/ Fax : (514) 872-2379
Courrier él. : ombudsman@ville.montreal.qc.ca

COREE DU SUD

M. Lee WUN-HYOUNG
Ombudsman
12 Th Floor, Imkwang Bldg, Mikundong Seodaemunku
Séoul 120-705, Corée du Sud
Tél. : 82 2 313 575 1/ Fax : 82 2 360 2649
Site web : http://www.ombudsman.go.kr
Courrier él. : ombuds@dreamwiz.com

COSTA RICA

Mme Sandra PISZK FEINZIBERG
Defensor de los habitantes
150 m al Este del ICE Sabana Apdo.
Postal 1240 - 1007 SAN JOSE
COSTA-RICA
Tél.: 506 296 2515 / Fax : 506 296 2512
Site web : http://www.crnet.cr/~defensor/
Courrier él. : defensor@sol.racsa.co.cr

COLOMBIE

M. José Fernando CASTRO CAYCEDO
Defensor del Pueblo de la Republica
Calle 5, 10-32, SANTA FE DE BOGOTA
COLOMBIE
Tél. : 571 3 46 38 23 / Fax : 5713 14 73 00
Site web : http://www.defensoria.org.co
Courrier él. : dppueblo@colnodo.org.co

KIRGHIZISTAN

M. Tursunhay Bakiruulu
Ombudsman aux droits de l'Homme
194 Moskovskaya Street
RISHKEK 720010. Kirgyzstan
Tél. : 996 312 21 86 23 / Fax : 996 312 21 86 65

ل

لوزوطو

ليتشتانشتاين

ليتوانيا

LESOTHO

M. Sekara Sam Mafisa

Ombudsman

.2nd. Floor. Moposo House, P.O. Box 12610
MASERU 100 Royaume du Lesotho
Tél.: 9266 22 316425 / Fax: 9266 22 310672
Site web : http://www.lesotho.gov.ls/ombudsman/gombudsman.htm

LIECHTENSTEIN

M. Günther E. Holzknecht

Ombudsman National

Leiter der Beratungs-und Besehwerdestel le
Regierungsgebaude FL-9490
VADUZ, Liechtenstein
Tél.: 075 236 6034

LITHUANIE

Mme Zita Zamzickiene

The Seimas Ombudsman

56 Gediminas Avenue, 110 VILNIUS, Lithuanie
Tél.: 370 2 496 268 / Fax: 370 2 496 246
Courrier él. : ombuds@Irs.lt

Gouvernemant et administration publique :

- Genovait Ralinskien : Tél. :370 2 61 95 49
- Kustutis Milkeraitis : Tél. :370 2 62 18 94
- Romas Valentukevilius : Tél. : 370 2 62 79 19
- Albertas Valys : Tél. : 370 2 62 38 18

م

المالاوي

مالي

المجر

مدغشقر

المغرب

مقدونيا

المكسيك

موريطانيا

مولدافيا

MALAWI

M. Enock Chibwana

Ombudsman

St. Martin's House. Private Bag 348, Capital City
LILONGWE 3, Malawi
Tél.: 265 784 899 / Fax: 265 784 958
Courrier él. : ombudsman@malawi.net

MALTE

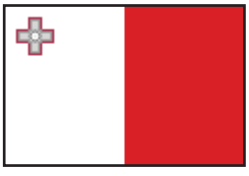

M. Joseph Sammut

Ombudsman Parlementaire

11 St. Paul Street. VALLETTA, Malte Tél.: 212 479 4456 / Fax: 212 479 24
Site web : http://www.global.net.mt/ombudsman
Courrier él. : ombudsman@global.net.mt

HONGRIE

M. Barnabáas Lenkovics

Parliamentary Commissioner for Human Rights

Országgyülési Bizosok Hivatala
1387 BUDAPEST Pf. 40
République de Hongrie
Tél.: 36 1 475 7100 / Fax : 36 1 269 1615
Site web : http://www.obh.hu

MADAGASCAR

M. André Randrianarison
Défenseur du Peuple
33, rue Dr Villette. Isoraka, 101 ANTANANARIVO
BP 143 Madagascar
Tél.: 261 20 222 576 / Fax: 261 20 222 9651

MAROC

M. Slimane Alaoui
Dïwan Al Madhalim
Complexe des jardins d'Irama
rue Arromane, Hay Ryad, RABAT, Morocco
Téléphone: 212 37 57 77 00 / Fax : 212 37 56 42 82
Site web : http://www.diwan-A1Madhalim.ma
Courrier él. : contact@DiwanAlMadhalim.ma

MACEDOINE

M. Branko Naumovski
Naroden Pravobran Itel Narepublika Makedonija
ul. Adminitrija Cupovski br. 2. 91000 SKOJE, Macédoine
Tél.: 389 91 129351 / Fax: 389 91 129359

MEXIQUE

Ombudsman National

M. Jose Luis Soberanes Fernandez
Comisión Nacional de Derechos Humanos
Periféríso Sur. 3469, Col. San Jerónimo Lidice
Delegación Magdalena Contreras, C.P.MEXICO D.F.
Tél. : 52 55 56 81 80 32 / Fax : 52 55 56 81 71 99
Site web : http://www.cndh.org.mix
Courrier él. : salvador__campos@cndh.org.mx
- dbosada@cndh.org.mx
- lesanabria@cndh.org.mx

MAURITANIE

M. Sid'Ahmed Ould Bneijara
Médiateur de la République
S/C du Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération
B P 230, NOUAKCHOTT Mauritanie
Tél. : 222 2 526 82 / Fax : 222 2 528 60

MOLDAVIE

M. Alexei Potinga, Dircetor
Centre for Hunian Rights
Parliamentary Advocate
bul. Stevan cel Mare. MD 2004 CHISINAU, Moldavie ,180
Tél. : 373 2 24 50 79
Site web : http://www.neww.org/legalres/moldova.htm

ن

ناميبيا

النورويج

النمسا

نيكارغوا

NAMIBIE

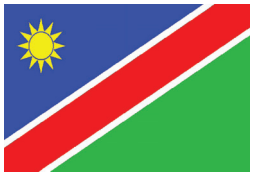

M. John Robert Walters
Ombudsman National
c,o 69 Robert Mugabe Ave. & Fidel
Castro Streets, Private Bag 13211. WINDHOEK 9000
République de Namibie
Tél. : 264 61 2073111 / Fax : 264 61 226838
Site web : http://www.ombudsman.org.na
Courrier él. : office@ombudsman.org.na

NORVEGE

M. Arne Fliflet
Ombudsman Parlementaire
P.O. Box 3 Sentrum, 0101 OSLO, Norvège
Tél. : 47 22 82 8500 / Fax: 47 22 82 8511
Site web : http://www.sivilombudsmannen.no
Courrier él. : post@sivilombudsmannen.no

AUTRICHE

Vorarlberg

M. Félix DÜNSER
Ombudsman Der Landesvolksanwalt von Vorarlberg
Römerstrasse 14, A-6900 BREGENZ, AUTRICHE
Tél. : 43 5574 47027 / Tél. : 43 5574 47028
Site web : http://www.landesvolksanwalt.at
Courrier électronique : volksanwalt@vlr.gv.at

NICARAGUA

M. Isidro Benjamin Pérez Fonseca
Prucurador para la Defensa de lus Derechos Huamnos
Esqyuina sur dcl gimnasio
Hercules cuadra arriba
21/2c. A1 sur, Casa No. 150. MANAGUA, Nicaragua 1
Tél. : 505 2 78 89 44/ Fax : 505 2 78 89 25

هايتي

الهند

هولاندا

هوندوراس

هونغ كونغ

HAITI

M. Necker Dessables
Protecteur du Citoyen et de la Citoyenne
٣٧, rue Duncombe Trois Verna
PORT-AU-PRINCE, Haïti Tél.: ٤٣٢٧ ٥٧ ٥٠٩ / Fax : ٤٠٣٩ ٢٣ ٥٠٩
Courrier él. : opchaiti@hotmail.com

INDE

ANDHRA PRADESH

Sri M. Rama Krishna
Lok Ayukta of Andhra Pradesh
Old Jagir Administrative Building
5-9-49 Basheerbagh, Hyderahad 500 063
ANDHRA PRADESH. Inde
Tél. : 91 40 24 O8 92 / Fax: 91 40 25 42 90

PAYS-BAS

Ombudsman National

Pr Roel Fernhout
Ombudsman National
P.O. Box 93122. 2509 AC THE HAGUE. Pays-Bas
Tél.: 31 70 3 563 563 / Fax : 31 70 3 607 572
Site web : http://www.nationaleombudsman.nl
Courrier él. : bureau@nationaleombudsman.nl

HONDURAS

Pr. Ramón Custodio López

Comisiónado Nacional de los derechos humanos

.Contiguo ai Edificio, Galerias La Paz. Avenida La Paz
Apartado Postal 2986. TEGUCIGALPA, Honduras
Tél.: 504 2353532 / Fax : 504 2310204
Site web : http://www.conadeh.hn
Courrier él. : info@conadeh.hn

HONG-KONG

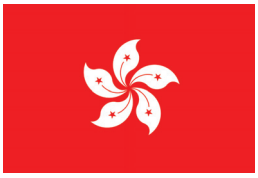

Mme Alice YUEN YING TAI

Ombudsman

F, China Merchants Tower, Shun Tak Centre/30
Commaught Road Central 168/200
HONG-KONG
Tél.: 852 2629 0501 / Fax : 852 2956 0625
Site web : http://www.ombudsman.gov.hk
Courrier él. : ayytai@omb.gov.hk

و

الولايات المتحدة الأمريكية

ETATS-UNIS

Washington

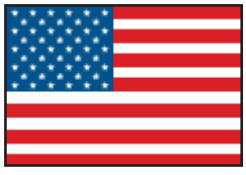

Mme Amy Calderwood

Ombudsman, King County Office of Citizens Complaints

Yesler Way, Room 240 400
SEATTLE, Washington, E.-U. 98104
Tél. : 206 296 3452 / Fax : 206 296 0948
Site web : http://www.metrokc.gov/ombuds
Courrier él. : amy.calderood@metrokc.gov

ي

اليابان

اليونان

JAPON

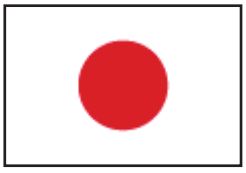

M. Masahi Tarmura
Ministère de La Gestion Publique
2-1-2 Kasumigaseki, 100-8926
Chiyoda-ku, TOKYO, Japon
Tél. : 81 3 5253 5422 / Fax : 81 3 5253 5426

GRECE

M. Giorgos Kaminis
Ombudsman
5 Hadjiyianni Mexi Str. 32 ATHÈNES, Grèce
Tél.: 0030 107 28 9767 / Fax : 0030 107 29 2129
Site web : http://www.synigoros.gr
Courrier él. : gkaminis@synigoros.gr

الفهرس

تقديم 3

دستور - دولة الكويت - 5

مرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية - دولة الكويت - (معدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢). 6

مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية. 12

مرسوم بشأن إجراءات تقديم التظلم من القرارات الإدارية والبت فيه - دولة الكويت - 15

نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ - المملكة العربية السعودية- 17

قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم - المملكة العربية السعودية - 25

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١م في شأن القضاء الإداري - الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى - 38

قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - جمهورية مصر العربية- 43

ظهير شريف رقم ١-٩١-٢٢٥ لتنفيذ القانون رقم ٩٠-٤١ المحدث بموجبه محاكم إدارية - المملكة المغربية - 80

قانون عضوي رقم ٩٨-٠١ المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - 95

قانون المحاكم الإدارية - المملكة الأردنية الهاشمية - 103

القانون عدد ٦٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بتسيير المحكمة الإدارية وضبط القانون الأساسي لأعضائها - الجمهورية التونسية - 115

مرسوم سلطاني رقم ٩١/ ٩٩ بإنشاء محكمة القضاء الإداري وإصدار قانونها - سلطنة عمان - 126

قانون القضاء الإدارى لسنة ١٩٩٦ - جمهورية السودان - 150

قانون مجلس الدولة - الجمهورية العربية السورية - 155

قانون بشأن الفصل في المنازعات الإدارية (٧ / ٢٠٠٧) - دولة قطر - 173

Code de La Justice Administrative -Rèpublique Français- 177

LOIS SUR LE CONSEIL D'ÉTAT, COORDONNÉES LE 12 JANVIER 1973 -Royaume De Belgique- 230

Loi Du 12 Juillet 1996 Portant Réforme Du Conseil D'Etat -Royaume De luxomborg- 306

المكاتب و العناوين و الهواتف والمواقع الالكترونية للموفقين الاداريين عبر العالم 315

ملحق مجلة

معهد القضاء